

بحوث في

تاريخ العصور الوسطى

كتاب تذكاري مُهدى شكراً

للأستاذة الدكتورة

عفاف صبرة

جامعة الأزهر

تحرير الأستاذ الدكتور

محمد هونس عوض

أسناد تاريخ العصور الوسطى
بجامعتي عين شمس والشارقة

مكتبة الآداب

٤٢ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت : ٠٨٦٨ - ٢٣٩٠



بحوث في تاريخ العصور الوسطى

كتاب تكريمي للأستاذة الدكتورة

عفاف صبرة

جامعة الأزهر

تحرير الأستاذ الدكتور

محمد مؤنس عوض

أستاذ تاريخ العصور الوسطى

بجامعتي عين شمس والشارقة

الطبعة الأولى

القاهرة: 1434هـ - 2013م



42 Opera square - Cairo - Egypt

مكتبة الأَدَاب

42 ميدان الأوبرا - القاهرة ت، 23900868

البريد الإلكتروني e.mail: adabook@hotmail.com



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشؤون الفنية

بحوث في تاريخ العصور الوسطى

كتاب تكريمي للأستاذة

الدكتورة/ عفاف صبرة بجامعة الأزهر

تحرير: محمد مؤنس عوض.

ط 1 - القاهرة: مكتبة الآداب، 2013.

294 ص؛ 24 سم.

تدمك: 3 475 468 977 978

أ - العصور الوسطى - تاريخ

أ - عوض، محمد مؤنس (محرر)

ب - العنوان

909,08

الناشر

مكتبة الآداب
على حسن

٤٢ ميلان الأوبرا - القاهرة ت: ٢٢٩٠٠٨٦٨

e.mail: adabook@hotmail.com

رقم الإيداع: 2012 / 15768

I.S.B.N: 978-977-468-475-3 الترقيم الدولي

دراسات في تاريخ الشرق الإسلامي والغرب الأوروبي في العصور الوسطى

*المقدمة

- 1- أ. د. عفاف صبرة: عفاف الروح وصبر الراسخين في العلم مؤرخة مصرية رائدة لتاريخ العصور الوسطى، أ. د. محمد مؤنس عوض.
- 2- جهود الفاطميين في إنقاذ مدن وموانئ الشام من الغزو الصليبي، د. زينب أحمد أبو علي.
- 3- أثر نهر النيل على ازدهار الزراعة في مصر الأيوبية، د. رجاء على أنور.
- 4- جهاد البيت الأيوبي في شمالي الشام والجزيرة ضد القوى المسيحية المجاورة، د. منى الشاعر.
- 5- النظم المالية في الثغور المصرية المطلّة على البحر المتوسط في العصر المملوكي، د. سامية علي مصيلحي.
- 6- القضاة والحياة السياسية في العصر المملوكي، د. منى عبد الغني حسن.
- 7- دولة الفرنجية والقوى الجرمانية المعاصرة في القرن الثامن الميلادي، د. وفاء مختار غزالي.



المقدمة

الكتاب الذي بين يدي القارئ عبارة عن بحوث ودراسات أعدها عدد من المؤرخين والمؤرخات في مصر والمملكة العربية السعودية؛ من أجل تكريم مؤرخة مصرية رائدة تأكد لكل من تعامل معها كم هي جديرة بذلك الوصف خلقاً وعلماً، وهي ابنة جامعة القاهرة والأزهر، ألا وهي أ.د. عفاف صبرة، أستاذة تاريخ العصور الوسطى بكلية الإنسانيات - جامعة الأزهر.

والهدف من الكتاب الذي أتشرف بتحريره أن أقدم درساً لشباب الباحثين الذين ندر الوفاء في قلوبهم، وصار تفكيرهم يتجه صوب أمور أبعد ما تكون عن العلم والإخلاص له وعشقه. ويتضح من تتبع البحوث والدراسات التالية أن المؤرخ أو المؤرخة الذي يعمل في صمت دون دعاية، كما في حالة ابنة أرض الكنانة أ.د. عفاف صبرة، لا بد وأن يجد التكريم الجدير به ممن يدرك قيمته العلمية.

والآن أدعو القارئ العربي في كل مكان إلى مطالعة البحوث والدراسات القيمة التالية التي حُصصت لهذه المؤرخة المصرية الرائدة.

والله تعالى ولي التوفيق

أ.د. محمد مؤنس عوض

أستاذة تاريخ العصور الوسطى

بجامعتي عين شمس والشارقة

2012م



(1)

عفاف الروح وصبر الراسخين في العلم

أ.د. عفاف صبرة مؤرخة مصرية رائدة لتاريخ العصور الوسطى

تمتاز المدرسة التاريخية المصرية بظهور عدد من المؤرخات المصريات البارزات مثل أ.د. زبيدة عطا، أ.د. عفاف صبرة، أ.د. علية الجنزوري، أ.د. فتحية النبراوي وأ.د. ليلى عبد الجواد وغيرهن، على نحو يؤكد أهمية حواء المصرية في تسجيل تاريخ أرض الكنانة وعلاقاتها الخارجية الدولية، وكذلك تاريخ العلاقات بين الشرق والغرب في العصور الوسطى.

وقد ولدت أ.د. عفاف سيد صبرة في 14 / 12 / 1943م خلال مرحلة فارقة من تاريخ أرض النيل أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945م) وتدرجت في مراحل التعليم المختلفة حتى حصلت على ليسانس الآداب - قسم التاريخ من كلية الآداب - جامعة القاهرة، وهي الجامعة الأم لكافة جامعات مصر والوطن العربي، ومؤرختنا التي نكرمها اليوم هي ابنة ثورة 23 يوليو 1952م الرائدة في تاريخ مصر والعالم العربي بل والعالم الثالث عمومًا، إذ إنها ولدت قبل 9 سنوات فقط من اندلاع شرارتها بقيادة ابن مصر البار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وحصلت على الليسانس في مرحلة الستينيات من القرن العشرين حيث كانت مصر في قمة المشروع القومي الناصري.

وواصلت طريقها العلمي؛ فحصلت على الماجستير عام 1972م من نفس القسم المذكور، والدكتوراه عام 1977م، وكان أستاذها هو العلامة أ.د. سعيد عبد الفتاح عاشور أستاذ أساتذة العصور الوسطى في مصر والعالم العربي، ثم حصلت على رتبة الأستاذية التي شرفت بها عام 1988م، ويلاحظ أنها أعيرت إلى

المملكة العربية السعودية وتحديدًا في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وكذلك عملت بكلية التربية للبنات بالقصيم حيث أشرفت هناك على العديد من طالبات الدراسات العليا لمرحلي الماجستير والدكتوراه.

ومؤرختنا الرائدة شاركت في العديد من المؤتمرات المصرية والعربية، وكذلك انضمت إلى عضوية العديد من الجمعيات العلمية منها الجمعية التاريخية المصرية، وجمعية الأثريين المصرية وجمعية الأثريين السورية.

وقدمت للمكتبة العربية العديد من الدراسات المهمة في موضوعات مختلفة نذكر منها الآتي:

- 1- المستشرقون ومشكلات الحضارة، ط. القاهرة 1979م.
- 2- الإمبراطوريتان البيزنطية والرومانية الغربية زمن شارلمان، ط. القاهرة 1982م.
- 3- العلاقات بين الشرق والغرب، ط. القاهرة 1983م.
- 4- دراسات في تاريخ الحروب الصليبية، ط. القاهرة 1985م.
- 5- الحروب القوطية لبروكوبيؤوس القيصري، ترجمة ودراسة وتعليق في جزئين، ط. القاهرة 1985-1986م.
- 6- التاريخ السياسي للدولة الخوارزمية، ط. القاهرة 1987م.
- 7- البرد الموشى في صناعة الإنشاء، للموصلي الكاتب، دراسة وتحقيق، ط. بيروت 1990م.
- 8- حاضر العالم الإسلامي، ط. الرياض 2003م.
- 9- دراسات في تاريخ الخلفاء الراشدين، ط. الرياض 2004م.
- 10- دراسات في الحضارة الإسلامية، ط. الرياض 2004م.
- 11- العلوم والفنون، ط. الرياض 2005م.

12- تاريخ الدولة الأموية، ط. الرياض 2008م.

13- تاريخ الدويلات المستقلة في الشرق (تحت الطبع).

أما البحوث فنذكر منها:

1- فن التراجم في عصر السخاوي، ط. القاهرة 1981م.

2- الإمبراطورية والدولة في عهدَيْ فريدريك الثاني ولويس التاسع، مجلة كلية

الدراسات الإنسانية عدد (11) عام، 1982م.

3- الجراحة المردة ودورهم في العلاقات الإسلامية - البيزنطية، مجلة كلية

الدراسات الإنسانية، عدد (4) عام 1986م.

4- مودود بن التونتكين ودوره في حركة الجهاد الإسلامي، الدارة، عدد (2)

عام 1986م.

5- بهاء الدين قراقوش الوزير المفترى عليه، الدارة، العدد (2) عام 1987م.

6- دور الفقهاء وعلماء الدين في جهاد الصليبيين، ط. القاهرة 2985م.

7- أخطار الباطنية زمن الحروب الصليبية، ط. القاهرة 1985م.

8- التركمان و جهاد الصليبيين، ط. القاهرة 1985م.

9- الكرج والقوى الإسلامية زمن الحروب الصليبية، ط. القاهرة 1985م.

10- الإقطاع الحربي في مصر زمن الأيوبيين، ندوة الأرض والفلاح، الجمعية

المصرية للدراسات التاريخية، عام 1989م.

11- الموقف العسكري في بلاد الشام بين حطّين وصلح الرملة، ندوة حطّين،

الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، عام 1990م.

12- المدارس في مصر في العصر الأيوبي، ندوة المدارس في مصر الإسلامية،

ط. القاهرة 1991م.

13- القدس من الفتح حتى الغزو الصليبي، مؤتمر القدس، ط. عمان 1992م.

14- مناهج التاريخ عند علماء المسلمين، ندوة مستقبل الدراسات التاريخية في

جامعات العالم الإسلامي، ط. القاهرة 1996م.

15- الجزيرة الفراتية بين القوتين الفارسية والبيزنطية، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية عام 2004م.

16- ابن الملقن عمر الوادياش - الأندلس ودوره في الحياة العلمية بمصر والشام في القرن الثامن الهجري / الرابع عشر الميلادي، ط. القاهرة 2008م.
ولا ريب في أن كافة تلك المؤلفات المتنوعة تعكس لنا بجلاء وبصدق أننا أمام مؤرخة بارزة غزيرة الإنتاج العلمي، كما أنها، من ناحية أخرى، أشرفت على العديد من الباحثين في أطروحات للماجستير والدكتوراه؛ ولذلك انتشر أبنائها من طالبات الدراسات العليا في العديد من الجامعات المصرية والمملكة العربية السعودية.

و يلاحظ كل من تعامل مع المؤرخة المذكورة أنها بالفعل تمتعت بإنكار الذات، وحب الآخرين، أما التواضع فحدث عنه ولا حرج !!، في وقت يتناول فيه الصغار على الكبار، وهكذا قدمت نموذجاً حياً على التقاء الخلق والعلم في قلب سيدة مصرية تعد نموذجاً لكل من يريد أن يحضر اسمه في سجل الخالدين من عشاق كتابة التاريخ. وبعد، فلا أرتاب لحظة في أن القارئ العربي في كل مكان سيدرك من خلال هذه السطور والبحوث والدراسات التالية كم هي قامة تلك المؤرخة المصرية البارزة شامخة مثل أهرام أرض الكنانة الخالدة خلود التاريخ، كما أنها بالفعل تعبر عن عفاف الروح وصبر الراسخين في العلم.

والله تعالى من وراء القصد

أ.د. محمد مؤنس عوض



(2)

جهود الفاطميين في إنقاذ مدن وموانئ الشام من الغزو الصليبي

زينب أحمد أبو علي

الصراع بين الفاطميين والصليبيين على موانئ الشام

1 - استيلاء بلدوين الأول على أرسوف وقيسارية :

كان بلدوين الأول يتطلع إلى قوة تساعد في تحقيق رغبته وتيسير مهمته في الاستيلاء على المدن والموانئ الفاطمية المطلة على البحر حتى يسهل الاتصال والانتقال والتعاون بين الصليبيين بالشام وإخوانهم بالغرب. وقد تحقق له ما أراد عندما وصل أسطول جنوي ضخم إلى يافا سنة 495هـ/ 15 إبريل سنة 1101م، فأسرع بلدوين إلى التحالف مع قادته، على أساس أن يساعده لفترة معينة في مقابل أن يحصل الجنوية على ثلث ما يستولي عليه الصليبيون من الغنائم، بالإضافة إلى امتيازات تجارية بكل مدينة يتمكن الصليبيون من فتحها⁽¹⁾.

تقدم بلدوين وحاصر أرسوف من ناحية البر، في حين أحكم الأسطول الجنوبي الحصار عليها من ناحية البحر⁽²⁾، فبذل أهل أرسوف أقصى طاقاتهم في المقاومة حتى خارت قواهم ولم يستطيعوا مواصلة القتال⁽³⁾، لذا عرضوا تسليم المدينة إلى

(1) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 493، 494. رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 120. إرنست باركر: الحروب الصليبية، ص 52، مصطفى الكناني: العلاقات بين جنوة والفاطميين، ص 202.

(2) رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 120.

(3) نفس المرجع. - مصطفى الكناني: العلاقات بين جنوة والفاطميين، ص 203.

بلدوين، في مقابل أن يمنحهم الأمان⁽¹⁾.

قبل بلدوين عرضهم وأمنهم على أن يخرجوا من المدينة⁽²⁾، فاتجهوا إلى عسقلان، وبعد ذلك رحل بلدوين بقواته يصحبه الأسطول الجنوبي، بعد أن ترك حامية بالمدينة⁽³⁾ متجهين إلى قيسارية، فلما وصلوها شدد عليها الحصار، ووضعوا الأبراج في أماكن حيوية، بعد أن زودها بآلات قذف، لم تعط لأهل المدينة فرصة لالتقاط أنفاسهم، ورغم ذلك رفضوا أن يستسلموا لبلدوين⁽⁴⁾. وظلوا يقاومون ببسالة حتى سقطت المدينة في يد القوات الصليبية في 17 مايو 1101م⁽⁵⁾. وما كادت القوات الصليبية تدخل المدينة، حتى استباحتها وقتلت عدداً كبيراً من أهلها⁽⁶⁾، وعندما لجأ بعض سكان المدينة إلى المسجد الجامع للاحتباء داخله، انقض عليهم الجنود الصليبيون متتهكين حرمة المسجد، ويدون رحمة أو شفقة قتلوا جميع من فيه رجالاً ونساءً وأطفالاً حتى غطت الدماء ساحة المسجد⁽⁷⁾ فلم ينج من هذه المذبحة سوى قليل من أهل المدينة، منهم حاكمها وقاضيها حيث ألقى بلدوين القبض عليهما وأبقى على حياتهما رغبة في الفدية وليس بدافع المحبة⁽⁸⁾، ويعد أن فرغ

(1) ابن شداد: الأعلام الخطيرة، قسم ثان، ص 253، اليافعي: مرآة الجنان، ج3، ص 156، المقرئزي: اتعاظ الخنفا، ج3، ص 26.

(2) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 225، ابن الأثير: الكامل، ج8، ص 204.

(3) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 495. ونسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 21.

(4) فوشيه الشارترزي: تاريخ الحملة إلى القدس، ص 114، وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 495.

(5) ابن شداد: الأعلام الخطيرة، قسم 2، ص 251، اليافعي: مرآة الجنان، ج3، ص 156.

John Kelman: The Holy Land London 1909, p.186.

(6) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 115، ابن شداد: الأعلام الخطيرة، قسم 2، ص 251، المقرئزي: اتعاظ الخنفا، ج3، ص 26.

(7) ونسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 121.

(8) فوشيه الشارترزي: تاريخ الحملة إلى القدس، ص 115.

بلدوين ورجاله والجنوية من القتل والنهب والتخريب قاموا بتوزيع الغنائم والأسلاب فيما بينهم، وحسب ما نصت عليه اتفاقية بلدوين مع الجنوية⁽¹⁾.

ب - استيلاء بلدوين على عكا^(*)

في إطار استيلاء بلدوين على المدن والموانع الساحلية، سار بقواته عام 1103م فحاصر عكا، ولكنه فشل في الاستيلاء عليها، وذلك بسبب حصانها واستبسال أهلها في الدفاع عنها⁽²⁾. بالإضافة إلى النجيدات الفاطمية التي وصلت إليها من السواحل المجاورة، خاصة من مينائي صور وصيدا حيث كانت سفن الأسطول الفاطمي راسية فيهما⁽³⁾، فكان لهذه النجيدات فضل كبير في إنقاذ عكا من الوقوع في يد الصليبيين، كما لعبت السفن الفاطمية دوراً كبيراً في إمداد المدينة بما تحتاجه عن طريق البحر، مما جعلها تصمد في وجه الصليبيين، وتواصل المقاومة وتجبرهم على رفع الحصار عنها، في حين افتقر بلدوين إلى معاونة أسطول قوي، يمكنه من إحكام الحصار حول عكا والاستيلاء عليها⁽⁴⁾، مما جعله ييأس ويرفع الحصار عنها بعد أن دمر حصانهم ويساتينهم وحدثتهم وعاد إلى يافا⁽⁵⁾.

(1) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 497

(*) هي مدينة ساحلية كبيرة شيدت على مكان مرتفع حتى لا تهددها مياه البحر، لها قلعة حصينة يطل جانبان منها على البحر. انظر: ناصر خسرو: سفرنامه، ص 15، 16، ابن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، نشر حسام القاضي القدسي، ط القاهرة 1356هـ ج2، ص 146.

(2) سبط بن الجوزي: مرآة الزمان، ج12 قسم 3، ورقة 249، وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 510، 511، السيد أحمد بن زيني دحلان: الفتوحات الإسلامية، ج1، ص 448.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج8، 211، 212، أبو شامة: الروضتين، ج1، قسم 1، ص 202، رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 132.

(4) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 511، العريفي: الشرق الأوسط، ج1، ص 307.

(5) فوشيه الشارترتي: تاريخ الحملة إلى القدس، ص 130.

لا تعني عودة بلدوين مخذولاً من حصار عكا، أنه صرف النظر عن الاستيلاء عليها، ولكن يمكن القول إنه أجل الاستيلاء عليها، لحين توافر قوة بحرية لديه تساعده في تحقيق أهدافه. ولم ينتظر بلدوين طويلاً، فقد وصل إلى حيفا أسطول جنوي كبير، وما كاد يبلغ بلدوين أخباره حتى سارع بقاء قادته، والاتفاق معهم على أساس أن يساعده في الاستيلاء على عكا، مقابل أن يمنحهم ثلث المدينة، بالإضافة إلى امتيازات تجارية بها⁽¹⁾.

تقدم بلدوين بقواته يصحبه الأسطول الجنوبي لحصار عكا من البر والبحر في نيف وتسعين مراكباً فحاصروها من جميع الجهات⁽²⁾ وكان الوالي عليها يومئذ زهر الدولة بنابن الجيوش من قبل الفاطميين⁽³⁾، فاستبسل هو وأهلها في الدفاع عنها، حتى خارت قواهم ولم يستطيعوا الاستمرار في المقاومة والقتال⁽⁴⁾ خاصة لياسه من وصول نجدة أو معونة من مصر⁽⁵⁾. فقد وقف الخليفة الفاطمي الأمر موقفاً سلبياً أمام تهديد الصليبيين لموانئ الشام، فلم يقم بإرسال قوات ضخمة مجهزة يصحبها الأسطول الفاطمي، حتى تكون على أهبة الاستعداد للتصدي لأي خطر يهدد المدن والموانئ الفاطمية بالشام، بدليل قول ابن تغري بردي⁽⁶⁾ عن الخليفة الأمر فيه تهاون في أمر الغزو والجهاد حتى استولت الفرنج على غالب السواحل وحصونها

(1) Keer: The Crusades, p.31

رنسيمان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 143، العربي: الشرق الأوسط، ج1، ص 307، 308
(2) سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج8، قسم 1، ص 9، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج5، ص 188.

(3) ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 41، ابن الوردي: تتمه المختصر، ج2، ص 25، المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 34.

(4) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 232، سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج8، قسم 1، ص 9، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج5، ص 188.

(5) ابن شداد: الأعلام الخطيرة، قسم 2، ص 175.

(6) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج5، ص 178.

في أيامه. لذلك طلب والي عكا من بلدوين الأمان له ولأهلها⁽¹⁾ إلا أن بلدوين رفض أن يعطيه الأمان، حيث أدرك ما وصلت إليه حالة سكان المدينة من الضعف والوهن والإحباط، وأنهم لن يستطيعوا الاستمرار في المقاومة طويلاً، لذلك أراد أن يستولي عليها بالقوة⁽²⁾، فشدد عليها الحصار، وكثف القتال حتى سقطت في يده⁽³⁾ فدخلها بلدوين وقواته وقتلوا الكثير من أهلها بوحشية⁽⁴⁾ بعدما آمنوهم⁽⁵⁾ بينما تمكن واليها من الهرب إلى دمشق، حيث أحسن طغتكين استقباله وأكرم مقامه، إلى أن استعد للرحيل، فأمدته بما يحتاج إليه من مؤن وحرس حتى يتمكن من العودة سالماً إلى مصر⁽⁶⁾. وعندما وصل زهر الدولة بنابن الجيوش إلى مصر، عثفه الفضل وأنكر عليه وهدده على تضييع الثغر⁽⁷⁾. وذلك لانتهزامه وهروبه، تاركاً مدينته لقمة سائغة للصليبيين، فحاول زهر الدولة أن يبرر موقفه، وأنه ما كان ليهرب لولا أنه يش من النصر، وتيقن الهلاك أمام القوات الضخمة، فقبل الأفضل هذا التبرير⁽⁸⁾.

لاشك أن سقوط عكا في أيدي الصليبيين جعل لهم نفوذاً على ساحل الشام،

-
- (1) سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج8، قسم 1، ص 9، ابن شداد: الأعلام الخطيرة، قسم 2، ص 175، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج5، ص 188.
- (2) سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج12 قسم 3، ورقة 249، ابن شداد: الأعلام الخطيرة، قسم 2، ص 175.
- (3) الكتيبي: عيون التواريخ، ج13، ورقة 61، ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 232، ابن الأثير: الكامل، ج8، ص 231.
- (4) أبو الفداء: المختصر، ج2، ص 217، ابن أيك: الدرر المضيئة، ص 463، ابن الوردي: تنمة المختصر، ج2، ص 25، 26.
- (5) ابن أيك: المصدر السابق.
- (6) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 232، 233، سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج8، قسم 1، ص 19، ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 41.
- (7) المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 34.
- (8) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 233، ابن الأثير: الكامل، ج8، ص 221، العربي: الشرق الأوسط، ج1، ص 308.

وميناء جيداً استفادوا منه في رؤوس سفنهم⁽¹⁾، كما كان لسقوط عكا أثر سيئ في نفوس المسلمين عامةً والفاطميين بصفة خاصة؛ لأنهم فقدوا ميناءً متميزاً يمكن عن طريقه التصدي لنقلات الصليبية وإفشال أي خطة تضعها للسيطرة على ساحل الشام ومدنه.

ج - استيلاء بلدوين على بيروت

كانت بيروت تحت سيطرة الفاطميين، ثم ملكها السلاجقة في عهد الخليفة الفاطمي المستنصر، واستمرت في يد السلاجقة حتى استولى عليها الصليبيون⁽²⁾، وكانت أول محاولة لاستيلاء الصليبيين على بيروت تلك التي قام بها بلدوين، عندما اتجه بقواته سنة 1102م وحاصرها لمدة طويلة، ولكنه لم يستطع الاستيلاء عليها، ورحل عنها مكثفياً بما قدمه إليه واليها من أموال وهدايا⁽³⁾. ثم أعاد الكرة مرة أخرى سنة 1110م بعد أن جمع أعداداً من المتطوعين من جميع أنحاء المملكة، وسار بهذه القوات الضخمة حتى حاصر بيروت⁽⁴⁾ وأقام برجاً من الخشب على سور المدينة لاقتحامها، لكن أهل بيروت تمكنوا من تحطيمه⁽⁵⁾. وأمام هذا التهديد الصارخ لأحد موانئ الشام، سارعت السفن الفاطمية بسواحل صور وصيدا، لمساعدة أهالي بيروت من ناحية البحر، حتى استطاعوا الصمود أمام الحصار

(1) Praver: The Latin kingdom of Jerusalem, London 1972, p. 18.

(2) ابن شداد: الأعلام الخطيرة، قسم 2، ص 102، لويس شيخو: بيروت تاريخها وأثارها، قسم 2، ص 50، كمال الصليبي: تعريف تاريخي ببلدان، مجلة الأبحاث، عدد 15، ج 3 سنة 1963م، ص 369.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج 8، ص 212، لويس شيخو: المرجع السابق، ص 51، عصام محمد شبارو: تاريخ بيروت، ط. بيروت، ص 63.

(4) صالح بن يحيى: تاريخ بيروت، ص 18، فوشيه الشارترى: تاريخ الحملة إلى القدس، ص 146.

(5) سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج 8، قسم 1، ص 31، عصام محمد شبارو: المرجع السابق، ص 64.

الصلبي⁽¹⁾، كما أرسل الأفضل تسعة عشر مركباً حربية، فظهروا على مراكب الإفرنج وملكوا بعضها⁽²⁾، كما قام بإمداد أهل المدينة بالمؤن والعتاد لمعاونتهم على المقاومة⁽³⁾، فكان لمساعدة الأسطول الفاطمي أثر كبير في رفع الروح المعنوية لأهالي المدينة، وتمكينهم من مواصلة الصمود والمقاومة⁽⁴⁾. ومن هنا يتضح أن الفاطميين كانوا سابقين لنجدة إخوانهم المسلمين بالشام ضد الخطر الذي يهددهم، حتى وإن لم تكن المدينة أو الميناء المحاصر من أملاك الفاطميين، وهذا دليل على أن الاتهام الذي وجهه المؤرخون المسلمون والغربيون إلى الفاطميين بالتخاذل، وعدم تقديم أي معونة لإخوانهم المسلمين عندما يهددهم الخطر هو اتهام باطل، وإن ظهر منهم موقف سلبي، فهو نتيجة لظروف داخلية يمرون بها سياسية أو اقتصادية، بدليل أنه عندما كانت تسمح لهم الظروف بالجهاد، كانوا يبادرون إليه ولا يتأخرون عنه، هذا واضح في جهود الأفضل التي بذلها للدفاع عن مدن وموانئ الشام. وأمام المعونات التي تدفقت على بيروت، أحس بلدوين بمرح موقفه، فاستنجد بأسطول جنوة⁽⁵⁾ الراسي بميناء السويدية، فأتاهم منهم أربعون مركباً مشحونة بالمقاتلة⁽⁶⁾، وما كاد يصل إلى ساحل بيروت، حتى أجبر الأسطول على الرحيل⁽⁷⁾، بذلك خلت الفرصة للأسطول الجنوبي، الذي أحكم حصاره البحري على بيروت، في حين شدد بلدوين وقواته الحصار البري حولها، وقام ببناء أبراج خشبية وسلام، وأسندها إلى سور

(1) فوشيه الشارترتي: تاريخ الحملة إلى القدس، ص 146، رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 149.

(2) ابن الفلانسني: تاريخ دمشق، ص 268.

(3) سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج1، قسم 1، ص 31، المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 45.

(4) المصدر السابق، ج12، تسم 3، ورقة 264، ابن الفلانسني: تاريخ دمشق، ص 268.

لامنس اليسوعي: الحياة في بيروت، مجلة المشرق، عدد 31 سنة 1933م، ص 721، 722.

(5) المقرئزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 45.

(6) المقرئزي: المصدر السابق، ج3، ص 45.

(7) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 539.

المدينة⁽¹⁾، فتسلفها الصليبيون ودخلوا المدينة بالقوة، وقتلوا وأسروا الكثير من أهلها، ثم نهبوا المدينة واستولوا على ما له قيمة⁽²⁾. ووصل عقب ذلك من مصر ثلاثمائة فارس نجدة لبيروت، فحين حلوا بالأردن خرجت عليهم فرقة من الإفرنج يسيرة العدد، فانهزموا منهم إلى الجبال، فهلك منهم جماعة⁽³⁾. وبذلك سقطت بيروت في أيدي الصليبيين، ولم تغلح الجهود التي بذلت من جانب المسلمين في إنقاذها.

د - استيلاء بلدوين على صيدا

تقدم بلدوين لحصار صيدا سنة 1106م، فعرض أهلها عليه مبلغاً من المال مقابل أن يرفع الحصار ويرحل عن مدينتهم، فقبل العرض وعاد إلى القدس⁽⁴⁾. ثم شرع في حصار صيدا مرة أخرى عام 1108م، مستعيناً في ذلك الوقت بالأسطول الإيطالي، الذي وصل إلى ساحل الشام⁽⁵⁾.

فحاصرها برأً وبحراً، وكان يمكن أن يستولي عليها لولا وصول الأسطول الفاطمي إلى صيدا لنجدها، وتمكنه من إنزال الهزيمة بالسفن الإيطالية، وبذلك فقد بلدوين القوة التي كانت تساعد⁽⁶⁾ بالإضافة إلى استنجد حاكم صيدا الفاطمي، بطغتكين صاحب دمشق، ليساعده في الدفاع عن مدينته ضد الخطر الذي يهددها، مقابل مبلغ من المال، فاستجاب طغتكين له، وتقدم بقواته، فلما وصل إلى صيدا،

(1) نفس المصدر، عصام شبارو: تاريخ بيروت، ص 64، 65.

(2) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 269، صالح بن يحيى: تاريخ بيروت، ص 18، الشدياق: أخبار الأعيان، ج2، قسم 3، ص 507.

(3) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 269.

(4) نفس المصدر، سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج8، قسم 1، ص 31، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج5، ص 196.

(5) Sidney Painter: History of the Middle Ages, p.212. Hulme, M.: The Middle Ages, p.485.

(6) Cahen: La Syrie du Nord, p.244.

اضطر بلدوين إلى رفع الحصار عنها⁽¹⁾. لكنه لم يتخل عن فكرة الاستيلاء عليها، لذلك عندما وصل إلى يافا أسطول كبير عام 1110م، على متنه مجموعة كبيرة من الرجال النرويجيين في طريقهم للحج إلى بيت المقدس، خرج بلدوين للقائهم⁽²⁾، وأراد أن يعرف - في حال الإيجاب - فيما كان أفرادها مستعدين لتكريس خدماتهم للمسيح لفترة من الزمن، بحيث يمكن توسيع ممتلكات المسيحيين عن طريق جهودهم الحماسية. وأجابوا بعد أن تداولوا فيما بينهم، أنهم قد أتوا من أجل تكريس أنفسهم لخدمة المسيح، وأضافوا أنهم كانوا على استعداد للتقدم بحراً بالسرعة القصوى نحو أي من المدن الساحلية التي رغب الملك وجيشه بمحاصرتها، ولم يطلبوا شيئاً مقابل خدماتهم إلا الطعام الضروري⁽³⁾. وتقدم بلدوين على رأس قواته، يعضده ويسانده حلفاؤه النرويجيون لحصار صيدا للمرة الثالثة⁽⁴⁾. وعندما بلغوا المدينة في ربيع الآخر من نفس العام حاصروها براً وبحراً⁽⁵⁾.

بلغت هذه الأخبار الفاطميين، فبادروا بإرسال أسطول بحري، لنجدة صيدا والدفاع عنها، وحدثت مصادمات بينه وبين السفن النرويجية، تفوق فيها الأسطول الفاطمي، ولكن وصول أسطول البنادقة في ذلك الوقت، ومشاركته في حصار صيدا رجح كفة الصليبيين وحلفائهم، واضطر الأسطول الفاطمي للتراجع⁽⁶⁾، وشدد بلدوين الحصار على المدينة، وحتى ينجح في تحقيق هدفه أمر رجاله فعملوا

-
- (1) عاشور: الحركة الصليبية، ج 1، ص 243، سالم: دراسة في تاريخ صيدا، ص 95، 96، صابر محمد دياب، سياسة الدول الإسلامية، ص 267.
- (2) فوشيه الشارترى: تاريخ الحملة إلى القدس، ص 147، إرنست باركر: الحروب الصليبية، ص 53.
- (3) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج 1، ص 541.
- (4) نفس المصدر.
- (5) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 273، ابن الأثير: الكامل، ج 8، 260، سالم: دراسة في تاريخ مدينة صيدا، ص 101.
- (6) رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ص 150، 151، عفاف صبرة: العلاقات بين الشرق والغرب، ط. القاهرة 1983م، ص 22.

البرج وزحفوا به إليها، وهو ملبس بحطب الكرم والبسط وجلود البقر الطرية،
ليمنع من الحجارة والنفط، وكانوا إذ أحكموه على هذه الصورة نقلوه على بكرٍ
تركب تحته في عدة أيام متفرقة، فإذا كان يوم الحرب وقرب من السور، زحفوا به
نحو الماء والخل لظفي النار، وآلة الحرب⁽¹⁾.

وعندما وجد أهل المدينة هذا الاستعداد لدى القوات الصليبية وأنهم يفتقرون
إلى قوة كبيرة، تعينهم على التصدي لهذه القوات الضخمة، خرج قاضي المدينة مع
مجموعة من أعيانها، لطلب الأمان من بلدوين على أزواجهم وممتلكاتهم، وأن
يسمح لمن يريد الخروج من المدينة بالرحيل إلى حيث شاء⁽²⁾. استجاب بلدوين
لمطالبهم ومنحهم الأمان، ودخل المدينة بقواته وبسط سيطرته عليها⁽³⁾.

فخرج الوالي والزمام وجميع الأجناد العسكرية وخلق كثير من الناس وتوجهوا
إلى دمشق⁽⁴⁾، في حين بقي عدد كبير من الأهالي بالمدينة⁽⁵⁾، وبعدها رحل بلدوين
إلى القدس، بعد أن أقام بصيدا حاكماً من قبله، وأقر الأمور بها، وترك قوات تقوم
على حمايتها⁽⁶⁾.

لم يلتزم بلدوين بعهده مع أهل المدينة، في ترك من يريد البقاء فيها يعيش في
أمان، بدليل أنه عندما عاد إلى المدينة مرة أخرى فرض على أهلها قطيعة في السنة

(1) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 273، 274.

(2) نفس المصدر: ص 274، ابن الأثير: الكامل، ج 8، ص 260، المقرئزي: اتعاظ الخنفا، ج 3، ص 46.

(3) أبو الفداء: المختصر، ج 2، ص 224، ابن الوردي: تمة المختصر، ج 2، ص 34، اليافعي: مرآة الجنان، ج 3، ص 173.

(4) المقرئزي: اتعاظ الخنفا، ج 3، ص 46.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج 8، ص 260، أحمد عارف الزين: تاريخ صيدا، ط صيدا 1331 هـ ص 59.

(6) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 274، سالم: دراسة في تاريخ مدينة صيدا، ص 102.

عشرين ألف دينار⁽¹⁾. بالإضافة إلى مصادرة وانتهاكات لأملاك المواطنين⁽²⁾. وهكذا سقطت موانئ الشام الساحلية واحدة تلو الأخرى في يد الصليبيين فيما عدا صور وعسقلان، فكانت خسائر الفاطميين كبيرة، لفقدهم هذه الثغور الهامة، التي كان بمقدورهم تهديد الصليبيين منها لو بقيت في أيديهم، بينما استفاد الصليبيون بهذه الموانئ استفادة عظيمة؛ في رسو سفنهم بها، وتيسير اتصالهم بالغرب، والحصول على المعونات التي يحتاجونها. لقد أسهمت تصرفات الدولة الفاطمية في سقوط هذه الموانئ؛ إذ كان على الفاطميين إرسال قوات ضخمة مجهزة بالعتاد ومعدة للقتال، وليست فرق مساعدة فقط، كما أن استجابة الخلفاء الفاطميين لم تكن سريعة، فكانوا يتأخرون في إرسال النجادات. وكان لسوالة المدن الساحلية دور في المساهمة في سقوطها، وذلك بمحاولتهم مهادنة الصليبيين والتعاون معهم، وتقديم المؤن والأموال بل والأدلاء لإرشاد القوات الصليبية أثناء سيرها لغزو البلاد الإسلامية. ومهما كان الدافع وراء هذا التصرف، من قلة قواتهم، وعدم وجود مساعدات خارجية تمكنهم من مواجهة هذه القوات، فهي تصرفات غير مقبولة مطلقاً، ولا عذر يبررها. لقد كان من الممكن بقاء مدن وموانئ الشام في يد المسلمين، لو أنهم اتحدوا وتكاتفوا وخرجوا للدفاع عنها ضد الخطر الصليبي الذي يتهددها، ولم يستسلموا لفرقتهم وانشغلوا بمشاكلهم الداخلية وبالصراعات بينهم، حتى استنفذت قوتهم وطاقتهم، وكان الأولى بهم أن يوجهوا هذه القوة والطاقة في جهاد الصليبيين.



(1) الذهبي: دول الإسلام، ج3، ص32.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج8، ص260. الذهبي: المصدر السابق.

جهود الأفضل في المحافظة على بعض الثغور الشامية

1 - استيلاء الصليبيين على مدينة صور:

في سبيل تحقيق أهدافه، زود بلدوين جيشه بأعداد كبيرة من المحاريرين، وخرج بهذه القوات الضخمة للاستيلاء على صور عام 1111م، فلما بلغت هذه الأخبار واليها الفاطمي عز الملك، سارع بمراسلة طغتكين أتابك دمشق، يطلب منه أن يسارع لنجدة صور، على أن يمنحه إياها، بدلاً من استيلاء الصليبيين عليها⁽¹⁾. ويرجع السبب في لجوء عز الملك صاحب صور إلى طغتكين، لفقده الأمل في وصول أي مساعدة من الوزير الأفضل، الذي كان مشغولاً بعلاج الأزمة الاقتصادية التي عانت منها مصر في ذلك الوقت⁽²⁾، إلى جانب الوياء الخطير الذي أصاب أهلها مما أدى إلى وفاة الكثير منهم، والذين قُدر عددهم بحوالي ستين ألفاً⁽³⁾. استجاب طغتكين وأرسل قواته للدفاع عن صور⁽⁴⁾ في الوقت الذي وصل بلدوين بقواته إليها وحاصرها، وخرّب المنطقة التي حولها، وعندما بلغت هذه الأخبار طغتكين فكر في أن يفتح جبهة أخرى، ليصرف بلدوين عنها، فسار بقواته وأغار على أملاك الصليبيين بالشام، وألحق بها خسائر من حرق وتدمير، بالإضافة إلى قتل وأسر من يقع في يده من الصليبيين⁽⁵⁾. ودفعت هذه الأعمال بلدوين لبناء برجين على سور المدينة، حتى يتمكن من اقتحامها، ولكن أهل صور لم يمكنه من

(1) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 284، ابن شداد: الأعلام الخطيرة، قسم 2، ص 167. سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج 12، ص 13، ص 267.

(2) المقرئزي: إغاثة الأمة. ص 27.

(3) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 289، عاشور: شخصية الدولة الفاطمية، المجلة التاريخية، عدد 16 سنة 1969م. ص 34.

(4) سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج 12، ص 367، الكتي: عيون التاريخ، ج 13، ص 135.

(5) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 284، 285، ابن شداد: الأعلام الخطيرة، قسم 2، ص 167.

المقرئزي: انماظ الحنفاء، ج 3، ص 37.

ذلك، فأعدوا آلات الحرق، وزودوها بالأخشاب ومواد الاشتعال، وقذفوا النار على هذه الأبراج، فلم تصبها مباشرة، وإنما وقعت بجانبها، في الوقت الذي حملت الرياح هذه القذائف ناحية الأبراج فأحرقتها⁽¹⁾. واستؤنف القتال بين الفريقين، وعندما تيقن بلدوين أن المعركة في غير صالحه، لم يجد أمامه سوى التراجع والانسحاب، بعد أن احترقت أبراجه، وأنهكت قواته، وقبل أن يرحل قام بحرق الآلات والمعدات والأخشاب، وكل ما يمكن أن يستفيد منه المسلمون، وبحصلوا عليه كغنيمة من القوات الصليبية أثناء الانسحاب⁽²⁾، وبذلك تخلص أهل صور من حصار بلدوين. وفي الوقت نفسه لم يسلموا المدينة لطغتكين كما اتفقوا معه، وكان من المتوقع أن يغضب من ذلك، ولكنه رد رداً جيلاً فقال: إنما فعلت ما فعلت لله تعالى وللمسلمين، لا رغبة في مال ولا مملكة، فكثر الدعاء له، والشكر بحسن فعله، ووعدهم أنه متى دهمهم خطب مثل هذا سارع إليه، وبالغ في المعونة عليه⁽³⁾. ثم عاد طغتكين إلى دمشق، وبعد ذلك، قام أهل صور بإصلاح ما خربه الصليبيون، ورمعوا سور المدينة، وأعادوا كل شيء إلى حالته الأولى⁽⁴⁾. لم يصرف بلدوين نظره عن الاستيلاء على صور، فأخذ يجهز قواته ليغزوها سنة 506هـ/1112م، وعندما بلغت هذه الأخبار عز الملك، صاحب صور خشي على مدينته، لذلك اجتمع بقاتته وأعيان المدينة وعرض عليهم الأمر، فاستقر رأيهم على أن يبعثوا إلى طغتكين ليتسلمها⁽⁵⁾، وسار مبعوثهم إلى بانياس^(*) حيث التقى بواليتها سيف الدولة

(1) ابن القلانسي: المصدر السابق، ص 285، 286، سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج 8، قسم 1، ص 39، الذهبي: دول الإسلام، ج 2، قسم 1، ص 33.

(2) ابن الجوزي: المصدر السابق.

(3) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 288.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج 8، ص 294.

(5) ابن شداد: الأعلام الخطيرة، قسم 2، ص 168.

(*) بانياس: مدينة صغيرة المساحة ورغم ذلك فهي من الثغور المهمة للمسلمين، تتميز بمحصاتها ووجود قلعة بها تجري حول سورها المياه العذبة، وقد استولى الصليبيون على المدينة وظلت بأيديهم حتى استعادها نور الدين محمود. انظر: ابن جبير، رحلته، تحقيق: حسين نصار، ط القاهرة 1374هـ / 1955م، ص 290.

مسعود، وعرض عليه الأمر، وطلب منه أن يصحبه في رحلته إلى دمشق، علما
بذهاب طغتكين إلى حماه، فخشي سيف الدولة مسعود أن ينتظر قدوم طغتكين،
فისტولي بلدوين على صور، لذلك عرضا على تاج الملوك بوري بن طغتكين أن
يذهب ويتسلم صور⁽¹⁾.

رفض تاج الملوك هذا العرض، وطلب منهما أن يمنحاه فرصة حتى يستطلع رأي
والده، فراسله وعرض عليه الأمر، فرد عليه بأن يسير معهم ويتولى بانياس، في حين
يتجه سيف الدولة مسعود ويتسلم صور⁽²⁾. سار سيف الدولة مسعود، حتى بلغ
صور فدخلها، ورتب الأمور بها، وقوى تحصيناتها، في الوقت الذي زاد فيه أعداد
القوات الموجودة بصور، بفضل النجدة التي أرسلها طغتكين، لتساعد أهلها في
الدفاع عنها.

لم يحاول طغتكين استغلال الموقف وفرض سيطرته على المدينة، بل إنه أبقى كل
شيء كما كان في عهد الوالي الفاطمي، فالخطبة تقام باسم الخليفة الفاطمي،
والعملة ظلت على رسمها لم تتغير⁽³⁾، وحتى لا يتسرب الشك إلى نفس الأفضل،
ويظن أن طغتكين طامع في الاستيلاء على صور أرسل إليه يشرح الأمر ويقول:
إن بلدوين قد جمع حشداً للنزول على صور وإن أهلها استنجدوا بي عليه
والتمسوا مني نصرتهم فلم يمكثني إلا متابعتهم ومطاوعتهم حمايةً للدين ورعايةً
للمسلمين، ومتى وصل إليها من جهتكم من ينصرها ويذب عنها سلمتها إليه
وأخرجت نوابي عنها⁽⁴⁾. وبذلك نجح طغتكين في نحو أي مشاكل يمكن أن تحدث
مع الأفضل نتيجة سوء فهم الأفضل لموقفه، بل إنه نال شكره ومودته على موقفه

(1) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 290، سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج 8، قسم 1، ص 41.

(2) ابن شداد: الأعلام الخطيرة، قسم 2، ص 168.

(3) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 290، 291، سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج 8، قسم 1،

ص 42.

(4) ابن القلانسي: الأعلام الخطيرة، قسم 2، ص 168، 169.

وعندما بلغت هذه الأخبار بلدوين صرف النظر عن الاستيلاء على صور⁽¹⁾. وفي سنة 1113م أرسل الأفضل أسطولاً إلى صور محملاً بالقوات والأسلحة والذخيرة، بالإضافة إلى المؤن والغلال، إلى جانب الخلع القيمة إلى طغتكين وابنه، وكذلك إلى سيف الدولة مسعود والي صور، فسُروا بها، مما أدى إلى انتعاش الحياة الاقتصادية داخلها، ونمت المدينة وأصبحت على درجة من القوة⁽²⁾. استطاعت بها أن تصمد أمام تهديد الصليبيين لها أكثر من مرة، وقد أسهم طغتكين صاحب دمشق بقواته في مساعدتهم في التصدي للصليبيين، والإغارة على أملاكهم، حتى يصرفهم عن تهديدها، وهذه المساعدة تأتي من طغتكين لمدينة فاطمية لأول مرة دون انتظار مقابل، وقال: فعلت ما فعلت لوجه الله، كما أن الخلافة الفاطمية في مصر أسهمت في هذا الجهاد رغم الظروف التي تمر بها، فنجدها ترسل أسطولها وقواتها لمساعدة المدينة، وشد أزر أهلها، والوقوف إلى جانبهم، فكان ما حدث بصور، كما قال أستاذنا الدكتور عاشور⁽³⁾، دليلاً على بداية الصحوة الإسلامية في جنوب الشام، وفي النصف الأول من القرن الثاني عشر الميلادي، هي الصحوة التي ظهرت في تصرفات أمراء المدن الإسلامية، كما ظهرت واضحة لدى الفاطميين. حيث نجد القوات الفاطمية تخرج من عسقلان وتحاول استعادة القدس سنة 1113م، ولكنها تفشل في اقتحام أسوار المدينة، فتكتفي بقتل وأسر ما كان خارج الأسوار، وتعود من حيث أتت⁽⁴⁾. لم تقف محاولات الفاطميين عند ذلك، بل قاموا

(1) الكتيبي: عيون التواريخ، ج3، ص 135.

(2) سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج8، قسم 1، ص 45، ابن شداد: الأعلام الخطيرة، قسم 2، ص 169.

(3) عاشور، شخصية الدولة الفاطمية، المجلة التاريخية، عدد 16 سنة 1969م ص 35.

(4) فوشيه الشارترى، تاريخ الحملة إلى القدس، ص 151، 152، وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 549.

بمحاولة أخرى لاستعادة مدينة يافا سنة 1115م، حيث خرجت القوات الفاطمية من عسقلان، يساندها ويعاونها أسطول من مصر يتكون من سبعين سفينة، وعندما بلغت هذه القوات يافا حاصرتها من جميع الجهات، ولكن حاميتها الصليبية تغلبت على هذا الحصار وقاومت بشدة وأجبرت القوات الفاطمية على الانسحاب والعودة إلى عسقلان. ورغم فشل المحاولات التي قام بها الفاطميون، إلا أن لها دلالة واضحة؛ لأن مجرد خروجهم وعزمهم على القتال والتصدي للصليبيين، ومحاولة تحرير المدن الإسلامية من الصليبيين، يعني إفاقة الفاطميين من سباتهم العميق، وعدم استسلامهم للصليبيين، حتى وإن كانت لديهم قوات تفوق قواتهم، عدداً وتسليحاً واستعداداً⁽¹⁾.

ظل بلدوين يحاول الاستيلاء على مدينتي صور وعسقلان حتى يستكمل سيطرته على مدن وموانئ الشام الساحلية، ولما فشل في تحقيق ذلك وفي مزيد من التوسعات بالشام، اتجه لتهديد مصر نفسها سنة 1118م، لكنه مات بالعريش⁽²⁾.

وبعد موت بلدوين، احتار الأمراء الصليبيون في اختيار من يخلفه في حكم بيت المقدس، حيث إنه لم يكن له ولد يخلفه، كما أنه لم يوص لأحد من بعده، لذلك اجتمعوا ليدرسوا الأمر⁽³⁾، وبعد مناقشات استقر رأيهم على ضرورة أن يكون الأمير المنتخب ممن شاركوا في قيادة الحملة الصليبية الأولى، وفي قتال المسلمين بالشام، وعاش في هذه الأرض وخبرها⁽⁴⁾. وبينما هم كذلك وصل إلى القدس

(1) نفس المصدر: ص 555، 556.

(2) فوشيه: تاريخ الحملة إلى القدس، ص 162، 163، رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 161.

Keer: The Crusades ,p.33.

(3) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 566 - 571.

(4) رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 160، 161، عاشور: الحركة الصليبية، ج1، ص 391.

بلدوين دي بروج (1118-1131م) كونت الرها، وابن عم الملك الراحل، فوجدوا فيه ضالتهم واختاروه ملكاً للقدس وتوجوه بكنيسة القيامة يوم عيد الفصح⁽¹⁾. وفي نفس العام حاول الأفضل الانتقام من الصليبيين لجرأتهم على غزو مصر، فأعد قواته البرية وأرسلها إلى عسقلان، في حين وجه الأسطول الفاطمي إلى صور، وأمرهم بأن يعسكروا، كل في جهته التي وجهه إليها، إلى أن يحدد لهم الهدف الذي يتجهون لضربه. وحتى يعزز الأفضل قواته ضد الصليبيين أرسل إلى طغتكين يعرض عليه الاشتراك معه في هذه المحاولة، فوافق طغتكين وأتجه بقواته إلى عسقلان، وعندما علم بلدوين الثاني بهذه التحركات، تقدم بقواته وعسكر بها في موضع أصبح فيه وجهاً لوجه أمام القوات الإسلامية، وظل الفريقان كذلك لمدة ثلاثة أشهر، دون أن يحدث بينهما أية مناقشات، مما جعل كل فريق يعود من حيث أتى⁽²⁾. وبالرغم من أن هذه التحركات التي قام بها الأفضل لم تحقق نتيجة، إلا أن أهميتها تكمن في الاتحاد بين السنة والشيعة، أي بين الوزير الأفضل وطغتكين ضد القوات الصليبية. استمر الأفضل في جهاده ضد الصليبيين كلما سنحت له الفرصة، حتى قتل سنة 1122م⁽³⁾، وقد ذكر بعض المؤرخين أن سبب قتله راجع إلى تازم العلاقة بينه وبين الخليفة الأمر، والتي وصلت إلى حد دفع الأفضل لبعض الأشخاص لمحاولة قتل الخليفة الأمر، لكنهم لم ينجحوا في ذلك⁽⁴⁾ وقد فطن الخليفة الأمر لهذه المحاولات فدبر قتل الأفضل مع قهرمانه (*) قصره⁽⁵⁾.

(1) فوشيه الشارترى: تاريخ الحملة إلى القدس، ص 185.

(2) نفس المصدر: ص 185، 186، عاشور: شخصية الدولة الفاطمية ص 36، 37.

(3) ابن مأمون البطائحي: نصوص من أخبار مصر، ص 17، تحقيق أمين فؤاد.

(4) سبط بن الجوزي: مرآة الزمان، ج8، قسم 1، ص 81، الياضي: مرآة الجنان، ج3، ص 204.

(*) القهرمان: وظيفة بالقصر الفاطمي، فصاحتها كانت كاتبة ملمة بمختلف علوم الطب والفلك والموسيقى، وهي بمثابة مستشارة الخليفة. انظر: سبط بن الجوزي: مرآة الزمان، ج8، ق1، ص 81.

(5) سبط بن الجوزي: المصدر السابق، ابن الأثير: الكامل، ج8، ص 303.

وهناك رأي يقول إن السبب راجع إلى تشجيع الأفضل لاشتراك القوات الدمشقية السنية إلى جانب القوات الفاطمية الشيعية في الدفاع عن صور، مما أدى إلى قتله على يد الباطنية⁽¹⁾. بينما يذكر ابن أبيك⁽²⁾ أن استفحال نفوذ الوزير الأفضل واستبداده بالأمر دون الخليفة جعل الأخير يضيق بهذا الحجر ويعمل على التخلص منه. وهذا هو الرأي الراجح؛ لأن استبداد الأفضل بالسلطة في عهد الخليفة الأمر لم يكن بالشيء الجديد في الدولة الفاطمية خاصة في النصف الثاني من حكمهم الذي أطلق عليه المؤرخون عصر الوزراء، فقد كان الوزير في هذه الفترة وزير تفويض، فهو الذي يصدر القرارات ويضع القوانين ويفرض الضرائب ويجهز الجيوش ويقودها، فالخليفة ليس له أي سلطة بالنسبة للوزير، لذلك ليس بغريب أن يضج الخليفة الأمر بهذا الاستبداد والحجر، ويحاول أن يتخلص ممن يسلبه السلطان والنفوذ.

وبعد أن قتل الأفضل، اختار الخليفة الأمر أبا عبد الله محمد بن فاتك، ويعرف بابن البطائحي⁽³⁾ وأسند إليه منصب الوزارة⁽³⁾.

لم تقف محاولات الفاطميين لتحرير مدن الشام من سيطرة الصليبيين عند مقتل

(1) عاشور: شخصية الدولة الفاطمية، ص 37، 38.

(2) الدرّة المضيئة، ص 461.

(*) هو أبو عبد الله محمد ابن الأمير نور الدين بن أبي شجاع فاتك ابن الأمير منجد الدولة أبي الحسن مختار المستصري، ولد سنة 1085م، وكان واسع الأفق يتميز بالكرم والجود، عمل في خدمة الأفضل بن بدر الجمالي فكان يهتم بمعرفة كل صغيرة وكبيرة في الدولة، ويدقق في كل شيء قبل القيام بعمله، مما جعل الأفضل يعجب به ويسند إليه الكثير من الأعمال، فكان يقوم بها خير قيام، ولكنه أرهق فطلب الأفضل من أخوي البطائحي أن يعاوناه في عمله فاستجابا لذلك، وهما أبو التراب حيدر وأبو الفضل جعفر، وعندما قتل الأفضل حل محله البطائحي ودل الخليفة الأمر على ما كان من أموال الأفضل، فسر بذلك الخليفة وقربه إليه، مما جعل بعض المؤرخين يذهبون إلى القول بأن البطائحي هو الذي دبر مقتل الأفضل. انظر القرظي: الخطط، ج1، ص 462، 463.

(3) ابن سعيد المغربي: النجوم الزاهرة، ص 83، ابن الرهيب: تاريخه، ص 85.

الوزير الأفضل؛ بدليل إعداد الفاطميين حملة سنة 517هـ / 1133م لاستعادة يافا من الصليبيين مستغلين فرصة أسر الملك بلدوين الثاني^(*) واضطراب أحوال الصليبيين بالشام لفقده. فسارت القوات الفاطمية البرية يساندها الأسطول الفاطمي، حتى وصلت إلى يافا وهناك أقاموا الأبراج والسلام بسور المدينة لإحكام الحصار حولها، ولم يكتفوا بذلك بل قاموا بضربها بالمنجنيق فألحقوا أضراراً بالغة بسورها، وبعد أن يئست حاميتها الصغيرة من المقاومة وأرادت الاستسلام مما أثلج نفوس الفاطميين وأيقنوا بأن المدينة ستسقط في أيديهم لا محالة⁽¹⁾، بينما هم كذلك، إذ بقوات صليبية تتقدم للدفاع عن يافا وتجبر القوات الفاطمية على التراجع والانسحاب⁽²⁾.

وبالرغم من فشل الحملة الفاطمية في استعادة يافا، إلا أنها كانت محاولة لا بأس بها، تمت في عهد خلافة الأمر ووزارة البطاحي، تؤكد حرص الخلفاء الفاطميين على مواصلة حركة الجهاد ضد الصليبيين عندما تتاح لهم الفرصة.

جهز الخليفة الأمر سنة 1122م، الأسطول الفاطمي، وسيره إلى صور من أجل بسط سيطرة الفاطميين على المدينة، والقبض على واليها سيف الدولة مسعود من قبل طغتكين حاكم دمشق، فنفذ قائد الأسطول ما طلب منه، وأقر الأمور للفاطميين بصور، وعاد إلى مصر ومعه الأمير مسعود⁽³⁾ الذي أحسن الخليفة الأمر استقباله ومعاملته، وسيره معززاً مكرماً إلى دمشق، في حين أرسل إلى صور واليها

(*) كان الأمير جوسلين دي كورتناي، صاحب الرها أسيراً لدى بلك بن بهرام الأرتقي، بقلعة خرترت فيما وراء نهر الفرات، فحاول الملك بلدوين الثاني فك أسر جوسلين فوق هوايضاً في قبضة بلك ابن بهرام. انظر: فوشيه الشارترى: تاريخ الحملة إلى القدس، ص 192-195، وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 590-591.

(1) فوشيه الشارترى: المصدر السابق، ص 195، 196.

(2) ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 63.

(3) ابن الفلاسني: تاريخ دمشق، ص 329، الخزرجي: العسجد المسبوك، ج2، ص 49. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج5، ص 182.

من قبله⁽¹⁾. طيب قلوب الناس وراسل طغتكين يخدمه بالدعاء والاعتضاد⁽²⁾. وقد برر الفاطميون تصرفهم هذا، بأن سيف الدولة مسعود أساء السيرة في أهل صور، وظلمهم وتعسف في معاملتهم، مما دفعهم إلى مراسلة الخليفة الفاطمي الأمر وطالبوه بمساعدتهم للتخلص منه⁽³⁾.

عندما علم الصليبيون بعودة صور إلى نفوذ الفاطميين، وخروج نائب طغتكين منها رغبوا في انتهاز الفرصة للاستيلاء عليها، فبلغت هذه الأخبار الوالي الفاطمي فخشي أن تسقط المدينة في يد الصليبيين، لذلك أرسل إلى الخليفة الأمر يستشيريه فيما يجب اتخاذه، فما كان من الخليفة الأمر إلا أن أرسل إلى طغتكين صاحب دمشق، برد صور إليه ليدافع عنها ضد أي تهديد صليبي، لذلك أرسل طغتكين قواته إلى صور وأقام عليها والياً من قبله⁽⁴⁾.

كان الملك بلدوين الأول قد راسل البنادقة سنة (1119م) يطلب منهم مساعدته في بسط سيطرته على باقي مدن الشام في مقابل منحهم امتيازات تجارية بالمنطقة، فقبل البنادقة، وأخذوا في إعداد أسطولهم، وقد استغرقت هذه العملية ثلاث سنوات، بعدها مضى الأسطول البندقي الضخم قاصداً الشام وعلى متنه عدد كبير من المقاتلين والعمال، بالإضافة إلى كميات كبيرة من المعدات والآلات والأخشاب اللازمة لصناعة الأبراج، لكنه غير اتجاهه وهاجم جزيرة كورفو^(*) البيزنطية لوقوع الحرب بين البندقية والإمبراطورية البيزنطية بسبب إقدام

(1) ابن الأثير: الكامل، ج8، ص 315.

(2) نفس المصدر.

(3) ابن القلاسي: تاريخ دمشق، ص 329، ابن الأثير: المصدر السابق، ابن شداد: الأعلام الخطيرة، قسم 2، ص 169.

(4) ابن الأثير: المصدر السابق، ص 316.

(*) كورفو جزيرة يونانية، تعتبر ثانية الجزر اليونانية مساحةً، يفصلها عن الساحلين اليوناني والألباني خليج ضيق، قد حكمتها البندقية فيما بين سنتي 1286-1797م. انظر: عفاف صبرة، العلاقات بين الشرق والغرب، ص 25.

الإمبراطور البيزنطي حنا الثاني كومين (1118-1143م) على الحد من الامتيازات التجارية التي منحت للبندقية. واستمر حصار البنادقة للجزيرة مدة طويلة، دون أن يتمكنوا من الاستيلاء عليها، وبينما هم كذلك إذ وصلتهم بعثة من صليبي الشام، تحبرهم بوفاة الملك بلدوين الأول، وأن مملكة بيت المقدس في حاجة لمعونتهم، مما حمل البنادقة على رفع الحصار والاتجاه إلى الشام⁽¹⁾.

وصل الأسطول البندقي إلى عكا آخر شهر مايو سنة 1123م، ومن لحظة وصوله لم يُضيع قائد الأسطول أي فرصة، فأرسل ثماني عشرة سفينة لاستدراج الأسطول الفاطمي الراسي بالقرب من عسقلان، للضدام معهم، فعلاً نُجحت الخطة وسارعت سفن الأسطول الفاطمي بالاشتباك مع السفن البندقية، على اعتبار أن عددها محدود، ويمكن للأسطول الفاطمي التغلب عليها، وقد تظاهر البنادقة بالضعف والرغبة في التراجع انتظاراً لوصول باقي الأسطول الفاطمي، وأنزلوا به شر هزيمة⁽²⁾.

فقدت مدن وموانئ الشام الباقية في يد الفاطميين خيرَ معين لها على التصدي لأي تهديد من قبل الصليبيين، وأصبحت عرضة لأي متاعب، وكما أن ضرب الأسطول الفاطمي مهد الطريق أمام الصليبيين لتحقيق مآربهم بالمنطقة⁽³⁾، فقد كان له أثر سعي جداً على قوة الفاطميين العسكرية وعلى مكائنتهم بالشام، وقدرتهم على الدفاع عن أملاكهم الباقية هناك متمثلة في صور وعسقلان.

اجتمع القادة الصليبيون ليقرروا المدينة التي سيتوجهون للاستيلاء عليها، فاقترح أمراء بيت المقدس توجيه الحملة إلى عسقلان لأنها قريبة من بيت المقدس، في حين اقترح أمراء عكا وصيدا وبيروت وغيرهم من الأمراء الصليبيين الاتجاه إلى صور

(1) رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج 2، ص 265، 266.

(2) فوشيه الشارترى: تاريخ الحملة إلى القدس، ص 198.

(3) عاشور: الحركة الصليبية، ج 1، ص 406.

لموقعها الاستراتيجي، الذي يمكن أن يستغله المسلمون في تحرير مدن وموانئ الشام من قبضتهم⁽¹⁾، كما أن صور مدينة تجارية لها علاقات تجارية مع البلاد المطلة على البحر المتوسط، ونظراً لهذا النشاط الذي تمتع به فهي تعتبر من أغنى مدن الشام⁽²⁾. احتدم الخلاف بين الصليبيين، حتى تم الاتفاق بينهم على الاقتراع على تحديد أول مدينة يتجهون إليها، فتحددت صور⁽³⁾. وبعد ذلك أراد البنادقة الاتفاق قبل الخروج مع الصليبيين على الامتيازات التي سيحصلون عليها، وبعد مناقشات تم الاتفاق بينهم على أن يأخذ البنادقة ثلث مدينة صور، وأي مدينة يفتحونها، بالإضافة إلى امتيازات أخرى بمملكة بيت المقدس، وأن يكون لهم أحياء خاصة يستطيعون من خلالها مزاوله أنشطتهم المختلفة في حرية تامة، وأن يُعفوا من دفع الضرائب أو غيرها من الالتزامات المالية⁽⁴⁾. ولم يقف الأمر عند ذلك، بل اشترط البنادقة أن يحصلوا على ثلاثمائة دينار سنوياً من الموارد التي للمملكة من مدينة عكا، وأن لا ينقص ملك بيت المقدس من الضرائب التي يفرضها على الطوائف المختلفة دون إذن البنادقة وموافقتهم، وبعد أن يحصل البنادقة على كل هذه الامتيازات يُقرون بالتزامهم بتأدية ما عليهم للخزانة الملكية دون تقصير⁽⁵⁾. تقدمت القوات الصليبية يرافقتها الأسطول البندقي لحصار صور، فأراد أهل عسقلان استغلال الفرصة وهاجموا بيت المقدس، غير أن الحماية الموجودة هناك تصدت لهم وأجبرتهم على التراجع⁽⁶⁾. وهكذا فشلت محاولة أهل عسقلان في إلحاق أي ضرر

(1) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 600

(2) Prawer: The Latin kingdom of Jersualem, p.18. Valentin: Abrégé de l'Histoire des Croisades, p.96.

(3) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج1، ص 601.

(4) Setten: A history of the crusades, Vol1, p.421.

سر الختم، مدينة صور في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة القاهرة عام 1971، ص 89، ص 90.

(5) رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، 268.

(6) فوشيه الشارترى: تاريخ الحملة إلى القدس، ص 307.

بمملكة بيت المقدس، كما أن محاولتهم لم تثن الصليبيين عن مواصلة خطتهم للاستيلاء على صور، فنجدهم يحولون دون وصول مياه الشرب إلى سكان المدينة، بقطع المصدر الرئيسي للمياه، حتى تجور قوى أهل صور ويسارعوا إلى الاستسلام، لكن سقوط الأمطار أدى إلى وفرة المياه، وسد حاجة أهل المدينة منها مما أفسد خطة الصليبيين⁽¹⁾، ورغم ذلك لم ييأس الصليبيون من إيجاد طريقة للاستيلاء على المدينة، وقد ساعدهم في ذلك البنادق، حيث كانوا قد أحضروا معهم الآلات والمعدات والأخشاب، فضلاً عن العمال المدربين على بناء الأبراج، فطلب منهم الصليبيون بناء برج ضخيم أشرفوا من خلاله على المدينة، ولم يكتف البنادق بذلك، بل قاموا بإعداد آلات لقتل الحجارة على أسوار المدينة، والأبراج التي وضعها أهل صور داخل المدينة للدفاع عنها، والتصدي لهجمات الصليبيين⁽²⁾. وقد كثف الصليبيون هجومهم على صور، ولكن حصانة المدينة حالت دون وقوعها سريعاً في أيديهم⁽³⁾. كما كان لاستيصال أهلها أثر كبير في ذلك، فقد كانوا يقذفون الصليبيين بالمجانيق، بالإضافة إلى السهام التي كانوا يطلقونها فتصيب حراس الأبراج، ورغم عنف الصليبيين في قصف المدينة إلا أن صمود أهلها ومقاومتهم أضعفت جهد الصليبيين وألحقت بهم خسائر عديدة⁽⁴⁾، كذلك استطاع عدد من رجال صور الخروج ليلاً من المدينة واستولوا على سفينة للبندقية، كانت راسية أمام ميناء صور تقوم بمراقبة أية محاولة من قبل السفن الإسلامية لمساعدة أهل المدينة وإمدادهم بما يحتاجون إليه⁽⁵⁾.

وتنتيجة لطول حصار الصليبيين لمدينة صور دون أن يظفروا منها بطائل، بدأ

(1) رنسيان: المرجع السابق.

(2) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 618.

(3) Setten: A history of the crusades, Voll.p.421. Mary: The Crusades, p.80.

(4) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 618، 619.

(5) فوشيه الشارترى: تاريخ الحملة إلى القدس، ص 214.

الاحتجاج والتدمير بين أفراد القوات الصليبية الذين أعلنوا الإضراب عن القتال مما وضع قادة الصليبيين في مأزق حرج، فحاول دوق البندقية علاج هذه الأزمة بأن قام برفع الروح المعنوية للقوات الصليبية، حيث طمأنهم بأن الاستيلاء على المدينة قريب جداً ويمكن أن يتم في لحظات، عن طريق هدم جزء من سور المدينة⁽¹⁾.

ولم يؤثر طول حصار الصليبيين لصور على رجالهم فقط، بل أثر كذلك على أهل صور، رغم مقاومتهم وصمودهم، فعانوا من نقص الطعام ونفاد الذخيرة، مما يلزمهم في حربهم، لذلك نجدهم يرسلون طفعتين صاحب دمشق يطلبون منه سرعة إرسال نجدة لمساعدتهم في الدفاع عن مدينتهم، وقد استجاب لهم وخرج على رأس قواته حتى بلغ صور، ولم يشترك مع الصليبيين⁽²⁾، حيث أرسل إلى الخليفة الفاطمي الأمر يدعوه إلى الاشتراك معه في القتال، فرحب الخليفة، وأخذ يجهز الأسطول الفاطمي وأنفق على ذلك الكثير من الأموال⁽³⁾، وانتظر طفعتين وصول الأسطول الفاطمي ولكن دون جدوى في الوقت الذي عانى أهل صور، من حصار الصليبيين لمدينتهم، حتى أشرفوا على الموت⁽⁴⁾. ويبدو أن سبب تأخر الأسطول الفاطمي في الخروج من مصر، راجع إلى استغراق الفاطميين وقتاً طويلاً في إعداداته وتجهيزه، خاصة بعد الضربة القاصمة التي وجهها إليه الأسطول البندقي بالقرب من عسقلان. ورغم العذر الذي نلتمسه للفاطميين في تأخرهم بإنفاذ الأسطول لنجدة صور، فلا شك أن هناك تقصيراً واضحاً في جهادهم للصليبيين في عهد الخليفة الفاطمي الأمر الذي كان يميل إلى مهادنة الصليبيين ومسالمتهم ولا يشغل نفسه بجهادهم، فقد تولى الخلافة وهو مازال طفلاً، وكان وزيره الأفضل الحاكم الفعلي في الدولة الفاطمية ويفعل ما يريد، فقتله سنة 1122م، واختار للوزارة ابن البطائحي. وقد عاش الخليفة الأمر حياة لهو وترف، وكان فاسداً،

(1) سر الختم، مدينة صور في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، ص 97.

(2) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 621.

(3) ابن المأمون البطائحي: نصوص من أخبار مصر، ص 60.

(4) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 337، ابن الأثير: الكامل، ج8، ص 316.

واضطربت أحوال مصر في عهده، حتى ضج الناس وفقد الفاطميون أغلب أملاكهم بالشام⁽¹⁾، وخير دليل على سلبية الخليفة الأمر؛ الموقف الذي كان فيه طغتكين، حيث لم يجد أمامه - بعد أن أيقن من سقوط صور في يد الصليبيين، ورأى الحالة السيئة التي وصلت إليها المدينة، وضعف مقاومة أهلها أمام القوات الصليبية - غير مراسلة قائد القوات الصليبية⁽²⁾ 'بالملاطفة والمداهنة، والترهيب والترغيب، إلى أن تقرر لحابل على تسليمها إليهم⁽³⁾، مقابل أن يسمح الصليبيون لمن يريد من أهل صور ترك المدينة أن يتركها ويخرج بأهله وأمواله، دون أن يتعرض له أحد⁽⁴⁾، كذلك من يريد البقاء داخل المدينة، يبقى على أن يحتفظ بممتلكاته ويتمتع بحريته⁽⁵⁾، فوافق الصليبيون، ودخلوا بذلك مدينة صور عام 1124م⁽⁶⁾ وبذلك سقطت صور، التي ظلت تقاوم الصليبيين طوال هذه السنوات، فمئذ قدوم الحملة الصليبية الأولى إلى بلاد الشام، وهي تتصدى لكل محاولة، تهددها من قبلهم، وظلت صامدة قوية، لذلك كان سقوطها خسارة كبيرة للمسلمين، خاصة الخلافة الفاطمية التي فقدت أهم ميناء لها بالشام، في عهد خلافة الأمر ووزارة البطائحي.

ويقدر ما حزن المسلمون لسقوط صور، فرح الصليبيون لاستيلائهم على هذا الثغر المميز⁽⁷⁾.

(1) ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 72، 73.

(2) الذهبي: العبر، ج2، ص 423، 424، ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج4، ص 72، 73.

ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج5، ص 183.

(3) ابن الفلانسني: تاريخ دمشق، ص 337.

(4) سبط بن الجوزي: مرآة الزمان، ج8، قسم 1، ص 113، ابن الوردي: تمة المختصر، ج1، ص 51.

(5) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 626. Setton : op.cit.,p.421.

(6) فوشيه الشارترتي: تاريخ الحملة إلى القدس، ص 215.

(7) Valentin: Abrégé de l'Histoire des Croisades,p.96.

ب - استيلاء الصليبيين على عسقلان:

واصل الصليبيون سياستهم في بسط سيطرتهم على مدن وموانئ الشام فاتجه الملك بلدوين الثاني عام 1111م للاستيلاء على عسقلان، وكان الوالي عليها من قبل الفاطميين شمس الخلافة الذي سارع بمراسلة الصليبيين ومهادنتهم وعرض عليهم الأموال بل وتعهدهم بدفع جزية سنوية لهم⁽¹⁾. وقد علم بهذه الأخبار الوزير الفاطمي الأفضل، فانزعج وأرسل قواته إلى عسقلان بحجة الدفاع عن المدينة ضد تهديد الصليبيين في الوقت الذي عهد فيه إلى قائدها القيام بعزل شمس الخلافة على أن يحل محله، وعندما بلغت القوات الفاطمية أبواب عسقلان خشي شمس الخلافة عاقبة عمله، لذلك رفض أن يخرج لاستقبالهم وأعلن العصيان، وطرده الرجال الموالين للخلافة الفاطمية⁽²⁾، فلما علم الوزير الأفضل خشي أن يتصرف شمس الخلافة تصرفاً أحمق، ويسلم عسقلان للصليبيين، لذلك أرسل إليه يهأدنه ويطيب خاطرهم؛ لأنه رأى من الحكمة أن يأمن شره⁽³⁾. على الرغم من ذلك خشي شمس الخلافة أن يثور ضده أهالي عسقلان أو يغدر به الخليفة الفاطمي، فاستعان بمجموعة من الأرمن وكون منهم جيشاً أساء إلى أهل عسقلان، الذين ثاروا ضده وقامت مجموعة منهم بقتله والاستيلاء على أملاكه وأمواله. وبذلك استقر الأمر للفاطميين بالمدينة حيث أرسل الوزير الأفضل والياً كفتاً أحسن إلى أهل المدينة، وأقر الأمور بها⁽⁴⁾. وفي عام 1125م حاول الصليبيون تهديد عسقلان دون جدوى⁽⁵⁾. وبذلك ظلت في يد الفاطميين قوية صامدة لمدة طويلة دون أن يستطيع الصليبيون الاستيلاء عليها.

(1) سبط بن الجوزي: مرآة الزمان، ج8، قسم 1، ص 34، 35.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج 8، ص 361، ابن شداد: الأعلام الخطيرة، قسم 2، ص 359.

(3) سبط بن الجوزي: مرآة الزمان، ج8، قسم 1، ص 35، ابن الأثير: الكامل، ج8، ص 261.

(4) الذهبي: دول الإسلام، ج2 - ص 32.

(5) رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 278.

وقد كانت عسقلان تستمد قوتها من قوة الفاطميين وخلفائهم، ولكن بعد أن بدأ الضعف يدب في دولتهم، ومالوا إلى مسالمة الصليبيين، إلى جانب الاضطرابات التي شملت دولتهم، ضعفت سيطرتهم على أملاكهم بالشام، مما جعل الصليبيين ينتهزون الفرصة ويستولون عليها. ومن أمثلة الاضطرابات بمصر في عهد الفاطميين إقدام الخلفاء على التخلص من وزراءهم بالقتل، كما قام الوزراء أيضاً بالتدبير لقتل خلفائهم.

ف نجد كما ذكرنا من قبل إقدام الخليفة الأمر على قتل وزيره الأفضل، ثم قتل البطائحي لازدياد نفوذه في الدولة، وانفراده بالرأي من دون الخليفة الأمر، وتعسفه في معاملة الرعية⁽¹⁾. وحتى يتخلص الأمر من سيطرة الوزراء، ويأشر سلطته، ومهام دولته، بنفسه لم يتخذ وزيراً بعد البطائحي، وأصبح هو كل شئ في الدولة⁽²⁾. واستمر الخليفة الأمر ملتزماً بهذا المبدأ حتى قتل سنة 1129م، على يد بعض النزارية⁽³⁾، وجاء بعده في الخلافة ابن عمه الحافظ، فاختار للوزارة أبا علي أحمد بن الأفضل بن بدر الجمالي الذي استأثر بالسلطة دون الخليفة الحافظ، واستولى على أمواله وذخائره الموجودة بالقصر ونقلها إلى داره، بل لقد أسقط الدعاء للخليفة من الخطبة وأمر الخطباء بالدعاء له على المنابر بعدة ألقاب⁽⁴⁾، وهكذا أصبح الخليفة الحافظ سجيناً داخل قصره لا حول له ولا قوة إلى أن قتل

(1) ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 69، 71، ابن أبيك: الدرر المضيئة، ص 492-493، أحمد مختار العبادي: في التاريخ العباسي والفاطمي، ص 308، ط القاهرة 1982.

(2) ابن ميسر: المصدر السابق، ص 73، ابن أبيك: المصدر السابق، ص 496، المقرئ: اتعاظ الخنفا، ج3، ص 117.

(3) الأزدي: أخبار الدولة المقطعة، ص 91، ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 72، المقرئ: اتعاظ الخنفا، ج3، ص 129، 130.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج 8، ص 334، 335. ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج5، ص 239، 240، سهام أبو زيد: تاريخ الأرمن في مصر الإسلامية، ط. القاهرة 1411هـ ص 71.

أبو علي أحمد بن الأفضل⁽¹⁾، وكان ذلك عندما ازداد نشاطه في العمل ضد المذهب الإسماعيلي مما أغضب الشيعة بالبلاد، خاصة رجال الخليفة الحافظ، الذين دبروا قتل أبي علي أحمد بن الأفضل، وعلى رأسهم أبو الفتح يانس الأرميني⁽²⁾. وبعد مقتل أبي علي أحمد بن الأفضل تولى الوزارة الحافظ أبو الفتح يانس، فأقر الأمور بالبلاد، ورغم ذلك خشي منه الخليفة لما وجده فيه من شخصية قوية متسلطة، جعلت له تأثيراً على الرعية حتى هابه الناس، فأخذ يدبر قتله، وعندما علم يانس بذلك سارع بالعمل على قتل الخليفة، ولكن تدبير الخليفة سبق تدبيره حيث تمكن من دس السم ليانس وتخلص منه⁽³⁾.

كما سبق يتضح مدى تدهور الأحوال الداخلية بمصر، فقد سيطر الوزراء على الخلفاء في العصر الفاطمي الثاني، وسلبوهم كل سلطة، الأمر الذي جعل بعض هؤلاء الخلفاء يحاولون التخلص من هذه السيطرة، حتى ولو بالقتل، مثلما فعل الخليفة الحافظ. ولاشك أن مثل هذه الأحداث أدت إلى ضعف الخلافة الفاطمية، وعدم استقرار الأمن داخل البلاد، حيث زادت الصراعات واضطربت الأحوال بمصر، كما أضرت هذه الأحداث بمركز الخلافة الفاطمية أمام جيرانها وكذلك أمام القوى التي كانت تتصارع معها.

استفاد الخليفة الحافظ من تجربته مع يانس، لذلك قرر أن يعهد بالوزارة إلى أبنائه، فبدأ باختيار ابنه سليمان، غير أنه توفي بعد شهرين، فاختر ابنه الثاني حيدرة لولاية العهد والفصل في المظالم، مما أغضب حسناً الابن الثالث⁽⁴⁾، فأثار الاضطرابات بالبلاد، وتحرش بالأمرء والأهالي، واستولى على ممتلكاتهم وأموالهم

(1) ابن الأثير: الكامل، ج 8، ص 335.

(2) المقرئ: اتعاظ الحنفا، ج 3، ص 141، 142.

(3) ابن مسير: أخبار مصر، ج 2، ص 75، 76، المقرئ: اتعاظ الحنفا، ج 3، ص 144، 145.

(4) ابن مسير: المصدر السابق، ص 77، 78، المقرئ: الخطط، ج 2، ص 17، 18.

ظلماً وعدواناً⁽¹⁾، وهدد أباه الحافظ وأخاه حيدرة، والحق بهما الأذى، حتى اضطر الخليفة الحافظ إلى التودد لابنه حسن، محاولاً كسب رضاه، فعهد إليه من بعده، ورغم ذلك استمر حسن في تضييقه على الخليفة الذي لم يجد أمامه سوى حشد قواته والتصدي حسن، وقد تمكن الأخير من هزيمة قوات الخليفة، مما أغضب بعض الأمراء في الدولة، لذلك جمعوا القوات لقتال حسن، وقبل أن يلتقوا به، ذهبوا إلى أبيه الخليفة الحافظ وعرضوا عليه الأمر موضحين ما كان من إفساد ابنه البلاد، وطلبوا منه أن يسقطه من ولاية العهد. وبذلك كثر المعارضون لحسن، وانفض أنصاره من حوله، ووجد نفسه أعزل، فلجأ إلى قصر أبيه الذي قبض عليه، وأرسل إلى الأمراء يعلمهم بما حدث، فردوا عليه بضرورة قتله، فلم يستطع الحافظ الاستجابة لطلبهم في البداية⁽²⁾. ومن أجل أن يتخذ ابنه عرض عليهم الأموال والإقطاعات حتى يصرفوا النظر عن قرارهم، غير أنهم رفضوا وأصرروا على قتله، بل هُدد الحافظ نفسه بالقتل وإحراق قصره، وجدوا في ذلك بأن أحضروا الأخشاب ووضعوها حول القصر لإشعالها، فلما وجد الخليفة ذلك طلب منهم أن يعطوه مهلة لمدة ثلاثة أيام حتى ينفذ طلبهم⁽³⁾. فاستجابوا له وأعطوه المهلة في الوقت الذي ظلوا محاصرين القصر، مما اضطر الخليفة إلى استدعاء طبيبه أبي منصور اليهودي، وطلب منه أن يعد سماً يسقيه لولده حسن، حتى يموت في هدوء، فرفض الطبيب واعتذر بعدم معرفته بإعداد هذا الشراب، فصرفه الحافظ⁽⁴⁾ وأحضر طبيبه الآخر ابن قرفة النصراني، وعرض عليه الأمر فقال: الساعة ولا ينقطع شيء من جسده بل يفيض نفسه لا غير، فأحضر ابن قرفة شربة واستدعى الحافظ ابنه حسن وما زال به حتى شربها كرهاً من طائفة من الصقالبة أجبروه على شربها

(1) أبو الفدا: المختصر، ج3، ص 9.

(2) المقرئزي: المصدر السابق، ص 18.

(3) ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 78.

(4) ابن الأثير: الكامل، ج 8، ص 347، المقرئزي: الخطط، ج2، ص 18.

فمات⁽¹⁾. ثم أرسل الخليفة الحافظ إلى الأمراء يعلمهم بوفاة حسن، فلم يثقوا بكلامه، وأرادوا أن يتأكدوا بأنفسهم، فاختروا شخصاً منهم يثقون به ليرى جثة حسن، فكان لهم ما أرادوا، وتحققوا من وفاته، وهدأت بذلك حالة مصر⁽²⁾.

أراد الحافظ اختيار شخص يكون أهلاً لتولي أعباء الوزارة، وبعد تفكير وقع اختياره على رجل من النصارى الأرمن يدعى بهرام الأرمني⁽³⁾، لما وجد فيه من العقل والشجاعة، كما أنه كان سياسياً بالدرجة الأولى، يعرف كيف يسوس ومتى يختار الوقت المناسب لتنفيذ ما يريد، مما جعل له مكانة كبيرة لدى الخليفة الحافظ، حتى لقبه بسيف الإسلام تاج الملوك⁽⁴⁾.

لم يرض المسلمون بمصر عن وزارة بهرام، وأرادوا عزله؛ لأنه كان يميل إلى التحالف مع الصليبيين بدلاً من جهادهم حتى يخرجوا من الشام⁽⁵⁾، كما أنه كان يجابي النصارى ويختصهم بالمناصب⁽⁶⁾، خاصة أبناء عشيرته من الأرمن الذين استقدمهم إلى مصر بأعداد كبيرة، حتى بلغ تعدادهم بمصر ثلاثين ألفاً وأصبح لهم نفوذ كبير بالبلاد بفضل الامتيازات والإقطاعات التي منحها لهم، مما جعل أهل البلاد من المسلمين يضحجون من الأرمن ومن ظلمهم وتعسفهم بالأهالي، كما خشي المسلمون أن تغلب ديانة هؤلاء على البلاد، لذلك أرسلوا إلى رضوان بن

(1) ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 78.

(2) نفس المصدر، المقرئ: الخطط، ج2، ص 18، 19.

(3) أبو صالح الأرمني: تاريخه، ص 9، ج1 أكسفورد 1894م. كان بهرام الأرمني مقدم الأرمن بمصر، وقد لعب دوراً كبيراً في القضاء على ثورة اللواتين بالصعيد، الأمر الذي أهله ليتولى شئون الغربية سنة 524هـ / 1129م، ولم يكتف بهرام بهذا المنصب، بل إنه شارك في الحياة السياسية بمصر، مما جعل له نفوذاً كبيراً بالبلاد. لمعرفة مزيد من التفاصيل عن بهرام الأرمني وكيف تولى الوزارة للحافظ. انظر: سهام أبو زيد، تاريخ الأرمن في مصر الإسلامية، ص 76-78.

(4) ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 78، 79.

(5) ابن ميسر، أخبار مصر: ص 79

(6) ابن الشحنة، روضة المناظر، ص 220.

الرخش يطلبون منه القدوم حتى يخلصهم من بهرام وقومه⁽¹⁾، فاستجاب رضوان لطلبهم وخرج بقواته ومن استطاع جمعه من المتطوعين، حتى بلغ أبواب القاهرة وهناك التقى ببهرام وقواته التي انضم أغلبها إلى قوات رضوان حيث كانوا من المسلمين، فرفضوا محاربة إخوانهم والوقوف بجانب بهرام الأرمني، الذي ضعف موقفه ويئس من النصر، لذلك لجأ إلى قوص⁽²⁾. ثم رحل عنها إلى أسوان، ولكن واليها منعه من الدخول، في الوقت الذي حاربه السودان وقتلوا كثيراً من قواته الأرمنية، مما اضطر بهرام إلى مراسلة الخليفة الحافظ يطلب منه الأمان، حتى يتسنى له العودة إلى القاهرة⁽³⁾، ولكنه صرف النظر عن ذلك، واستقر بأحد الأديرة حيث ترهب وترك الحياة السياسية⁽⁴⁾. وبذلك هدأت القاهرة، واختار الحافظ رضوان لتولي منصب الوزارة ولقبه السد الأجل الملك الأفضل⁽⁵⁾.

كان رضوان على العكس من بهرام، إذا كان حريصاً على جهاد الصليبيين وطردهم من البلدان الإسلامية، لذلك أنشأ ديواناً للجهاد⁽⁶⁾ وأعاد الأمور إلى نصابها بالبلاد، فعزل النصارى من المناصب الكبرى وعُين المسلمون بها⁽⁷⁾. وكانت علاقته جيدة بالخليفة الحافظ، إلى أن عَلِم رضوان بمراسلات الخليفة سنة 1138م للأرمن لمساعدتهم في استعادة نفوذهم بالبلاد، بالإضافة إلى تأليب القادة ضده حتى

(1) ابن ميسر: المصدر السابق. المقيزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 155، 156، 159.

(2) ابن ميسر: المصدر السابق، 79، 80، قوص: مدينة عامرة وعظيمة، قصة سعيد مصر، وأهلها يتمتعون بالثراء ويعمل معظمهم بالتجارة، انظر: ياقوت؛ معجم البلدان، ج4، ص 469.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج8، 356.

(4) أبو صالح الأرمني: تاريخه، ص 106. هناك آراء متعددة حول ما انتهى إليه مصير بهرام، انظر: سهام أبو زيد، تاريخ الأرمن في مصر، ص 85-89.

(5) المقيزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 160، 161، ابن سعيد المغربي، النجوم الزاهرة في حلى حضرة القاهرة، ص 87.

(6) ابن ميسر: أخبار مصر، ج2، ص 82.

(7) المقيزي: اتعاظ الحنفا، ج3، ص 163.

يضمن ولاء الجيش في حالة قيام أي حركة معارضة لسياسته⁽¹⁾، مما جعل رضوان يعلن عداؤه للخليفة ورفضه لسياسته، داخل مصر وخارجها، الأمر الذي دفع الخليفة للعمل على التخلص منه، فعلم بذلك رضوان، فجمع أغراضه وفر إلى الشام قبل أن يلحقه أذى الخليفة⁽²⁾. ولكي يتصل أيضاً بزعيم حركة الجهاد في ذلك الوقت عماد الدين زنكي ليساعده في الوقوف أمام الخليفة الفاطمي الحافظ وسياسته، ويمكنه من نشر الجهاد في جميع أرجاء مصر حتى تُكَلَّم معه الجهود ويحقق ما يصبو إليه⁽³⁾، فنزل رضوان بصرخند وأقام بها؛ انتظاراً لعودة زنكي الذي كان مشغولاً بمحاصر بعلبك سنة 1138م، وعندما علم بذلك معين الدين أئمر - الذي خدم طغتكين من قبل وتدرج إلى أن أصبح له نفوذ كبير على أتابكة دمشق - عهد إلى أسامة بن منقذ بأن يصرف رضوان عن لقاء زنكي حتى لا يحدث تعاون بينهما ويجعلهما قوة يمكن أن تهدد دمشق فيما بعد⁽⁴⁾. فقام أسامة بالمهمة خير قيام، وعاد رضوان إلى مصر سنة 1139م مكثفاً بالجيش الذي سار في صحبته والمكون من عناصر تركية ليوقف به في وجه الخليفة الحافظ⁽⁵⁾، ولكن هؤلاء الأتراك غدروا به وانتهبوا ما كان معه من كراع وسواد، فحين وجدوا منه الغرة والغفلة لم يبقوا على أي شيء مما صحبه، وتفرقت عنه أصحابه ورجاله، وبقي فريداً، فحصل في أيدي الحافظية أسيراً⁽⁶⁾ فحملوه إلى القصر حيث احتجز هناك ثم استطاع الهرب، فتحايل عليه الخليفة إلى أن تمكن منه فقتله⁽⁷⁾ ولم يتخذ الحافظ بعده وزيراً⁽⁸⁾.

(1) ابن ميسر: تاريخ مصر، ص 83.

(2) ابن أيبك: الدرّة المضيئة، ص 521.

(3) عاشور: شخصية الدولة الفاطمية، ص 41.

(4) أسامة بن منقذ: الاعتبار، ص 30، 31.

(5) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 427.

(6) نفس المصدر: في حين يذكر أيبك: أن الخليفة الحافظ هو الذي تحايل عليه حتى استقدمه إلى مصر

فلم يزل يرسل إليه ويداهيه ويطعمه ويرغبه حتى استقدمه فسجنه 'الدرّة المضيئة، ص 521.

(7) ابن القلانسي: المصدر السابق، ص 460، 461، ابن الميسر: أخبار مصر، ص 84-87.

(8) نفس المصدر.

وهكذا فقدت مصر بل والعالم الإسلامي، أحد زعماء الجهاد التي ظهرت في هذه الفترة والتي كانت تعمل على طرد الصليبيين من بلاد الشام ووضع حد لتواجدهم بالمنطقة، ولكن سوء فهم الخليفة وأعوانه لطبيعة هذه الشخصيات، أدت إلى القضاء عليهم، مما أضر بالمسلمين، وأعطى أكثر من فرصة للصليبيين للتوسع كما شاءوا بالبلاد الإسلامية. بدأ عماد الدين زنكي حياته السياسية بالعمل مع حكام الموصل أمثال جاولي والبرسقي على جهاد الصليبيين⁽¹⁾، كما عمل أيضاً مع قسيم الدولة أقي سنقر البرسقي عندما أسند إليه السلطان محمود (1118-1130م) حكم الموصل سنة 1121م وأمره بأن يتمسك بعماد الدين زنكي ويجعله مستشاراً له، فيرجع إليه في كل صغيرة وكبيرة. وذلك لما لمس السلطان محمود فيه من العقل والحكمة والشجاعة وحب الجهاد⁽²⁾.

تجدر الإشارة إلى أن مكانة عماد الدين زنكي عظمت لدى السلطان محمود، فمنحه شحنة البصرة وواسط سنة 1122م⁽³⁾.

وعندما أراد الخليفة العباسي المسترشد (1118-1134م) القيام بحركة انتفاضة للتخلص من سيطرة السلاجقة طلب السلطان محمود من عماد الدين زنكي القضاء على ثورة الخليفة فاستجاب زنكي وذهب بقواته إلى بغداد مما دفع الخليفة إلى عقد الصلح مع محمود⁽⁴⁾ الذي لم يرغب أن يرحل عن بغداد دون أن يترك شخصاً كفئاً يتولى شحنة العراق، ويكون صوتاً له هناك، فلم يجد أفضل من عماد الدين زنكي فأسندها إليه سنة 1121م⁽⁵⁾، فأظهر زنكي كفاءة عالية في تولي المهام التي أسندها إليه السلطان محمود، لذلك عهد إليه سنة 1127م بولاية الموصل والبلاد

(1) ابن واصل: مفرج الكروب، ج1، ص 28، 29.

(2) ابن واصل: المصدر السابق، ص 29، 30، القرمانى: أخبار الدولة وآثار الأول، ص 379.

(3) ابن الأثير: الكامل - ج1، ص 309. ابن واصل: مفرج الكروب، ج1، ص 30.

(4) ابن الأثير: المصدر السابق، ص 321، 322.

(5) نفس المصدر: ص 323، ابن الشحنة: روضة المناظر، ص 204.

التابعة لها بعد وفاة واليها عز الدين البرسقي⁽¹⁾.

رحل عماد الدين إلى الموصل ودخلها وأقر الأمور بها، وهناك بدأ يفكر في أن الجهود المتفرقة التي تبذل لجهاد الصليبيين، لا يمكن أن تأتي بطائل، فلو تجمعت هذه الجهود وأصبح أمراء الشام والجزيرة يدًا واحدة، يعملون تحت راية واحدة لتحقيق الهدف، لذلك عمل على بسط سيطرته ونفوذه على هؤلاء الأمراء ومدنهم، حتى يؤمنوا باتحاد القوى الإسلامية في مواجهة الخطر الصليبي، ويستطيعوا بهذا الاتحاد طرد الصليبيين من البلاد الإسلامية⁽²⁾.

كانت الفكرة التي عرضها زنكي هي أسلم طريقة للقضاء على الصليبيين وإنهاء وجودهم بالمنطقة في ظل الظروف التي كانت تمر بها بلاد الشام في ذلك الوقت، فقد كثرت بها الاضطرابات والفوضى والصراعات بين الأمراء بعضهم مع البعض، وذلك لعدم وجود قوة متماسكة لها وزنها على الساحة تستطيع القضاء على هذه المشاكل، والوقوف في وجه الهجوم الصليبي على البلاد الإسلامية. لكي يحقق زنكي فكرته، اتجه سنة 1128م إلى حلب، ونجح في الاستيلاء عليها⁽³⁾، واستولى على حماه سنة 1128م، وحاصر حمص، لكنه لم يظفر منها بطائل في هذه السنة⁽⁴⁾، وقد نجح في الاستيلاء عليها سنة 1137م⁽⁵⁾.

-
- (1) ابن الأثير: المصدر السابق، ص 323-325، ابن واصل: مفرج الكروب، ج1، ص 31-32.
 - (2) حامد زيدان: الصراع السياسي والعسكري، ص 67، مسفر بن سالم الغامدي: الجهاد ضد الصليبيين، ص 187.
 - (3) ابن الأثير: التاريخ الباهر، تحقيق عبد القادر طليعات، ط. القاهرة 1382هـ / 1963م، ص 38، ابن العديم: زبدة الحلب، ج2، ص 241، 242، الياضي: مرآة الجنان، ج3، ص 228.
 - (4) أبو شامة: كتاب الروضتين، ج1، قسم 1، ص 78، ابن واصل: مفرج الكروب، ج1، ص 41، 42، الياضي: مرآة الجنان، ج3، ص 229.
 - (5) ابن أبيك: الدررة المضيئة، ص 527، الصفدي: أمراء دمشق، ص 35.

واصل زنكي سياسته، فاستولى على عدد ضخم من حصون الشام وقلاعها⁽¹⁾، وبذلك حقق ما لم يستطع غيره أن يحققه، ثم تطلع لاستكمال مشروعه بالاستيلاء على دمشق، وقد لاحت له الفرصة عندما قتل صاحبها تاج الملوك بوري سنة 1133م⁽²⁾، ولكن انشغال زنكي وتدخله في الصراع بين السلاجقة والخليفة العباسي⁽³⁾، بعد وفاة السلطان محمود (1133م)، حال دون تمكنه من تحقيق هدفه⁽⁴⁾.

لم يخسر زنكي من وراء تدخله في هذا الصراع الاستيلاء على دمشق فقط بل لقد فقد حماة أيضاً (1133م)، حيث استعادها الدماشقة تحت قيادة شمس الملوك إسماعيل بن تاج الملوك بوري⁽⁵⁾ كما هدد الخليفة العباسي المسترشد في نفس السنة، وحاول الاستيلاء عليها لكنه فشل⁽⁶⁾.

لم يفقد زنكي الأمل في الاستيلاء على دمشق، لذلك - وقد لاحت له الفرصة عندما اضطرت أحوالها سنة 1133م، لتعسف أتابكها شمس الملوك إسماعيل بن بوري في معاملة رعيته، حتى ثاروا ضده وبدأت المؤامرات تحاك لقتله والتخلص

(1) أبو شامة: كتاب الروضتين/ ج1، قسم 1، ص 78، 79، ابن الوردي: تمة المختصر، ج2، ص 56، ص 64-68.

(2) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 370، ولي تاج الملوك حكم دمشق بعد وفاة والده طغتكين سنة 522هـ / 1128م فأصلح الأمور بالبلاد، وأحسن معاملة رعيته، حتى أمن الناس في عهده واستقرت الأحوال بدمشق، انظر صلاح الدين المنجد ولاة دمشق في العهد السلجوقي، نصوص مستخرجة من تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر، ط بيروت 1975م

(3) الذهبي: دول الإسلام، ج2، ص 48.

(4) النويري: نهاية الأرب، ج 27، ص 30.

(5) ابن الأثير: الكامل، ج8، ص 340، 341، ابن واصل: مفرج الكروب، ج1، ص 53، النويري: نهاية الأرب، ج27، ص 83، 84.

(6) ابن الأثير: الكامل، ج8، ص 340، العمري: منبه الدباء، ص 54، تحقيق سعيد الديوه جي، ط الموصل 1374هـ 1955م.

من حكمه، مما جعله يسارع بالاستنجاد بزنكي، ليتسلم منه دمشق بدلاً من أن يسلمها للصليبيين⁽¹⁾ - استجاب زنكي وسارع بقواته لاستلام دمشق، وعندما وصل إلى أبواب المدينة وجد إسماعيل بن بوري قد قتل سنة 1133م، بتدبير من والدته. وأقامت بعده في الحكم أخاه شهاب الدين محمود بن بوري الذي منع البلد عن زنكي، ونجح في جمع أهل البلد حوله، لذلك فشلت محاولات زنكي في استمالة أهل البلد لصفه، مما اضطره إلى عقد الصلح معهم، خاصة بعد أن طال حصاره للمدينة، في الوقت الذي أرسل إليه الخليفة العباسي المسترشد يطلب منه ترك دمشق والاتجاه إلى بغداد لحاجته إليه⁽²⁾.

انشغل زنكي بعد ذلك بجهاد الصليبيين، وإفساد تحالفهم مع البيزنطيين سنة 1138م، للاستيلاء على شيزر، حتى لا يكونوا معاً قوة تهدد البلاد الإسلامية وتعوق جهودهم⁽³⁾ لذلك أرسل إلى الإمبراطور البيزنطي حنا الثانيك ومنين يقول له: 'إن فرنج الشام خائفون منه، فلو فارق مكانه لتخلوا عنه، ويرسل إلى فرنج الشام يخوفهم من ملك الروم ويقول لهم: إن ملك الشام حصناً واحداً ملك بلادكم جميعاً⁽⁴⁾، فكان لكلامه تأثير كبير في نفس الإمبراطور البيزنطي مما جعله يصرف النظر عن مشروعه ويرحل عن شيزر⁽⁵⁾.

وبذلك نجح زنكي في القضاء على تحالف البيزنطيين والصليبيين، وأنقذ شيزر وغيرها من الوقوع بأيديهم. وقد دل ما قام به زنكي على ذكائه وفطنته وسرعة بديته؛ حيث لم يكن لديه القوة التي يستطيع بها الوقوف أمام الجيوش الصليبية

(1) ابن الفلاس: تاريخ دمشق، ص 387-389، ابن واصل: مفرج الكروب، ج1، ص 57.

(2) ابن الفلاس: المصدر السابق، ص 389-392، النويري: نهاية الأرب، ج27، ص 85-86.

(3) ابن الأثير: التاريخ الباهر، ص 55. ابن واصل: مفرج الكروب، ج1، ص 81، النويري: نهاية الأرب، ج27، ص 136.

(4) ابن واصل: المصدر السابق، ص 81، 82.

(5) نفس المصدر: ص 81، النويري: نهاية الأرب، ج27، ص 136.

والبيزنطية، لذلك استخدم السياسة والحيلة ونجح في ذلك، فهو نعم القائد والزعيم. أدرك زنكي من البداية أن جهوده لن تأتي بشمارها إلا إذا استكمل مشروعه بتوحيد الجبهة الإسلامية تحت زعامته؛ حتى يكون لديه القوة التي تمكنه من القضاء على الصليبيين وتحرير البلاد الإسلامية من أيديهم⁽¹⁾. وفي سبيل ذلك اتجه تفكيره إلى دمشق رغم فشله أكثر من مرة في بسط سيطرته عليها بالقوة، فلجأ هذه المرة إلى التحايل بإقدامه على الزواج من زمرد خاتون أرملة بوري صاحب دمشق السابق⁽²⁾، كما لاحت الفرصة عندما قتل شهاب الدين محمود بن بوري سنة 1139م وتولى بعده أخوه جمال الدين محمد بن بوري⁽³⁾. فحزنت والدة شهاب الدين عليه وطلبت من زنكي الانتقام من قتلة ابنها، فاستجاب زنكي واتجه بقواته إلى دمشق وحاول في البداية الاستيلاء عليها سلماً لكنه فشل، فكشف هجومه العسكري عليها، خاصة بعد مقتل صاحبها جمال الدين، ومجيء ابنه مجير الدين ابن محمد في الحكم، والذي يعتبر آخر من تولى حكم دمشق من آل طفتكين. واستمر معين الدين أتر من عهده صاحب النفوذ الفعلي بدمشق⁽⁴⁾. وعندما وجد أتر تصميم زنكي على أخذ دمشق راسل الملك فولك (Fulk 1131-1143) الذي تولى مملكة بيت المقدس بعد وفاة بلدوين الثاني يطلب منه أن يساعده في التصدي لزنكي، في مقابل أن يتحمل أتر نفقات الحملة، وأن يتنازل للصليبيين عن بانياس، ويقدم لهم عدداً من أبناء الأمراء رهائن حتى يفي بما تعهد به⁽⁵⁾، وحتى يضمن أتر موافقة فولك ورجاله على التحالف معه ومساعدتهم، أقنعهم بخطورة استيلاء

(1) عاشور: الحركة الصليبية، ج1، ص 465، عماد الدين خليل: عماد الدين زنكي، ط. بيروت 1971م، ص 138.

(2) عاشور: المرجع السابق، حامد زيدان: الصراع السياسي العسكري بين القوة الإسلامية، ص 68، عماد الدين خليل: المرجع السابق، ص 48.

(3) الذهبي: دول الإسلام، ج2، ص 54، حامد زيدان: المرجع السابق، ص 69.

(4) ابن واصل: مفرج الكروب، ج1، ص 87، 88، ابن أبيك: الدرر المضيئة، ص 530.

(5) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 705، 706.

زنكي علي دمشق؛ لأن في ذلك تهديداً لوجودهم بالشام⁽¹⁾. فوضع فولك كلام أنر في الاعتبار وعرض الأمر على رجاله، وبعد مشاورات انتهوا إلى قبول عرض الدماشقة والتوجه لمساعدتهم⁽²⁾. وعندما علم زنكي باستعدادات الصليبيين لقصده، رحل عن دمشق⁽³⁾.

ومما سبق يتضح مدى ضعف وتفكك القوى الإسلامية وعدم إدراكها لأهداف الصليبيين من حملتهم، وخطورة تواجدهم بالأراضي الإسلامية؛ بدليل تحالف الدماشقة مع الصليبيين ضد الأمير المسلم عماد الدين زنكي، دون أن يدركوا أنهم بذلك أضعفوا مدينتهم ومكنوا الصليبيين من البلاد الإسلامية، ثم كيف يقدم أنر على الاستنجاد بالصليبيين ضد أخ له في الإسلام، مهما كانت مبرراته؟ وهو يعلم جيداً أن هدف زنكي مصلحة المسلمين، بتكوين جبهة متحدة منهم للقضاء على الصليبيين وطردهم من البلاد الإسلامية، كما يعلم أنر أيضاً أن الصليبيين قوم لا مبدأ لهم ولا ضمير ولا يهمهم سوى تحقيق رغباتهم وأهدافهم، بأي طريقة أو وسيلة، ويشهد على ذلك سلوكهم منذ مجيء حملتهم إلى بلاد الشام.

لم ييأس زنكي لعدم تمكنه من الاستيلاء على دمشق، وواصل سياسته، فاتجه للاستيلاء على الرها، وقد تهيأت له الظروف، فلم يكن صاحبها جوسلين موجوداً بها في ذلك الوقت⁽⁴⁾، كما أن أحوال الصليبيين لم تكن مستقرة، حيث تولى حكم بيت المقدس، بعد وفاة فولك بعكاً سنة 1143م، ابنه بلدوين الذي لم يتجاوز الثالثة عشرة من عمره، وكانت أمه وصية عليه فلم تستطع أن تقبض على المملكة

(1) ابن الأثير: الكامل، ج8، ص 367.

(2) وليم الصوري: المصدر السابق، ص 706.

(3) النويري: نهاية الأرب، ج27، ص 139، ابن واصل: مفرج الكروب، ج1، ص 88.

(4) ابن الأثير: التاريخ الباهر، ص 67، 68، ابن العديم: زبدة الحلب، ج2، 278، أبو شامة: كتاب الروضتين، ج1، قسم 1، ص 95.

بيد من حديد أو تسيرها كما يجب⁽¹⁾. كان جيش زنكي يتكون من أعداد ضخمة من المقاتلين، بفضل استجابة التركمان له وانضمامهم إلى قواته⁽²⁾، وقد تمكن بواسطة هذه الأعداد من إحكام الحصار حول المدينة من كل الجهات، ومنع دخول المؤن وغيرها إليها حتى يضعف مقاومة أهلها⁽³⁾، وقد أقام زنكي عدداً من الأبراج والمجانيق وأسندها إلى سور المدينة، حتى تسهل مهمته في الاستيلاء عليها⁽⁴⁾، وعندما علم جوسلين، سارع بالعودة حتى ينقذ مدينته، فحاول الدخول إليها أو إمداد أهلها بالمؤن، لكنه فشل⁽⁵⁾ في الوقت الذي تمكنت مجموعة من قوات زنكي من هدم جزء من السور⁽⁶⁾، تمكن عن طريقة زنكي من اقتحام المدينة وبذلك استولى زنكي على المدينة بالقوة عام 1144م⁽⁷⁾، وحصل من دخلها على كثير من الغنائم والأسلاب، وانتقم من أهلها، ثم أمر جنوده بالتوقف عن نهب المدينة والسبي. وقام بعد ذلك بإحسان معاملة أهلها، ورسم ما تهدم من سورها⁽⁸⁾.

خسر الصليبيون بسقوط الرها أهم مركز لهم بشمال الشام؛ حيث كانوا يتخذونها قاعدة يخرجون منها حملاتهم لغزو المدن الإسلامية، وعن طريق الرها يتصلون بمسيحيي جورجيا. كما كانوا أيضاً يحولون بين الأتراك واتصالهم بالمسلمين في البلاد الأخرى.

(1) Keer: The Crusades.p.40.Tout: The Empire and papacy,p.191.

ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 436، ابن العديم: زبدة الحلب، ج2، ص 279.

(2) ابن القلانسي: المصدر السابق.

(3) ابن الأثير: التاريخ الباهر، ص 69، عماد الدين خليل: عماد الدين زنكي، ص 152.

(4) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 436، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ص 358.

(5) ابن الأثير المصدر السابق.

(6) ابن الأثير: التاريخ الباهر، ص 69، ابن العبري: تاريخ مختصر الدول، ص 358.

(7) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 437، ابن العديم: زبدة الحلب، ج2، ص 279، أبو شامة:

كتاب الروضتين، ج1، قسم 1، ص 95.

(8) ابن الأثير: التاريخ الباهر، ص 68، ابن العديم: زبدة الحلب، ج2، ص 279، ابن تغري بردي:

النجوم الزاهرة، ج 5، 275.

اتجه زنكي بعد ذلك للاستيلاء على ما بيد الصليبيين من الحصون وغيرها، مما يوجد شرق نهر الفرات⁽¹⁾، واستمر زنكي في مشروعه إلى أن قتل سنة 1146م⁽²⁾، عندما كان محاصراً لقلعة جعبر، إذ دخل عليه وهو مسترخ في خيمته، أحد غلمانه وبعض مماليكه وقتلوه⁽³⁾. فأخذ ابنه نور الدين خاتمه واتجه إلى حلب، حيث بسط نفوذه عليها⁽⁴⁾، في حين سيطر سيف الدين غازي بن عماد الدين على الموصل⁽⁵⁾، ورغم ذلك لم تستقر الحالة بالشام فقد ترتب على وفاة زنكي وتركه الساحة أن ازدادت الاضطرابات وطمع أمراء الشام والصليبيون في استعادة ما سلبه منهم زنكي⁽⁶⁾، فنجد جوسلين الثاني يرسل إلى الأرمن بالرها، يطلب منهم أن يقفوا إلى جانبه ويساعدوه في استعادة الرها، فأجابوه إلى ذلك، وتم لجوسلين ما أراد فبسط سيطرته على الرها، فيما عدا قلعتها، التي كانت بها حامية من المسلمين استبسلت في الدفاع عنها، بينما جوسلين يحاول اقتحام القلعة، وصل نور الدين بقواته من حلب، مما دفع جوسلين إلى الرحيل عن الرها، فدخلها نور الدين، وأمر عسكره باستباحة المدينة، انتقاماً من أهلها، فنهبوا، وألحقوا الدمار بها وقتلوا الكثير من

(1) Keer: The Crusades, p.42.

عماد الدين خليل، عماد الدين زنكي، ص 154، محمد مرسي الشيخ: الجهاد المقدس ضد الصليبيين، ص 376، 377، المقدسي: نزعة الناظرين، صفحة 209، أبو شامة: كتاب الروضتين، ج1، ص 103-105، ابن الشحنة: روضة الناظر، ص 223.

(2) ابن الجوزي: المنتظم ط، حيدر آباد الدن 1358هـ ج 10، ص 121، ابن العبري: تاريخ الزمان، ص 159، الذهبي، العبر، ج2، ص 459.

(3) ابن واصل: مفرج الكروب، ج1، ص 99، ابن أبيك: الدرّة المضيئة، ص 546، محمد مرسي الشيخ: الجهاد المقدس ضد الصليبيين، ص 383، 384.

(4) ابن العديم: زبدة الحلب، ج2، ص 285، ابن الرودي: تمة المختصر، ج2، ص 73.

(5) ابن أبيك: الدرّة المضيئة، ص 546، العمري: منية الأدياء، ص 59.

(6) عن تفاصيل ذلك انظر: ابن الأثير: التاريخ الباهر، ص 84-86، أبو شامة كتاب الروضتين، ج 1، قسم 1، ص 123-125.

وبذلك حقق نور الدين انتصاراً عظيماً باستعادته للرها، لكنه لم يكتف بذلك، بل واصل نفس سياسة أبيه عماد الدين زنكي في بسط نفوذه على مدن وحصون الشام المختلفة⁽²⁾، حتى يكون جبهة إسلامية متحدة يقودها في جهاده للصليبيين الذين أصبحوا يخافونه، بعد أن كانوا مستهينين به وبقدراته⁽³⁾.

كان نور الدين يميل في تحقيق أهدافه فيما يختص بتكوين الجبهة الإسلامية إلى الناحية السلمية بدون استخدام العنف مع أهل بيته ودينه ووطنه، وخير دليل على ذلك محاولته التقرب من أخيه سيف الدين غازي صاحب الموصل، حتى يكونا معاً يداً واحدةً ولا يجد العدو سبيلاً للوقعة بينهما، أو القضاء على أي منهما، بعيداً عن أخيه. لذلك عندما التقى نور الدين بأخيه سيف الدين وتراضيا، قال سيف الدين لأخيه: لا غرض لي في مقامك عندي، وإنما غرضي أن تعلم الملوك والفرنج اتفاقنا فمن يريد السوء بنا يكف عنا⁽⁴⁾. كما عمل نور الدين على إزالة الفجوة بينه وبين أتر حاكم دمشق، ف عقد معه معاهدة صلح على أن لا يتعدى أي منهما على الآخر، ويعيشوا في سلام ووثام، ولكي يتوج نور الدين هذا الصلح تزوج من ابنة أتر⁽⁵⁾.

وبالرغم من مجارة أتر لنور الدين وتحالفه معه، لكنه حرص على استمرار تحالفه وعلاقته الودية مع الصليبيين ببيت المقدس⁽⁶⁾.

(1) ابن الأثير: المصدر السابق، ص 86، 87، ابن العديم: زبدة الخلب، ج2، ص 290، ابن واصل: مفرج الكروب، ج1، ص 110، 111.

(2) أبوشامة: كتاب الروضتين، ج1، ص 9، 10، رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 392.

(3) عاشور: الحركة الصليبية، ج1، ص 479.

(4) ابن واصل: مفرج الكروب، ج1، ص 112.

(5) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 450.

(6) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 744.

ومن خلال ما سبق يتضح أن نور الدين كان رجل سياسة من الطراز الأول، بعيد النظر، لا يختلف عن أبيه عماد الدين في صفاته الحميدة وقدراته وشجاعته وفروسيته، كما أن أنر لم يكن أقل من نور الدين في فطنته وذكائه وحسن تصرفه، بدليل قبوله التحالف مع نور الدين، وفي نفس الوقت حرص على الاحتفاظ بعلاقته الحسنة مع الصليبيين، وذلك حتى يأمن على دمشق من أطماع أى منهم.

ظلت العلاقات طيبة بين دمشق ومملكة بيت المقدس إلى أن أحل الصليبيون بالاتفاق، عندما ساعدوا صاحب صرخد وبصرى على الاستقلال بحوران التابعة لدمشق، مما أغضب أنر، فأرسل إلى الصليبيين يذكرهم بما بينهم من عهود، لكنهم تجاهلوا كلامه، ومضوا فيما عزموا عليه، فخرجوا بقواتهم من بيت المقدس، في الوقت الذي جمع أنر قوات سلجوقية ضخمة خرج على رأسها، بعد أن أرسل يستنجد بنور الدين محمود بن زنكي، فاستجاب له وسار بقواته حتى انضم إلى أنر، واستطاع الحليفان أن يستوليا على بصرى، ثم استسلمت صرخد. مما أضاع حلم الصليبيين في السيطرة عليها، وبذلك لم يجد الصليبيون أمامهم سوى العودة إلى بيت المقدس خاصة بعد أن تعرضوا للتهديد من قبل الحليفين وقواتهما الضخمة⁽¹⁾.

وقد ترتب على هذه الحملة إنهاء التحالف بين دمشق والصليبيين، بالإضافة إلى توثيق الرابطة بين نور الدين وأنر صاحب دمشق. فوجد الصليبيين فقدوا أكثر مما كسبوا، فقدوا أصدقاء وأموالاً وموئناً وجهداً دون طائل، وهي نتيجة طبيعية لسوء تصرفهم وتهورهم، دون التأنى ومحاولة دراسة أي مشروع قبل الإقدام عليه.

وهذا ما حدث أيضاً عندما أعد الغرب حملة صليبية ثانية خرجت من أوروبا سنة (1147م)، وكان ذلك عندما سقطت الرها في يد عماد الدين زنكي، مما كان له أسوأ الأثر في نفوس الصليبيين بالشام، بل وأهل الغرب الأوروبي بصفة عامة، لما للرها من مكانة كبيرة لديهم، لذلك سارع الغرب بالاستجابة لطلب الصليبيين

(1) نفس المصدر: ص 743-751. رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 389-391.

بالشام، وأعدوا حملة جديدة، عُرفت بالحملة الصليبية الثانية، جعلوا على رأسها أعظم ملوك الغرب، ملك فرنسا لويس السابع Louis VII وملك ألمانيا كونراد الثالث Conrad III⁽¹⁾. ونظراً لضخامة قوات الحملة اتفق الملكان على الانفصال، على أن يسير كل منهما بقواته منفرداً عن الآخر حتى لا يتعرضوا لمتابع السير، بالطريق، وليتمكن كل منهما من تدبير احتياجات جيشه من المؤن وغيرها⁽²⁾، فسار كونراد الثالث أولاً متجهاً إلى القسطنطينية، وهو في الطريق ماراً ببلاد المجر، التقى بسفارة بيزنطية طلب منه ممثلوها أن يقسم يمين الولاء للإمبراطور مانويل كومنين (1143-1180م)، فتردد كونراد في البداية، ثم قبل وأقسم اليمين⁽³⁾، فوعده السفراء البيزنطيون ببذل كل مساعدة له أثناء اجتيازه الأراضي البيزنطية⁽⁴⁾. وعندما بلغ كونراد القسطنطينية، أحسن الإمبراطور البيزنطي استقباله، وزود الجيش الصليبي بما يحتاجه من المؤن⁽⁵⁾، وبعد أن التقط جيش كونراد الثالث أنفاسه بالقسطنطينية، أراد كونراد الثالث الرحيل إلى الشام مخترقاً أراضي سلاجقة الروم، لذلك طلب من الإمبراطور أن يمده بأدلاء يعينونه في معرفة أسلم الطرق وآمنها ليسير فيها بقواته، فكان له ما أراد، غير أنه ما كاد كونراد الثالث يصل إلى قونية حتى تشاجر الأدلاء مع القادة الألمان، مما جعلهم يتخلون عن الجيش الألماني، ويتركونه يلقي مصيره في بلاد لم يخبرها، وقوى لم يتعامل معها من قبل⁽⁶⁾، وفعلاً تعرّض الجيش الألماني للإبادة على يد سلاجقة الروم بالقرب من دور بليوم، فعاد بعدها كونراد الثالث بمن بقي من قواته إلى قونية، تاركاً خلفه المؤن والعتاد والمعدات والذخائر غنيمة

(1) وليم الصوري، تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 758، 759.

(2) Tout: The Empire and the papacy, p.191. Painter, S: History of the Middle Ages, p.212.

(3) وليم الصوري: تاريخ الحملة الصليبية، ج2، ص 759، 760، رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 417. انظر: هسي، العالم البيزنطي، ص 188-190.

(4) رنسيان: المرجع السابق، ص 418، 419.

(5) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 670، رنسيان: المرجع السابق، ص 419.

(6) وليم الصوري، المصدر السابق، ص 762-766.

في ذلك الوقت وصل الملك لويس السابع على رأس قواته إلى القسطنطينية حيث استقبله الإمبراطور البيزنطي⁽²⁾، ثم سار لويس السابع بقواته من القسطنطينية قاصداً نيقية حيث التقى بكونراد الثالث، ورأى بعينه آثار الهزيمة بادية عليه، وعلى البقية الباقية من أفراد قواته، فاستاء لذلك⁽³⁾، وجعل هزيمة كونراد الثالث أكبر درس يضعه نصب عينيه، وحتى لا يتكرر خطأ كونراد الثالث الذي لم يتبع نصائح الإمبراطور بأن يسير عبر الطرق القصيرة، التي ليس بها تجمعات كبيرة من سلاجقة الروم خلال سيره في أراضيهم⁽⁴⁾، وبعد أن تحدث الملكان، استقرا على جمع قواتهما معاً والخروج بها عبر الطريق الساحلي، بعيداً عن الأراضي الداخلية لسلاجقة الروم ليكونوا في مأمن من هجماتهم⁽⁵⁾، إلا أنهم وهم في الطريق آثر كونراد العودة إلى القسطنطينية لمرضه أو صغر الدور الذي يمكن أن يؤديه بهذه القوات القليلة المنهكة من جيشه⁽⁶⁾.

واصل لويس السابع رحلته، رغم المتاعب التي واجهها والهجمات الخاطفة التي قام بها سلاجقة الروم على قواته، لكنها كانت ضعيفة لقلة تجمعاتهم في الأراضي التي مر بها لويس، وفي النهاية نجح لويس في الوصول إلى أنطاكية في مارس 1148م⁽⁷⁾، وفي أنطاكية أراد أميرها أن يستغل الحملة لصالحه ويسيطر على

(1) Tout: The Empire and the papacy, p.191. Keer: the Crusades, p.45.

Painter, S: of Middle Ages, p.212.

(2) Ostrogorsky: History of Byzantine state, p.339

(3) رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص434، ميخائيل زابوروف: الصليبيون في الشرق، ت إلياس شاهين، ط. موسكو 1986م، ص 183.

(4) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 762.

(5) نفس المصدر: ص 767.

(6) Painter, s.: History of the Middle Ages, p.213. Malsin: The Middle ages, p.486.

(7) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 768-772.

Tout: The Empire and the papacy, p.191.

الأراضي المجاورة لإمارته، وعندما عرض الأمر على الملك لويس السابع، لم يرحب بالفكرة ويرر سبب امتناعه بأنه أقسم أن يهج إلى بيت المقدس قبل القيام بأي عمل عسكري، ثم سار لويس بقواته متجهاً إلى بيت المقدس⁽¹⁾، وفي الطريق بلغت أخباره الأمراء بالقدس، فأرسلوا إليه بطريك بيت المقدس، يدعو لزيارة القدس، وذلك حتى يستفيدوا بمجملته ويستأثروا بها لأنفسهم، وذلك لعلمهم بأغراض كل من أمير أنطاكية وطرابلس⁽²⁾. وعندما بلغ لويس السابع القدس، التقى هناك بكونراد الثالث، الذي لحق به إلى هناك، واجتمع الاثنان مع ملك بيت المقدس بلدوين الثالث، وأمراء المملكة، وبعد مناقشات استقر رأيهم على اتجاه الحملة للاستيلاء على دمشق⁽³⁾. وبذلك استطاعت مملكة بيت المقدس أن توجه الحملة لتحقيق مصالحها الخاصة دون النظر لمصلحة الأمراء الصليبيين وإمارتهم واحتياجاتهم الملحة، ووضع حد لتوسعاتهم وتهديدهم لأملاك الصليبيين بالشام⁽⁴⁾. وعندما بلغت القوات الصليبية مدينة دمشق قامت بحصارها، فحاولت حامية دمشق، دفع القوات الصليبية والتصدي لها لمنع سقوط المدينة في أيديهم⁽⁵⁾، وفي نفس الوقت أرسل صاحب دمشق يستنجد بالقوة الإسلامية المختلفة وعلي رأسهم سيف الدين غازي الذي استجاب وسار بقواته يصحبه أخوه نور الدين صاحب حلب لنجدة دمشق⁽⁶⁾. ولخشية أنر من أن تسقط دمشق في يد سيف الدين وأخيه نور الدين، عمل على أن يصرف الصليبيين عن دمشق بالحيلة فأرسل إليهم

(1) وليم الصوري: المصدر السابق، ص 772 - 774، رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج 2 ص 447-449.

(2) وليم الصوري: المصدر السابق، ص 775.

(3) Painter, History of the Middle Ages,p.213. Malin:The middle Ages,p.486.

(4) عاشور: الحركة الصليبية، ج 1، ص 492.

(5) سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج 8، قسم 1، ص 197، 198، رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج 2، ص 454.

(6) ابن أبيك: الدرّة المضيئة، ص 551.

يقول: إن ملك الشرق قد حضر، فإن رحلتهم وإلا سلمت البلد إليه، وحينئذ تدمون⁽¹⁾.

وحتى يغريهم أكثر بالرحيل عن دمشق عرض عليهم الأموال وأن يتنازل لهم عن بانياس، فقبلوا، ورحل كونراد ولويس السابع بقواتهم عن دمشق⁽²⁾، خاصة بعد علمهم بتقدم القوات الإسلامية لنجدة المدينة⁽³⁾، وما عانوه من نقص المياه نتيجة نقلهم لمعسكرهم خارج السور الشرقي لدمشق، وهي منطقة ليست بها حدائق أو موارد مائية⁽⁴⁾. وهكذا تمكن أنر من إنقاذ دمشق من الوقوع في يد الصليبيين دون أن يدخل معهم في معركة.

ترجع أسباب فشل الحملة الصليبية الثانية إلى عدم تماسك الصليبيين واتحادهم حتى يحققوا أهدافهم، فنجدهم يتصارعون فيما بينهم حول من سيستأثر بالمدينة من الأمراء الصليبيين بعد أن تسقط في أيديهم، مما أثار على حماسهم وجعل كل من يشك في ضياع المدينة من يده يتراخى ولا يحاول بذل أي جهد⁽⁵⁾. وكذلك استعان كونراد الثالث ولويس السابع بأعداد كبيرة من الرجال غير العسكريين، حيث كانت تنقصهم الخبرة والمقدرة على القتال، كما أن كثرة أعداد قواتهما أدت إلى الاستهلاك الكبير للمؤن المختلفة، مما أوقع الجيش الصليبي في مأزق⁽⁶⁾. وقد ترتب على فشل هذه الحملة عدة نتائج؛ منها انهيار مكانة الصليبيين بالشام، حيث تبين للمسلمين ضعفهم، فاستهانوا بهم، في الوقت الذي ازدادت فيه القوى الإسلامية

(1) ابن واصل: مفرج الكروب، ج1، ص 113.

(2) Keer: The crusades, p.45. Terencemise: The wars of the Crusades, p.22.

(3) الذهبي: دول الإسلام، ج2، ص 58، 59، ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ج 4، ص 134.

(4) رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 454.

(5) نفس المرجع: ص 455، 456. ميخائيل زابوروف: الصليبيون في الشرق، ص 185، 186.

(6) Maslin: The Middle Ages, p.486. Thomas Keightley: op.cit.p.97

ترابطاً وتماسكاً⁽¹⁾، ومنها ظهور قوة نور الدين محمود، حيث أصبح يسطرته على مدن بلاد الشام في سهولة ويسر⁽²⁾، وقد تهيأت له الظروف عندما توفي أخوه سيف الدين غازي سنة 1149م، واستطاع التغلب على نزاعه مع أخيه قطب الدين مودود الذي استقر له الأمر بالموصل⁽³⁾.

دفع ازدياد نفوذ نور الدين محمود بشمال الشام وتهديده المستمر للصليبيين، بلدوين الثالث ملك بيت المقدس إلى الاتجاه بنشاطه جنوباً، فتطلع للاستيلاء على مصر، لكنه لم يستطع فعل ذلك قبل أن يؤمن مملكة بيت المقدس، بالاستيلاء على عسقلان القاعدة الرئيسية للفاطميين بجنوب الشام، والتي يشنون من خلالها هجماتهم على أملاك الصليبيين ويهددون⁽⁴⁾. وحتى يحقق بلدوين الثالث هدفه قام بتحصين غزة ليتخذها قاعدة يشن منها هجماته على مدينة عسقلان⁽⁵⁾ كما جدد تحالفه مع دمشق، وكان ذلك عندما حاول نور الدين محمود الاستيلاء عليها سنة 1149م، فسارع معين الدين أنر بمراسلة بلدوين الثالث ملك بيت المقدس على أن يكونا بدأً واحدة على من يقصدهما من عساكر الصليبيين⁽⁶⁾. كما أن بلدوين الثالث خرج بقواته لنجدة دمشق عندما هاجمها نور الدين مرة أخرى سنة 1151م، مما جعل نور الدين يرحل بقواته عنها⁽⁷⁾. بذلك نجح بلدوين الثالث في أن يكسب دمشق لصفه، ويأمن هجومها على أملاكه أو اتحادها مع غيرها من المدن الإسلامية، مما يهدد مملكة بيت المقدس بل الوجود الصليبي بالشام ككل. وإن دل

(1) Tout: The Empire and the papacy, p.193.

(2) Terencemise: The Wars of the Crusades, p.22

(3) ابن الأثير: الكامل، ج9، ص 23، ابن واصل: مفرج الكروب، ج 1، ص 111، 117.

(4) عاشور: شخصية الدولة الفلسطينية، ص 43.

(5) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج 2، ص 794، رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج 2، 544.

(6) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 478.

(7) اليافعي: مرآة الجنان، ج3، 284.

هذا التحالف على شيء فإنما يدل على دهاء بلدوين الثالث واستغلاله للظروف التي تمر بها دمشق لتحقيق أهدافه. أما بالنسبة لدمشق، فهذا التحالف دليل على ضعف القوى الإسلامية وتفككها حيث فضل حكام دمشق أن يلقوا بأنفسهم بين أيدي قوى معادية هدفها ضرب الإسلام والمسلمين، لكي يحتفظ حكام دمشق باستقلال مدينتهم بعيداً عن سيطرة نور الدين محمود الذي لم يكن هدفه سوى توحيد الأمة تحت راية واحدة، حتى تقف في وجه الصليبيين، مع أن حكام دمشق لو كان لديهم بعد نظر، لتأكدوا من أول وهلة أن تحالفهم مع الصليبيين غير مجد؛ لأن هؤلاء لا ذمة لهم ولا ضمير، وأنهم عندما يحققون أهدافهم سوف يعودون للاستيلاء على دمشق مثلها مثل غيرها من مدن الشام. وما ساعد بلدوين الثالث أيضاً أن الأحوال الداخلية بمصر في ذلك الوقت كانت مضطربة، فقد توفي الخليفة الفاطمي الحافظ، وخلفه في الحكم ابنه الظافر الذي اختاره للوزارة ابن مصال ولقبه السيد الأجل الأفضل⁽¹⁾. في نفس الوقت كان ابن السلار والي الإسكندرية والبحيرة يطمع في تولي منصب الوزارة للخليفة الظافر⁽²⁾، لذلك انتهاز فرصة خروج ابن مصال للقضاء على حركة جماعة من المفسدين أثاروا الاضطرابات بالبلاد، واتفق مع ابن عباس على عزل ابن مصال⁽³⁾، بلغت هذه الأخبار، فأبلغ الخليفة الظاهر، فاستاء لذلك وعقد اجتماعاً جمع فيه كبار رجال الدولة وخطب فيهم⁽⁴⁾ فقال: هذا نجم الدين وزيري ونائب، فمن كان يطيعه ويمثله

(1) المقيزي: المصدر السابق، ص 193-196، حسن الطولوني: النزعة السنية، ط القسطنطينية 1302هـ، ص 135.

(2) الفيومي: نثر الجمان: ورقة 15، مخطوط دار الكتب المصرية رقم 1746، تاريخ السبكي: طبقات الشافعية، ج4، ص 45.

(3) ابن الأثير: الكامل، ج 9، ص 25، المقيزي: المصدر السابق، ص 196، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج 5، ص 346.

(4) أسامة بن منقذ: الاعتبار، ص 7.

أمره⁽¹⁾. فصُدِّق جميع الحاضرين على كلام الخليفة بل وخرجوا من مجلسهم يحملون السلاح يريدون ابن السلار⁽²⁾.

جمع ابن السلار قواته وانضم إليه ابن عباس ودارت بينهم معركة انتهت بقتل عدد كبير من قوات ابن مصال الذي قتل⁽³⁾ وحملت رأسه إلى القاهرة، وبذلك انتصر ابن السلار، وتولى الوزارة بعد أن خلع عليه الظافر ولقبه بالملك العادل. ومنذ تولى ابن السلار الوزارة وهو صاحب النفوذ الأول في الدولة، والخليفة إلى جانبه مجرد من النفوذ والسلطان لا حول له ولا قوة، فابن السلار مسيطر عليه سيطرة تامة⁽⁴⁾. وبما مكن له الأمر أنه كان يهتم بالجند في دولته فرفع رواتبهم وحرص على حفظ الأمن والنظام بالبلاد⁽⁵⁾، وقد تعرض ابن السلار لمحاولة قتل من جانب الخليفة، الذي رغم قيامه بتقليده شارات الوزارة⁽⁶⁾، إلا أنه كان يبغضه لاعتناقه المذهب السني، وعمله على نشره، واستعان الخليفة بمجموعة ممن يخدمونه عرفوا بصبيان الخاص، إلا أن ابن السلار علم بمخطبتهم⁽⁷⁾، فاحتال حتى قبض عليهم وقتلهم، وتبع من فر منهم حتى أباد أغلبهم⁽⁸⁾.

ويعتبر النظر عن الخلاف بين الخليفة الظاهر وابن السلار فالحق يقال إن ابن السلار يعتبر واحداً من زعماء حركة الجهاد في ذلك الوقت.

كان ابن السلار حريصاً على جهاد الصليبيين، لذلك عندما هاجموا الفرما

(1) القريري: المصدر السابق.

(2) نفس المصدر.

(3) أسامة بن منقذ: الاعتبار، ص 8، ابن ميسر: أخبار، ج 2، ص 89، 90.

(4) مجهول: نظم اللاكئ في السلوك، ط القاهرة 1841 م، ص 247.

(5) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 482، القريري: اتعاظ الخنفا، ج 3، ص 198.

(6) القريري: الخطط، ج 2، ص 30.

(7) الذهبي: العبر، ج 3، ص 7، القريري: اتعاظ الخنفا، ج 3، ص 198.

(8) ابن منقذ: الاعتبار، ص 9، ابن ميسر: المصدر السابق، القريري: الخطط، ج 2، ص 30.

والحقوا بها أضراراً بالغة، أراد الانتقام منهم ووضع حد لهجماتهم على الأراضي الإسلامية، فأرسل سفن الأسطول الفاطمي في سنة 1151م، فأسرت عدة من مراكب الفرنج وأحرقوا ما عجزوا عن أخذه، وقتلوا خلقاً كثيراً من الفرنج بها، وتوجهوا إلى نجر عكا فأنكروا فيهم، وساروا منه إلى صيدا وبيروت وطرابلس فأبلوا بلاءً حسناً وظفروا بجماعة من حجاج الفرنج فقتلوه من آخرهم⁽¹⁾.

كانت هذه الهجمات التي قام بها رجال الدولة في العصر الفاطمي بغرض جهاد الصليبيين، تقف عقبة أمام توسعاتهم، وتؤخر اكتمال سيطرتهم على البلاد الإسلامية، ومن أمثلة زعماء حركة الجهاد في العصر الفاطمي، الأفضل، رضوا به بن الوخشي ثم ابن السلار، وهؤلاء جعلوا الخلافة الفاطمية تتخذ موقفاً ملموساً من الحركة الصليبية رغم ما كانت تعانيه الخلافة في العصر الثاني من ضعف وتفكك رجالها، وانصراف خلفائها عن المشاركة الفعلية في جهاد الصليبيين أو اتخاذ مواقف إيجابية حيالهم. لم يكتف ابن السلار بإخراج حملات لجهاد الصليبيين فقط، بل إنه اهتم كذلك بتحصين عسقلان آخر معاقل الفاطميين بالشام، فأرسل إليها المؤن والأغذية والأسلحة والمعدات حتى تستطيع أن تواجه أي تهديد من جانب الصليبيين⁽²⁾، والخلفاء الفاطميون عموماً كانوا يحرصون على تحصين عسقلان وإمدادها بالقوات وتغيير حاميتها ثلاث أو أربع مرات كل سنة⁽³⁾، لذلك صمدت عسقلان طوال هذه السنوات دون أن تسقط في يد الصليبيين رغم محاولاتهم الاستيلاء عليها، وظلت العقبة الضخمة التي تقف في سبيل استكمال الصليبيين

(1) المقرئزي: اتعاظ الخفا، ج 3، ص 202.

(2) ابن ميسر: أخبار مصر، ج 2، ص 90، المقرئزي: المصدر السابق، ص 199، لقد أدرك الفاطميون منذ وقت مبكر مكانة عسقلان، وأهمية موقعها وأنه يمكن عن طريقها توجيه الحملات لجهاد الصليبيين، لذا كانوا دائمياً الاهتمام بها.

(3) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج 2، ص 795، المريني: الشرق الأوسط، ج 1، ص 795.

للسيطرة على أملاك الفاطميين بالشام. في عام 1139م أغار الصليبيون على عسقلان، غير أن حاميتها تمكنت من الدفاع عنها وأنزلت الهزيمة بهم⁽¹⁾، ثم فكر الصليبيون في الاستيلاء على عسقلان عام 1149م فراسل أهلها ابن السلار، ليساعدهم في الدفاع عن مدينتهم، فلم يجد ابن السلار قوة يستنجد بها في ذلك الوقت سوى نور الدين محمود، لذلك استدعى أسامه بن منقذ الذي كان مقيماً بمصر في ذلك الوقت، ليكون رسوله لنور الدين محمود وقال له: تأخذ معك مالاً وتمضي إليه؛ لينازل طبرية ويشغل الفرنج عنا لنخرج من هاهنا مخرب غزة⁽²⁾. سار ابن منقذ مصطحباً الأعداء وستة آلاف دينار مصرية، وحمل جمل ثياب ديبقي وسقلاطيون ومسنبج ودمياطي وعمائم⁽³⁾. وكان نور الدين محمود محاصراً بدمشق⁽⁴⁾، وقام بجمع القوات عن طريق بذل الأموال التي أحضرها معه ابن منقذ، ثم سار بهذه القوات إلى عسقلان للدفاع عنها وقتال الصليبيين⁽⁵⁾. والراجح أن سبب رفض نور الدين الدخول في مناقشات مع الصليبيين، أنه لم يرغب في توزيع جهوده وقوته في ميادين مختلفة مما يجعله يفشل، ولا يحقق أهدافه، فهو يرفض أن يصطدم مع الصليبيين، قبل أن يكون الجبهة الإسلامية المتحدة بالاستيلاء على دمشق، حتى يواجه الصليبيين وهو أكثر قوة، كما أنه يخشى أن يتجه لقتال الصليبيين فتأتيه طعنة من الدماشقة تعجل بهزيمته وفشله⁽⁶⁾. وقد رأينا من قبل أن الدماشقة، عندما هاجمهم نور الدين استنجدوا بالصليبيين وتحالفوا معهم رغم أنهم أعداء المسلمين. ومن خلال هذا الموقف الذي اتخذته نور الدين يتبين لنا أنه محق في تقديره هذا؛ لأن القتال في أكثر من جبهة خطأ، كما أن الإنسان لا بد وأن يؤمن

(1) الخزرجي: المسجد المسبوك، ج 2، ص 59.

(2) ابن منقذ: الاعتبار، ص 10.

(3) ابن منقذ: الاعتبار: ص 10، 11.

(4) ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج 5، ص 298.

(5) ابن شداد: الأعلام الخطيرة، قسم 2، 260، 261.

(6) عاشور: شخصية الدولة الفاطمية، ص 44.

ظهره قبل الإقدام على أي أمر. استمر ابن السلار يجاهد الصليبيين، ويقف لهم بالمرصاد، إلى أن قتل على يد ابن عباس⁽¹⁾، الذي أقامه الخليفة في الوزارة وقلده وخوّله كل السلطات سنة 1153م⁽²⁾. وابن السلار والفترة التي أعقبته حتى تولى ابن عباس الوزارة وما ساد البلاد خلالها من اضطرابات، شجع بلدوين الثالث على استغلال الفرصة والاستيلاء على عسقلان؛ لأنه أيقن أن الأحداث التي تمر بها الخلافة في مصر، سوف تصرف نظرها عن الاهتمام بهذه المدينة⁽³⁾. لذلك أعد بلدوين الثالث قواته وخرج بها من بيت المقدس، مصطحباً معه مقدم فرق الاستتارية والداوية بفرسانهم⁽⁴⁾، بالإضافة إلى كبار السادة الإقطاعيين العلمانيين بالملكة وبطيريك بيت المقدس ورؤساء أساقفة صور، وقيسارية والناصرية، وأسقفَي بيت لحم وعكا⁽⁵⁾، وعندما بلغوا أسوار عسقلان وحاصروها لمدة طويلة، بلغت عدة أشهر دون طائل، حتى وصل إلى الشام في عيد القيامة أسطول يحمل حجاجاً من الغرب انضموا إلى القوات المحاصرة فشدوا من أزهرهم وكانوا خير

(1) سبط ابن الجوزي: مرآة الزمان، ج28 قسم 1، ص 214، أبو الفدا: المختصر، ج3، ص 27، ابن الوردي: تيممة المختصر، ج2، ص 85. حدث ذلك عندما خرج ابن عباس ومعه ابنه نصر، على رأس القوات إلى باديس للتصدي لأي محاولات يمكن أن يقوم بها الصليبيون لتهديد البلاد، فعاد نصر ذات يوم من باديس إلى القاهرة دون إذن مسبق من الوزير ابن السلار، مما أغضبه، فأمر نصر بالعودة إلى القوات ليرابط معها، وعندما وصل نصر إلى أبيه وأخبره بما حدث، اتفق ابن العباس مع ابنه نصر على قتل ابن السلار، وتمّ لهما ذلك، وحملوا رأسه إلى الخليفة الظافر. انظر: ابن منقذ، الاعتبار، ص 18.

(2) الفيومي: نثر الجمان، ص 23. المقرئ: اتعاظ الخنفا، ج3، ص 206، سهام أبو زيد: المغاربة، ص 114.

(3) الياضي: مرآة الجنان وعبرة اليقظان، ج3، ص 286، المقرئ: اتعاظ الخنفا، ج3، ص 206.

(4) عن ذلك انظر: وليم السوري: تاريخ الحروب الصليبية، ص 576، 577، رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 249، 250.

(5) نفس المرجع: ص 545، 546.

عندما رأى أهالي عسقلان تزايد القوات الصليبية المحاصرة لهم خشوا من سقوط مدينتهم، لذلك أرسلوا إلى الخليفة الفاطمي يطلبون منه سرعة إرسال قوات لنجدة عسقلان⁽²⁾ حتى يخفف ضغط الحصار عن أهالي عسقلان، فأرسل الأسطول الفاطمي المكون من سبعين سفينة، على متنها عدد كبير من الرجال بالإضافة إلى حملة ضخمة من الأسلحة والذخيرة والمؤن⁽³⁾، وفي الوقت الذي تمكن الصليبيون من بناء برج ضخم من خشب السفن أقاموه على سور المدينة وأمنوه بواسطة جلود الحيوانات وغيرها عليه من الجهات المختلفة حتى لا يحترق إذا ما ألقى المسلمون عليه النار، أو يصاب المحاربون الذين سوف يتسلقونه لمهاجمة المدينة بأي أذى كما قام الصليبيون بصنع المنجانيق وأدوات القذف لتساعدهم في اقتحام المدينة⁽⁴⁾.

استمرت المناوشات بين المحاصرين وسكان المدينة حتى وصلت سفن الأسطول الفاطمي، واستطاعت اختراق الحصار وإنزال حمولتها بعسقلان⁽⁵⁾، فقويت نفوس من بها بالمال والرجال والغلال، وظفروا بعدة وافرة من مراكب الأفرنج في البحر⁽⁶⁾، وبذلك ساعدت السفن الفاطمية في إعادة الحماس إلى أهل المدينة الذين أصروا على مواصلة القتال والصمود حتى يحولوا دون سقوط مدينتهم، واستيلاء الصليبيين عليها.

(1) وليم الصوري: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 811، 812.

Valentin: Abrégé de L'Histoire des Croisades, p.118. Keightley: The Crusaders ,Vol. II,p.85-86.

(2) وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج2، ص 812.

(3) رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 546، العربي: الشرق الأوسط، ج1، ص 636.

(4) وليم الصوري: الحروب الصليبية، ج2، ص 812، 813.

(5) نفس المصدر: ص 813، 814. رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 546.

Valentin: Abrégé de L'Histoire des Croisades, p.118

(6) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 496.

استمر حصار الصليبيين للمدينة معتمدين على البرج الذي صنعوه فكانوا يتسلقونه ويقذفون المدينة بالنيران⁽¹⁾، فخرج بعض رجال حامية عسقلان ليلاً، لوضع حد لهجوم الصليبيين ومحاولة إلحاق الخسائر بهم⁽²⁾. فجمعوا كمية من الأخشاب ووضعوها بين السور والبرج وأشعلوا فيها النيران حتى يحترق البرج، ولكن الريح وجهت النيران إلى أسوار المدينة بدلاً من البرج، فترتب على ذلك هدم جزء من السور⁽³⁾ فتقدم عدد من الفرسان الداوية، ودخلوا المدينة من الجزء الذي انهدم من السور، حيث كانوا يقومون بحراسته، ولكن نظراً لأن عدد رجال الداوية كان محدوداً فقد تمكن رجال حامية عسقلان من القبض عليهم وقتلهم أجمعين، ثم رمموا ما انهدم من السور، وعلقوا جثث القتلى عليه لإرهاب الصليبيين⁽⁴⁾، وقد أجمع المؤرخون الغربيون على أن سبب اندفاع الداوية إلى داخل المدينة دون أن يفكروا في مدى مقدرتهم على مواجهة رجال عسقلان، راجع إلى رغبتهم في الحصول على الغنائم والاستئثار بها لأنفسهم⁽⁵⁾. ولاشك أن هذا النصر الذي حققته حامية عسقلان، رفع الروح المعنوية لأهل المدينة وزادهم تصميماً على المقاومة، وأعطاهم الأمل في إمكانية التغلب على الصليبيين وإنقاذ مدينتهم. في حين أنه أخذ عزائم الصليبيين حتى كاد الملك بلدوين الثالث يأمر برفع الحصار عن عسقلان ويعود بقواته، ولكن البطريك ومقدم الإستراتيجية أخذوا يشجعان الملك،

(1) أبو شامة: كتاب الروضتين، ج1، ق 1، ص 224، رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 546.

(2) ابن الأثير: الكامل، ج9، ص 42.

(3) وليم الصوري: المصدر السابق، ص 817، 818.

Valentin: Abrégé de l'Histoire des croisades, p.p.118-119.

(4) وليم الصوري: المصدر السابق، ص 817، 818. رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 216.

(5) نبيلة إبراهيم مقامي: فرق الرهبان، ص 216.

ويقنعونه بإمكان الاستيلاء على المدينة لو كثفوا الهجوم عليها. فقبل الملك منهم، وأعطى الأمر لقواته بالهجوم عليها بكل قوة⁽¹⁾، وعندما اشتد الهجوم على المدينة لم يجد أهل عسقلان أمامهم سوى طلب الأمان، وتسليمها للصليبيين⁽²⁾ ولكن بشرط أن يسمح الصليبيون لأهلها بالرحيل عنها معهم أمتعتهم، دون أن يلحقهم أي أذى⁽³⁾، فاستجاب بلدوين وخرج منها من أمكنه الخروج في البر والبحر إلى ناحية مصر وغيرها⁽⁴⁾.

وبذلك استولى الصليبيون على المدينة، وفقد الفاطميون آخر معقل وحصن لهم بالشام، والذي كانوا يشنون عن طريقه هجماتهم ضد الصليبيين وينزلون بهم الخسائر. لذلك فقد استفاد الصليبيون من استيلائهم على المدينة، ففضوا على القوة التي كانت تثير لهم المتاعب بالشام، وأصبح الطريق مفتوحاً لهم لمواصلة فتوحاتهم والاستيلاء على مصر.

ولاشك أن أسباب سقوط عسقلان ترجع إلى الضعف والتفكك الذي كانت تعاني منه الخلافة الفاطمية في ذلك الوقت، فقد كثرت الخلافات والصراعات الداخلية بين الخليفة ووزرائه ورجال دولته، وكانوا يدبرون المؤامرات ضد بعضهم البعض، مما أدى إلى انصرافهم عن الاهتمام الكامل بأمر عسقلان، حتى إن النجيدات التي أرسلوها لها لم تكن بالكثرة والقوة المطلوبة لإنقاذها. كما أن طول فترة الحصار التي أقامها الصليبيون على المدينة، والتي تدل على صمود أهلها، وقوة

(1) وليم السوري: المصدر السابق، ج2، ص 818، 819، رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 547. العريبي: الشرق الأوسط، ج1، ص 636.

(2) ابن القلانسي: تاريخ دمشق، ص 497، ابن أبيك: الدرر المضيئة، ص 562، ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، ج5، ص 299.

(3) رنسيان: تاريخ الحروب الصليبية، ج2، ص 547.

(4) ابن القلانسي: المصدر السابق، أبو شامة: كتاب الروضتين، ج1، قسم 1، 225.

مقاومتهم، أدت إلى نفاذ المؤن، كما أن عزل أهل عسقلان عن الاتصال بغيرها من البلاد الإسلامية أثر على معنويات أهل المدينة وجعلهم يوقنون بالهلاك إذا لم ينسلموا للصليبيين.

وعما ساعد على اقتحام الصليبيين للمدينة استخدامهم لأدوات ووسائل جديدة في حصارها، واقتحامها، لم تكن شائعة ومعروفة عند المسلمين من قبل، مما أفشل محاولاتهم في مقاومتها والقضاء عليها.

وأخيراً فقد كان سقوط عسقلان خسارة كبيرة للدولة الفاطمية، بل وللعالم الإسلامي أجمع؛ لفقدهم أهم وأقوى حصن بالشام صمد أمام هجمات الصليبيين لمدة طويلة من الزمن وحقق المسلمون من خلاله هجمات ناجحة على الصليبيين، وبقدر ما كانت أهمية عسقلان بقدر ما كانت ضخامة الفاجعة بفقدها.

ذلك عرض عن جهود الفاطميين في إنقاذ مدن وموانئ الشام من الغزو الصليبي.



(3)

أثر نهر النيل على ازدهار الزراعة في مصر الأيوبية

د. رجاء على أنور

يعتبر نهر النيل المحور الذي تركز عليه مدن مصر في زراعتها، فقد كانت الزراعة هي العامل الأساسي في ازدهار اقتصاد مصر منذ أقدم العصور، وهي تعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة لجريان نهر النيل في أراضيها. ورغم أن النيل يجري في أكثر من بلد، لكنه يخص مصر بما لا يخص به غيرها فكادت أن تفرد بكل مزاياه. ويصف ابن فضل الله العمري فضل النيل على مصر فيقول: «سأقه الله تعالى إلى مصر وأحيا به بلدة ميتاً وسقاه أمة عظمى، وإن لم تكن هي المنفردة بنفعه فإنها كالمنفردة به⁽¹⁾». والثابت جغرافياً، أن النيل يجري في أكثر مدن مصر سواء في الوجهين القبلي والبحري، ونجد أن أهل مصر ارتبطوا ارتباطاً وثيقاً بنهر النيل واعتبروه مصدر خير وبركة عليهم. وإذا كان نهر النيل قد وهب مصر جزءاً كبيراً من الأرض: كانت تغمره من قبل مياه البحر، وهو الدلتا، فهو قد ربط بين أجزائها، مما ساعد على قيام وحدة سياسية واجتماعية. فيذكر ابن حوقل في كتابه صورة الأرض: «ليس بأرض مصر مدينة يجري فيها الماء من غير حاجة إلى زيادة النيل إلا الفيوم، والفيوم اسم الإقليم، وبالفيوم مدينة وسطه ذات جانبيين تعرف الفيوم، وقد أخذ يوسف النبي عليه السلام لهم مجرى وزنه، ليدوم لهم دخول الماء

(1) المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 208 ط إبريل في مدينة لندن سنة 1909م، ابن فضل العمري، مسالك الأبصار في ممالك الأمصار ج 1، 1924، ص 67، المناوي، نهر النيل: في المكتبة العربية ط القاهرة 1386هـ - 1966م، ص 166، وقد نوه القاضي الفاضل لأهمية النيل في العصر الأيوبي بقوله: «كأنما غار على الأرض فغطاها، وأغار عليها فاستقعدها وما تخطاها، فما يوجد بمصر قاطع سواء، ولا مرغوب مرهوب آياه»، القرظي: الخطط ط. بولاق 1370هـ ص 260.

فيه وقومته بالحجارة المنضدة⁽¹⁾. وقد كانت الزراعة مقصورة على شريط ضيق من الأرض يمتد على طول النيل والترع التي تخرج منه، ومن فروعه بالوادي. فالنيل إذا انتهت زيادته فُتحت منه خلجان وترع ويتجه منها الماء يميناً وشمالاً إلى البلاد البعيدة عن مجرى النيل⁽²⁾.

وقد اعتمدت الزراعة في مصر على ري الحياض لحجز المياه فترة من الزمن، فعندما تغمر مياه الفيضان الأرض بعمق متر ونصف في المتوسط ولمدة خمسة وأربعين يوماً، حتى يرسب ما تحمله من الغرين الذي يفيد في خصوبة الأرض، وينخفض منسوب الماء في النهر، تنصرف المياه عنها، بعد أن تكون الأرض قد أخذت منها ما يكفيها وتبذر الأرض بالحبوب حتى إذا نضج المحصول وجرى حصاده بقيت الأرض بوراً، حتى يجين الموسم التالي للفيضان⁽³⁾. وقد كانت الفيوم هي المدينة الوحيدة التي لا تعتمد على مياه الفيضان، بل كانت مياهها طيلة العام، وبذلك أمكن زراعتها أكثر من مرة في العام⁽⁴⁾. ومن هنا نرى أن فيضان النيل هو

(1) ويعرف النابلسي في كتابه تاريخ الفيوم وبلادها: "إذا سمئُ سطح النيل المبارك عند نهاية انحطاطه يعلو على أرضه من أول ما يحاز به إلى فطاحه فاحتفر له بحر يسمى المنهى النابلسي، تاريخ الفيوم وبلادها، ط. بيروت سنة 1974م، ص 15، ابن حوقل، صورة الأرض، ط ليدن سنة 1938م، ص 147، المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن سنة 1909 ص 208.

(2) ابن إياس الحنفي، نشق الأزهار في عجائب الأقطار، مخطوط غير مرقم جامعة الدول العربية، رقم 1288، محمود الصياد، أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية كما صورها المقرئزي، مجلة كلية البنات عين شمس، المجلد / 6م عام 1970م، سعيد عاشور، دراسات تاريخ العصور الوسطى بيروت سنة 1977م، 141.

(3) ابن إياس: المصدر السابق غير مرقم، محمود الصياد: المرجع السابق، ص 45، الباز العريبي: مصر في عصر الأيوبيين، القاهرة سنة 1960، ص 187، المناوي، نهر النيل، ص 184.

(4) يذكر النابلسي في تاريخ الفيوم: "عن سبب استمرار جريان مياه النيل مع انقطاع مدّه عن النيل من غير أن يجري إليه نهر أو يتصل ببحر يقول: "إن بحر المنهى فيه خروق في أرضه متصلة بالنبع ينز منها الماء، وكذلك في ذبول حافاته من مواضع فيه متعددة، وذلك لنزول سمته عن سمت ماء=

المتحكم في زراعة الأرض، بل يتحكم أيضاً في مقدار ما يزرع على مبلغ الزيادة أو النقصان وقت الفيضان، وعلي هذا فقصور فيضان النيل أو ارتفاعه بشكل غير طبيعي يكون ضاراً بالزراعة، وذلك لأن قصور فيضان النيل لا يروي كل الأرض الصالحة للزراعة، وارتفاعه بشكل كبير يؤدي إلى استبحار الأراضي المنخفضة فيبقى الماء فيها حتى يفوت موعد الزراعة، وفي كلتا الحالتين تنقص رقعة الأرض المنزرعة⁽¹⁾. أما إذا جاء الفيضان طبيعياً فيتمكن الفلاحون من زراعة الأرض في اطمئنان، فيأتي المحصول بصورة جيدة ويباع المحصول بأسعار معقولة، وفي حالة انخفاضه عن المستوى الطبيعي يؤدي إلى إضعاف المحصول وارتفاع أسعار الغلال⁽²⁾، وهذا يؤدي بدوره لحدوث المجاعات وانتشار الأوبئة في البلاد.

1 - أنواع الأراضي الزراعية في مصر:

تنوعت الأراضي الزراعية في مصر واختلفت تبعاً لمصادر المياه، وجودة التربة ونوعيتها. ولقد حظي العصر الأيوبي بالذات بمؤلف عظيم وهو كتاب قوانين الدواوين لمؤلفه الأُسعد بن مماتي، هذا السفر الكبير يعتبر موسوعة كبرى قدمت لنا صورة طيبة لأنواع الأراضي الموجودة في مصر في العصر الأيوبي الذي عاصره ابن مماتي، فقد أفاض فيه في شؤون البلاد الزراعية، فذكر أنواع الأراضي المختلفة والفصول الزراعية وأنظمة الري، وأنواع المزروعات، وأوقات غرسها، وحصادها، والبساتين، وأوقات تقليم الأشجار وغير ذلك من المعلومات في أبواب شتى تدلنا

¹ - النيل: النابلسي: تاريخ الفجوم، ص 11، ابن حوقل: صورة الأرض، ص 147، المناوي: نهر النيل، ص 167.

(1) أبو العباس أحمد بن محمد: الفيض المديد في أخبار النيل السعيد، مخطوط، ورقة 37 رقمه 15 جامعة الدول العربية - ابن إياس: نشق الأزهار في عجائب الأقطار، مخطوط غير مرقم، المقرئ، الخطط ج 1، ص 101، المناوي: نهر النيل، ص 167.

(2) ابن إياس الحنفي الجركسي: نشق الأزهار في عجائب الأقطار، غير مرقم، مخطوط مجهول لمؤلف، رسالة في النيل وزيادته، مخطوط بمعهد المخطوطات، ورقة 7 رقمه 57، سعيد عاشور: دراسات في تاريخ العصور الوسطى، ص 148.

محتوياتها على حالة الزراعة ونظمها، وقد أسهم ابن مماتي في عرض الأنواع المختلفة للأراضي الزراعية في مصر في العصر الأيوبي وذكر منها هذه الأنواع:

الباق:

وكان يزرع بها بعض الغلال التي لا تجهد الأرض كالقرط المقماتي⁽¹⁾، وهذه الغلات تنبت الأزوت في التربة فتكسب الأرض خصوبة عالية، ولذلك فهي تمتاز بجودة تربتها وسهولة ربيها، فهي أعلى الأراضي قيمةً وأوفاهها سعراً، وهي تصلح لزراعة القمح والكتان⁽²⁾.

ري الشراقي:

وهي تلي الباق في جودتها، وهي الأرض التي تكون قد ظمئت في السنة الماضية، واشتدت حاجتها إلى الماء، فلما رويت حصل لها من الري مقدار ما حصل لها من الظم⁽³⁾.

بمعنى أن الأرض تشتد حاجتها إلى الماء، نظراً لانخفاض فيضان النيل فتقل المياه الواصلة إليها في هذه السنة، وعندما يرتفع النيل في السنة التالية ويصل إلى منسوبه الطبيعي، تروى هذه الأرض بنفس قدر حاجتها إلى الماء، فتكون قد استراحت لمدة عام، فتستطيع بعده أن تزرع وتأتي بمحصول جديد.

(1) القرط: نوع من أنواع الكرات يعرف بكرات المائدية وبالضم نبات كالرطوبة (انظر القاموس المحيط). المقماتي: من أصناف البقول (الفول) والأرض بعد زراعته يطلق عليه البرش ابن إلياس الحنفي الجركسي، نشق الأزهار في عجائب الأقطار: مخطوط غير مرقم، ابن مماتي، قواين الدواوين، تحقيق عزيز سوريال عطية، ط. مصر 1943م، 202، المقرزي: الخطط ج 1 ص 100، الفلقشندي، صبح الأعشى ج 3 ص 45 محمود الصياد، أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية ص 51.

(2) ابن مماتي، المصدر السابق 202، المقرزي: المصدر السابق ج 1 ص 100، الباز العريبي: مصر في عصر الأيوبيين، ص 188، محمود الصياد: المرجع السابق ص 51.

(3) ابن مماتي: المصدر السابق، ص 201، الفلقشندي، : صبح الأعشى ج 3 ص 450، المقرزي: الخطط ج 1 ص 100.

وفي الواقع أن فترة الشراقي وإن كانت تريح التربة ولا تنهك عناصرها الغذائية، إلا أنها تؤدي إلى تشقق الأرض شقوقاً عميقة، تعرض باطن التربة للتهوية والتشحيس، كما تساعد حرارة الشمس على تصاعد الأملاح التي ترسبت في التربة إلى السطح، فإذا ما رويت غسل الماء الأرض وخلصها⁽¹⁾ من أملاحها.

البراييب⁽²⁾

وهي أنواع من الأراضي تلي في الأهمية أرض الباق؛ لأنها تختص بزراعة القمح والشعير، وهذان الصنفان يضعفان التربة⁽³⁾؛ لأنهما من النباتات النجيلية ويستفدان من عناصر التربة القدر الكبير، فمتى زرع أحدهما على الآخر لا تستطيع أن تحصل منه على محصول جيد مثل جودة محصول أرض الباق، مما يؤدي إلى انخفاض أسعاره عن أسعار المحاصيل الأخرى، ولا يزال الفلاحون إلى يومنا هذا لا يقومون بزراعة القمح والشعير في مساحة أرضٍ واحدة لمدة عامين متتاليين حفظاً لخصوبة التربة⁽⁴⁾، وحتى تبقى هذه الأرض صالحة لزراعة القرط والمقاتي⁽⁵⁾ لأنها تستريح بزراعتها، وتصدر في أرض باق في العام المقبل⁽⁶⁾، وبذلك يتضح لنا مدى حرص الفلاح المصري على خصوبة تربته بتنظيم دوراته الزراعية وفقاً لنظام معين حتى يحصل على أحسن أنواع الغلات والمحاصيل.

(1) محمود الصياد: أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية، ص 51.

(2) البراييب: بدائل، وهي عشب الأرض، وقد أطلق عليها ابن مماتي البروييه، ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص 201.

(3) ابن مماتي المصدر السابق، القريري: الخطط ج1، ص 100.

(4) القلقشندي: صبح الأعشى ج3، ص 450، ابن مماتي، المصدر السابق ص 202.

(5) هناك أصناف أخرى من القرط والمقاتي غير البقول مثل الحنطة والشعير والزبيب والتمر. ابن مماتي: المصدر السابق، ص 202، محمود الصياد: أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية، ص 51.

(6) ابن مماتي: المصدر السابق ص 202، القريري: الخطط ج1 ص 100.

وهي رابع الأراضي الزراعية من حيث أهميتها، وتختلف عن البرايب والباقي في أنها إذا زرع القمح لا تأتي بمحصول جيد على وجه الإطلاق، أو على حد قول ابن ممتي إنه متى زرع فيه القمح لم ينجب بينما نرى أن أرض البرايب تغل محصولاً جيداً ويليها أرض الباقي التي تعتبر أقل من سابقتها، ويكون دقيق الحب أسود اللون⁽¹⁾. ويزرع فيها الكتان؛ لأنه من أكثر الغلات الشتوية إنهاكاً للتربة، ولذلك نرى أن الفلاحين لا يقبلون كثيراً على زراعته وإنما يزرعونه في مناطق محدودة ويستخدمون السماد في زراعته تعويضاً للأرض عما تفقده حتى تعيد لها خصوبتها لتكون صالحة لزراعة المحاصيل الأخرى⁽²⁾.

شتوانية:

تعتبر هذه الأرض أقل من الشراقي في جودتها، حيث إنها رويت وبارت في السنة الماضية، والسبب الأساسي في بوارها يرجع إلى أن مياه النيل لا ترويهما بالقدر الكافي، ولا يدرك الفلاح ذلك، لاعتقاده بأن هذا الماء كاف لسقاية الأرض، ولكن الحقيقة غير ذلك مما يؤثر على المحصول. ويعرض الأرض للبوارج في العام التالي⁽³⁾.

السلايح⁽⁴⁾:

وهي عبارة عما روي وبار وتعطل، وهو مثل الري الشراقي يكون زرعها ناصباً وتعرض هذه الأرض للبوارج لعدم كفاية مياه الفيضان؛ لأن الفلاح يكتر من

(1) ويطلق ابن ممتي على السقماهية، البقماهية، ولكن المرجح أنها السقماهية حيث يقصد بها سقاية الزرع، ابن ممتي: المصدر السابق، ص 202، القلقشندي: صبح الأعشى ج3، ص 450.

(2) ابن ممتي: المصدر السابق، ص 202، القلقشندي: المصدر السابق، ج3 ص 451، السيد الباز العزني: مصر في عصر الأيوبيين، ص 188.

(3) ابن ممتي: قوانين الدواوين، ص 202، القلقشندي: صبح الأعشى، ج2 ص 451، ص 452.

(4) السلايح هي بقلة من البقول التي تنبت في الشتاء، وقيل إنها عشبة تشبه الجرجير تنبت في حقول الرمل، والسلح ماء السماد في ابن منظور: لسان العرب، ص 2061. أمين آل ناصر، الرافد، معجم لغوي، ط. بيروت، 1981م، ص 78.

زراعتها حتى تنهك وتبور وتجذب، أما إذا توافرت له الإمكانيات وقام بجرثها مرة أو مرتين في فترة بوارها وعرضها للشمس وللتهوية فلا شك أن إنتاجها سيتحسن، ويعوضه وفرة محصولها في العام التالي عن الخسائر التي لحقت به لبوارها في العام السابق⁽¹⁾، وقد اختفى كلا النوعين السلايخ والشتونية نظراً لتطور نظام الري في مصر، وما تبعه من توافر المياه، فأصبحت أراضي الحياض تحصل على حاجتها من الماء.

البرش النقا⁽²⁾:

وهو نوع من الأراضي تزرع بها أنواعٌ محددة من المحاصيل، مثل الكتان الذي يعطي أعلى إنتاج في الأراضي البروشية، ويحتاج أن يسبخ بتراب سبخ، وقد يقلع قضباناً ويسمى أسلافاً، وبعد أن تنتهي زراعته ويحصده وتخلو الأرض من كل أثر لزراعته، تصبح الأرض مهيأة لقبول أصناف أخرى⁽³⁾ من المحاصيل.

فهي عبارة عن أرض خلت من أثر ما زرع فيها للسنة الماضية لا شاغل لها عن قبول ما تودعه من أصناف المزروعات.

الوسخ المزروع:

وهو نوع من الأراضي كثرت به كميات من المعلقات يطلق عليها الوسخ. وقد أهمل الفلاح والمزارعون تنظيف هذه الأراضي من كل هذه المتعلقات وقاموا بجرثها على تلك الحالة وزرعوها، فجاء زرعها مختلطاً بالخلفاء وبعض أنواع

(1) الفلقشندي: المصدر السابق، ج3 ص 450، 451، المقرزي: الخطط، ج1 ص 100، ابن عماتي: المصدر السابق، ص 204.

(2) البرش: البرشة، هو لون مختلط حمرة وبياضاً، ويزيدون أريش ريشاء، برشاء، كثرة العشب، والبرشاء، أرض كثيرة البت مختلف ألوانها، ابن منظور: لسان العرب ج1.

(3) ابن عماتي: المصدر السابق، ص 202، الفلقشندي: المصدر السابق، المقرزي: الخطط، ج2 ص 100. ابن إياس الحنفي الجركسي: نشق الأزهار في عجائب الأقطار، مخطوط غير مرقم.

الحشائش الأخرى تضر بالزراعة وتؤثر على جودة إنتاجها⁽¹⁾.

وفي الحقيقة أنه نتيجة للمجاعات التي حدثت من قصور النيل، تضاءلت الرقعة الزراعية، وأهملت مساحات واسعة من الأراضي القابلة للزراعة، ونمت نباتات طبيعية في هذه الأرض مثل الحلفاء والقصب الهندي وكثير من الأعشاب⁽²⁾ التي تختلط بالتربة، وبذلك صُنفت هذه الأراضي على أساس وجود هذه النباتات حتى أن جميع محاصيلها الزراعية خرجت مختلطة بكل هذه الآفات.

الوسخ الغالب:

وهي الأراضي التي وُجدت بها نباتات وأعشاب وحشائش بكميات كبيرة، أدت إلى صعوبة زراعتها، فاتخذت مراعي للأغنام والماشية، وتشمل أراضي البراري في شمال الدلتا، وقد استمر جزء كبير منها كما هو حتى أواخر القرن التاسع عشر حتى بدئ في استصلاح أراضيها⁽³⁾.

الخرس⁽⁴⁾:

الخرس كل أرض فسدت وأصبحت غير صالحة للزراعة لكثرة ما بها من الحلفاء والنباتات الأخرى كالحشائش والأعشاب، وأصبح وجودها عائقاً لقبول الزرع، وكانت بها مراعي للأغنام والماشية، وهي أشد من الوسخ الغالب، وهي أرض ملححة تزيد فيها نسبة كلوريد الصوديوم زيادة كبيرة، وخصوصاً في القسم الشمالي من الدلتا، ويمكن إصلاحها بالغسيل المستمر حتى تخلص من أملاحها،

(1) ابن ممتي: قوانين الدواوين، ص 202، 203 الميرزي: الخطط ج1 ص 100، القلقشندي: صبح الأعشى، ج3، ص 451.

(2) السيد الباز العريفي: مصر في عصر الأيوبيين، ص 188، محمود الصياد: أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية، ص 53.

(3) ابن ممتي: المصدر السابق، ص 203، الميرزي: الخطط، ج1 ص 100، القلقشندي: المصدر السابق، ج3 ص 451.

(4) الخرس: الأراضي الصلبة..

ويزرع الجلبان في هذه الأراضي الخرسية⁽¹⁾ تلويقا⁽²⁾.

السباخ⁽³⁾؛

وهي تربة قلوية يكثر فيها كربونات الصوديوم بنسبة تزيد عن 05% وإذا قلت هذه النسبة فإنها تصلح لنمو بعض أنواع النبات، ولا تزال هذه التربة تعرف باسم السباخ في كثير من جهات مصر مثل الوجه البحري، وقد أطلق عليها الفلاحون أسماء أخرى مثل أشفص، والجبص، والقرموط⁽⁴⁾.

وسواء أكانت الأرض السباخ أو الخرس فقد اختلفت طبيعتها إلى حد كبير عما سبقتها من الأراضي؛ حيث إنهما لا تكونان صالحتين للزراعة من الناحية الكيميائية، حيث يغلب عليهما نسبة عالية من الأملاح في التربة مما يقلل من فرص استغلالها⁽⁵⁾.

وقد عرف كل من ابن ممتي والمقرزي أرض السباخ بأنها أرض غلب عليها الملح، ملحت ولم ينتفع بها في زراعة الحبوب، وربما زرع فيها، ولم يستحكم السباخ فيها غير الحبوب كالهليون والباذنجان، ويزرع فيها القصب الفارسي. وإذا كنا بصدد الحديث عن أنواع الأراضي فإننا يجب أن نتذكر أن الأراضي الزراعية لم تكن كلها على مستوى واحد، فبعضها يشذ عن المستوى العام بالانخفاض أو الارتفاع مثل:

(1) ابن إياس الجركسي، نشق الأزهار في عجائب الأقطار، مخطوط غير مرقم. ابن ممتي، قوانين الدواوين ص 203، 204. القلقشندي، صبح الأعشى ج3 ص 451، 452.

(2) تلويقا، هي الأرض التي تركت فلم تزرع. جبران مسعود، الرائد، ص 302.

(3) السباخ: الأرض التي لم تُحرث ولم تعمر، والسبخة: الأرض ذات التز، والملح، مجد الدين محمد بن يعقوب، الفيروز آبادي: القاموس المحيط، ج2، ط. بيروت 1952 م، ص 217.

(4) ابن ممتي: المصدر السابق ص 204 المقرزي: الخطط ج1 ص 101.

(5) القلقشندي: صبح الأعشى ج3 ص 452، محمود الصياد: أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية ص 53.

وهي أراضٍ منخفضة غمرها ماء الفيضان، ولا تجد منصرفاً بسبب انخفاضها، وعندما يأتي أوان الزراعة، لا تزرع لغمرها بالماء، فهي أرض⁽¹⁾ وطيبة إذا حصل الماء فيها لا نجد مصرفاً عنها، فينقضي زمن الزراعة قبل زواله، وربما انتفع به بادر (الري البدري)⁽²⁾ من يركب عليها السواقي، ويسقي منه ما يحتاج السقيا من الأرض:

الشرافي:

وهي الأرض المرتفعة عن المستوى العام، فجاءت مياه الفيضان ولم تُصرب حاجتها من الماء، أو لأسباب أخرى مثل قصور أو سد طريق الماء عنها. وكلا النوعين صالح للزراعة بعد إصلاحه بواسطة الآلات، ولكن يعطل استغلاله هذه العوامل الخارجية التي لا صلة لها بخصوبة التربة.

وعلي ذلك فإن نسبة الأراضي المزروعة في مصر بالنسبة للمساحة الكلية يعتبر قليلاً، وذلك لعدم وجود مشروعات تشمل قناطر أو سدود للتحكم في مياه النيل وقت الفيضان⁽³⁾.

وفي الواقع لم تقدر مساحة الأرض المزروعة، ولكن يذكر لنا المقرئزي عدد الفلاحين اللازمين لزراعة أرض مصر حوالي 480 ألف حراث فإذا وجد بها هذا القدر من العمال يعملون في الأرض تمت عمارتها وكمل خراجها، وآخر ما كان

(1) ابن عماتي: المصدر السابق، ص 204، المقرئزي: الخطط، ج1، ص 100، 101، ابن لياس الحنفي الجركسي: نشق الأزهار في عجائب الأقطار مخطوط غير مرقم، ابن عماتي: قوانين الدواوين، ص 204.

(2) البدري: المطر قبيل الشتاء، أمين آل ناصر الدين، الرافد ص 78.

(3) ابن عماتي: المصدر السابق، ص 203، القلقشندي: صبح الأعشى ج3 ص 451، المقرئزي: الخطط ج1 ص 101، محمود الصياد: أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية ص 52.

بها 120 ألف مزارع، في الصعيد 70 ألفاً، وفي أسفل الأرض 50 ألفاً⁽¹⁾.

فلو أن المزارع يستطيع أن يزرع خمسة أفدنة، فبذلك تكون مساحة الأراضي الزراعية حوالي 2,5 مليون فدان، ولكن اقتصر على زراعة 600 فدان بسبب ما حدث في مصر من خراب، وكان أهمها إهمال السياسة المائية، وعدم العناية بشؤون الجسور⁽²⁾.

وعلي كل فهذه المساحة رغم قلتها، لم تكن تزرع طوال السنة بل كانت يزرع منها في الخريف أو في الصيف، ويزرع معظمها في فصل الشتاء، وقد كثرت زراعة الحبوب بشكل كبير في مصر، حتى أنها كانت تكفي الحاجة المحلية، إذا جاء الفيضان مناسباً وربما يتبقى فائض يُصدَّر للخارج.

ومن هذا العرض يتضح لنا أن الأراضي الزراعية قُسمت إلى أنواع مختلفة؛ فمنها ما يشتهر بجودة تربته، وسهولة ريه مثل ألباق وري الشراقي وألبرايب، وهناك نوع آخر غير صالح للزراعة من الناحية الكيميائية، لزيادة نسبة الأملاح فيه مثل الخرس، والسباح، ولكن إذا قلت هذه النسبة يكون صالحاً للزراعة، وأنواع أخرى غير صالحة للزراعة إلا بعد تنقيتها مما علق بها من الأوساخ مثل ألوسخ وألوسخ الغالب.

وهناك أراضٍ صالحة للزراعة، ولكن هناك عوامل خارجية أثرت على خصوبة تربتها مثل المستجر والشراقي.

وفي الواقع، لقد خضعت مساحة الأراضي الزراعية هذه برغم ضآلتها لأنظمة زراعية فرضها عليها النيل ونظام فيضانه.

(1) ابن إياس : نشق الأزهار في عجائب الأقطار مخطوط غير مرقم، المقرئ: الخطط ج1 ص 100.

(2) محمود الصياد: المرجع السابق، ص 54.

تعتبر مصر منذ أقدم العصور من أهم بلاد العالم اهتماماً بالزراعة؛ لأن أغلب سكانها من الفلاحين الذين يحصلون على معاشهم من استغلالهم للأرض، فهم يتقنون فن زراعة الأرض وحرثها، كما كانوا يجيدون إتقان استخدام الأسمدة التي كانوا على علم بخصائصها في مقاومة الحشائش الطفيلية والحشرات الضارة بالمحصولات⁽¹⁾.

والمؤكد أن النيل هو شريان الحياة في مصر وهو الذي يمنحها هذه الصفة البارزة، كما أن مياه فيضانه بجانب أنها تغمر الأرض، فهي أيضاً تجدد خصبها كل عام بما تحمله من الطمي، حيث إن أرض مصر، رملية لا تصلح للزراعة لكن النيل يغمرها وقت فيضانه، بطمي مائل للسواد فيه دسومة كثيرة⁽²⁾ تسمى الأبليز⁽³⁾، تأتيها من بلاد السودان مختلطة بماء النيل عند مدّه، فيستقر ويترسب الطين وينضب الماء فيحترث ويزرع، وكل سنة يأتيها طين جديد، ونتيجة لهذا الترسيب السنوي للطمي، أدى ذلك إلى ارتفاع مستوى سطح الأرض، عاماً بعد عام، لذلك تغير ارتفاع النيل المناسب للري من فترة لأخرى، فكلما تقدم الزمن صارت الحاجة ماسة إلى فيضان أعلى⁽⁴⁾، والنسب في هذا التغيير هو ارتفاع الأرض الزراعية الذي يقابله ارتفاع في مجرى النهر نتيجة لهذا الترسيب⁽⁵⁾. ويذكر لنا ابن إياس في مخطوطة أسباباً أخرى أدت لتغيير قانون الري هذا: كانت أراضي مصر كلها تروى من ستة عشر ذراعاً؛ لما أحكموا من جسورها، وبناء قناطرها وحفر خلجانها، وكان الماء إذا بلغ في زيادة

(1) جالك.س. ريسلر، الحضارة العربية ترجمة غنيم عبدون، ص 110.

(2) جيراد: الحياة الاقتصادية في مصر، ص 13.

(3) الأبليز، امرأة بلز وهي المكتنزة أو الغليظة، وهي الطين الغليظ الذي لم يختلط بالرمل. النابلسي

الصفدي، تاريخ الفيوم وولاده ص 5 بيروت سنة 1974، ص 5، المناوي، نهر النيل ص 167.

(4) عبد اللطيف البغدادي: الإنفاذ والاعتبار ص 6، المناوي: المرجع السابق، ص 167.

(5) ابن إياس: نشق الأزهار في عجائب الأقطار غير مرقم، المناوي: المرجع السابق، ص 167.

تسعة أذرع دخل خليج المنهى والفيوم وسرد وسو خليج سخا، وقد تغير ذلك كله لفساد أحوال الجسور والترع والخلجان⁽¹⁾. ولقد أدرك الأيوبيون منذ البداية ضرورة النهوض بوسائل الزراعة ووفرة إنتاجها، وهذا لا يتسنى إلا بتطوير نظم الزراعة، ولتحقيق ذلك اهتم السلاطين الأيوبيون بضبط مياه النهر والسيطرة عليها وحسن توزيعها باعتبارها ثروة البلاد. والمصدر الأساس لدخلها بالإضافة لزيادة غلة إقطاعاتهم، فقد كان عهد صلاح الدين زاخراً بتطوير نظم الزراعة من الاهتمام بمشاريع الري، وتطهير الترع ودعم جسور النيل. وكان السلاطين الأيوبيون بمثابة الوسطاء بين الفلاحين والنهر لتنظيم ما يساعد على نمو الزراعة وازدهارها والاهتمام بنظمها. لقد اعتمدت مصر في العصر الأيوبي اعتماداً كبيراً على الخلجان والترع والجسور باعتبارها الوسيلة الوحيدة في تنظيم عملية توزيع مياه الفيضان على أراضيها، حيث كثرت الخلجان والترع بالوجه البحري، وقلت نسبتها بمناطق الوجه القبلي. وقد كان بمصر سبعة خلجان قبل الإسلام، وعليها قناطر وجسور تحبس بها الماء حتى لا ينقطع جريانه منها صيفاً وشتاءً، وهي خليج سخا، ودمياط، والفيوم، والمنهى، والسردوس، وخليج الإسكندرية، ومنف⁽²⁾.

(1) ابن إياس: نشق الأزهار في عجائب الأقطار، غير مرقم أحد ابن العماد، القول المفيد في النيل السعيد، مخطوط ورقة 2 رقم 66، معهد المخطوطات.

(2) خليج سخا: حفره أحد الملوك القدماء، وعرف لأنه كان يمر بسخا في العصر العربي، والجزء الجنوبي منه يعرف فيما بعد باسم بحر أبيار. خليج دمياط: حدث فيه تغييرات كثيرة منذ الفتح العربي فأطلق عليه اسم الفرع الشرقي وفرع تنيس ودمياط ثم فرع دمياط. خليج الفيوم والمنهي: من الخلجان القديمة وكان عليه إلى جانب ري إقليم الفيوم توصيل المياه الزائدة أيام الفيضان إلى بحيرة موريس (قارون)، وإعادة هذه المياه إلى النهر مرة أخرى عند الحاجة ولذلك عملت على طرفه أهوسة لضبط خروج ودخول المياه، وقد جعل هذا الخليج من الفيوم بلداً خصباً لا يعادله إقليم آخر في مصر وهو الإقليم الوحيد الذي يروى طيلة العام. خليج السردوس: وهو أسفل مدينة مصر، ويمر إلى سردوس ثم نيا وأبو صير وشطيرف، وجمعها شرقي هذا الفرع، ويصب في البحر مع مدينة سمود، وتخرج منه فروع أخرى تتجه إلى أماكن مختلفة. خليج الإسكندرية: وقد أهمل سنة 334هـ = 938م وحدث فيه تغييرات في عهد الحاكم بأمر الله سنة 404هـ = 1006م، ومقام =

وكانت هناك خلجان أخرى تم حفرها في عصور لاحقة مثل خليج أمير المؤمنين⁽¹⁾ الذي تم حفره بعد الفتح الإسلامي، وهو يربط بين النيل والبحر الأحمر، ولقد أصبح هذا الخليج مرتبطاً بتاريخ القاهرة بوجه خاص، وقد حضرت خلجان أخرى مثل خليج الذكر⁽²⁾ وقد أجرى الماء إليه من فم الخور وبني عليه قنطرة. وخليج أبي النجا⁽³⁾ وسبب حفره عدم وصول الماء للبلاد الشرقية إلا عن طريق خليج السردوس وغيره من الأماكن البعيدة، ثم ترعة بلقينة هي من أمهات الترع التي بالبلاد، فهي تفتح إذا كان الماء زائداً في عيد الصليب في الرابع عشر من توت. وساعدت هذه الترع والخلجان بطريقة مباشرة على إحياء وريّ الأرض

= الماء فيه متوقف على النيل؛ فإن كان الماء فيه قصيراً كثرت مدة اقامته، وإن كان عالياً أقام فيه ما يقرب من شهرين.

خليج منف: ويصب في البحر مع مدينة الإسكندرية، وهو من الأفرع القديمة التي اختفت في ذلك الوقت. أبو العباس أحمد بن محمد. الفيض المديد في أخبار النيل السعيد، مخطوط ورقة 39. ابن إياس الحنفي الجركسي. نشق الأزهار في عجائب الأقطار، محمد المغربي. تحفة الخليج في أخبار السعيد مخطوط ورقة 3 رقم 756 معهد المخطوطات، أحمد بن العماد القول المفيد في النيل السعيد، مخطوط ورقة 8 رقم 66، ابن عماتي: قوانين السدواوين، ص 205. المناوي: نهر النيل ص 112، 116، 120، 123.

(1) خليج أمير المؤمنين: حفرة عمرو بن العاص وهو من أروع أعماله الإدارية وقد ردم أواخر القرن التاسع عشر. المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ليدن 1909م، ص 199، المناوي: نهر النيل، ص 131.

(2) خليج الذكر: حفرة كافور الأخشيدي، وكانت في الأصل بركة الأزبكية عبارة عن أرض سباخ بها أشجار وسنط، وكانت عامرة بها مناظر وساتين وقرية من نهر النيل. * محمد بن أبي سرور البكري الصديقي. التزهة الزهية، مخطوط ورقة رقم 2126 معهد المخطوطات.

(3) خليج أبو النجا: حفر سنة 506هـ - 1110م في عهد الخليفة الأمر الفاطمي (495-524هـ) ونيط بحفرة أبو النجا بن شعيا اليهودي، وهو قناة تخرج من النيل قرب بلدة شبرا الخالية ثم تمر بيليس وتلتقي في شمالها ببحر الفرما على البحر المتوسط غربي بورسعيد الحالية. * المقرئزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ج1، ص 119، المناوي: المرجع السابق، ص 131.

الزراعية؛ فعلى سبيل المثال، إقليم الفيوم الذي ينفصل عن باقي أرض مصر والذي يمكن أن يتحول إلى أراضٍ جرداء إذا لم تصب فيه هذه الترع (بحر يوسف)⁽¹⁾ جزءاً من مياهها، فعند حدوث فيضان النيل وارتفاعه عن الحد الذي يجرف الماء فيه فتتفد هذه المياه مارة تحت قناطر أقيمت فوق الجسر الذي يسد بداية ترعة اللاهون، ويجري الماء حتى وسط الهضبة الأكثر ارتفاعاً للإقليم فيصب في حوض منتظم يقع بين مدينة الفيوم وخرائب تسمى أرسينويه القديمة، ومن هذا الخزان الكبير تتوزع المياه بين قرى الفيوم المختلفة، وتغلق الترع التي تنقل هذه المياه إلى القرى، وعندما ينخفض منسوب النيل تهبط إلى مستوى الخزانات، ويضطر الفلاحون لعمل فجوات لإطالة مجراه مما يؤدي لحدوث بعض المنازعات بين الفلاحين، حيث نرى قرى بأكملها مهجورة لأن جيراناً لها بالقوة قد استولوا على المياه التي كانت مخصصة لهم، وبانخفاض منسوب النيل وهبوط المياه إلى مستوى الخزانات تجري المياه في أخوار يبلغ عمقها 8 إلى 10 أمتار حتى تصل إلى بحيرة موريس (قارون الحالية)⁽²⁾. ومن هنا يتضح لنا أن نظام الري في الفيوم جعلها صالحة لإنتاج أكبر قدر من المحاصيل، وعن طريق القناطر التي تتفاوت درجة قربها بعضها عن بعض تظل المياه تغمر الأرض لدرجة تكفي لإخصابها.

وتعتبر الجسور من أهم المشروعات الزراعية التي تسهل عمليات ري الأراضي في الوقت المناسب وبالقدر المناسب فهي تنظم عملية الري؛ حيث تحاط شواطئ

(1) ترعة بحر يوسف: وقد اتخذ يوسف النبي عليه السلام لها مجرى حتى يدخل الماء فيها وقومه بالحجارة المنضدة وسماه اللاهون، وهي تنفرع من جنوب جرجا من الشاطئ الأيسر لنهر النيل حتى إقليم الفيوم. أحمد بن العماد: القول المفيد في النيل السعيد، مخطوط روقة 8، النابلسي الصفدي: تاريخ الفيوم وبلاده، ص 3، 15. ابن حوقل: صورة الأرض ص 147، المقدسي: أحسن التقاسيم، ص 208، جيراد: الحياة الاقتصادية في مصر ص 16.

(2) موريس: الأصل مورا موضع به يجر الماء فيه أي جريانه، ابن منظور: لسان العرب. النابلسي الصفدي: تاريخ الفيوم وبلاده، ص 15، جيراد: الحياة الاقتصادية في مصر، ص 16، 17.

النيل بجسور تتفاوت ارتفاعاتها، بحيث تصبح المياه الداخلية المحجوزة عن طريق هذه الجسور في أماكن كثيرة من الأرض، وفي الموعد المحدد تفتح السدود⁽¹⁾ فيروى جزء من الأرض حتى يستكمل ربه. وتقطع الجسور في مناطق معينة وفي أوقات محددة حتى ينصرف الماء إلى جهات أخرى. وهكذا يتناوب فتح الجسور حتى تستكمل أراضي البلاد كلها ربه.

وللجسور عمل آخر إلى جانب تنظيم الري؛ فهي تعمل على ضمان ربط البلاد المختلفة بعضها ببعض، فكانت تستخدم كطرق زراعية ساعدت على سهولة المواصلات بين قرية وأخرى، ونقل البضائع عن طريق المواصلات النهرية في النيل⁽²⁾، وقد كانت أيضاً طريقاً يستعمله التجار والحجاج بين العاصمة والإسكندرية⁽³⁾.

وفي عام 1232م حفر السلطان الكامل البحر الذي بين المقياس ومصر، واستعمل فيه الملوك والأمراء والجند، وعمل هو فيه بنفسه فلما فرغ صار في زمن احتراق النيل طريقاً إلى الروضة وإلى المقياس يسلكه الناس مشاةً بين الروضة إلى البحيرة في المراكب⁽⁴⁾.

والجسور نوعان:

- (1) وكان يوم فتح السد عند سلاطين الأيوبيين من أجل الموسم وأعظمها، وكانت تمنح فيه الأموال ويخلع السلاطين في ذلك اليوم على أرباب الدولة نحو ألف خلعة، وكان صلاح الدين يركب بنفسه يوم وفاء النيل ويفتح السيد. محمد المغربي: تحفة الخليل في النيل السعيد، ورقة 3 مخطوط.
- (2) المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص 206، المناوي: نهر النيل، ص 134، 135.
- (3) جبرار. المصدر السابق ص 15، المناوي: المرجع السابق ص 135.
- (4) صارم الدين إبراهيم بن محمد بن إيدر بن دقماق: نزهة الأنام في تاريخ الإسلام. مخطوط رقم 1279، ورقة 1، أحمد بن محمد بن علي المعري: نثر الجمان في تراجم الأعيان، مخطوط رقم 2113، ورقة 22.

وتعرف بالجسور السلطانية⁽¹⁾ وهي عامة النفع، وتشمل بلاداً كثيرة، وتكون صيانتها والاهتمام بها على نفقة ولي الأمر أو الديوان السلطاني بالوجهين القبلي والبحري، ولها جراريف ومحارث وأبقار مرتبة على غالب البلدان بكل عمل من أعمالها، ولكل عمل من أعمالها أمير ينظر في عمارة جسوره ويعرف باسم (كاشف الجسور بالعمل الفلاني)⁽²⁾ وقد كان السلطان الكامل يخرج بنفسه فينظر في أمر الجسور عند زيادة النيل ويقوم بعمارتها وإصلاحها⁽³⁾، وربما أضيف أمر الجسور إلى والي المنطقة، وللجسور خولة ومهندسون تحت إمرة الكاشف، وهم يقومون بعمارتها حتى لا تقطعها المياه، ولهذا الجسور كاتب خاص بها بالديوان السلطاني يسجل ما على كل بلد من الجراريف والأبقار، ويكتب المراسلات السلطانية لكشاف الجسور⁽⁴⁾ ولها رسوم مقررة على الوجهين القبلي والبحري، تجبى بأيدي مستخدمي الديوان، وينفق عليها منها ما ينفق في صيانتها، والمتبقي يُحمل إلى بيت المال، وكان يتولى جمع الرسوم أعيان أمراء الدولة⁽⁵⁾.

ثانياً: الجسور البلدية:

وهي جسور خاصة ببلد دون بلد، ويتولى عمارتها المقطعون بالبلاد من الأمراء

(1) أبو العباس أحمد بن محمد. الفيض المديد في أخبار النيل السعيد، مخطوط ورقة 40، ابن ماتي: قوانين الدواوين، ص 232. الفلقشندي: صبح الأعشى، ج3 ص 448. المقرئزي: الخطط، ج1 ص 101.

(2) الفلقشندي: صبح الأعشى، ج3 ص 448، خليل بن شاهين: زبدة كشف الممالك، تحقيق بولس راويست. باريس 1891م، ص 129.

(3) أحمد بن محمد بن علي المعري - الفيومي. المرجع السابق، ورقة 92.

(4) ابن إياس: نشق الأزهار في عجائب الأقطار مخطوط غير مرقم. أحمد بن العماد: القول المقيد في النيل السعيد مخطوط ورقة 8.

(5) الفلقشندي: صبح الأعشى، ص 449، 450.

والأجناد، من أموال البلاد الجارية في أقطاعاتهم، ولها ضرائب مقررة في كل سنة⁽¹⁾. والفرق بين الجسور السلطانية والبلدية هو أن الجسور السلطانية جارية مجرى سور المدينة، وهي الأدر والمساكن؛ فعلى كل صاحب داره أن ينظر في مصلحة داره ويلتزم بتدبير أمره. وقد كان من المتبع إذا كان المقطع المنفصل قد أنفق شيئاً من المال في عمارة الجسور في سنة ما وخرج الإقطاع من يده لغيره في هذه السنة جاز له استرداد ما أنفق من المقطع الجديد⁽²⁾.

ونتيجة لنظام الإقطاع⁽³⁾ أهملت الجسور البلدية وتُرك عمارة أكثرها، واقتصر الأمر على العناية، وعمارة الجسور السلطانية، غير أنهم بالرغم من ذلك لم يولوها العناية الكافية، ولولا زيادة النيل حتى جاوز التسعة عشر ذراعاً، لفات ري أكثر البلاد وتعطلت زراعتها.

ولما كانت هذه الجسور مبنية بالطين، فإنها معرضة للمقطع عندما تهتز المياه التي تحجزها بفعل الرياح، لذلك كان لابد من أن تكسي هذه الجسور بصف أو عدة صفوف من الحصر المصنوعة من السماد، تدعمها أوتار عمودية⁽⁴⁾، وتقطع غالبية الجسور التي تحترق مصر العليا عن طريق قنطرة أو عدة قناطر⁽⁵⁾ مبنية عادةً من

(1) أبو العباس أحمد بن محمد: الفيض المديد في أخبار النيل السعيد ورقة 40 مخطوط. القلقشندي: المصدر السابق ج3 ص 449. خليل بن شاهين: المصدر السابق ص 129.

(2) أبو العباس أحمد بن محمد: الفيض المديد في أخبار النيل السعيد مخطوط ورقة 40 ابن عماتي: قوانين الدواوين ص 232، 233. القلقشندي: المصدر السابق ج3 ص 449.

(3) ابن إياس الحنفي الجركسي: نشق الأزهار في عجائب الأقطار مخطوط غير مرقم. أحمد بن العماد: القول المفيد في النيل السعيد مخطوط رقم 8. القلقشندي: المصدر السابق ص 449، 450.

(4) جيراد، الحياة الاقتصادية في مصر، ص 15.

(5) في سنة / 1243م بنى الملك الصالح القنطرة التي على الخليج المجاور لبستان الخشاب وهي المعروفة في وقتنا هذا بقنطرة السد، صارم الدين بن محمد بن إيدمر بن دقماق: نزهة الأنام في تاريخ الإسلام، مخطوط ورقة 47، أحمد بن محمد بن المعري المصري: نشر الجمالان في تراجم الأعيان، مخطوط ورقة 123.

الطوب الأحمر، ويبلغ اتساعها ثلاثة أمتار، ويشغل المسافة بين عمود وآخر مصرف أو مصب ميني بالمثل بالطوب الأحمر، تجري فيه المياه، بعد أن تكون قد مكثت مدة كافية في الأراضي التي تقع في أعلى هذه القناطر⁽¹⁾.

وهكذا نرى مدى أهمية الخلدجان والترع والجسور، والتي تعتبر محور الارتكاز الذي يرتكز عليه نظام الري في مصر، لتوزيع مياه الفيضان على جميع الأراضي الزراعية.

يبدأ فيضان النيل في شهر بؤونة (من الشهور القبطية)، ويستمر لمدة ثلاثة أشهر، ثم يبدأ في الانخفاض تدريجياً لمدة تسعة شهور حتى شهر توت⁽²⁾، ويذكر ابن جبير أن استشعار ابتداء النيل من شهر يونيو وآخره أول شهر أكتوبر⁽³⁾.

ويحدثنا ابن إياس⁽⁴⁾ أيضاً عن بدايات فيضان النيل قائلاً: وتبتدئ الزيادة في خامس بؤونة، ويظهر في ثاني عشرة أول دفعة في زيادة ثاني عشر أبيب منتهى الزيادة إلى ثامن من بابه، ومن هناك يأخذ النيل في الفيضان إلى عشرين بابه، فيكون من مبتدأ الزيادة إلى منتهائها ثلاثة أشهر وخمسة وعشرين يوماً من بابه.

وقد كان يُقاس مقدار الزيادة كل يوم عن طريق المقياس⁽⁵⁾، ويُرفع إلى السلطان

(1) جيراد: الحياة الاقتصادية في مصر ص 17.

(2) ابن إياس الحنفي الجركسي: نشق الأزهار في عجائب الأنظار مخطوط غير مرقم. المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص 206، جيراد المرجع السابق ص 13.

(3) ابن جبير: الرحلة، ص 24.

(4) ابن إياس: نشق الأزهار في عجائب الأنظار، غير مرقم مخطوط.

(5) المقياس: عمود رخام أبيض مشتم في موضع ينحصر فيه الماء عند انسيابه إليه، وهو متصل على اثنين وعشرين ذراعاً مقسمة على أربعة وعشرين قسمًا تعرف بالأصابع، وقد وضع أسامه بن زيد مقياساً بالجيزة مساحة ذراعه 12 ذراعاً و28 أصبعاً، وهناك مقياس آخر وضعه أحمد بن طولون، ويعمل به عند كثرة الماء، محمد المغربي: تحفة الخليل في أخبار النيل السعيد؛ مخطوط ورقة 2، أحمد بن العماد: القول المفيد في النيل السعيد؛ مخطوط ورقة 19.

عن طريق الوكيل المتولي على المقياس، وفي الحقيقة إن أراضي مصر كلها، كانت تروى من ستة عشر ذراعاً، وهكذا في حالة تمام وفاء النيل، ويكون غالباً أثناء شهر مسرى؛ حيث تفتح سدود الخلجان، وتستقبل مياه الفيضان التي تجرى في كل الخلجان بحد معلوم ويحتجز المياه فيه حتى يروي كل ما مر عليه من أراضٍ تحت هذا الحد، ثم يفتح هذا الحد في يوم النيروز فينحدر الماء إلى حد آخر يقف عنده ليروي ما تحت الحد الثاني من أراضٍ، ثم يفتح الحد الثاني في يوم عيد الصليب (بعد النيروز بسبعة عشر يوماً) حيث تنحدر المياه بنفس الطريقة لتواجه حدًا آخر أو ثالثاً. يحدث بدوره فيضاناً للمياه يروي مساحة محدودة من الأراضي تحت هذا المنسوب، ثم تفتح بقية الخلجان التي تحت هذا الحد الثالث الذي يصب في البحر ويروي بقية الأراضي الزراعية⁽¹⁾ إذا زاد النيل وبلغ منسوبه ثمانية عشر ذراعاً كانت العاقبة في انصراف حدوث وباء بمصر⁽²⁾.

ويذكر المقدسي⁽³⁾: 'فإذا بلغ ستة عشر استبشر الناس، وكانت سنةً مقبلةً فحين جاوزها، كان خصباً وسعة، فإذا نضب الماء أخذوا في الحرث والبذر، وفي تمام زيادته تتبخر مصر حتى لا يمكن الذهاب من هذه الضيعة إلى الأخرى إلا في الزواريق في بعض المواضع.'

ولذلك كان لابد من الاهتمام والعناية بالجسور التي تقطع الوادي بشكل عرضي وتتجه عادة من قرية إلى أخرى، وتستخدم كطرق فيما بين القرى أثناء الفيضان.

-
- (1) النيروز (نوروز) أول نقطة من الحمل عند حلول الشمس نصف الحوت، وقد جعله السلطان مبدأ للتقويم وتبدأ السنة بمقتضاه في 21 مارس من كل عام وهو التقويم الشمسي المستعمل في إيران في الوقت الحاضر. وهو أيضاً عبارة عن السدود التي تقطع الحدود وتعرف باسم النيروزية. عبد النعيم حسنين: سلاجقة إيران والعراق، ص 82. ابن إياس، نشق الأزهار في عجائب الأقطار، مخطوط غير مرقم. المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص 206، المناوي، نهر النيل ص 127.
 - (2) ابن إياس. المصدر السابق غير مرقم، أحمد بن العماد: القول المفيد في النيل السعيد، مخطوط ورقة 8.
 - (3) المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص 206، ابن إياس: نشق الأزهار في عجائب الأقطار مخطوط غير مرقم.

لقد لعب نهر النيل دوراً بارزاً في النظام الزراعي في مصر، حيث كان لمنسوب الفيضان السنوي أثره البارز في مقدار الغلة الزراعية التي تغلها الأرض، وإذا كانت هذه المياه هي عصب الزراعة، فقد نتج عن ذلك أن أرض مصر كانت تغل غلتين سنوياً؛ إحداهما في فصل الصيف والأخرى في الشتاء.

وقد كان الفلاحون يتبعون نظاماً زراعية مختلفة، منها نظام الدورة الواحدة أو الدورتين، ففي الأولى تزرع الأرض مرة واحدة، وتترك للراحة حتى بداية موسم الفيضان، والثانية تزرع الأرض مرتين بغلات مختلفة.

وكانت الدلتا تمتاز عن الصعيد بما يُزرع فيها من الغلات الصيفية فقد كان من الممكن رفع الماء اللازم إليها لزراعة هذه الغلات من فروع النيل والترع الخارجية عن طريق السواقي والشواديغ، ذلك لأن مستوى ماء التحاريق في الدلتا أقرب لمستوى الأرض الزراعية منه في الصعيد، وقد كانت الأراضي التي تشغلها الزراعات الصيفية تحاط بجسور من التراب لتحميها من مياه الفيضان الذي يبدأ والمحصولات الصيفية لم تنضج بعد⁽¹⁾.

وعلى كل فقد كانت مساحة الأرض التي تغمرها مياه الفيضان تقوم على اعتبارين هما أولاً: ارتفاع الفيضان. وثانياً: طول المدة التي تترك فيها المياه خلف الجسور التي تحجزها، ولما كانت هذه الأراضي تقع أسفل الجسور مباشرة، فهي تكون جافة حتى تفتح لها الجسور فينطلق فيها المياه، ولذلك كان من السهل على بعض القرى أن تفقد الكثير من الفوائد التي تعود عليها نتيجة لغمر الفيضان لأراضيها إذا تأخرت في فتح هذه الجسور، وهذا يؤدي بدوره إلى حدوث منازعات

(1) أبو العباس أحمد بن محمد: الفيض المديد في أخبار النيل الصعيد مخطوط ورقة 38، محمود الصياد: أحوال مصر الاقتصادية والاجتماعية مجلة كلية البنات المجلد السادس سنة 1970م، ص 46.

وكان يعهد إلى والي المنطقة أو كشاف التراب الحجج التي تودع عنده ويدون فيها عدد القرى وكمية الماء اللازمة لكل قرية، ومبلغ المال الذي ينبغي على كل قرية أن تدفعه سنوياً نظير صيانة المشروعات الخاصة، أما المشروعات العامة مثل بحر يوسف وتغطية المنشآت المبنية في بعض الأماكن⁽²⁾ يقصد تقوية الضفاف، فهذا الأمر تقوم به السلطنة نفسها، وتقدم ما تحتاجه كل قرية للإقامة ببعض المشروعات من جرافة وعلوفة ومدامسة وحشيش وأبنان، ويقرر على كل قطعة عشرة دنانير في أيام بني أيوب، ويلزم القرية بذلك وكذلك الفلاحين كأنه بعض الخراج، ويجرى بينهم بمقتضى ما تزرعه كل قرية⁽³⁾.

كان يجري تقدير مساحات الأراضي اللازمة لزراعة المحصولات المختلفة، وتوزيع التقاوي المطلوبة، والإشراف على الزراعة والري والحصاد وجمع المحاصيل، واستخلاص ما هو مقرر على هذه الأراضي من الحقوق⁽⁴⁾. فإذا كان المقرر في خراج بلد من البلاد غلالاً، وأريد تبديل صنف من أصناف الغلال فلا بد من أن يؤخذ البديل عنها من صنف آخر من الغلة. وهذا النظام يعرف بنظام البديل أو قاعدة البديل، وهي أن يؤخذ من القمح أو بديل كل أردب من الشعير أردبان، ومن الفول أردب واحد ونصف، ومن الحمص أردب، ومن الجلبان أردب ونصف،

(1) أبو العباس أحمد بن محمد: الفيض المديد في أخبار النيل السعيد مخطوط، ورقة 43، جيراد: الحياة الاقتصادية في مصر ص 15.

(2) أبو العباس أحمد بن محمد: المصدر السابق ورقة 39 مخطوط، ابن ممتي: قوانين الدواوين ص 16، جيراد: المرجع السابق ص 17.

(3) أبو العباس أحمد بن محمد: المصدر السابق ورقة 39 مخطوط، ابن ممتي: قوانين الدواوين ص 1، جيراد: المرجع السابق ص 17.

(4) ابن إياس: نشق الأزهار، مخطوط غير مرقم، السيد الباز العربي: مصر في عصر الأيوبيين ص 189.

والشعير يؤخذ عن كل أردب منه نصف أردب من القمح أو ثلثا أردب من الفول أو نصف، أردب من الحمص أو ثلثا أردب من الجلبان، وفي الفول يؤخذ عن كل أردب منه أردب من القمح أو نصف أردب من الشعير أو ثلث أردب من الحمص أو أردب من الجلبان، وفي الحمص يؤخذ عن كل أردب منه أردب من القمح أو أردبان من الشعير أو أردب ونصف من الفول أو أردب ونصف من الجلبان، وفي الجلبان يؤخذ عن كل أردب منه ثلث أردب من القمح أو أردب، ونصف من الشعير أو أردب من الفول أو ثلث أردب من الحمص، ولم يكن لكل من السمسم والشلجم والكتان بدلاً منه⁽¹⁾.

ومن هذا يتضح لنا مدى أهمية الخلجان وارتباطها بالجسور التي تفتح عندما يفي النيل، وتنتهي زيادته فيوقت الفيضان، وعلى مبلغ زيادته ونقصانه صنت الغلات التي تزرع في أرض مصر، فالخلجان والجسور كلاهما كانا الأساس الذي قام عليه نظام الري في مصر في العصر الأيوبي.

ج - الزراعة والشهور القبطية

لقد كان هناك ارتباط وثيق بين مواسم الزراعة والشهور القبطية؛ لذلك حرص الفلاح المصري منذ أقدم العصور على استخدام التقويم الشمسي في معرفة مواسم الزراعة والحصاد وجباية الخراج، وعُرف هذا التقويم بالتقويم القبطي، فقد كان العرب يستعملون في تاريخهم للحوادث التقويم الهجري (القمري)، ولكنهم في نفس الوقت كانوا مضطرين في الشؤون المالية والزراعية إلى استعمال التقويم

(1) أبو العباس أحمد بن محمد: الفيض المديد في أخبار النيل السعيد مخطوط ورقة 41. ابن عماتي: قوانين الدواوين ص 359، 360، الفلقشندي: صح الأعشى ج3 ص 454، 455.

ويحدثنا المقرئزي أنه في سنة 1170م نسخ منشوراً يُنقل السنة الخراجية إلى السنة الهلالية، والمطابقة بين اسمهما لموافقة الشهور العربية للشهور القبطية، وخل سنة سبع من نوروز، فنقلت سنة خمس وستين وخمسمائة الخراجية إلى هذه السنة، وسبب هذا الانفراج بينهما زيادة عدد السنة الشمسية على عدد السنة الهلالية أحد عشر يوماً⁽²⁾.

يتضح لنا من نص المقرئزي أن صلاح الدين الأيوبي هو الذي قام بهذا التحويل، وقد تم ذلك بناء على إشارة القاضي أبو الحسن على المخزومي، وهو الرئيس السابق لديوان المجلس الفاطمي إلى القاضي الفاضل عبد الرحيم البيساني⁽³⁾.

وإذا أجرى زراعة وحصد المحصولات في شهور مختلفة وفقاً للسنة الشمسية كان لابد من دفع الضرائب وفقاً للسنة القمرية (الهلالية)، وعلى ذلك يتم إسقاط سنة كلما انقضت ثلاث وثلاثين سنة هلالية، أي أن اثنتين وثلاثين سنة شمسية تقابل ثلاثاً وثلاثين سنة هلالية، وهذا هو المعروف بتفاوت السنين، حيث تكون السنة

(1) التقويم الشمسي: أنشأه المصريون القدماء، وقسموا السنة إلى ثلاثة فصول هي 'الفيضان'، 'أخت'، 'الزرع' 'البرث'، 'الحصاد' 'شمو'، وقسم كل فصل إلى أربعة شهور أطلق عليها أسماء وهي التي لازالت باقية في شهور السنة القبطية، وهي: 'توت'، 'بابه'، 'هاتور'، و'كهك' لفصل الفيضان، و'طوبة'، و'أمشير'، و'برمودة' لفصل الزرع، و'بؤونه'، و'أبيب' و'مسرى' لفصل الحصاد، واشتق اسم كل شهر من العيد الرئيسي الذي يحتفل به خلاله، وكانت عدة أيام كل شهر ثلاثين يوماً، أما أيام النسيء. فهي عبارة عن خمسة أيام يتم إضافتها لكل شهر وتبدأ في 6 سبتمبر، وشهر النسيء 25،5 يوم في نهاية كل أربع سنوات المقرئزي. الخطط جـ1 ص 270، المقدسي، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص 211، المناوي، نهر النيل ص 173.

(2) المقرئزي، الخطط جـ1 ص 281.

(3) حسنين ربيع: النظم المالية زمن الأيوبيين ص 41.

الشمسية ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً⁽¹⁾، والسنة القمرية (الهلالية) ثلاثمائة أربعة وخمسون يوماً، أولها مستهلّ محرم، وآخرها آخر ذي الحجة⁽²⁾، وقد كان أول الشهور القبطية الشتوية توتوي، وافقه في الشهور الميلادية الثاني عشر من سبتمبر وفيه النيروز، ثم بابه ويوافقه الثاني عشر من أكتوبر، وهاتور ويوافقه الحادي عشر من نوفمبر، وكيهك ويوافقه الحادي عشر من ديسمبر، ثم طوبه ويقابله العاشر من يناير، وأمشير ويقابله التاسع من فبراير.

أما الشهور القبطية الصيفية، فهي برمهاث ويوافقه العاشر من مارس، وبرمودة ويوافقه التاسع من إبريل، وبشنس ويقابله التاسع من مايو، وبؤنة يقابله الثامن من يونيو، وأيبب يقابله الثامن من يوليو، ومسرى يقابله السابع من أغسطس⁽³⁾.

وتبدأ السنة الزراعية في مصر بابتداء السنة القبطية في شهر توت عندما يغمر النيل الأرض بمائه، ويكون ذلك نهاية لموسم زراعي سابق وبداية لآخر جديد. وتنقسم السنة الزراعية إلى ثلاثة مواسم، موسم الفيضان، ويغمر النيل الأرض لري أراضيها، وتجديد خصبها، يعقبه موسم الزرع عندما يتراجع النيل وتجف الأرض، ثم موسم الحصاد عندما يتم نضج المحاصيل⁽⁴⁾.

وفي شهر توت يتردد الفيضان في الزيادة والنقصان، وتفتح الترع⁽⁵⁾ ويتم تسجيل

(1) ابن إياس، نشق الأزهار في عجائب الأقطار مخطوط غير مرقم، ابن ممتي: قوانين الدواوين ص 358، المقرئزي: المخطوط ج1 ص 281، الباز العريبي: مصر في عصر الأيوبيين ص 188.

(2) ابن إياس: المصدر السابق، ابن ممتي: المصدر السابق ص 358.

(3) ابن إياس: المصدر السابق، المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم ص 211.

(4) ابن إياس، نشق الأزهار في عجائب الأقطار، غير مرقم مخطوط المناوي، نهر النيل، ص 174، الباز العريبي، مصر في عصر الأيوبيين ص 187.

(5) أحمد بن العماد: القول المفيد في النيل السعيد مخطوط ورقة 6 رقمه 66 بمعهد المخطوطات العربية. أبو العباس أحمد بن محمد: الفيض المديد في أخبار النيل السعيد مخطوط ورقة 37 رقمه 15 بمعهد المخطوطات العربية، ابن حوقل: صورة الأرض؛ ليدن 1938 م، ص 126.

النواحي وإطلاق التقاوي من سائر الغلال لتجهيز الأراضي، أي أن هذا الشهر هو شهر الاستعداد لزراعة الأرض وعلى الفلاح أن يجهز تقاويه التي سيتسلمها من ديوان المقطع، وينضج فيه الزيتون والرمان والسفرجل، وكل الفلاحين يحصدون وقتئذ الأرز واللويبا، ويشرعون في اقتلاع أشجار الحنة وفي تطعيم⁽¹⁾ الكرم.

ويزرع الكرنب ويتم إدراك القطن في توت، فيخرج من الفدان من ثمانية قناطير إلى ما دونها، وبه عيد النيروز، ثم شهر بابه حيث يتكامل فيه ري بعض الأراضي، وتظل هناك أراضٍ تعجز مياه الفيضان عن ريهها فيؤدي ذلك إلى نقصان الخراج، وفيه يبدأون حرث الأرض وزراعتها بالقرط، ثم زراعة الغلة البدرية وهي الحبوب التي نشق لها الأرض مثل الفول والقمح والشعير والكتان، وكانوا يغطون أشجار التارنج وأشجار الموز وأشجار البرتقال لحمايتها من البرودة الشديدة⁽²⁾، ويزرع القمح في نصب بابه إلى آخر هاتور، ويزرع أيضاً الفول الخراثي في أول شهر بابه، ويزرع البرسيم عندما يأخذ ماء النيل في النقصان، وأول ما يبدر في شهر بابه، وربما زرع بعد النيروز⁽³⁾.

شهر هاتور:

وفيه يُحصد الأرز ويكون الزرع البذري، حيث يبذرون الشعير والحنطة والكتان، ويزرع العدس والحمص، ويزرع أيضاً فيه البصل والثوم، ويزرع القرط (البرسيم) أحياناً في شهر هاتور والكتان، ويبذر فيه ما بين أردب وثلث إلى ما دون

(1) ابن إياس: المصدر السابق غير مرقم مخطوط. المقرئزي: الخطط ج2 ص 102، جاك ريسلر: الحضارة العربية ص 112.

(2) ابن إياس: المصدر السابق - مخطوط غير مرقم، المقرئزي: المصدر السابق، ج1 ص 102، ابن حوقل: صورة الأرض، ط. ليدن 1938م، ص 126 جاك ريسلر: الحضارة العربية، ص 112.

(3) ابن إياس، نشق الأزهار في عجائب الأقطار، مخطوط غير مرقم، المقرئزي: الخطط ج1 ص 101، 102.

ذلك، ويتم إدراك القلقاس والكرنب⁽¹⁾.

شهر كيهك:

ويزرع فيه من أوله إلى آخره الزروع المتأخرة مثل القرط وكسر خلفه القصب، ولا يزرع بعده في أرض مصر غير السمسم والمقاتي والعطب، وفيه ينضج الفول الأخضر، وفيه يدرك العدس والحمص والبرسيم في آخر الشهر⁽²⁾.

شهر طويه:

وفيه يغرس الموز والخوخ والمشمش ثلاثة أيام وهي قضبان، ويحول شجرها وتقليم الأشجار، وتسقى في طويه، كما يزرع الخس في نفس الوقت، ويؤكل بعد شهرين ويتم إدراك القصب فيه⁽³⁾.

شهر أمشير:

ويزرع أصلح ما يزرع من القمح في أمشير، ويتم فيه غرس أشجار الكروم والتين والتفاح نقلاً وتحويلاً، وتقليم الأشجار فيه ويغرس المرسين، ويزرع الموز الصيفي، ويندب المساحون لعمل مقاطع الجسور، وفيه ترقيد البيض في معامل الفراريج⁽⁴⁾.

(1) ابن إياس : المصدر السابق، المقرئزي: المصدر السابق، ابن حوقل : صورة الأرض، ص 126، جاك ريسلر، الحضارة العربية ص 112.

(2) ابن ممتي: قوانين الدواوين ص 134، ابن إياس الحنفي الجركسي: المصدر السابق، المقرئزي: المصدر السابق ج1، ص 102، ابن حوقل: المصدر السابق ص 126.

(3) ابن إياس : المصدر السابق، المقرئزي: المصدر السابق ج1 ص 102، 103.

(4) أبي السرور البكري الصديقي: ألنزهة الزهية في ذكر ولاية مصر والقاهرة المعزية مخطوط. ورقة 99، رقمه 2126، ابن إياس: نشق الأزهار في عجائب الأقطار مخطوط غير مرقم المقرئزي. المخطوط ج1 ص 103.

شهر برمهاث:

وفيه يؤخذ ربع الخراج، ويزرع قصب السكر في نصف⁽¹⁾ برمهاث كما يزرع الباذنجان، ويغرس الخيار ويقلم التوت ويسقى الزهر، وهو أول فصول الربيع فيه الحناء والكتان، وفي الوقت نفسه يعدون بذور الخضر، ثم ينقطعون إلى أعمال تقطير الروائح وماء الورد⁽²⁾.

شهر برمودة:

يطالب الناس بإغلاق نصف الخراج عن سجلاتهم ويحصد بذري الزرع، وفيه يتم إدراك البصل والعدس والحمص والجلبان، وكذلك الكتان، ويزرع بعض الأنواع الصيفية مثل البطيخ واللويبا في نصف برمودة كما يزرع القطن، وتقليم أشجار النبق فيه⁽³⁾.

والاهتمام بقطع أخشاب السنط ونقلها في النيل، ويزرع الباذنجان والملوخيا والبامية أيضاً في برمودة⁽⁴⁾.

شهر بشنس:

يتم فيها تقرير المساحة، ويطالب الناس بما يضاف إلى المساحة من وجوه المال كالصرف والجهيزة، وحق المراعي والقرط والكتان على رسوم كل جهة، ويتم فيه أيضاً ربع الخراج مما تقررت عليه العقود والمساحة، ويبدأ الحصاد فيه، وفيه تسقى

(1) ابن أبي السرور البكري الصديقي: المصدر السابق ورقة 107، ابن حوقل: صورة الأرض، ص 127، القرظي: المصدر السابق ج1 ص 103.

(2) أبي السرور البكري الصديقي: المصدر السابق ورقة 99. ابن حوقل: المصدر السابق، ص 127. القرظي: المصدر السابق ج1، ص 101، 103.

(3) ابن إياس: المصدر السابق، غير مرقم مخطوط. أبي السرور البكري الصديقي: المصدر السابق ورقة 99، ابن حوقل: المصدر السابق، ص 127، القرظي: المصدر السابق ج1، ص 101، 103.

(4) ابن إياس: نشق الأزهار في عجائب الأقطار مخطوط غير مرقم.

الأشجار وتزرع النيلة والبادنجان، ويتم إدراك البصل والقرع⁽¹⁾.

شهر بؤونة:

يحصل فيه نصف الخراج، ويزرع الباذنجان والقرع وتسقى الأشجار في هذا الشهر⁽²⁾. ويجمعون البرقوق والتين والبطيخ، وهو أول شهور الصيف وأول زيادة للنيل.

شهر أبيب:

ويتم فيه حصد ثلاثة أرباع الخراج، وهو أصل زيادة النيل، ويكون ضعيفاً، وفيه يزرع الأرز بالفيوم، ويحصد في هاتور وكيهك⁽³⁾ ويزرع القرع واللفت، وزريعة الفدان قدح واحد ويدرك بعد أربعين يوماً، كما يدرك النيلة فيه وتسقى الأشجار، كما يزرع السمسم ويتم إدراكه في نفس الشهر.

شهر مسرى:

ويدفن في مسرى - بصل النرجس، وتسقى الأشجار في بؤونة وأمشير ومسرى كل سبعة أيام، وفي توت وبابه مرة واحدة تقريباً لجميع أراضي مصر، ويتم إدراك الباذنجان من بؤونة إلى مسرى⁽⁴⁾، كذلك يتم نضج السمسم في هذا الشهر، وفيه ينقص النيل عن معدله الطبيعي⁽⁵⁾.

(1) ابن إياس: المصدر السابق مخطوط غير مرقم، ابن حوقل: صورة الأرض، ص 127. المقرئزي: الخطط ج1 ص 103.

(2) ابن إياس: المصدر السابق مخطوط غير مرقم، المقرئزي المصدر السابق ج1 ص 103، ابن حوقل: المصدر السابق، ص 127.

(3) ابن حوقل: المصدر السابق ص 127، جاك ريسلر: الحضارة العربية ص 112 ترجمة غنيم عبدون.

(4) ابن إياس: نشق الأزهار في عجائب الأقطار، مخطوط غير مرقم المقرئزي: الخطط ج1 ص 102، 103.

(5) محمد بن علي المقرئ فيومي: نثر الجمان في تراجم الأعيان مخطوط رقمه 2113، ورقة 22. ابن إياس: المصدر السابق مخطوط غير مرقم، المقرئزي: المصدر السابق ج1 ص 102، 103.

ويحدثنا ابن العماد في مخطوطه⁽¹⁾ عن زيادة النيل: 'يبتدئ نيل مصر بالتنفس في الزيادة بقية بؤونه وأبيب ومسرى، وإذا كان الماء زائداً زاد شهر توت كله، فإذا انتهت الزيادة إلى ستة عشر ذراعاً كان فيه تمام الخراج الذي للسلطان والكلأ، وأتم الزيادة العامة النفع للبلد كلها سبع عشر ذراعاً، وفيه بيع البهائم لعدم المراعي، وفي ذلك كفايتها وري جميع أراضيها، وإذا زادت على السبعة عشر ذراعاً، وبلغت ثمانية عشر أفاضتها استبحر عن مصر الربع، وفي ذلك ضرر بعض الضياع.'

وفي حقيقة الأمر أن الدورات الزراعية، وما يرتبط بها من تحديد مواسم الزراعة ومواقيتها والإجراءات الرسمية وغير الرسمية الخاصة بها ظلت تتم وفق التقويم القبطي، فظل هذا الوضع متعارفاً عليه بين المزارعين في مصر حتى اليوم؛ نظراً لارتباط هذا التقويم بالشمس، وعدم تعرضه للتغيرات التي يتعرض لها التقويم الهجري المرتبط بالقمر⁽²⁾.

وقد وصف أبو العباس في مخطوطه⁽³⁾ مصر فقال: ثلاثة أشهر لؤلؤة بيضاء، وثلاثة أشهر مسكة سوداء، وثلاثة أشهر زمردة خضراء، وثلاثة أشهر سبيكة ذهبية؛ فأما اللؤلؤة البيضاء، فإن مصر يركبها الماء في شهر مسرى فترى الدنيا بيضاء لا ترى إلا سماء وماء، وضياعها على روابٍ، وتكون مثل المراكب وقد أحاطت بها المياه من كل وجه، فلا سبيل لبعض الضياع إلى بعض إلا في المراكب، وأما المسكة السوداء فإنها حين ينكشف عنها الماء في شهر هاتور، وينصرف عن أرضها، تصير أرضاً سوداء، وفيها نفع الزراعة الأرض يومئذ ريح طيبة تشبه روائح المسك، أما الزمردة الخضراء فإنها في شهر طوبة تلمع وتكثر عشبها، ويظهر نباتها، فنصير

(1) أحمد بن العماد: القول المفيد في النيل السعيد مخطوط ورقة 6 رقمه 66 بمعهد المخطوطات العربية، سعيد عاشور: قراءات جديدة في كتابات قديمة، دورية مجلة عالم الفكر سنة 1983 ص 472.

(2) القريري: المصدر السابق ج1 ص 281، سعيد عاشور: المصدر السابق، ص 472، مجلد 14.

(3) أبو العباس أحمد بن محمد: الفيض المديد في أخبار النيل السعيد، مخطوط ورقة 46، رقمه 15 معهد المخطوطات العربية، ابن إياس: نشق الأزهار في عجائب الأقطار، مخطوط غير مرقم.

الأرض، كالزمردة الخضراء، أما السبيكة الحمراء فإنها في شهر برمودة يبيض الزرع فتصير كسبيكة الذهب منظرًا ومنفعة⁽¹⁾.

وعلى أساس هذا التقويم تقوم زراعة وحصاد الغلات الزراعية في مصر مرتبطة بالشهور القبطية ارتباطاً يؤدي إلى تصنيفها.

فعندما وفي النيل في عام 1239م في خامس عشر أييب، كانت زيادته طبيعية، أدى ذلك إلى تردد سعر كثير من المحاصيل والغلات الزراعية بين الزيادة والنقصان، فقد ارتفعت الأسعار مثلاً في بداية زيادة النيل، ثم أخذ السعر في النقصان كنتيجة طبيعية لانخفاض منسوب فيضان النيل حيث وصل آخر منسوب له عند تسعة عشر ذراعاً⁽²⁾ ونصف. وهذا أدى بدوره إلى انخفاض أسعار كثير من الغلات الزراعية مثل الشعير والصفوف والكتان والقطن والزيت، وقد رخصت الأسعار أيضاً في عام 1220م في أيام الملك الكامل، فبلغ سعر الجيد من القمح كل أردب بخمسة دراهم، والذي دونه بأربعة دراهم، وكان الفول والشعير كل أردب بدرهمين، وكان أقصى حد للغلاء مد به إلى ثلثي درهم⁽³⁾. وهكذا يتضح لنا أن بعض المحاصيل الزراعية تتفق زراعتها في الشهور الشديدة البرودة مثل كيهك وطوبه كالقصب، وبعض الفواكه كاللوز والخبوخ والمشمش، وهناك محاصيل تتفق زراعتها في الشهور الحارة الصيفية مثل أييب ومسرى كالأرز والسمن والبادنجان.

(1) أبو العباس أحمد بن محمد: المصدر السابق مخطوط ورقة 46 رقمه 15، ابن إياس، المصدر السابق مخطوط غير مرقم.

(2) ابن أبي السرور البكري الصديقي: التزهة الذهبية في ذكر ولاية مصر والقاهرة المعزية، ورقة 9، مخطوط بمعهد المخطوطات العربية، مجهول المؤلف: رسالة في النيل وزيادته مخطوط ورقة 27 رقمه 57 بمعهد المخطوطات العربية.

(3) مجهول المؤلف: رسالة في النيل وزيادته ورقة 27 مخطوط رقمه 57. ابن رسول الغساني: العسجد المسبوك والجواهر المحبوك في أخبار الخلفاء والملوك، رقمها 1136 مخطوط غير مرقم بمعهد المخطوطات العربية.

وهناك محاصيل أخرى تزرع أيضاً في الشهور الشتوية ولكن لا تحتاج إلى برودة شديدة فتغطى لحمايتها مثل أشجار النارج وأشجار الموز والبرتقال، وإن كانت الشهور القبطية استطاعت أن تصنف المحاصيل الزراعية على أساس مناخها إلا أن معدلات الزيادة والنقصان بفيضان النيل قد لعبت دوراً عظيماً في ارتفاع وانخفاض أسعارها في السوق الذي يؤدي بدوره للتأثير بشكل مباشر على اقتصاد مصر.

د - تأثير فيضانات النيل على الزراعة في مصر " المجاعات والأوبئة ":

لقد كان لفيضانات النيل تأثير مباشر وفعال على الزراعة في مصر في العصر الأيوبي، حيث اعتمدت الزراعة بشكل كبير على ري الحياض، وهذا يعني أن تزرع الأرض مرة واحدة في العام، بعد أن تغمر بمياه الفيضان، وقد أدى ذلك إلى وقوع جميع أراضي مصر تحت رحمة فيضان النيل، فإذا جاء طبيعياً أي أن تكون زيادته سبعة عشر ذراعاً⁽¹⁾، ففي ذلك كفاية لجميع أراضيها، ويظهر المحصول طبيعياً في مقداره وأثمانه، أما إذا جاء منخفضاً فمعنى ذلك ضعف المحصول وارتفاع أسعار الغلال، مما يترتب عليه حدوث المجاعات وانتشار الأوبئة في البلاد.

ويحدثنا المقدسي⁽²⁾ عن وصف إقليم مصر: "هذا إقليم (مصر) إذا أقبل فلا تسأل عن خصبه ورخصه، وإذا أجذب فتعود بالله من قحطه؛ يمد سبع سنين حتى يأكلوا الكلاب ويقع فيهم الوباء المبرح".

وقد تعرضت مصر في العصر الأيوبي إلى كثير من الأزمات الاقتصادية والتي يرجع معظمها إلى قصور النيل، وعدم بلوغه الزيادة اللازمة لري الأرض وغمرها بالماء، بينما يرجع القليل منها إلى عوامل ساعدت بشكل مباشر على توالي المجاعات مثل إهمال مرافق البلاد كالترع والجسور والمظالم التي استحدثها الحكام،

(1) الذراع: أربعة وعشرون أصبغاً. أبو العباس: الفيض المديد مخطوط ورقة 41. ابن إياس: المصدر

السابق غير مرقم مخطوط. سعيد عاشور: دراسات في تاريخ العصور الوسطى ص 148.

(2) المقدسي: أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، ص 202.

والمغارم التي تعرّض لها الشعب، وزيادة الضرائب على الأرض، واحتكار الدولة للأقوات وعرضها على الناس بأغلى الأثمان، ثم الرشوة والمحسوبية في الوصول إلى مناصب الدولة الدينية والإدارية، كذلك نهب الأسواق واحتلال الأوضاع الاقتصادية⁽¹⁾.

فكثير من الجماعات والأوبئة التي حدثت في العصر الأيوبي نتجت عنها غلوات اتسمت بالقسوة والشدة، وكان لها تأثير على حياة الناس والغللات الزراعية.

وقد لعب فيضان النيل في العصر الأيوبي دوراً كبيراً في تحديد الوضع الاقتصادي، فنرى في عام 1180م أن الزيادة قد بلغت ستة عشر ذراعاً ثم ما لبث أن نقص الفيضان سريعاً⁽²⁾.

وفي عام 1181م بلغت الزيادة ثمانية عشر ذراعاً وخمسة أصابع اخترق النيل حتى صار الناس يخوضون من بر مصر إلى تحت المقياس⁽³⁾، وفي عام 1182م كانت زيادة النيل سبعة عشر ذراعاً وأصبعين، وهذا الحد يُسمى عند أهل مصر اللجة الكبرى فسقطت الجدران وغرقت البساتين وفاضت الآبار، وقطعت الطرقات وعظمت الزيادة⁽⁴⁾.

وفي العام التالي عام 1182م حيث بلغت سبعة عشر ذراعاً وأحد وعشرين أصبغاً، فغرقت الضياع وقطعت الطرقات ولكن قد حدثت نادرة لم تحدث من قبل،

(1) أبو العباس أحمد بن محمد: الفيض المديد في أخبار النيل السعيد ورقة 40 مخطوط ابن إياس الخنفي: نشق الأزهار في عجائب الأقطار: غير مرقم مخطوط. المناري: نهر النيل ص 189. سعيد عاشور: قراءات جديدة في كتابات قديمة، مجلة عالم الفكر سنة 1983م، ص 480.

(2) أبو العباس أحمد بن محمد: المصدر السابق ورقة 41 مخطوط. أحمد بن العماد: القول المفيد في النيل السعيد، ورقة 6 مخطوط. ابن إياس الخنفي: المصدر السابق مخطوط غير مرقم.

(3) مجهول المؤلف. رسالة في النيل وزيادته ورقة 9 مخطوط. ابن إياس الخنفي، المصدر السابق، أحمد بن العماد. المصدر السابق مخطوط 6.

(4) ابن إياس: المصدر السابق.

حيث أوفي النيل هذه السنة في تاسع بابه بعد النيروز بتسعة وأربعين يوماً⁽¹⁾.

وتمثل هذه الحادثة الخروج عن القاعدة المألوفة لفيضان النيل؛ فقد كان من المعتاد أن قصور النيل، مع قسوته وشدته وخطورة آثاره، لا يلبث أن يزول بعد عام أو أكثر بارتفاع منسوب المياه في نهر النيل، فتعود الحياة الاقتصادية إلى طبيعتها بالتدريج، ولكن أن يحدث كل هذا (القصور والوفاء) في عام واحد، فهذا يؤدي إلى وجود تردد أو تذبذب اقتصادي من حيث ارتفاع وانخفاض مستوى أسعار الغلات والمحاصيل الزراعية وغيرها، وإن كان الارتفاع والانخفاض في مستوى الأسعار في مصلحة مصر حتى تستعيد ما فقدته في سنوات قصور النيل.

وقد عاد الغلاء مرة أخرى يفتك بشعب مصر في عامي 1184م و1191م، فبلغت زيادة النيل في السنة ستة عشر ذراعاً إلى ثلاثة أسابيع، فوقف كسر السد ووقع الغلاء في تلك السنة⁽²⁾.

(1) ابن إياس، نشق الأزهار في عجائب الأقطار، ابن أيلك: الدر المطلب في تاريخ بني أيوب جـ7، ص 75 تحقيق سعيد عاشور القاهرة 1961م، ابن جبير: رحلة ابن جبير ص 24.

(2) ويذكر القرظي في السلوك أسعار بعض الغلات الزراعية في 587هـ / 1191م: القمح يبيع كل مائة أردب بثلاثين ديناراً، والخبز البات ستة أرتال بربع درهم، الرطب الأمهات ستة أرتال بدرهم، والموز ستة أرتال بدرهم، والرمان الجيد مائة حبة بدرهم، وحل الخيار بدرهمين، والتين ثمانية أرتال بدرهم، والعنب ستة أرتال بدرهم في شهر بابه بعد انقضاء موسميه بشهرين، والياسمين خمسة أرتال بدرهم، وتمر الحناء عشرة أرتال بدرهم. فالأردب: مكيال مصري للحنطة يتألف من 5 ويات كل وية 8 أقداح أو 16 قدحاً، الوية الواحدة من الست ويات التي تكون الأردب تسع 15 منا من الحنطة، والمن 260 درهماً وزن الحنطة من الأردب الواحد 125، 713 كغم.

الدينار: وحدة وزن يساوي مثقالاً واحداً وكوزن سبيكة الذهب 333,4 غم.

الرطل: المصري في زمن الفاطميين في القرنين الثاني عشر والحادي عشر يزن 140 درهماً 5,437 غم في مصر، ويسمى الرطل الفلقلقي، وتوزن به التوابل والبضائع الثمينة وعبارة الرسمي 449 غم، أما الرطل الكبير ويزن 500 غم فيستعمل للبضائع البسيطة وهناك أنواع أخرى في العصور الوسطى مثل الرطل الليثي ذي 200 درهم = 620 غم، والرطل الجبروي ذي 312 =

أما السنة الثانية، فلم يزد النيل إلا زيادة ميسرة، وهبط من غير وفاء، فعدمت الأقوات بمصر، واستمر الحال على ذلك ثلاث سنين متوالية، فمات من شدة الغلاء الثلث من أهل مصر، فكانت تلك السنة كالسبع المفترس للناس⁽¹⁾، وقد نتج عن توقف النيل في أيام السلطان العزيز عثمان سنة 1194م وأن ارتفع سعر الغلال في وقت رواجها واضطربت أحوال مصر وكثرت المعاصي والفسوق⁽²⁾.

ويذكر المقرئ أن في هذه السنة غلا سعر العنب لكثرة من يعصره، وأقيمت طاحون بجارة المحمودية لطحن حشيش المزر⁽³⁾، وأفردت برسمه حيت بيوت المزر، وأقيمت عليها الضرائب الثقيلة.

-
- = درهم 967 غم، الحبة: تساوي الحبة واحد على 96 من المثقال، فهي تتأرجح تبعاً لأوزان المثقال المحلية، فالمثقال المصري 68،14 غم وزنه تحسب الحبة الواحدة 48.غم.
- الحمل: في مصر يحسب حمل الطحين 300 رطل = 135 كغم وحمل الفلفل = 500 رطل = 225 كغم. ابن إياس الحنفي الجركسي: نشق الأزهار في عجائب الأقطار: مخطوط غير مرقم. أحمد بن العماد: القول المفيد في النيل السعيد: مخطوط ورقة 8.
- (1) المقرئ: السلوك في معرفة دول الملوك ق 1 ج 1 ص 108 ط 1934 ص 9، 12، 25، 26، 29. فالترفتس: المكايل والأوزان الإسلامية ترجمة كامل العسيلي ص 58، 31، 32.
- ويذكر ابن أيك في كتابه الدرر المطلوب عن منسوب النيل سنة 1184م أنه كان ثمانية عشر ذراعاً وثلاثة عشر أصبعاً، وفي 1193م كان مبلغ زيادة منسوب النيل ثمانية عشر ذراعاً وأربعة عشر أصبعاً، وهو بذلك يختلف عما جاء به ابن إياس في مخطوطه.
- ابن إياس الحنفي الجركسي: نشق الأزهار في عجائب الأقطار: مخطوط غير مرقم، أحمد بن العماد: القول المفيد في النيل السعيد: مخطوط ورقة 8.
- ابن أيك: الدرر المطلوب في أخبار بني أيوب ج 7 ص 78، 106 تحقيق سعيد عاشور، ابن جبير: رحلة ابن جبير ص 24.
- (2) المقرئ: الخطط ج 1 ص 105.
- (3) المزر: نبذ الذرة والشعير، والأصل المزير: الشديد القلب.
- مجد الدين بن يعقوب الفيروز آبادي. القاموس المحيط، بيروت 1952م، ص 138، المقرئ: المصدر السابق ج 1 ص 105. ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، ط. بولاق 1310 هـ ج 2، ص 73، 74.

وقد بلغ سعر العنب سنة 1196م حوالي سبعة عشر ألف دينار، وقد بلغ سعر القمح إلى مائة وثمانين ديناراً للمائة أردب، وبلغ الخبز ثلاثة أرطال درهم. وقد تفشى الموت في هذه السنة، حتى صارت الأبقاص التي يُحمل فيها الطعام يُحمل فيها الأموات، وامتدت الأيدي لخطف الخبز، وقد يُضرب الرجل ويسال دمه ولا يترك ما بيده من الخبز⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أمر هذا الغلاء وخطورته وما عانتته مصر بسببه، إلا أنه لم يصل إلى شدة وخطورة الوباء الذي عصف بمصر سنة 1201م في عصر السلطان العادل أبي بكر، فقد اجتاحت مصر صنوفاً مختلفة من أهوال الدمار والموت والإباحة والفوضى، ففي هذه السنة هبط النيل⁽²⁾ ولم يزد إلا قليلاً حيث بلغ اثني عشر ذراعاً وأصبح واحدة، وعلى هذا اضطربت أحوال مصر، وشرقت أراضيها وغلت الأسعار وتعذر وجود الأقوات حتى أكل الناس كل الحيوانات ثم أكلوا بعضهم البعض. وامتد ذلك ثلاث سنين متوالية، فبلغت مدة من كفته العادل من الأموات في مدة يسيرة حوالي مائتي ألف وعشرين ألف إنسان، وكان يموت بمصر كل يوم ما يزيد عن الستمائة والسبعمائة من شدة الجوع⁽³⁾. ويروى على سبيل المثال أن الرجل كان يقوم ببيع ولده الصغير وتساعد أمه على طبخه ويأكلونه، ولما علم السلطان بذلك أمر مجرقيهم، ثم عادوا يفعلون ذلك مع من يقدرون عليه، فكانوا يرسلون في طلب الطبيب ليعالج مريضهم ثم يثبون عليه ويقتلونه

(1) مجهول المؤلف: رسالة في النيل وزيادته: ورقة 8 مخطوط رقم 57، المقرئ: الخطط ج1، ص 105.

(2) ابن إياس: نشق الأزهار في عجائب الأقطار مخطوط غير مرقم. مجهول المؤلف: المصدر السابق ورقة 8 مخطوط. ابن إياس الحنفي المصري: بدائع الزهور في وقائع الدهور ج2 ص 75، ابن أبيك: الدر المطلوب في أخبار بني أيوب، تحقيق سعيد عاشور، ص 147.

(3) مجهول المؤلف: المصدر السابق ورقة 8 مخطوط رقم 57، المقرئ: المصدر السابق ق 1 ج1 ص 156، المقرئ: المصدر السابق ج1 ص 235. ابن أبيك: المصدر السابق ج7 ص 148.

وقد أدى ذلك كله إلى هروب الناس إلى المغرب والحجاز واليمن والشام، فكان لذلك أثره السيئ على زراعة الأرض، حيث قلت الأيدي العاملة في الأرض، فيذكر ابن إياس: 'كان النيل إذا طلع لم يجد من يزرع الأراضي، فكان الترك تخرج بنفسها يحرثون بأيديهم، ويبذرون في الأرض الغلال لعدم وجود الفلاحين⁽²⁾'.

وهذا يدل على فناء الناس ما بين موتى ومهاجرين إلى بلاد أخرى، وقد اشتد الغلاء في شهر رمضان من هذه السنة حتى بلغ فيه القمح إن وجد ثمانية دنانير، والشعير والفول بستة دنانير، وعدد الدجاج من أرض مصر حله رجل من الشام، وباع كل فرّوج بمائة درهم، وكل بيضتين بدرهم⁽³⁾.

ولولا لطف الله تعالى حيث قدّم الملك العادل ما له من غلال ثم صرفها في تقاوي البلاد ومؤون وإعانة وصدقة، فتماسك من كان مقيماً بها⁽⁴⁾.

وفي ظل هذه الظروف العصيبة التي يتعرض لها الفلاح عند انخفاض النيل، نجد أنه يُنقل بالالتزامات والرسوم وتشتد عليه الدولة فيما تحصله من ضرائب وأموال، وعلى أنه في حالة تحسن الأحوال في مصر وزيادة النيل الزيادة الطبيعية يحظى الفلاح بالرعاية والعناية الكبيرة في ظل الدولة الأيوبية. وقد استمر غلاء عام 1201م إلى عام 1202م في عهد الكامل ولم يتناقص حتى ظهرت زيادة النيل. وقد

(1) ابن أيك: الدر المطلوب في أخبار بني أيوب ج7 ص 148، أبو شامة: الذيل على الروضتين، ص 19 نشره عزت العطار الحسيني، ط 1947.

(2) أبو شامة: المصدر السابق ص 79، ابن إياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور ص 75، المناوي: نهر النيل ص 171، سعيد عاشور: دراسات في تاريخ العصور الوسطى ص 149 ط بيروت 1977م، ص 149.

(3) المقرئزي: السلوك في معرفة دول الملوك ق 1، ج1، ص 158، ابن أيك، المصدر السابق ج7 ص 146.

(4) أبو شامة: المصدر السابق، ص 20، المقرئزي الخطط ج2 ص 235.

حدث فيهما زلزلة عظيمة أتت نحو الصعيد، وهدمت بنيان مصر حتى عدم تحت الهدم عالم عظيم⁽¹⁾. وقد شهد أيضاً عام 1231م غلاءً كبيراً في الأسعار أدى إلى تدهور اقتصادي مشهور، ويرجع ذلك إلى انخفاض منسوب النيل الذي وصلت زيادته ستة عشر ذراعاً وستة أصابع، ولم يثبت، فوقع الغلاء، وكان قاع المقياس في تلك السنة ذراعين لا غير⁽²⁾. أما في عام 1233م فقد وصل النيل في الزيادة إلى ثمانية عشر ذراعاً، واستمر في الثبات على ذلك المنسوب إلى آخر هاتور حتى خاف الناس من عدم نزوله⁽³⁾.

ويذكر في مخطوط⁽⁴⁾ رسالة في النيل عن هذه السنة: إذا نزلت النقطة ليلة الجمعة يكون النيل المبارك ثمانية عشر ذراعاً وبعض أصابع، ويكون حراً شديداً، ويكثر خريفها، وتريح التجارة في القمح ولا يظهر في الأرض عاهة لا من حريق نار ولا من خارجي يخرج من أرض مصر (زلزال)، ولا يهلك الزرع ويكون من غلال السلطان، وترخص الخنطة والشعير والعصير والزبيب من توت إلى كيهك.

وقد حدث في سنة 1237م وباء بمصر مات فيه خلق كثير مدته ثلاثة أشهر بلغ عدد ما مات في هذه السنة زيادة على اثني عشر ألفاً⁽⁵⁾.

(1) مجهول المؤلف: رسالة في النيل وزيادته ورقة 9 مخطوط رقمه 57، أبو شامة: الذيل على الروضتين، ص 20.

(2) أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي: نثر الجمان في تراجم الأعيان مخطوط ورقة 22 رقم 2113، ابن إلياس الحنفي: نشق الأزهار في عجائب الأنظار مخطوط غير مرقم. معهد المخطوطات العربية، ابن أيك الدر المطلوب في أخبار بني أيوب ج7 ص 299.

(3) ابن إلياس: المصدر السابق مخطوط غير مرقم، ابن أيك: المصدر السابق ج7، ص 205.

(4) مجهول المؤلف: المصدر السابق، مخطوط رقمه 57 معهد المخطوطات العربية، ورقة 9. ابن أيك: المصدر السابق ج7 ص 305.

(5) أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي: نثر الجمان في تراجم الأعيان مخطوط ورقة 75 رقم 2213، صارم الدين إبراهيم بن أيديمر بن دماق المصري: نزهة الأنام في تاريخ الإسلام مخطوط رقمه =

وقد حدثنا أبو شامة⁽¹⁾ عن كيفية تصدي السلطان الملك العادل للغلاء الذي حدث في أيامه، خاصة سنة 1219م، وكيفية تصديه للآزمات التي ترتبت عليه ففقد فعل مالم يفعله غيره، كان يخرج بالليل بنفسه ومعه الأموال يفرقها في أرباب البيوت والمساكين ولولاه لمات الناس كلهم، وكفن في تلك الأيام من ماله ثلاثمائة ألف من الغرباء، وكان إذا مرض أو تشوش مزاجه خلع جميع ما عليه وباعه حتى فرسه وتصديق به.

ومن هنا نرى أن قصور ماء النيل كان دائماً إما نذيراً مجلول الكوارث أو عاملاً في اشتدادها وتفاقمها، وقد عانت مصر مصائب هذه الكوارث والأوبئة المختلفة في فترات عديدة في عصر الأيوبيين، وكان كثير من هذه الأوبئة ما يستطيل عصفه أعواماً طويلة.

وقد كان هناك عامل آخر قد ساعد بشكل كبير على ازدياد الآزمات التي مرت بمصر في عصر الأيوبيين، فلقد كانت الحرب عاملاً غير مباشر لإحداث الغلاء وندرة الأقوات وانتشار الأمراض.

فلقد أدى اشتداد قتال الفرنج لأهل دمياط⁽²⁾ سنة 1220م إلى التأثير سلباً على اقتصاد البلاد، وتدهورت الأوضاع حتى قيل إن ثمن البيضة الواحدة عدة دنانير،

=1279. معهد المخطوطات العربية، ورقة 19، المقرئزي. السلوك في معرفة دول الملوك ق 1 ج1 ص 250، ابن أيك. الدر المطلب في أخبار بني أيوب ج7 ص 315.

(1) أبو شامة. الذيل على الروضتين ص 111.

(2) وفي نفس هذه السنة بنى الأيوبيون في النيل برجاً كبيراً وجعلوا فيه سلاسل من حديد غلاظاً، ومدوها في النيل إلى ديار مصر، ولولا هذه السلاسل وهذا البرج لكانت مراكب العدو لا تمتنع عن أقاصي الديار المصرية وأدانيها. يوسف بن عمر بن رسول الغساني: المسجد المسبوك والجوهر المحبوك في أخبار الخلفاء والملوك، مخطوط رقمه 1136 بمعهد المخطوطات العربية، ابن أيك: الدر المطلب في أخبار بني أيوب ص 186، 208. ج7، المقرئزي: السلوك في معرفة دول الملوك، ق 1 ج1 ص 201، المقرئزي، الخطط ج2 ص 235.

وارتفع ثمن السكر ارتفاعاً ليس له مثيل يعادل ثمن الياقوت، وارتفعت أسعار اللحوم أيضاً فتعذر على الناس شراؤها ولم يتبق من مخزونهم من القمح والشعير إلا القليل، فأدى ذلك لندرة الأقوات، وامتلات الطرقات بأعداد كبيرة من الأموات، وكانت مدة الحصار ستة عشر شهراً وعشرين يوماً.

وقد استمر غلاء الأسعار في مصر خلال هذه الفترة، التي شهدت أحداث الحملة الصليبية الخامسة بقيادة يوحنا دي برين، الذين ركزوا هجماتهم وحصارهم لمدينة دمياط وما حولها حتى انعدمت الأقوات، فبلغ القمح ثلاثة دنانير كل أردب، فكانت من أشق السنين وأشدّها على أهل مصر⁽¹⁾. بينما في سنة 1247م كان غلاء الأسعار بسبب قطع الخوارزمية⁽²⁾ الطرقات، وقد رُوي أن غرارة القمح قد وصل ثمنها في هذه السنة إلى ستمائة درهم، بينما تراوح سعر رطل الخبز إلى ستمائة درهم، بينما تراوح سعر رطل الخبز بين ثلاثة أو أربعة دراهم، فعجز الناس عن شرائه، ثم اشتد الغلاء زيادةً على ذلك في آخر شوال من هذه السنة حتى وصلت غرارة الحنطة مائة دينار، وقد قيل إنه بيع عشرة غرائر بعشرة آلاف درهم، ووصل ثمن الزبيب كل أوقيتين⁽³⁾ بدرهم، وانخفض سعره إلى الأوقية بنصف درهم. وقد

(1) المقرئزي، المصدر السابق ق1 ج1 ص206، ابن أبيك، المصدر السابق ج7 ص208.

(2) خوارزم: اسم أطلق في القرون الوسطى على ناحية، ثم أطلق على القسم المتوسط منها لأنه لما قطع قاي خسرو جيحون وتبع جيش توران ونظر إلى ساحة القتال قال جـ 'خارسمبد' أي حصلت على متمناي، ودعي السهل من ذلك الوقت 'خوارزم' واسم سكانها القديم خوارزمي أو الخوارزميين، وقد خضعت خوارزم في القرون المتوسطة مدة للسلجوقيين ثم صارت مملكة مستقلة، وكان يسكنها قوم من الأتراك والتركمانيين يصيدون السمك، وقد سألهم أحد أتباع الملوك القدماء عن حالهم، فأشاروا إلى السمك قالوا عندنا 'لحم' وهي بلغة الخوارزمية 'خوار' وخطب يعني 'رزم' فصارت خوارزم وقد دخلها التتر 618هـ / 1222م وضربوها. بطرس البستاني: دائرة المعارف بيروت ج7 سنة 1883 ص495، 496.

(3) الأوقية: تساوي $\frac{1}{12}$ من الرطل، وهي أيضاً تساوي في مصر 12 درهماً = 5،37 غم. فاتفقتين: المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة كامل العسيلي، عمان 1970 ص19.

استمرت الأسعار تتأرجح بين ارتفاع وانخفاض إلى أن وصل ثمن مد⁽¹⁾ الحنطة بعشرين درهماً، والخبز وصل أوقيتين إلا ربع بدرهم، وقد استمرت الأسعار في الانخفاض⁽²⁾.

وهكذا نرى أن هذه الأوبئة والمجاعات والحروب كثيراً ما كانت تقف عائقاً قوياً أمام ازدهار الاقتصاد في مختلف عهود وسلاطين الأيوبيين؛ فنجد مثلاً أن عهد صلاح الدين الأيوبي لم يشهد مجاعات أو قحطاً أو أي وباء من الأوبئة، فساعده ذلك على الاهتمام بالزراعة، واهتم بمشاريع الري ودعم جسور النيل وطهر الترغ وخفف الضرائب، بينما شهد عهد العادل وخلفائه اضطرابات اقتصادية، وذلك لانخفاض النيل وتعرض البلاد لحروب داخلية وخارجية أدت إلى حدوث الأوبئة، فساعده ذلك على الاهتمام بالزراعة، واهتم بمشاريع الري ودعم جسور النيل وطهر الترغ وخفف الضرائب، بينما شهد عهد العادل وخلفائه اضطرابات اقتصادية، رغم أن السلطان العادل تهيأت له من الظروف والإمكانات ما كان يسمح له بإعادة أمجاد أخيه صلاح الدين.

غير أن مصر كانت تخرج من غمار هذه المحن والنكبات أشد ما تكون رغبة في الحياة، وأشد ما تكون عزماً وثقة، كذلك كان الناس في تلك الأزمان يعلنون توبتهم فيكثرون الصلاة، كما يلجأ الحكام إلى إصدار الأوامر بإراقة الخمر وتحريم تعاطيها في مختلف أنحاء البلاد إظهاراً للتوبة.

ذلك عرض عن أثر نهر النيل على ازدهار الزراعة في مصر الأيوبية.



(1) المد: مكيال بستة أرطال. أمين آل ناصر: الرافد معجم لغوي ص 58.
(2) مجهول المؤلف. رسالة في النيل وزيادته ورقة 9رقمه 57. أبو شامة: الذيل على الروضتين ص 178.

(4)

جهاد البيت الأيوبي في شمالي الشام والجزيرة ضد القوى المسيحية المجاورة

د. منى الشاعر

جهاد البيت الأيوبي في شمالي الشام والجزيرة ضد مملكة أرمينية الصغرى

واكبت - نهاية القرن السادس الهجري، ونهاية الثاني عشر الميلادي - ظهور مملكة أرمينية الصغرى⁽¹⁾ تلك المملكة التي قامت في المنطقة التي عرفت باسم قيليقية⁽²⁾، والتي تقع في الجنوب الشرقي من آسيا الصغرى بين جبال طوروس والبحر⁽³⁾، وكانت تضم في نهاية القرن الحادي عشر الميلادي أجزاء من حلب

(1) عاشور، سلطنة المماليك ومملكة أرمينية الصغرى: بحث ضمن كتاب بحوث ودراسات في العصور الوسطى ص 225.

(2) كان إقليم قيليقية تابعاً للمسلمين وكان من أهم ثغورهم حتى سقط في أيدي البيزنطيين في القرن العاشر الميلادي، فحل المسيحيون فيه محل المسلمين فيها، ثم قام الب أرسلان السلجوقي بالاستيلاء على أني عاصمة أرمينية سنة 456هـ / 1064م، وبعدها تكونت إمارات أرمينية في شمالي الجزيرة وشرقي آسيا الصغرى وجنوبها، وعينت عليهم الدولة البيزنطية زعماء من الأرمن ورؤساء لكنائسهما انظر في ذلك:

Loga L'Arménie Cilicenne, Paris, 1930, p.89.

صابر دياب، أرمينية من الفتح الإسلامي إلى مستهل القرن الخامس الهجري ط. القاهرة 1978، أمين سعيد: حروب الإسلام والإمبراطورية الرومانية، ط. القاهرة 1935م، 175-179، ونسيان، الحضارة البيزنطية، ترجمة عبد العزيز جاويد، ط. القاهرة 1961، 352-355.

(3) استار جيان، تاريخ الأمة الأرمينية: ص 203، 204. ط الموصل 1951. جان أحر، من هم الأرمن، ط. القاهرة 1978، ص 29، بول أميل، تاريخ أرمينيا: ترجمة شكري علاوي: ص 5، ط. بيروت د.ت ص 5.

وسيواس شمالي الجزيرة⁽¹⁾، ولعل هذا الموقع يبين لنا أهمية هذا الموضوع وهو جهاد البيت الأيوبي في شمالي الشام والجزيرة ضد مملكة أرمينيا الصغرى، وكما رأينا فإنها كانت تضم أجزاء من شمالي الشام والجزيرة.

وقد مر الأرمن في هذه المنطقة بعدة تطورات تاريخية أدت في النهاية إلى ظهور مملكة أرمينية الصغرى على مسرح الأحداث في نهاية القرن السادس الهجري - الثاني عشر الميلادي.

فقد كانت هذه المملكة وليدة الحركة الصليبية⁽²⁾، حيث لعبت أرمينية الصغرى دوراً بارزاً في تاريخ الحركة الصليبية منذ ظهورها على مسرح أحداث الشرق الأذنى في نهاية القرن الخامس الهجري - نهاية الحادي عشر الميلادي.

فعندما قامت الحملة الصليبية الأولى بالاستيلاء على بيت المقدس من أيدي المسلمين، نزلت جموع هذه الحملة في قيليقية في سنة 1098م، وكان حاكمها في ذلك الوقت الأمير الأرميني قسطنطين الأول⁽³⁾ (1095-1099م)، ولم يمتنع أو يقصر هذا الأمير في مد يد العون إلى الصليبيين، بل إنهم كانوا قد نزلوا قيليقية بعد أن أضناهم التعب والجوع، فأواهم الأرمن، وقدموا لهم الأطعمة والمؤن وما ساعدهم على مواصلة السير إلى الأراضي المقدسة⁽⁴⁾، زيادةً على ذلك؛ منذ

(1) استارجيان، المرجع السابق، ص 203، ارشيبالدويس، القوى البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط. ت. أحمد عيسى، ص 334، 335، ط القاهرة 1960م.

(2) عاشور سلطنة الممالك ومملكة أرمينية الصغرى، ص 225.

(3) قسطنطين الأول هو نجل رويين الأول مؤسس إمارة أرمينية الصغرى، وولي عهده في حكمها، وقد أكمل قسطنطين مسيرة والده في توسيع نفوذهم في المنطقة فاحتل مدناً وقلاعاً عديدة على حساب سلاجقة الروم والبيزنطيين ومن هنا أيقن البيزنطيون مدى تهديد هذه الإمارة الجديدة في أرمينية الصغرى لكيانهم. انظر: استارجيان، تاريخ الأمة الأرمينية، ص 206، 207. مروان المدور، الأرمن عبر التاريخ، ط. دمشق 1986، ص 225 عثمان الترك، صفحات من تاريخ الأمة الأرمينية، ط. حلب 1960 م، ص 133، جان احر، من هم الأرمن، ص 30.

(4) استارجيان، المرجع السابق، ص 207، المدور، المرجع السابق، ص 225.

وصول جودفري دي بويين Godfrey of Bouillon قائد الحملة الصليبية الأولى إلى أرمينية الصغرى، واجتماعه بقسطنطين، وإدلائه بخططه في الاستيلاء على آسيا الصغرى والشام، وتحرير القدس من أيدي المسلمين، ورحب بهذا وأمدّه بكل ما يلزم الحملة⁽¹⁾، كما أرسل جيشاً أرمينياً لمساندته في حملته⁽²⁾.

ولاشك أن الأمير الأرميني وجد في التحالف مع الصليبيين فرصة للتخلص من نفوذ البيزنطيين الذين يتحينون الفرص للقضاء على هذه الإمارة الناشئة التي تهدد كياناتهم⁽³⁾، وأيضاً نفوذ المسلمين وتوسيع رقعة أرمينية الصغرى على حسابهم في المستقبل⁽⁴⁾. كما وجد الصليبيون في الأرمن خير مساعد لهم في تثبيت نفوذهم في الشرق⁽⁵⁾.

تقدمت قوات الحملة الصليبية الأولى إلى الشام، وتمكنت من الاستيلاء على أنطاكية⁽⁶⁾ من السلاجقة بعد وصول نجدات إليهم من الأرمن بعد استقرار الصليبيين في أنطاكية بدأ يتعكر صفو العلاقات بين الأرمن والصليبيين، خاصة في أنطاكية بسبب السياسة التوسعية التي اتبعتها أمراء أنطاكية النورمان على حساب

(1) عثمان الترك، المرجع السابق، ص 134.

(2) استارجيان، المرجع السابق، ص 207.

(3) كان هناك عدااء كبير وحقد من جانب الأرمن تجاه البيزنطيين؛ حيث كرهوا البيزنطيين حيث قال متى الرهاوي تعقيماً على ضم بيزنطة لأراضي أرمينية 1045م: "فقدت مملكتنا أصحابها الشرعيين نتيجة عملية الضم إلى الأراضي البيزنطية المنخورة القوى، تلك الأمة المخنثة الحسيسة الدنيئة، ولقد اشتهر الروم بسرعة الفرار من ميادين القتال فكانوا أشبه بالراعي الذي يلوذ بالفرار إن يلاحظ ذنباً.

Mattieu d'Edesse: Chronique" Tr.Ed. Dulavrier, Paris,1858,ch I XXXV,p.133.

(4) عثمان ترك: المرجع السابق، ص 134.

(5) عاشور، سلطنة المماليك ومملكة أرمينية الصغرى، ص 234، استارجيان، المرجع السابق، ص 207.

(6) سقطت أنطاكية في أيدي الصليبيين في سنة 1098م وآل حكمها إلى بوهيمند النورماني الذي قاد الحملة عليها، وهو سليل النورمان الذين كانت لهم أطماع واسعة في المنطقة.

البلدان المجاورة لهم، سواء إسلامية أو مسيحية⁽¹⁾، ففي فترة قصيرة استطاع الصليبيون الاستيلاء على معظم البلدان الأرمينية خارج قيليقية، فاستولوا على الرها ومرعشي⁽²⁾ والبيرة والراوندان⁽³⁾، لذا تحولت العلاقات بين الأرمن في قيليقية والقوى الصليبية في الشرق -خاصة أنطاكية- إلى علاقات عدائية، وزاد من وقع هذا العداء على أمراء أرمينية ذلك العداء الشديد الذي يكنه البيزنطيون للأرمن في قيليقية⁽⁴⁾.

فما كان من الممكن أن تتنازل الإمبراطورية البيزنطية عن قيليقية بهذه السهولة، لذا تعرضت قيليقية لحملة بيزنطية⁽⁵⁾، ولكن ما يكاد النفوذ البيزنطي يسيطر على

(1) عبد الحفيظ محمد علي، المسلمون والبيزنطيون؛ ط. القاهرة 1982م، ص 181. عاشور، سلطنة المماليك، ص 234، 235، عثمان ترك، المرجع السابق، ص 135.

(2) مرعش: من مدن الثغور بين بلاد الشام وبلاد الروم، لها سوران وخندق وفي وسطها حصن يعرف بالمرواني نسبةً إلى مروان بن محمد المعروف بالحمار، ولها ربض يعرف بالهارونية نسبةً إلى هارون الرشيد الخليفة العباسي: انظر عن ذلك: ابن الشحنة، الدر المنتخب ص 191، ياقوت، معجم البلدان ج5 ص 107، أبو الفداء، تقويم البلدان ص 262.

(3) الروندان، قلعة صغيرة من أقوى وأحصن القلاع تقع على رأس جبل عال في مكان لا يحكم عليه منجنيق ولها ربض صغير في جبلها. انظر: ابن الشحنة، الدر المنتخب: ص 169.

(4) كان البيزنطيون أكثر حقدًا وكرهًا للأرمن، فمن الأقوال البيزنطية الماثورة: إن الصديق الأرمني هو أسوأ الأعداء فالأرمني كاذب وخائن ومحتال انظر: فائز إسكندر: استيلاء السلاجقة على عاصمة أرمينية، آتي سنة 1987م الإسكندرية، ص 7.

(5) من أشهر الحملات البيزنطية التي وُجّهت إلى قيليقية واستطاعت أن تسيطر عليها الحملة التي وجهها إليها الإمبراطور البيزنطي حنا كومنين في عهد ليو الأول حيث استولي البيزنطيون على أدنه وطرسوس والمصيصة، وبدا ظاهراً أن الحكم الأرمني قد تلاشى ولكن عاد الحكم الأرمني إلى قيليقية عندما هرب طوروس الثاني ابن ليو الأول من أسر البيزنطيين، فسار إلى قيليقية والتف حوله جمع غفير من الأرمن في شرق قيليقية، واستطاع أن يعيد حكم الأرمن إليها بمساعدة عمه جوسلين كونت الرها. انظر عن ذلك:

قيليقية حتى ينكمش بسرعة عقب رحيل الجيش الإمبراطوري عنها⁽¹⁾، فضلاً عن هذا لم تنقطع هجمات القوى الإسلامية عن قيليقية خاصةً من قِبَل السلاجقة الروموني دانشمند⁽²⁾.

رغم هذه الضغوط على الإمارة من قبل الصليبيين والبيزنطيين والمسلمين إلا أنها تمكنت من الصمود وأظهر أمراء قيليقية مهارة فائقة في الاحتفاظ بكيانهم وسط هذه الأخطار التي أحاطت بهم⁽³⁾. ولعل تمكن أمراء الأرمن من الاحتفاظ بقيليقية رغم هذه الأخطار منذ نهاية القرن الحادي عشر الميلادي حتى نهاية القرن الثاني عشر الميلادي هو الذي دفع ليوالثاني⁽⁴⁾ (Leo II) أمير أرمينية الصغرى إلى التطلع إلى التاج⁽⁵⁾، لذلك لجأ إلى فتح سياسة التعاون الفعال مع ملوك غرب أوروبا

(1) عاشور، سلطنة المماليك، ص 235م.

(2) بنودانشمند، تزعم هذه الأسرة التركمانية أحد غازي وأسسها سنة 1084م فاستولى على فلسطين وسيواس وآماسية وقيسارية وكركر وأنقرة وسنوى وكل الطرق التي تجتاز شمال آسيا الصغرى، انظر: عفاف صبرة، التركمان وجهاد الصليبيين، بحث ضمن كتاب دراسات في تاريخ الحروب الصليبية ص 280، 281.

(3) عاشور، سلطنة المماليك ومملكة أرمينيا الصغرى، ص 235، 236. فايز إسكندر، مملكة أرمينيا الصغرى بين الصليبيين ودولة المماليك الأولى، رسالة دكتوراه غير منشورة. كلية آداب إسكندرية 1980م، ص 54-56.

(4) تولى ليو الثاني عرش أرمينية عام 1186م خلفاً لأخيه روبين الثالث الذي احتال على حاكم أنطاكية وسجنه، ونجح ليو في إطلاق أخيه من الأسر، وعندما أطلق روبين تنازل عن عرش أرمينية لأخيه ليو، ثم توفي روبين بعد بضعة أشهر، فكان عهد ليو الثاني يعتبر العصر الفضي لأرمينية فقد نجح في القضاء على كثير من الاضطرابات بين أمراء الأرمن وتمسك بوحدة أرمينية واستقلالها، واستطاع أن يدفع عنها البيزنطيين والتركمان كما لجأ إلى الدبلوماسية مع جيرانه لتحقيق أغراضه في الارتفاع بإمارته إلي الملكية، يضاف إلى هذا أنه نجح في إقامة جهاز إداري واقتصادي وعسكري قوي لإمارته. انظر عن ذلك:

Chalin: The kingdom of Armenia ,London,1987,p.278.

Madjian:Histoire de l'Arménie,Paris,1964,p.256-258

(5) عاشور: المرجع السابق، ص 236.

وعلق ليو الثاني آماله في الوصول إلى التاج على أقوى رجلين في الغرب في ذلك الوقت، وهما البابا سلسطين الثالث (Celestine III) 1191-1198 والإمبراطور فردريك برابروسا إمبراطور ألمانيا⁽²⁾، لذا فعندما بدأ هذا الأخير يعد حملته إلى الشرق وهي المعروفة بالحملة الصليبية الثالثة أرسل إلى ليو الثاني (Leo II) يخبره بذلك ويطلب منه الاستعداد لمساعدته في حملته مقابل أن يمنحه الملكية، وبذلك حصل ليوعلي وعد من إمبراطور ألمانيا بالحصول على تاج مملكة أرمينية الصغرى⁽³⁾. عندما اقتربت حملة فردريك من قيليقية خرج ليولقابلة وأمه بما يلزم من المؤن والأزواد والعتاد وتوجه ليو بصحبة الإمبراطور إلى طرسوس⁽⁴⁾ فأقام بها مدة للاستراحة⁽⁵⁾.

ثم لم يلبث أن تبدد أمل ليو الثاني في الحصول على التاج بوفاة الإمبراطور فردريك غريقاً في أحد أنهار قيليقية في جمادى الأولى يونيو 1190م. كما اضطرب القادة الألمان اضطراباً شديداً مما أثر على وحدتهم وعلي إسهامهم في أحداث الحملة الصليبية الثالثة⁽⁶⁾. ومع ذلك فقد واصل ليو الثاني جهوده للحصول على

(1) Chalin: op.cit.,p.278. Madjian: op.cit.,p.209

(2) عاشور: البحث السابق ص 236، حامد زيان: الإمبراطور فردريك بريازوسا، ط. القاهرة 1977م، ص 50.

(3) Boase: The Cilician Kingdom of Armenia, London, 1978. Madjian: op.cit., p.209

مجهول المؤلف، مختصر تواريخ الأرمن، ت. أنطوان خانجي، ط. اورشليم 1868، ص 231.
استارجيان: المرجع السابق، ص 220.

(4) عاشور: البحث السابق ص 236، حامد زيان: المرجع السابق، ط. القاهرة 1977م، ص 50.

(5) طرسوس: مدينة مشهورة من ثغور الشام تقع بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم، انظر: ابن الأثير: اللباب في تهذيب الأنساب، ج2، ص 85. ياقوت: معجم البلدان، ج4، ص 28، ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص 180.

(6) Madjian: op.cit., p.209.

استارجيان: المرجع السابق ص 220، حامد زيان: المرجع السابق، ص 51.

التاج؛ فأسهم مع القوات الصليبية في حصار عكا⁽¹⁾، كما ساعد ريتشارد قلب الأسد ملك إنجلترا في الاستيلاء على جزيرة قبرص من البيزنطيين سنة 1191م في عهد الإمبراطور البيزنطي إسحق دوقاس (1185-1195م)⁽²⁾، ولعل هذا أظهره في صورة الرجل المخلص للمسيحية المحقق لأهدافها مما مكنه من مواصلة جهوده للحصول على التاج الملكي⁽³⁾. لذا أرسل سفيرين أحدهما إلى الإمبراطور هنري السادس (1190-1197م) وخليفة برباروسا في عرشه، والآخر إلى البابا سلسطين الثالث (1191-1198م) وقد نجح السفيران في البلاطين، واستقبلا خير استقبال، وأرسل الإمبراطور هنري التاج في سفارة مع رئيس أمنائه كونراد صاحب(Hildoshair) وكونراد رئيس أساقفة منيز، وتم تتويج ليو الثاني ملكاً على أرمينية الصغرى في يناير 1198م بكنيسة طرسوس في حفل كبير حضره البطريرك الأرمني جريجور السادس، ورئيس الأساقفة الأرثوذكس، وبطريرك البعاقبة، وعدد كبير من البارونات والأمراء⁽⁴⁾ وبذلك اعترفت أرمينية بالكنيسة الرومانية الغربية⁽⁵⁾، فكان هذا سبباً في تثبيت وتأكيد سلطة الأرمن على مملكة أرمينية الصغرى ومنح شرعية دينية لحكمهم فيها⁽⁶⁾. لذا ازدهرت مملكة أرمينية الصغرى ازدهاراً عظيماً بسبب وجود المؤسسات والمعاهد الكاثوليكية⁽⁷⁾، ورأى الأرمن في ذلك إحياء لمملكتهم القديمة في أرمينية الكبرى وبعثاً لعظمة تاريخهم السالف⁽⁸⁾.

(1) Boase: op.cit.,p.18. Chalin: op.cit.,p28.

عاشور سلطنة الممالك، ص 237

(2) Boase: op.cit.,p.18, Chalin: op.cit.p278.

(3) عاشور، المرجع السابق، ص 237.

(4) Boase: op.cit.,p.19, Chalin: op.cit.p280 Daniel: op.cit.,p.46 Sorkisyanz: A modern History of Transcousion Armenia,p.27,London,1975.

(5) Azarya: The Armenian Quarter of Jerusalem,p.33,London.1984.

(6) Azarya: The Armenian Quarter of Jerusalem,p.33.

(7) بول إميل، تاريخ أرمينية، ص 31.

(8) عاشور: سلطنة الممالك ومملكة أرمينية الصغرى، ص 237.

هكذا شاءت الظروف أن تظهر مملكة أرمينية الصغرى في نهاية القرن السادس الهجري ونهاية الثاني عشر الميلادي، وبالتحديد في سنة 1198م في وقت كان صلاح الدين الأيوبي قد توفي منذ خمس سنوات وتحديداً عام 1192م، وأعقب وفاته انقسام دولته بين أبنائه وإخوته، ومع انشغال البيت الأيوبي في مصر والشام والجزيرة بما حدث بينهم من نزاعات وانقسام عقب وفاة صلاح الدين إلا أننا سنرى دوراً للبيت الأيوبي في شمال الشام -خاصة في حلب- في الجهاد ضد مملكة أرمينية الصغرى، سيتضح هذا الدور بصورة جلية من خلال الصراع الذي نشب بين الأرمن وصلبيي أنطاكية بسبب حرب الوراثة الأرمينية الأنطاكية التي نشبت عقب وفاة بوهيمند الثالث أمير أنطاكية وطرابلس (1163-1201م)؛ حيث كان لبوهيمند هذا ولدان تزوج أكبرهما من الأميرة الأرمينية أليس Alic سنة 1195م⁽¹⁾، وأنجب منها طفلاً هو ريموند روين (Raymond Ropen) جعله حاكماً على أنطاكية، ولم يرض الابن الثاني لبوهيمند -وهو حاكم طرابلس (والذي عرف فيما بعد بوهيمند الرابع) - بتولية أخيه الذي يتمتع بعطف ليو الثاني الأرميني الذي كان يسعى لتأكيد حكم ريموند روين على أنطاكية.

(1) كان سبب زواج أليس Alic من ريموند بن بوهيمند الثالث أنه بعد أن استولى صلاح الدين على بغراس التابعة للداوية وخربها في سنة 1188م بادر ليو الثاني بالاستيلاء عليها ولم يردها إلى الداوية، مما أثار غضبهم وغضب حليفهم بوهيمند الثالث، وحاول هذا الأخير أن يتدخل لإعادة القلعة إلى الداوية ولكن دون جدوى، ثم حدث أن استدعاه ليو الثاني لحل مشكلة بغراس وكانت هذه حيلة منه حيث حبسه في بغراس وظل في سجنه حتى تدخل هنري دي شامباني ملك عكا في إخراجه، حيث سار بنفسه إلى سيس عاصمة أرمينية الصغرى لتسوية مشكلة بغراس والإفراج عن بوهيمند، فتنازل ليو عن بغراس لابنة أخيه أليس على أن يتم زواجها من ريموند بن بوهيمند الثالث، وتم عقد القران في سنة 1195م. انظر عن ذلك:

Sempad:Le CanneTable chronique du Royaume de la petite Arménie, Ed., R.H.C.,

DOC., Arm.I.p.631- 632,Paris, 1869-1906.

Cahen: La Syrie du Nord ,p.583, Boase: op.cit.,p.18-19.

ويين بوهيمند الرابع حاكم طرابلس⁽¹⁾ الذي تمكن من الاستيلاء على أنطاكية عقب وفاة والده بمساندة الداوية الذين يكونون العداء لليو الثاني بسبب بغراس ويتأيّد قومون أنطاكية له⁽²⁾. ورأى ليو أنه لو ترك بوهيمند في حكم أنطاكية فإنه سيتمكن من تدعيم مركزه فيها، لذا بدأ بعد الاستيلاء عليها⁽³⁾ فصار بقواته في 1203م لقصد أنطاكية وأغار في طريقه إليها على إقليم العمق حتى وصلت غاراته إلى جسر الحديد، وهما من أعمال حلب، ثم إلى أنطاكية وقطع مادة الميرة المتواصلة من أنطاكية إلى حلب⁽⁴⁾.

يتضح لنا من هذا أن الملك الظاهر صاحب حلب كان أحد المتضررين من هجوم الأرمن على أنطاكية، فهم لا يكادون يغيرون على أنطاكية حتى يهاجموا في طريقهم إليها أعمال حلب، ولعل هذا يفسر لنا ما قام به الملك الظاهر غازي من نجدة الأمير الصليبي بوهيمند الرابع حاكم أنطاكية وطرابلس بل والتحالف معه ضد الأرمن. ففي ديسمبر سنة 1203م كرر ليو الثاني هجومه على أنطاكية وحاصرها، وشدّد الحصار عليها، وعندما علم الملك الظاهر صاحب حلب بذلك خرج بقواته لدفع الأرمن ونجدة صليبي أنطاكية، فنصب معسكره على حارم، وبمجرد أن علم ليو الثاني بذلك رفع الحصار عنها وعاد إلى بلاده، الأمر الذي عجّل بعودة الملك الظاهر من حارم إلى حلب⁽⁵⁾، وانتهاز ليو الثاني فرصة عودة الملك الظاهر إلى حلب وكرر هجومه على أنطاكية في سنة 24 ديسمبر 1203م،

(1) Cahen: op.cit.,p.586. Stevenson: op.cit.,p.298-299. Chalin:op.cit.,p.280-281.

، عاشور، الحركة الصليبية، ج2، 987.

(2) Boace: op.cit.,19. King:op.cit.,p.173. Stevenson:op.cit.,p.299.

(3) حسين عطية، إمارة أنطاكية الصليبية، ص 260.

(4) ابن واصل، مفرج الكروب، ج3، ص 140، ابن الفرات، المصدر السابق، ج4ق. 2ص، ص 247، 248، المقرئزي، السلوك، ج1، ق 1، ص 153.

(5) ابن واصل، المصدر السابق، ج3 ص 154، ابن الفرات، المصدر السابق، م، 5ج1 ص 20، المقرئزي، المصدر السابق، ج 1ق 1، ص 195.

وتمكن هذه المرة من الاستيلاء عليها⁽¹⁾ حيث فتحت القوات الأرمينية أحد أبواب المدينة بواسطة البطريرك اللاتيني بأنطاكية بطرس أنجوليم، الذي كان من المعارضين لحكم بوهيمند الرابع عليها وقد طلب منه ليو أن يستميل أعضاء القومون الأنطاكي إلى جانبه⁽²⁾، وتحصن بوهيمند الرابع في قلعة المدينة ونادى بشعار الملك الظاهر⁽³⁾.

لاشك أن هذه كانت فرصة طيبة للملك الظاهر صاحب حلب لدخول بوهيمند الرابع صاحب أنطاكية وطرابلس في طاعته⁽⁴⁾، وحين أرسل بوهيمند الرابع إلى الملك الظاهر على جناح طائر يستنجد به، لذا أسرع الظاهر لنجدة أنطاكية، فخرج بالقوات الحلبية وخيم بحارم، ومرة أخرى أسرع ليو الثاني بالهرب من أنطاكية بعد أن علم بقصد الملك الظاهر صاحب حلب له، وبعد هربه عاد الملك الظاهر إلى حلب⁽⁵⁾.

هكذا كان الملك الظاهر صاحب حلب يمثل حجر عثرة في سبيل تحقيق آمال ليو في الاستيلاء على أنطاكية، ولكننا نلمس من الأحداث السابقة أن الملك الظاهر الأيوبي بمجرد أن يرحل الأرمن عن شمال الشام يعود هو الآخر إلى حلب دون أن يحاول تعقبهم.

لاشك أن ذلك كان بسبب خشية الملك الظاهر صاحب حلب من عمه السلطان العادل؛ حيث كانت العلاقات بينهما في تلك الفترة متوترة في أغلب الأحيان، فضلاً عن انشغاله بنجدة الأيوبيين في حماة وحمص من الإغارات الدائمة عليها من صليبي الإيستارية.

(1) ابن واصل، المصدر السابق، ج3 ص 154، ابن الفرات، المصدر السابق، ص 264.

(2) حسين عطية، المرجع السابق، ص 264.

(3) ابن واصل، المصدر السابق ج3، ص 155.

(4) عاشور، الحركة الصليبية، ج2 ص 988.

(5) ابن واصل: المصدر السابق، ج3 ص 155، ابن الفرات: المصدر السابق، مجلد 5 ج1، ص 3.

على أية حال فإن ليو الثاني أدرك ما يسببه له الملك الظاهر من عقبات، لذلك بادر هذه المرة بتوجيه حملته على حلب نفسها، فهاجم في سنة 1204م إقليم العمق واستولى على ما فيه من حواصل وماشية، ثم أسرع في بناء قلعة بالقرب من دريساك ليسهل عليه مهاجمتها ومضايقة الملك الظاهر صاحب حلب⁽¹⁾.

يبدو أن ما قام به الملك الأرمني من الإغارة على العمق كان مجرد مظاهره عسكرية قصد منها ردع الملك الظاهر الأيوبي عن مساندة بوهيمند الرابع حاكم أنطاكية وطرابلس، يؤيد ذلك أنه بعد أن هاجم إقليم العمق أرسل إلى الملك الظاهر أن يخلي بينه وبين أنطاكية وأن يعيد ما أخذه من العمق⁽²⁾ فاستجاب الملك الظاهر إلى ذلك، وبمجرد موافقته هاجم الملك ليو الثاني أنطاكية، وخرّب رستاقها، مما أدى إلى وقوع غلاء عظيم بها. وعلى الرغم من هدنة الملك الظاهر مع الأرمن إلا أنه أمد أنطاكية أثناء هذه الأزمة الاقتصادية بما يلزمها من المؤن والغلال حتى انتهت منها هذه الأزمة⁽³⁾.

لقد أثار موقف الملك الظاهر هذا من أنطاكية حفيظة ليو الثاني الأرمني، لذلك عاود الهجوم على أعمال حلب في ديسمبر 1205م، فسار بقواته وهاجم أحد الحصون الصليبية المنيعة وهو دريساك⁽⁴⁾، فقاومت الحامية الإسلامية التي بالحصن الأرمن وجاهدتهم حتى اضطرتهم إلى الرحيل عن الحصن إلى إقليم العمق، فهاجمه الأرمن وقتلوا من كان فيه من التركمان وأعملوا فيه السلب والنهب، وجاهدت القوات الإسلامية في هذه المنطقة الأرمن، وتبعتهم في سيرهم

(1) ابن العديم: المصدر السابق ج3، ص 156.

(2) نفس المصدر.

(3) نفسه. وقد انفرد ابن العديم يذكر هذه الأحداث.

(4) ابن العديم: زبدة الحلب، ص 157، ابن واصل: المصدر السابق ج3 ص 107، ابن كثير: البداية والنهاية ج13، ص 43.

ولكن دون أن ينالوا منهم⁽¹⁾.

عندما علم الملك الظاهر صاحب حلب بخبر حملة الأرمن هذه على أعمال حلب، أرسل بعض القوات بقيادة ميمون القصري إلى حارم، وأمر نائبه في تيزين⁽²⁾ بالمرابطة بها لصد الأرمن عن البلاد⁽³⁾، في الوقت الذي أمر فيه نائبه بدريساك بالتقدم إلى بغراس لمحاربة القوات الأرمينية بها. ولتت حامية دريساك نداء الظاهر، وتقدمت إلى بغراس، وجاهدت الأرمن بها، ولم يظفر أحد بالآخر⁽⁴⁾، لذلك رأى الملك الظاهر أن يسير بنفسه لجهاد الأرمن، فخرج بقواته من حلب في إبريل 1206م إلى مرج دابق⁽⁵⁾ استعداداً لقصد مملكة أرمينية الصغرى⁽⁶⁾.

وصلت إلى الملك الظاهر نجدات من السلطان العادل الأيوبي، ومن جميع ملوك الأيوبيين في الشام والجزيرة وهو بمرج دابق⁽⁷⁾ فضلاً عن أنه أرسل إلى بوهمند الرابع حاكم أنطاكية وطرابلس أن يمده بعشرة آلاف من المشاة الصليبيين لمهاجمة ليو الثاني من جهة الجنوب في الوقت الذي يهاجمه هو من جهة الشرق واستئصال شافته وقلع أثره⁽⁸⁾.

بدأ الحلبيون وصلبيو أنطاكية يستعدون لذلك، فأدرك ليو الثاني مدى الخطر

(1) ابن العديم: المصدر السابق، ج3، ص 153.

(2) تيزين: قرية كبيرة من نواحي حلب كانت من قبل تعد من أعمال قنسرين ثم صارت منذ أيام الرشيد مثل منبج وغيرها.

انظر: ياقوت: معجم البلدان ج2، ص 66.

(3) ابن العديم: المصدر السابق، ج3 ص 157، ابن واصل: المصدر السابق، ج3، ص 170.

(4) ابن العديم، المصدر السابق ج3، ص 157.

(5) مرج دابق، من أعمال حلب، بينها وبين حلب أربعة فراسخ وهي من قرى اعزاز، بها مرج كبير معشب للنتزه، انظر البغدادي، مرصد الاطلاع: ج2، ص 503.

(6) ابن العديم، المصدر السابق، ص 157، ابن واصل، المصدر السابق، ج3، ص 170.

(7) ابن العديم، المصدر السابق، ج3 ص 157.

(8) ابن واصل، المصدر السابق ج3 ص 170، 171.

الذي وضع نفسه فيه بعدائه للملك الظاهر صاحب حلب، وحاول أن يتدارك هذا الخطر، فأرسل إلى الملك الظاهر يطلب منه الصلح ويبذل له فروض الولاء والطاعة⁽¹⁾، فأعرض عنه الملك الظاهر أول الأمر، فتابع ليو رسله إليه حتى وافق على الصلح على أن يهدم لاون⁽²⁾ الحصن الذي بناه ويرد جميع ما أخذه في الغارة ويرد جميع أسارى المسلمين الذين في يده وأن لا يعرض لأنطاكية⁽³⁾، وعقدت هدنة بين الطرفين على هذا لمدة ثماني سنوات⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من هذه الهدنة المعقودة بين الطرفين إلا أن الملك الظاهر صاحب حلب أسهم مع سلطان سلاجقة الروم كيخسرو الأول (1204-1210م) في الهجوم على ليو الثاني الأرمني في سنة 1209م، حيث أرسل جيشاً حليياً صحب قوات السلاجقة الروم في هذه الحملة، واستولت القوات الإسلامية المشتركة على بعض القلاع الأرمينية⁽⁵⁾ وافتتحوا حصوناً عدة⁽⁶⁾.

ولم يكن الملك الظاهر صاحب حلب -كما يبدو- البادئ بنقض الصلح مع ليو الثاني الأرمني، بل إن هذا الأخير هو الذي بدأ بنقض شروط الهدنة بهجومه على

-
- (1) ابن العديم، المصدر السابق، ج3 ص 158، ابن واصل، المصدر السابق، ج3، ص 171.
 - (2) لاون هو الاسم الذي أطلقتته المصادر العربية على ليو الثاني، كما كانوا يطلقون عليه ابن لاون، كما أطلقوا أحياناً على حكام أرمينية متملك سيس أو صاحب سيس، كذلك أطلقوا عليهم أحياناً أخرى اسم التكتفور وهو لقب عام قصد به كل من جلس على عرش تلك المملكة مثلما لقب الإمبراطور البيزنطي بالأسكري، وملك الحيشة بالنجاشي. القلقشندي، صبح الأعشى، ج8 ص 31، عاشور، مملكة أرمينية الصغرى، ص 239.
 - (3) ابن العديم، المصدر السابق، ج3، ص 158.
 - (4) نفسه. ابن شداد، الأعلام الخطيرة: القسم الخاص بتاريخ حلب نشره الأب شارل لودي في مجلة المشرق عدد 33 لسنة 1935م، ص 201.
 - (5) ابن العديم، المصدر السابق ج3 ص 159، ابن واصل، المصدر السابق، ج3 ص 187، ابن القرات، المصدر السابق مجلد 5 ج1 ص 82، العيني، عقد الجمان: ج1 ق 2 ورقة 314 مخطوط.
 - (6) ابن العديم، المصدر السابق، ج3، ص 159

أنطاكية في عام 1208م وتخريبه لما حولها من بلاد⁽¹⁾، ويضاف إلى ذلك أن صليبي الاستبارية وهم حلفاء ليو الثاني الأرمني⁽²⁾ في هذه الحملة، كانوا قد أكثروا الإغارة على الأيوبيين في شمال الشام خاصة في حماة وحمص في عام 1207م، مما أثار غضب الملك الظاهر، لذلك توجه بنفسه لنجدتهم، ورد هجمات الاستبارية، فضلاً عن أن السلطان العادل وجه حملة على الصليبيين في جنوب وشمال الشام للانتقام من الاستبارية.

على أية حال، لما رأى الملك الأرمني استيلاء القوات الحلبية والسلجوقية على بعض قلاعه، أرسل إلى السلطان العادل الأيوبي سلطان مصر والشام والجزيرة مستنجداً به لردع القوات السلجوقية والحلبية عن بلاده، فأرسل العادل بدوره إلى سلطان سلاجقة الروم والملك الظاهر صاحب حلب، ووافق ليو على هذه الشروط وأفرج عن جميع أسرى المسلمين الذين كانوا في بلاده⁽³⁾.

نلمس من شروط هذا الصلح والتي انفرد بذكرها ابن العديم أن هناك تحالف بين سلطان السلاجقة والظاهر صاحب حلب مع صليبي أنطاكية والداوية في الحملة التي شنها سلطان سلاجقة الروم على الأرمن في سنة 1209م، حيث كان أول الشروط التي أملاها سلطان السلاجقة الروم على ليو الثاني الأرمني هو إعادة بغراس إلى الداوية، والأياعاود مهاجمة أنطاكية، وإن كانت شروط هذه المعاهدة لم تدخل حيز التنفيذ، حيث ظلت مشكلة الوراثة الأرمنية الأنطاكية قائمة، كما ظلت

(1) رنسيان، المرجع السابق، ج3 ص 246.

(2) Cahen: op.cit.,p.614.

• كان ليو الثاني الأرمني قد تقرب من الاستبارية بمنحهم جيلة التي في يد المسلمين في سنة 604هـ / 1207م، فضلاً عن قطية وسلوقية في غرب قبيقية، وذلك لمساندته في شغل الملك الظاهر صاحب حلب عن محجة أنطاكية وذلك بالهجوم على الأيوبيين في شمال الشام. انظر:

King:op.cit.,p.184-185. Boase: op.cit.,p.21. Daniel: op.cit.,p.47.

(3) ابن العديم: المصدر السابق، ج3، ص 160.

وقد بذلت البابوية جهوداً مضمينة لحل هاتين المشكلتين دون جدوى⁽¹⁾، واستمر الصراع بينهما حتى تمكن ليو الثاني الأرمني من الاستيلاء على أنطاكية في فبراير 1216م⁽²⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الملك الظاهر صاحب حلب لم يتحرك لنجدة أنطاكية التي طالما تحرك لنجدها من قبل، يدلنا على ذلك رواية ابن الجوزي⁽³⁾ التي يشير فيها إلى أنه في سنة 1216م: "أخذ ابن لاون أنطاكية من الفرنج يوم الأحد رابع وعشرين شوال، وكنت في ذلك اليوم قد جلستُ عند الملك الظاهر بحلب في دار العدل فلما انقضى المجلس نزلتُ من المنبر، فقام الظاهر والتقاني وأجلسني إلى جانبه ودفع إليّ بطاقة جاءته من حارم بذلك، ثم إنه عاد البرنس إلى طرابلس بعد أن أخذها من ابن لاون".

هكذا يتضح لنا من هذه الرواية عدم تحرك الملك الظاهر لنجدة أنطاكية كما كان يفعل من قبل، وكان سبب ذلك أن العلاقة بين الملك الظاهر وبوهيمند الرابع حاكم أنطاكية وطرابلس كانت قد تكدرت منذ أن هاجم بوهيمند الرابع قلاع الإسماعيلية في سنة 1214م، وكان الإسماعيليون في طاعة الملك الظاهر صاحب حلب فضلاً عن وصول أنباء عن قرب قيام حملة صليبية جديدة لتوجيهها إلى مصر⁽⁴⁾. خشي ليو الثاني أن يحاول بوهيمند الرابع استمالة الملك الظاهر صاحب حلب إليه مرة أخرى، لذا بادر بإعلان تبعيته للملك الظاهر، حيث أرسل إليه

(1) عن جهود البابوية لحل مشكلة أنطاكية وبغراس انظر: Boase, op.cit., p.615-620, Cahan: op.cit., p.19
op.cit., p.19، حسين عطية، المرجع السابق، ص 275-292.

(2) ابن الجوزي، مرآة الزمان: ج8ق2، ص 572، أبو شامة، الذيل على الروضتين، ص 90، ابن واصل، المصدر السابق، ج3، ص 233، ابن الفرات، المصدر السابق، مجلد 5 ج1، ص 168

(3) مرآة الزمان، ج8ق، ص 572.

(4) حسين عطية، المرجع السابق، ص 297، 298.

يعلمه أنه كان في خدمته، وأنه لا يتقلب إلا عن أمر هو رأيه، وأنه إنما فتح أنطاكية باسمه (1)؟

يتضح لنا هنا من هذه الرواية أن الملك ليو الأرمني أراد أن يضمن استمرار ملك الأرمن في أنطاكية بضمان استمرار الملك الظاهر صاحب حلب على حياده، لذلك بادر بإعلان الولاء والتبعية له. ودعم ليو الثاني موقفه هذا بالإفراج عن جميع الأسرى المسلمين بأنطاكية (2).

وأثناء قيام ليو الثاني بالاستيلاء على أنطاكية قام عز الدين كيكائوس سلطان سلاجقة الروم (1210-1219م) بالهجوم على مملكة أرمينية الصغرى، والاستيلاء على قلعة لؤلؤة (3)، لذلك اضطر ليو الثاني إلى العودة إلى بلاده بعد أن ولى على أنطاكية ابن أخيه ريموند روبين (4). ولعل هذا الانتصار الذي حققه كيكائوس على الأرمن شجعه على مهاجمتهم مرة أخرى. ورأى سلطان سلاجقة الروم أن يجدد التحالف الذي كان معقوداً من قبل بينه وبين الظاهر صاحب حلب وبوهيمند الرابع صاحب أنطاكية وطرابلس، فأرسل إليهما في 1216م، فاستجابا له، واتفقا على أن يهاجم سلطان سلاجقة الروم الأرمن من ناحية مرعش، والملك الظاهر صاحب حلب من ناحية دريساك، ويقوم بوهيمند الرابع يسانده قوات من حماه وحمص ودمشق بالاستيلاء على أنطاكية (5). وقبل أن يشارك الملك

(1) ابن شداد، الأعلام الخطيرة، الجزء الخاص بتاريخ حلب نشره الأب شارك لودي في مجلة المشرق عدد 33 لسنة 1935 ص 202.

(2) ابن شداد، المصدر السابق، ص 202، ابن واصل، المصدر السابق، ج 3 ص 233، ابن أيك، الدر المطلب، ص 182، ابن الفرات، المصدر السابق، مجلد 5 ج 1، ص 168، 169.

(3) لؤلؤة، قلعة قرب طرسوس، انظر معجم البلدان: ج 5 ص 26.

(4) ابن واصل، المصدر السابق، ج 3 ص 233، ابن الفرات، المصدر السابق مجلد 5 ج 1 ص 169، المقرئ، السلوك: ج 1 ق 1 ص 215.

(5) ابن العديم، المصدر السابق، ج 3، ص 168، ابن واصل، المصدر السابق، ج 2 ص 234، ابن الفرات، المصدر السابق، مجلد 5 ج 1، ص 190، 191.

الظاهر صاحب حلب في هذه الحملة أرسل إلى عمه السلطان العادل يستشيريه في أمر التحالف مع سلطان سلاجقة الروم، وصليبي طرابلس ضد الأرمن، فهجَّن عليه الملك العادل رأيه، وأشار عليه بأن لا يجتمع إليه أصلاً، وعرفه ما في ذلك من المفسد⁽¹⁾. واقتنع الملك الظاهر برأي عمه السلطان العادل، خاصة وأن ليو الثاني عند استيلائه على أنطاكية كما رأينا كان قد أظهر طاعته للملك الظاهر، بل إنه عندما علم بخبر هذا التحالف الذي عُقد بينه وبين سلطان سلاجقة الروم وصاحب طرابلس أرسل إليه رسالة يعلن فيها الولاء والطاعة له ويطلب منه إنقاذه من هذا الحلف. وحمل الرسل إليه كثير من الهدايا الفاخرة⁽²⁾، لذلك لم يُرد الملك الظاهر بعد هذا أن يورط نفسه في حملة ضد ملك الأرمن وهو يدين له بالولاء والطاعة، وفي نفس الوقت لم يجد الحجة التي يرجع بها عن تحالفه مع سلطان سلاجقة الروم، ثم وافته الفرصة عندما أغارت قوات سلطان سلاجقة الروم بمعرش على بلد البلاط⁽³⁾ من أعمال حلب وقتلهم من بها من الأرمن، فتذرع الملك الظاهر بهذا الأمر، وقال لرسله الذين وصلوا إليه كما رأينا في ذلك الوقت لاستعجال الملك الظاهر في الهجوم على الأرمن: العجب أنكم تطلبون منا المعاونة وتخربون بيوتنا!⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من اعتذار رسل سلطان سلاجقة الروم عن هذا بوجود جواسيس لملك الأرمن فيها يعملون على تخريب البلاد الإسلامية، إلا أن الملك الظاهر امتنع عن مواصلة التحالف مع سلطان سلاجقة الروم ضد الأرمن⁽⁵⁾.

(1) ابن واصل، المصدر السابق، ج2، ص 234

(2) نفسه ص 235، ابن الفرات، المصدر السابق، مجلد 5 ج1، ص 192.

(3) البلاط: مدينة قديمة بين مرعش وأنطاكية يشقها النهر الأسود الخارج من الثغور، انظر: ياقوت: معجم البلدان، ج1، ص 477.

(4) ابن واصل، المصدر السابق، ج3، ص 235، وردت هذه الرواية أيضاً في: ابن الفرات، المصدر السابق مجلد 5 ج1، ص 193.

(5) ابن واصل، المصدر السابق، ج 3، ص 235، ابن الفرات، المصدر السابق، مجلد 5: ج1 ص 193.

ثم كانت وفاة الملك الظاهر صاحب حلب في أكتوبر 1216م، وانشغال ملوك الأيوبيين في مصر والشام والجزيرة عن الجهاد ضد الأرمن بعد وفاته بالتصدي للحملة الصليبية الخامسة، فضلاً عن هذا فإن ليو الثاني ملك أرمينية الصغرى لم يلبث أن توترت العلاقات بينه وبين ابن أخيه ريموند روين، فقد أهان هذا الأخير عمه ليو الثاني إهانات بالغة مرض بعدها وأصيب بالشلل⁽¹⁾.

لذا فإن ليو الثاني في هذه الفترة لم تعد له أطماع في حلب أو في أنطاكية بعد أن تنكر ابن أخيه لفضله عليه في إعادة أنطاكية إليه، وبالتالي لم تكن هناك أي علاقات بين الأيوبيين والأرمن. لم يستطع ريموند روين أن يحتفظ بأنطاكية طويلاً بعد أن فقد عطف ليو الثاني الأرميني؛ إذ استولى عليها بوهيمند الرابع حاكم طرابلس نهائياً في سنة 1219م⁽²⁾، وبذلك نجح بوهيمند الثاني في إعادة توحيد أنطاكية وطرابلس تلك الوحدة التي استمرت طوال الحكم الصليبي عليهما⁽³⁾، ومع ذلك استمرت مشكلة أنطاكية وأرمينية قائمة، وذلك لأن مملكة أرمينية الصغرى بعد وفاة ليو الثاني في سنة 1219م مرت بعدة تطورات أدت إلى ظهورها من جديد، حيث ترك ليو على وراثة عرش أرمينية⁽⁴⁾ ابنته إيزابيلا، وعهد إلى حاكم بغراس بالوصاية عليها، فلما قتل هذا الأخير انتخب الأمير قسطنطين البايروني رئيس الأسرة

(1) Eracles: op.cit.,II.p.347, Sempad: op.cit.,p.644.

(2) عاشور الحركة الصليبية ج2، ص 990، 991.

Stevenson: op.cit.,p.299, Boase: op.cit.,p.21.

(3) عاشور، الحركة الصليبية، ج2، ص 991.

(4) كان ليو قد عهدَ بعرش أرمينية إلى ابن أخيه ريموند روين لأنه لم يكن له أبناء ذكور، وعندما خرج ريموند عن طاعته كما رأينا عهد بولاية عرش أرمينية الصغرى إلى ابنته إيزابيلا وأقام عليها وصياً وهو آدم سيد بغراس. عن ذلك انظر: استارجيان، تاريخ الأمة الأرمنية، ص 225. حسين عطية، إمارة أنطاكية الصليبية، ص 302.

الميثومية⁽¹⁾ في ذلك الوقت وصياً عليها⁽²⁾، وكان الأمير ريموند رويين بعد أن طرد من أنطاكية قد سار إلى دمياط مستنجداً بالمندوب البابوي بلاجيوس، وظل مقيماً بها حتى وفاة ليو الثاني 1219م⁽³⁾.

وعندما علم ريموند بوفاته طمع في اعتلاء عرش أرمينية، لذلك سار إلى قيليقية واستولى على بعض القلاع الأرمينية، ولكن تمكن قسطنطين البابيرون من القبض عليه وسجنه حتى مات في سجنه⁽⁴⁾.

هكذا جمع عداء كل من الأرمن وبوهيمند الرابع حاكم طرابلس وأنطاكية لريموند رويين بينهما⁽⁵⁾، لذلك سعى أمراء أرمينية الصغرى إلى زواج إيزابيلا من فيليب بن بوهيمند الرابع⁽⁶⁾، واشترطوا عليه أن يحترم التعاليم الدينية الأرمينية وأن

(1) كان للأرمن أسرتان دائماً ما كانتا تتصارعان على الاستئثار بالنفوذ والسلطان على قيليقية، الأسرة الميثومية ومؤسسها أوشرين الأول الذي تزح إلى قيليقية حوالي 1073م أي بعد موقعة ماتركوت، فاستولى على قلعة لامبرون في غرب قيليقية من المسلمين، ومن هنا توطد نفوذهم في غربها مما جعلهم أكثر ارتباطاً بالإمبراطورية البيزنطية، أما الأسرة الثانية فهي الأسرة الروينية وهي التي تنسب إلى رويين الأول، وقد أسس إمارته في شرقي قيليقية مما جعل هذه الأسرة أكثر احتكاكاً وارتباطاً بالقوى الإسلامية والصلبية التي ظهرت في الشام والجزيرة.

انظر: عاشور، سلطنة المماليك ومملكة أرمينية الصغرى ص 232، 233. عبد الغني محمود، السياسة الشرقية للإمبراطورية البيزنطية في عهد الكسيوس كومنين، ط. القاهرة 1983، ص 399.

(2) ابن العبري، تاريخ الزمان، ص 262، استارجيان، المرجع السابق، ص 225.

Chalin: op. cit.,p.282.

(3) ابن العبري، المصدر السابق، ص 254.

(4) ابن العبري، المصدر السابق ص 262، حسن عطية، المرجع السابق ص 316.

Chalin: op. cit.,p.282.

(5) حسن عطية، المرجع السابق، ص 316، مجهول المؤلف، مختصر تواريخ الأرمن، ص 237.

(6) Chalin: op. cit.,p.282. Boase: op.cit.,p.23.

Agteyias:L'Armenie, Les Armeniens,p.102,Paris,1882.

ينضم إلى الكنيسة الأرمنية⁽¹⁾.

رحب بوهيمند الرابع وابنه فيليب بهذا الزواج، ولكن بعد أن تم الزواج أدخل فيليب بالشروط التي فرضوها عليه وذلك لئله إلى الكنيسة الكاثوليكية الغربية⁽²⁾، لذا جمع حوله حاشية لاتينية وأساء معاملة أتباعه من الأرمن، كما أنه عزل معظم الأرمن من المناصب العليا وأسندها إلى أتباعه اللاتين، فضلاً عن أنه استولى على معظم خزائن المملكة، وأرسلها إلى والده الذي طمع في أن يحصل على مكاسب كثيرة من هذه المملكة لإحياء إمارته؛ لذا فلم يلبث في حكمه سوى ثلاث سنوات حتى سجن ثم قتل مسموماً بعد فترة من حبسه في سيس⁽³⁾ عاصمة مملكة أرمينية الصغرى، وحاول بوهيمند خلال هذه الفترة إنقاذ فيليب دون جدوى⁽⁴⁾.

لذا تحالف بوهيمند الرابع مع سلطان سلاجقة الروم علاء الدين كيقباز (1219-1236م) الذي سارع بمهاجمة بلاد الأرمن في سنة 1225م وفتح عدة حصون وأعمل في عاصمتهم التخریب⁽⁵⁾.

أما بوهيمند فأعد حملة، وسار بها إلى بلاد الأرمن في سنة 1226م واستنجد الأرمن بأتابك حلب شهاب الدين طغرل، كما أرسلوا إليه يحدرونه من استيلاء صليبي أنطاكية على بلادهم "لأنها تجاور أعمال حلب"⁽⁶⁾، فأرسل شهاب الدين

(1) Boase: op.cit.,p.23.

(2) Boase: op.cit.,p.23) Chalin: op. cit.,p.282.Cahen: op.cit.,p.632. Boase: op.cit.,p.23.

(3) سيس: من أعظم مدن الثغور الشامية تقع بين أنطاكية وطرسوس على عين زربة وهي عاصمة مملكة أرمينية الصغرى. انظر: ياقوت: معجم البلدان جـ 3 ص 297، 298، أبو الفدا: تقويم البلدان ص: 257. ابن الشحنة: الدر المنتخب، ص 189.

(4) Sempad:op.cit.,p.648.

Boase: op.cit.,p.23. 263 ابن العبري: تاريخ الزمان، ص

(5) ابن الأثير: الكامل في التاريخ: جـ9، ص 372.

(6) نفسه.

إليهم بعض القوات الحلبية لنجدتهم، ولم يستطع بوهيمند أن يحصل على شيء من بلاد الأرمن، فاضطر إلى العودة إلى بلاده⁽¹⁾. أما قسطنطين فإنه استطاع أن يحل مشكلة الوراثة في أرمينية بإجبار الملكة إيزابيلا على الزواج من ابنه هيثوم الأول، وهو أول ملوك أرمينية الصغرى من الأسرة الهيثومية⁽²⁾.

وعلى الرغم من استقرار بوهيمند الرابع وخلفائه في حكم إمارتي أنطاكية وطرابلس، واستقرار هيثوم الأول في حكم مملكة أرمينية الصغرى، إلا أن العلاقات بينهما ظلت متوترة حتى وصل لويس التاسع إلى بلاد الشام وتدخل في إصلاح ما بين الأرمن وصيدبي أنطاكية⁽³⁾، حيث توسط لويس وهو في قبرص وقبل أن يتوجه إلى مصر لعقد صلح بين كل من بوهيمند السادس حاكم أنطاكية وطرابلس (1251-1268م) وبين هيثوم الأول ملك مملكة أرمينية الصغرى⁽⁴⁾. ومن هنا تحسنت العلاقات بين الطرفين، وبدأ التقارب بينهما بزواج بوهيمند السادس من سييلا Sibylle ابنة هيثوم في سبتمبر 1254م أي بعد عودة لويس إلى غرب أوروبا بعدة أشهر⁽⁵⁾، فكان هذا بداية التحالف بين الأرمن وصيدبي أنطاكية الذي سيبدو واضحاً فيما بعد⁽⁶⁾. في تلك الآونة كان الخطر المغولي قد استفحل أمره، وأيقن هيثوم الأول عدم قدرته على الوقوف أمامه، لذلك رأى سياسته

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ ج9 ص 372. Sempad: op.cit., p.648.

(2) Boase: op.cit.,p.23. Chalin:op.cit.,p.283.

عثمان الترك، صفحات من تاريخ الأمة الأرمينية ص 150، 151. استارجيان، المرجع السابق، ص 225، 226، مجهول المؤلف، مختصر تواريخ الأرمن: ص 237، 238.

(3) حسين عطية، المرجع السابق ص 349.

(4) Grousset: op.cit.,p515

جوزيف نسيم، العدوان الصليبي على بلاد الشام ص 310، فؤاد حسن، تاريخ الشعب الأرمني: ص 157، 158 ط. القاهرة 1986.

(5) Eracles: op.cit.,p.412. Cahen:op.cit.,p.702.

جوزيف نسيم، المرجع السابق ص 311.

(6) Cahen:op.cit.p.702 Boase:op.cit.,p.25.

الحكيمة أنه لا يستطيع أن يتخذ مملكته من هذا الخطر المحقق إلا بالتحالف مع المغول، وإعلان الولاء والطاعة لهم⁽¹⁾.

بالإضافة إلى ذلك فقد وجد الأرمن في المغول حليفاً قوياً وقادراً على ضرب المسلمين والإسلام ضربة قاضية⁽²⁾، بل وتطوير العالم الإسلامي بوضعه بين فكّتي القوات المغولية والمسيحية لهدم كيانه وإنشاء كيانات مسيحية على أنقاضه⁽³⁾. لذا أرسل هيثوم الأول سفارةً إلى المغول بقيادة أخيه سمباد في سنة 1247م وعادت السفارة في سنة 1250م ومعها ضمان من المغول بعدم التعرض لمملكة أرمينية الصغرى مع إعادة القلاع التي انتزعتها سلاجقة الروم منها⁽⁴⁾.

ولم يكتف هيثوم بذلك، بل أراد أن يؤكد تحالفه مع المغول، فسار بنفسه لزيارة الخان المغولي مانج وقاخان في سنة 1253م، وأقام هناك لمدة ثلاث سنوات، وكان ملك أرمينية أول حاكم رسمي من الشرق يذهب بنفسه مختاراً إلى بلاط الخان، وعاد هيثوم إلى بلاده في سنة 1256م بعد أن عقد معاهدة تحالف مع المغول⁽⁵⁾، وكان من ضمن شروطها استعادة الأراضي المقدسة من أيدي المسلمين⁽⁶⁾، ثم كان الغزو المغولي لبغداد ومن بعدها ديار الجزيرة وبلاد الشام التي في أيدي ملوك الأيوبيين، وقد ساند الأرمن المغول في هذا الغزو، بل إن هيثوم الأول ضم إلى

(1) Daniel:op.cit.,p.48, Cahen:op.cit.p.284.

مروان المدور: الأرمن عبر التاريخ: ص 235، 236.

(2) كلود كاهن: تاريخ العرب والشعوب الإسلامية: ت. بدر الدين محمد قاسم، ط بيروت 1983، ص 254.

(3) محمد مجدي: المغول في بلاد الشام، رسالة دكتوراه غير منشورة كلية آداب -جامعة المنيا عام 1991م، ص 71.

(4) Boase:op.cit.,p.25. Chalin:op.cit.,p.282. Daniel:op.cit.,p.34.

(5) Boase:op.cit.,p.25. Chalin:op.cit.,p.284. Wise: The wars of the Crusades, p.28. Daniel: op.cit.,p.48. Boase:op.cit.,p.25.

(6) استارجيان: المرجع السابق، ص 229.

التحالف الأرميني المغولي حليفه وزوج ابنته بوهمند السادس حاكم أنطاكية وطرابلس⁽¹⁾.

وقد اشترك هيثوم مع المغول في وضع خطة غزو الشام⁽²⁾، وكان هو الذي أوغر إليهم بيده غزو حلب التابعة للملك الناصر الأيوبي والذي كان يفرض سيطرته على كل الشام، لذا فإن الاستيلاء عليها سيسهل مهمة الاستيلاء على الأراضي المقدسة من أيدي المسلمين، وقدم هيثوم قواته التي تبلغ اثنتي عشرة ألفاً لمساعدة الجيش المغولي في الاستيلاء عليها⁽³⁾.

ويشير الجغرافي المؤرخ المعاصر ابن شداد⁽⁴⁾ إلى موقف الأرمن من المسلمين في حلب بعد الاستيلاء عليها: 'دخل إلى الجامع صاحب سيس، وقتل به خلقاً كثيراً، وأحرق الحائط القبلي منه، وأخذ الحريق غرباً وقبله إلى المدرسة الحلاوية⁽⁵⁾، واحترق سوق البزازين' كذلك أسهم الأرمن بدور مع المغول في الاستيلاء على بقية بلاد الشام والجزيرة الأيوبية⁽⁶⁾ حتى انقرض البيت الأيوبي في الشام والجزيرة على أيدي المغول ومن بعدهم المماليك، ومع ذلك فإن بيت حماة الأيوبي ظل قائماً

(1) Duggan:op.cit.,p.242. Daniel: op.cit.,p.48, Boase:op.cit.,p.25.wise:op.cit.,p.28. Hayton: La Floi des Histoires de la terre d'orient,Ed.R.H.C.

(2) Doc., Arm.II.p.170Paris,1869-1906.

عاشور: الحركة الصليبية ج2: ص 133، السيد عبد العزيز سالم: طرابلس الشام في التاريخ الإسلامي، ط.الإسكندرية 1967م، ص 173.

(3) Hayton: op.cit.,II.,p.17.

(4) الأعلام الخطيرة، ج1 ق1 تحقيق دومنيك سورديبل، ص 36.

(5) المدرسة الحلاوية، من مدارس حلب، وكانت هذه المدرسة كنيسة عظيمة مقدسة عند النصارى وهي من جملة الكنائس التي حولها القاضي أبو الحسن بن يحيى الخشاب إلى مساجد ومدارس، انظر: نهلة أنيس: الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الثغور والعواصم: رسالة ماجستير غير منشورة بكلية الدراسات الإنسانية - جامعة الأزهر 1991م، ص 293.

(6) Boase:op.cit.,p.26.. Chalin:op.cit.,p.287. Duggan:op.cit.,p.232.

في عهد سلاطين المماليك وقام بدور بارز في الجهاد ضد الأرمن لا يقل عن دوره في الجهاد ضد الصليبيين والمغول.

ففي عهد السلطان الظاهر بيبرس أغار الأرمن في عام 1263م على حلب، فأمر السلطان قوات الملك المنصور صاحب حماة الأيوبي بالخروج لمجاهدة الخطر الأرمني، فسارت هذه القوات بصحبة القوات الحمصية، وتمكنت من إنزال هزيمة بالأرمن⁽¹⁾. ولقد كان نجاح القوات الحموية في إنزال الهزيمة بالأرمن سبباً في اختيار السلطان الظاهر بيبرس للملك المنصور صاحب حماة الأيوبي على رأس الحملة التي وجهها ضد مملكة أرمينيا الصغرى في 1266م⁽²⁾.

لقد قصد بيبرس من هذه الحملة تأديب مملكة أرمينيا الصغرى لتجالفهم مع المغول ضد المسلمين، فضلاً عن أنه أراد فتح باب التجارة بين بلاد الشام وبلاد الأرمن، فلم يستجب هيثوم لهذه الرغبة خوفاً من هولاكوه، وهي غنية بأسواق الخيل والبغال والحنطة والشعير⁽³⁾.

سارت قوات هذه الحملة يقودها الملك المنصور صاحب حماة الأيوبي حتى وصلوا إلى الدربند، وكان الأرمن قد حصنوه ونصبوا حوله المنجنيق، ومع ذلك تمكنت القوات الإسلامية من إنزال الهزيمة بهم وأسرت ابن ملك الأرمن، ثم تقدمت إلى سيس عاصمتهم وأعملوا فيها السلب والنهب والتخريب، وعادت القوات المسلمة إلى بلاد الشام محملة بكثير من الغنائم والأسرى، ورحّب بهم السلطان بيبرس، ثم عاد صاحب حماة إلى مملكته بعد أن منحه السلطان تقديراً

(1) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر، ص 191-193. الداوداري: زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة، ج9، ص 105. القرظي، السلوك، ج1 ق2، ص 510. العيني، عقد الجمان، ج1، ص 384.

(2) ابن عبد الظاهر، المصدر السابق، ص 269، شافع بن علي، حسن المناقب السرية ص 115.

(3) كمال أمين محمد، إمارة أنطاكية الصليبية: رسالة ماجستير غير منشورة كلية الآداب جامعة القاهرة 1990م، ص 180.

لانتصاره على الأرمن الكثير من الأموال والخيول والخلع⁽¹⁾، كما أسهم الملك المنصور صاحب حماة الأيوبي في الحملة التي قادها السلطان الظاهر بنفسه على الأرمن⁽²⁾ في سنة 1275م، حيث سار السلطان إلى حماة وخرج السلطان المنصور صاحب حماة في خدمته بعسكره⁽³⁾ وهاجم السلطان بلاد مملكة أرمينية الصغرى، وأعمل فيها السلب والنهب والتخريب، وأحرق عاصمتهم سيس، وتمكن المماليك في هذه الحملة من الاستيلاء على المصيصة⁽⁴⁾، كذلك شارك الملك المنصور صاحب حماة الأيوبي في الحملة التي وجهها السلطان السعيد بركة خان بن الظاهر بيبرس على الأرمن في سنة 1278م، فسار الملك المنصور الأيوبي على رأس القوات الحموية إلى مملكة أرمينية الصغرى بصحبة الأمير سيف الدين قلاوون الصالحي وهاجوا بلادها وحصلوا على كثير من الغنائم، ثم عادت القوات الإسلامية إلى بلادها⁽⁵⁾.

وفي عهد السلطان الأشرف خليل بن قلاوون (1290-1293م) برز دور الملك المظفر محمود صاحب حماة الأيوبي في فتح قلعة الروم التي تقع في غربي الفرات، وكان يقيم بها بطيريك الأرمن الذي يطلق عليه بالأرمينية كتاغيك

(1) ابن عبد الظاهر، المصدر السابق: ص 269-271، ابن أبي الفضايل، النهج السديد ج1 ص 151، 152، أبو الفداء، المصدر السابق، ص 4، ص 3، شافع علي، المصدر السابق، ص 115، 116.

(2) كان سبب قيام السلطان بيبرس بهذه الحملة على الأرمن أنهم نقضوا شروط الهدنة التي كانت معقدة بينهم وبين السلطان، حيث كان من شروطها أن لا يجردوا ولا يحصنوا أيًا من القلاع والحصون، فأعادوا بناء وتحصين بعض القلاع، كما أنهم قطعوا الهدايا التي كانت مقررة عليهم إلى السلطان، انظر: ابن عبد الظاهر: المصدر السابق، ص 432.

(3) ابن عبد الظاهر: المصدر السابق ص 433، نفسه ص 433-435.

(4) البونيني، ذيل مرآة الزمان، ج3 ص 88، المصيصة هذه مدينة تقع على شاطئ نهر جيحان من ثغور الشام بين أنطاكية وبلاد الروم. انظر ابن الشحنة: الدر المنتخب ص 178، ياقوت: معجم البلدان: ج5 ص 145.

(5) أبو الفداء: المصدر السابق ج4 ص 11، البونيني: ذيل المرآة: ج3 ص 297.

وسوشير يا قوت الحموي⁽¹⁾ إلى سبب استمرار هذه القلعة عن غيرها من القلاع: قلعة جدواها؛ فإنه لا دخل لها، وأخرى لأجل مقام رب الملة عندهم، كأنهم يتركونها كما يتركون البيع والكنائس في بلاد المسلمين.

ويهمنا من هذا دور الملك المظفر الأيوبي في فتح هذه القلعة الأرمينية؛ فيشير أبو الفداء إلى أنه: "كانت منزلة الحمويين على رأس الجبل المطل على القلعة من شرقها فكنا نشاهد أحوال أهلها في مشيهم وسعيهم في القتال".

نصب الحمويون المنجنيق على رأس الجبل من جهة البحر⁽²⁾، ونصبت بقية القوات الإسلامية منجنيقاتها على الجبهة الغربية والشرقية، وشدت الحصار على القلعة حتى فتحت عنوة، وأعمل فيها السلب والنهب وقتل وأسر كثير من أهلها⁽³⁾. وعندما رأى ذلك النائب الأرميني طلب ومن معه الأمان، فأمنهم السلطان على أرواحهم فقط، فوافقوا على ذلك، واستلم المسلمون القلعة في سنة 1291م⁽⁴⁾.

وفي عهد السلطان حسام الدين لاجين (1296-1298م) أسهم صاحب حماة الأيوبي بدور بارز أيضاً في الحملة، التي وجهها السلطان على مملكة أرمينيا الصغرى في سنة 1297م، وصحب الملك المظفر محمود صاحب حماة القوات المصرية والشامية في هذه الحملة واجتمعت القوات الإسلامية بحلب لقصد مملكة أرمينية الصغرى، فسار الملك المظفر صاحب حماة إلى بلاد سيس عن طريق دريند مري في حين سارت بقية القوات المصرية والشامية عن طريق بغراس، وتقابل

(1) معجم البلدان: ج4 ص 390، 391.

(2) المختصر في أخبار البشر: ج4 ص 27.

أبو الفداء، المصدر السابق، ص 27، ابن أبي الفاضل المصدر السابق، ج2، ص 389.

(3) مجهول، تاريخ سلاطين المماليك: ص 10، ابن حبيب، تذكرة النبيه، ج1، ص 149.

(4) ابن أبيك، الدرر الزكية، ص 323، أبو الفداء، المصدر السابق، ج4، ص 27، مجهول، تاريخ

سلاطين المماليك، ص 10، ابن حبيب، المصدر السابق، ج1 ص 149.

الجميع على نهر جيحان⁽¹⁾، وأغاروا على مملكة أرمينية الصغرى في 1297م، واكتفوا بما حصلوا عليه من الغنائم والأسرى وعادوا إلى بلادهم، وعندما عاد الملك المظفر صاحب حماة إليها أرسل إليه السلطان لاجين بغزو مملكة أرمينية الصغرى مرة أخرى، فلبى ذلك، وانضمت إليه القوات الشامية والمصرية وتوجهت الحملة إلى سبيس عاصمة أرمينية الصغرى، فقام الملك المظفر الأيوبي بقواته وقوات دمشق بحصار حموص⁽²⁾، ويشير إلى ذلك أبو الفدا⁽³⁾ بقوله: «وحاصرنا حموص وضايقناها، وأما باقي العسكر فإنهم نزلوا أسفل حموص».

اشتد حصار القوات الحموية على حموص، أما بقية القوات الإسلامية والتي كانت تقوم بالهجوم على بقية بلدان سبيس فإنهم كانوا إذا عرض لهم ما يقتضي المشاورة يطلعون إلى الجبل ويجتمعون في خيمة الملك المظفر وبين يديه ويتشاورون على ما فيه المصلحة⁽⁴⁾.

وتبين لنا هذه الرواية مكانة الملك المظفر صاحب حماة الأيوبي في هذه الحملة، حيث كان قائداً لها، كما تدلنا على أنه كانت له معرفة بمملكة أرمينيا الصغرى، مما جعل بقية نواب الشام يرجعون إليه في الهجوم على بلاد هذه المملكة على الرغم من أنهم كانوا يشاركونه في القيادة.

وقد ازدادت معرفة ملوك حماة الأيوبيين ببلاد مملكة أرمينية الصغرى بسبب قيادتهم للحملة التي كان يوجهها سلاطين المماليك منذ عهد بيبرس عليها، مما جعل لهم معرفة بطرق ودروب هذه البلاد.

(1) نهر جيحان: نهر كبير يخرج من بلد الروم وينتهي إلى المصيصة، انظر: ابن العديم: بغية الطلب في تاريخ حلب: ج1 ورقة 377 مخطوط. ابن الشحنة، الدر المنتخب، ص 180.

(2) حموص: تقع بالقرب من نهر جيحان شرقي تل حمدون بحيث تظهر تل حمدون على قرب شديد منها. انظر أبو الفدا: تقويم البلدان، ص 251.

(3) المختصر في أخبار البشر: ج4، ص 35.

(4) نفسه، ص 36.

على أية حال فقد طال حصار القوات الإسلامية على حموص حتى سلمها الأرمن إلى المسلمين في 1297م، واستولى المسلمون بعدها على كثير من حصونها مثل تل حمدون⁽¹⁾ ومرعش وحجر شغلان⁽²⁾ وغير ذلك من الحصون والقلاع الأرمينية⁽³⁾.

هكذا قام ملوك حماة الأيوبيون بدور بارز في الجهاد ضد الأرمن في عصر سلاطين المماليك لا يقل عن أهمية الدور الذي قاموا به في عصرهم في الجهاد ضد الصليبيين والمغول والذي سبق أن أبرزناه.

وتبين مما سبق، أن دور البيت الأيوبي في شمال الشام قد برز في الجهاد ضد مملكة أرمينية الصغرى في فترتين يمكن إجمالهما على النحو التالي:

الفترة الأولى وتركزت فيها حركة الجهاد ضد الأرمن في حلب، خاصة في عهد الملك الظاهر صاحب حلب، ثم انقطعت إلى حد ما حركة الجهاد ضد الأرمن بعد وفاته سنة 1216م، وذلك لانشغال البيت الأيوبي في شمالي الشام والجزيرة في التصدي للحملة الصليبية الخامسة على مصر، والسادسة في الشام، والسابعة على مصر، هذا فضلاً عما نشب بينهم من نزاعات وخلافات داخلية شغلتهم عن هذه المملكة التي كان لها دور فعال في توجيه المغول كما رأينا إلى الأيوبيين في شمال الشام.

يضاف إلى هذا أن مملكة أرمينية الصغرى انشغلت هي الأخرى في نفس الفترة

(1) تل حمدون: قلعة حصينة تقع على قرب من نهر جيحان ولها سور عظيم وتقع على تل عال، ولها ريف وبياتين، انظر: أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 251.

(2) حجر شغلان، حصن في جبل اللكام بالقرب من أنطاكية، انظر: ياقوت، معجم البلدان: ج2، ص 224.

(3) أبو الفداء: المختصر في أخبار البشر: ج4 ص 36، 37، مجهول، تاريخ سلاطين المماليك، ص 44، ابن أبي الفضائل، المصدر السابق، ج2 ص 437، 438، المقرئ، السلوك، ج1 ق 3 ص 841.

بعد وفاة ليو الثاني الأرمني 1219م بمشكلة وراثية عرش أرمينية كما رأينا، وما نتج عن ذلك من صراع طويل بين الصليبيين في أنطاكية وطرابلس وبين الأرمن.

أما الفترة الثانية التي برزت فيها حركة جهاد البيت الأيوبي ضد مملكة أرمينية الصغرى، فكانت في عصر سلاطين المماليك وتحت لوائهم، تمثل ذلك في بيت حماة الأيوبي الذي كان له شرف قيادة حملات كثيرة وجهها سلاطين المماليك منذ عهد بيبرس ليغزو مملكة أرمينية الصغرى، وكان لهم كما رأينا دور بارز في فتح بلادها.

2 - جهاد البيت الأيوبي في شمالي الشام والجزيرة ضد الكرج

يعتبر الكرج⁽¹⁾ من أهم القوى المسيحية المجاورة التي قام ملوك الأيوبيين في شمالي الشام والجزيرة بدور بارز في الجهاد ضدهم.

وقبل أن نوضح مدى ما سببته هذه القوة المسيحية من قلق للأيوبيين في عصر الحروب الصليبية لا بد من التعرف على أصول هذا الشعب والمنطقة التي عاش فيها.

الكرج هم 'الجورج' مع إبدال الجيم بالكاف الفارسية، يدعون أنهم أحفاد قارتلوس، وأن اسمهم الأصلي 'قارتول' نسبة إلى قارتلوس رأس الأمة الكرجية التي كان مقرها مفرق نهر كر⁽²⁾ وآرغواي من سنة 210 ق.م⁽³⁾. وتربط الأساطير الكرجية بين قارتلوس هذا وبين النبي نوح عليه السلام قائلة إنه ابن تركوم بن

(1) بلاد الكرج هي حالياً جمهورية جورجيا التي كانت إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي واستقلت حديثاً كجمهورية مستقلة وأصبحت عضواً في كمنولث يضم جمهوريات القوقاز.

(2) نهر كر : نهر ينبع من جبل جليدير في بلاد القوقاز، ويمر بجهات أردمان وأخسخ حتى يصل إلى صوارم ماراً من مضيق بورجوم، ومن هناك يتجه شرقاً ويتصل بنهر آرغواي المار بوديان تفليس. انظر: يوسف عزت: تاريخ القوقاز، ترجمة عبد الحميد غالب ص 13 ط. القاهرة 1933م، 1940م.

(3) يوسف عزت، المرجع السابق، ص 28، عفاف صبره، الكرج والقوى الإسلامية زمن الحروب الصليبية، بحث ضمن كتاب دراسات في تاريخ الحروب الصليبية ص 422.

جومر بن يافث بن نوح، وقارتلوس هذا شقيق هايك البطل القومي الأسطوري الذي ينتسب إليه الأرمن⁽¹⁾.

وكان الكرج عبارةً عن قبائل متفرقة، كل قبيلة تحت إمرة رئيس يعرف باسم ماماسحليس، وكان اسمهم القومي منذ ظهورهم في القرن السابع قبل الميلاد قارتول، ولا يوجد في بطون التواريخ حوادث مهمة تثبت وجودهم قبل هذا العهد، وقياساً على أن اسم الجركي القومي (اديغنة) والاستين (ايرون) والكرد (مور) والججن (ناخجه)، فيحتمل أن يكون اسم الكرج القومي قارتول، وأن كلمة جورججي هذه دخيلة عليهم، وغريبة عنهم⁽²⁾.

أما عن موقع بلاد الكرج فقد سكنوا تلك المنطقة التي تقع في أقصى الشمال الشرقي لحوض البحر المتوسط، ويحدّها من الشمال سلسلة جبال القوقاز، ومن الشرق بحر الخزر⁽³⁾، ومن الغرب البحر الأسود، وتطل من الجنوب على آسيا الصغرى وبلاد الشام والجزيرة وفارس⁽⁴⁾. ولعل هذا الموقع يوضح لنا أهمية إبراز دور البيت الأيوبي في شمال الشام والجزيرة في الجهاد ضدهم، فقد كانت بلاد الكرج على حدود البلاد الأيوبية في الشام والجزيرة خاصةً في خلاط وميفارقين وحاني مما أدى إلى أن أصبحت المناطق المحيطة بالكرج تحت الحكم الأيوبي

(1) فايز عزت، الفتوحات الإسلامية لبلاد الكرج، ط. الإسكندرية 1988، ص 17.

(2) يوسف عزت، المرجع السابق، ص 28، عفاف صبرة، الكرج والقوى الإسلامية ص 422.

(3) بحر الخزر: هو بحر أرمينية وأذربيجان وموقان والديلم واسك ونوخ وارزم وطبرستان وغير ذلك من دور الأعاجم. ويطلق عليه البعض البحر الخراساني لاتصاله ببلاد خوارزم من أرض خراسان، ويصب في هذا البحر بعض الأنهار المشهورة مثل نهر الكر الذي يمتد بلاد تفلين الذي هو نهر ورتان. انظر المسعودي، التنبية والإشراف. ط بيروت د.ت، ص 53، 55، مروج الذهب، ج1 ص 121 ط بيروت 1982، الإصطخري، المسالك والممالك: تحقيق جابر الحسني، ط. القاهرة 1961، ص 128.

(4) عفاف صبرة، البحث السابق، ص 422، 423، يوشع براور، عالم الصليبيين، ص 95، فايز إسكندر، الفتوحات الإسلامية لبلاد الكرج، ص 7، 8.

وقد دانت بلاد الكرج بالديانة المسيحية التي انتشرت فيها بفضل القديسة نين والتي نجحت في إقناع الملك ميربان الكرجي وزوجته على اعتناق المسيحية في الفترة من 317-332م، ثم أرسلت إلى الإمبراطور البيزنطي قسطنطين تعرفه بهذا النجاح ففرح بذلك، وأمر بطريك أنطاكية بالذهاب إلى بلاد الكرج، وتعميدهم لأنهم رعيتة، فذهب إليهم البطريك وعمدهم جميعهم وبنى لهم كنائس، وعيّن لهم أساقفة وكهنة وشمامسة⁽²⁾.

من هذا يتضح لنا أن بلاد الكرج كانت تابعة للسيادة البيزنطية⁽³⁾. وفي أول الأمر اعتنقت الكنيسة الكرجية -مثل الكنيسة الأرمنية- مذهب الطبيعة الواحدة للسيد المسيح عليه السلام، إلا أنه في سنة 451م أخذت بلاد الكرج بمقررات مجمع خلقدونية، وبذلك تحولت إلى مذهب الطبيعتين الذي ناصرته بتعصب أعمى أباطرة الروم، وحاولوا فرضه بالقوة على كافة البلدان الخاضعة لسيادتهم⁽⁴⁾.

ثم دخل الإسلام بلاد الكرج منذ الفتح الإسلامية⁽⁵⁾ لبلادهم والتي بدأت منذ عهد الخليفة عمر بن الخطاب في سنة 647م، حيث وصل في هذه السنة إلى بلاد

(1) عفاف صبرة، البحث السابق، ص 469.

(2) ماكير، نبذة في أخبار الكرج ترجمة إلى العربية، Olga de Iebdew ط. روما 1905م ص 3، 5.

(3) كانت بلاد الكرج خاضعة لروما منذ عهد هديران 117-138م ثم انتقلت إلى الرومان ثم إلى البيزنطيين بموجب الاتفاقية البرمة بين البارثيين والفرس، وفي سنة 33هـ / 653م خضعت للسيادة الإسلامية ثم عادت مرة أخرى للبيزنطية. انظر: فايز إسكندر، المرجع السابق، ص 29.

(4) فايز إسكندر، المرجع السابق، ص 29.

(5) عن الفتح الإسلامية لبلاد الكرج انظر: البلاذري، فتوح البلدان ص 179-213 تحقيق رضوان عمد ط. بيروت 1983م، ص 179، 213، الطبري، تاريخ الرسل والملوك، تحقيق محمد أبو الفضل، صفحات متفرقة ط القاهرة 1967، الأزدي، تاريخ الموصل، تحقيق علي حبيبة ص 17-23، 30-39 ط القاهرة 1967م عفاف صبرة، البحث السابق، ص 425-430 فايز إسكندر، الفتوحات الإسلامية الكبرى لبلاد الكرج، ص 41-80.

الفوقاز أول جيش إسلامي تحت إمرة سراقه بن عمرو لنشر الدين الإسلامي في هذه البلاد⁽¹⁾، وفتح المسلمون هذه، وخضع الكرج للسيادة الإسلامية في عام 653م⁽²⁾، ثم بدأ الصراع البيزنطي الإسلامي على بلاد الكرج؛ إذ تمكن البيزنطيون من استعادة سيادتهم على بلاد الكرج في سنة 654م، ولم يرض المسلمون عن ضياعها؛ لذا هاجموا في سنة 35 / 655م وتمكنوا من طرد البيزنطيين ومطاردتهم حتى البحر الأسود⁽³⁾.

واستمر الصراع البيزنطي الإسلامي على بلاد الكرج، كما أن ملوك الكرج أنفسهم الذين كانوا يحكمون تارة تحت السيادة الإسلامية وتارة تحت السيادة البيزنطية حملوا العداء للقوتين، وقاموا بمحركات تمرد ضدهم، ولكن استطاع البيزنطيون فرض نفوذهم مرة أخرى على بلاد الكرج في سنة 1022م بعد هزيمة ملكهم على يد الإمبراطور البيزنطي باسيل الثاني.

وقد استمرت بلاد الكرج تابعة للإمبراطورية البيزنطية حتى بدأت تدخل في صراع مع القوى الإسلامية على حدودها مما أدى إلى تغير مسارها، وتبدل تاريخها وانصباغها بصبغة جديدة⁽⁴⁾.

وكانت أولى القوى الإسلامية التي دخلت في صراع مع الكرج في هذه الآونة وقادت حركة الجهاد ضدهم سلاجقة فارس الذين تمكنوا من إخضاع ملوك الكرج لتبعيةهم بعد الاستيلاء على معظم بلادهم⁽⁵⁾.

وبذلك يتضح لنا أن ملوك الكرج ظلوا يتقلون في تبعيةهم السياسية ما بين

(1) يوسف عزت، المرجع السابق، ص 41-58.

(2) يوسف عزت، المرجع السابق، ص 425-430.

(3) فايز إسكندر، المرجع السابق، ص 41، 58.

(4) فايز إسكندر، الكرج، المرجع السابق، ص 34، 35.

(5) عفاف صبرة، الكرج والقوى الإسلامية ص 425-436.

البيزنطيين والمسلمين⁽¹⁾، حتى بدأت تظهر قوة وشخصية هذه المملكة في عهد الملك داود الثاني البغراطي⁽²⁾ (1089-1125م)، ذلك الملك الذي بدأ يتقل ببلاد الكرج إلى طريق الاستقلال، وقد نجح في ذلك إلى حد كبير حيث تمكن من تكوين مملكة متماسكة بقضائه على النفوذ الإسلامي في بلاده، ولاسترداده لبعض القلاع والبلاد التي استولى عليها سلاجقة فارس من ملوكها⁽³⁾ من قبل، مستغلاً في ذلك الضعف الذي دب في جسم الدولة السلجوقية بسبب النزاع والانقسام بين ملوكها⁽⁴⁾.

وواصل خلفاء داود الثاني⁽⁵⁾ جهودهم في توسيع رقعة مملكة الكرج والوصول

(1) عن السلاجقة وجهادهم ضد الكرج انظر: البنداري، تاريخ دولة آل سلجوق، ط القاهرة 1900 الراوندي، راحة الصدور وآية الصدور في تاريخ الدولة السلجوقية، ترجمة فؤاد الصياد وآخرين. ط القاهرة 1960م، الحسيني، أخبار الدولة السلجوقية، ط بيروت 1984م، الفارقي، تاريخ الدولة الروانية، تحقيق بدوي عبد اللطيف بيروت 1874م عفاف صبرة، البحث السابق، ص 437-468.

(2) يوسف عزت، المرجع السابق، ص 36.

(3) ينتمي داود الثاني إلى الأسرة البغراطية، وهي فرع من الأسر الحاكمة بأرمينية حيث نجح أحد أمراء هذه الأسرة وهو بغراط الثالث من توحيد مملكتي أيرريا وأبخازيا منذ عام 1008م مكوناً مملكة الكرج هذه، وقد ازدهرت هذه المملكة ذات المسحة الأرمينية في عهد ملكها داود الثاني البغراطي والملقب بالبناء حيث جعل من الكرج مملكة موحدة متماسكة وقضى على البقية الباقية من نفوذ العرب ووسع مملكته.

انظر: فؤاد حسن حافظ، تاريخ الشعب الأرميني، ص 149، 150.

(4) يوسف عزت، تاريخ القوقاز، ص 37.

(5) خلف داود الثاني في حكم مملكة الكرج ابنه ديمتريوس الأول الذي تولى في سنة 1125م، وقد سار علي نهج أبيه في ضرورة المحافظة على ممتلكاته والوقوف في وجه السلاجقة والاستيلاء على أراضي القوقاز، ثم خلفه ابنه داود الرابع ولم يمكث في العرش غير خمسة شهور ودخل الدير وآل العرش من بعده إلى أخيه الملك جورج الثالث البغراطي، وهو ابن ديمتري وسو الذي وصل بالبلاد إلى الاستقلال، لذا حاول المؤرخون أن يصفوا عليه حالة من التقديس، وحاولوا أن ينسبوا إليه أفعالاً كثيرة خاصة في علاقته مع السلاجقة. انظر: عفاف صبرة، الكرج والقوى الإسلامية،

بها إلى الاستقلال التام، وكان ذلك في عهد جورج الثالث (1156-1184م)، حيث وصلت البلاد في عهده إلى الاستقلال الحقيقي⁽¹⁾.

استغل الكرج انشغال الجبهة الإسلامية⁽²⁾ في هذه الأونة بالجهاد ضد الصليبيين فأخذوا يهاجمون البلاد الإسلامية المجاورة وتمكنوا سنة 1161 م من الاستيلاء على مدينة آني⁽³⁾ وما حولها من بلاد، وأنزلوا هزيمة ساحقة بشاه أرمن بن سلكمان صاحب خلاط⁽⁴⁾، وازدادت قوة الكرج وفتحوا الكثير من بلاد القوقاز لذا فقد كان القرن السادس الهجري الثاني عشر الميلادي فترة تطور هامة في قوة الكرج، حيث استطاعوا خلاله أن يفرضوا سيطرتهم على معظم بلاد القوقاز حتى أصبحت مقدرات السياسة في هذه المنطقة بأيديهم⁽⁵⁾.

وفي بداية القرن الثالث عشر الميلادي وفي عهد الملكة ثمارا الكرجية⁽⁶⁾

=ص 451-456، فواد حسن، تاريخ الشعب الأرمني، ص 150 يوسف عزت، تاريخ القوقاز، ص 37.

(1) نفسه ص 37، 38، عفاف صبرة الكرج والقوى الإسلامية، ص 444-451.

(2) كان يتزعم الجبهة الإسلامية في هذه الأونة نور الدين محمود بن زنكي الذي بدأ يوجه جهوده إلى توحيد العالم الإسلامي لضرب القوى الصليبية في شمال الشام وجنوبها. انظر: عفاف صبرة، دراسات في تاريخ الحروب الصليبية، ص 456.

(3) كان الكرج قد استولوا على مدينة آني العاصمة الأرمينية التي تقع على الشاطئ الأيمن من نهر أخوريان وأصبحت عاصمة لأسرة بغراط في عهد أشوط الثالث سنة 959-977م وهي مقر لبطاركة الأرمن، وكان ألب أرسلان السلجوقي قد أخضعها لحكمه في سنة 1064م ثم استردها الكرج من المسلمين في سنة 1161م. انظر: فايز إسكندر: استيلاء السلاجقة على عاصمة الأرمن آني. ص 8 عفاف صبرة، الكرج والقوى الإسلامية، ص 441.

(4) الحسيني، أخبار الدولة السلجوقية ص 9، 158-182، ابن الأثير: الكامل، ج 9، ص 77، 79.

Minorsky: The Turks, Iran and the Caspian in the Middle Ages, London 1978, pp. 874-875.

(5) بارتولد، تاريخ الترك في آسيا الوسطى، ترجمة أحمد سليمان، ط 1. القاهرة 1958م. ص 110، 111.

(6) الملكة ثمارا الكرجية: هي الابنة الوحيدة للملك جورج الثالث، عُرف عصرها بالعصر الذهبي للمملكة لأنها اهتمت بالجيش وحققت انتصارات كبيرة، ويعتبر عهدها إيفانًا بالاستقلال التام =

(1185-1212م) التي خلفت والدّها الملك جورج الثالث في حكم المملكة برزت قوة الكرج، وبدأوا يوجهون حملاتهم على البلاد الإسلامية المجاورة لهم طمعاً في ضمها إلى مملكتهم، ومن هذه البلاد المجاورة إقليم أذربيجان⁽¹⁾ التابع لأزيك بن البهلوان⁽⁵⁾، وخلاط التابعة في تلك الآونة لابن بكتمر⁽²⁾.

وبدأ الكرج بالهجوم على أعمال أذربيجان، فهاجموا دوين⁽³⁾ في سنة 1302م، ولم يتحرك أزيك لتجدتها لانشغاله في الشراب والملاذ ليلاً نهاراً⁽⁴⁾، وأخذ الكرج يكررون هجماتهم على البلاد الإسلامية المجاورة، فأغاروا على خلاط في سنة 1204م⁽⁵⁾، وكان صاحبها ابن بكتمر صغيراً لا يستطيع الوقوف أمام هجمات الكرج، لذلك أخذ الكرج يكررون هجماتهم على خلاط، فأغاروا عليها في نفس

-
- = عن الدولة البيزنطية، ويعتبر زوجها داود سوسلان محرّكاً لها ولجيشها ضد الأتابكيات الأيوبية، انظر عفاف صبرة، الكرج والقوي الإسلامية، ص 466، 467، Cam.Med.Hist.VOL.IV, pp.624.
- (1) إقليم أذربيجان: هو إقليم واسع مشهور حده من برزغة شرقاً إلى أذربيجان غرباً، ويتصل حدها الشمالي ببلاد الديلم، ومن أهم مدنه تبريز ومراغة وخوي وسلماس وأردبيل وأرمية. انظر: ياقوت، معجم البلدان، ج1، ص 128، 129 الأصبخري، المسالك والممالك، ص 108.
- (2) عندما بدأت سلطنة سلاجقة فارس في الأفول بعد وفاة السلطان مسعود سلب أتابكة أذربيجان والران السلطان السلجوقي المهام وتلاعبوا به، هؤلاء الأتابكة هم سلالة شمس الدين ايلدكز (1136-1172م) مملوك السلطان محمد السلجوقي، وهو والذي أسس أسرة حاكمة في أذربيجان والران عرفت في التاريخ باسم (أتابكة أذربيجان والران)، استمرت نحو مائة عام وكان أزيك بن البهلوان هذا هو الابن الرابع لمحمد بن البهلوان بن ايلدكز: انظر عن ذلك: الحسيني، المصدر السابق، صفحات متفرقة، ابن الأثير، المصدر السابق ج9 صفحات متفرقة.
- (3) دوين: بلدة من نواحي آران في آخر حدود أذربيجان قرب تغليس، انظر: ياقوت، معجم البلدان، ج2، ص 491.
- (4) ابن الأثير، المصدر السابق، ج9، ص 260، ابن الساعي، الجامع المختصر، ج9، ص 101، 102، ابن كثير، البداية والنهاية، ج13، ص 34.
- (5) ابن الأثير، المصدر السابق، ج9 ص 269، ابن العبري، تاريخ مختصر الدول، ص 398، ابن الساعي، المصدر السابق، ج9، ص 151.

السنة 1204م، وفي هذه المرة استولى الكرج على ارجيش⁽¹⁾ التابعة لابن بكتمر، وأعملوا فيها السلب والنهب، فاستنجد لندائه، وأرسل إليه بعض القوات، فانضمت هذه القوات إلى قوات ابن بكتمر، وتمكنوا من إنزال هزيمة بالكرج، وقتلت مقدمهم، واضطروهم للعودة إلى بلادهم⁽²⁾.

ورغم الهزيمة التي حلت بالكرج على أيدي المسلمين إلا أنهم لم يستسلموا؛ لأن سياسة ثمارا ملكة الكرج وزوجها داود سوسلان⁽³⁾ كانت تقضي بضم جميع ممالك السلاجقة والأيوبيين المجاورة لهم إلى ممتلكاتهم⁽⁴⁾، لذلك أعادوا مهاجمة خلاط في العام التالي (1205م)، فوجهوا حملة إليها هاجمت المدينة، ودخلت القوات الكرجية خلاط، ولم يجدوا مقاومة⁽⁵⁾ لأن صاحبها صبي والمدبر لدولته ليست له تلك الطاعة على الجند⁽⁵⁾، وأعملوا فيها السلب والنهب وقتلوا الكثير من أهلها، ولما رأى أهل المدينة ما حل بهم من بلاء من قبل الكرج، وجدوا أنه لا بد من الدفاع عن المدينة بأنفسهم، فخرج أهل خلاط للجهاد، وانضم إليهم كثير من المتطوعين من البلدان المجاورة للجهاد، وكان الكرج قد تحصنوا في أعلى الوادي وهو طريق ضيق، فحاصروهم المسلمون من أعلاهم وأسفلهم⁽⁶⁾ فلما رأى ذلك الكرج أيقنوا الهلاك⁽⁶⁾، وتمكنت القوات الإسلامية من إنزال الهزيمة بهم وقتلوا الكثير منهم، ولم

(1) ارجيش: مدينة قديمة من نواحي أرمينية الكبرى تقع على الشرق من خلاط، على مسيرة يومين منها، وعلي الساحل لبحيرة وانو التي كثيراً ما سميت بحيرة ارجيش. انظر: ياقوت، معجم البلدان، ج1، ص 144، أبو الفداء: تقويم البلدان، ص 395، كي سترنج: بلدان الخلافة الشرقية ص 217.

(2) ابن الأثير، المصدر السابق، ج9 ص 269، ابن الساعي، المصدر السابق، ج9 ص 152.

(3) يرجع نسب داود سوسلان إلى ديمتريوس شقيق بغراط الرابع، انظر: عفاف صبرة، الكرج والقوى الإسلامية ص 466 حاشية (93).

(4) عفاف صبرة، المرجع السابق، ص 472.

(5) عفاف صبرة، المرجع السابق، ص 472.

(6) ابن الأثير، المصدر السابق، ص 283، ابن الساعي، المصدر السابق ج9، ص 177.

يفلت من الكرج إلا القليل (1).

الحقيقة أننا لم نلمس دوراً للبيت الأيوبي في شمالي الشام والجزيرة في الجهاد ضد الكرج في هذه الفترة التي لم تكن فيها خلاط تابعة للبيت الأيوبي، وذلك لانشغال ملوك الأيوبيين في ذلك الوقت في أكثر من جبهة، فكان العادل في طريقه لتوحيد الدولة الأيوبية، فضلاً عن أنه كان يحاول إخضاع البيوت القديمة في الجزيرة لطاعته لما كانوا يسببونه له من قلق واضطراب بمحاولتهم الاستيلاء على أملاكه في الجزيرة، بالإضافة إلى جهادهم ضد الصليبيين الذين كانوا يكررون إغاراتهم على ملوك الأيوبيين في شمال الشام في هذه الفترة. يضاف إلى هذا انشغالهم في هذه الفترة بالجهاد ضد الأرمن الذين أكثروا من الإغارة على حلب في طريقهم إلى أنطاكية.

لذا لم يكن أمام ملوك الأيوبيين في شمالي الشام والجزيرة فرصة لردع الخطر الكرجي عن أذربيجان وخراسان، خاصة وأن الأحوال السياسية في هذه البلاد نفسها والتي لم تكن تتبع البيت الأيوبي لم تكن مستقرة في هذه الآونة.

ففي أذربيجان كان صاحبها أزيك بن بهلوان - كما ذكرنا من قبل - مشغولاً بالشراب والملاذ ليلاً ونهاراً، بل إنه لما رأى كثرة إغارات الكرج على بلاده ولم يكن عنده من الحمية والأنفة من هذه المناحي ما يترك ما هو مُصِرٌّ على هوانه لا يقدر على الذب عن البلاد إلى الذب عنها بأيره فخطب ابنة ملكهم فتزوجها (2).

هكذا لجأ أزيك بن بهلوان إلى الزواج من ابنة ملكة الكرج ثماراً، وزوجها داود سوسلان ليكف الكرج عن الإغارة عليه، وحتى يتفرغ لما هو فيه من الملاذ والشراب، مما يدل على مدى الاضطراب السياسي الذي كان يسود أذربيجان في عهده.

(1) ابن الأثير، المصدر السابق ج 9 ص 283.

(2) ابن الأثير، المصدر السابق، ج 9 ص 284.

ولم يختلف الحال كثيراً في خلاط، فكان يحكمها صبيّ، وهو ابن بكتمر، وقد اشتغل هو باللهو واللعب وإدمان الشراب⁽¹⁾ زد على هذا أنه كان جاهلاً بأمر الحكم، لذا لجأ إلى قتل أتابكه ومدير دولته شجاع الدين، قتله غوهو من مماليك شاه آرمن بن سكرمان صاحب خلاط السابق وكان حسن السيرة مع الجند والرعية⁽²⁾، لذلك ثار الرأي العام عليه، وكتبوا صاحب ماردين الأرتقي ناصر الدين يستدعونه للحكم في خلاط لأنه كان ابن أخت شاه آرمن، ويدعى بلبان، فاستولى عليها من ابن بكتمر، فاضطر ناصر الدين الأرتقي إلى العودة عن خلاط إلى ماردين، خاصة وأن الملك موسى الأيوبي عندما علم بمسيره إلى خلاط قصد هو ماردين محاولاً الاستيلاء عليها⁽³⁾.

وعندما رأى الملك الأوحى الأيوبي صاحب ميفارقين اضطراب الأحوال السياسية في خلاط، طمع في ضمها إلى أملاكه، فسار إليها واستولى على عدة حصون تابعة لها، وعندما اقترب من خلاط خرج إليه بلبان وحاربه، وأنزل به الهزيمة، واضطر الأوحى إلى العودة إلى ميفارقين⁽⁴⁾.

هكذا أدى الاضطراب السياسي في خلاط وطمع الملوك المجاورة فيها إلى معاودة الكرج الإغارة عليها، فاستولوا على حصن قرص⁽⁵⁾ التابع لها في سنة 1206م⁽⁶⁾

(1) نفسه / 288.

(2) نفسه: ص 288.

(3) نفسه: ص 289، ابن الجوزي، مرآة الزمان: ج8 ق 2 ص 526. ابن الساعي، الجامع المختصر جـ 9 ص 206

(4) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، ج9، ص 289.

(5) قرص: مدينة بأرمينية الكبرى من نواحي تفليس، انظر: ياقوت، معجم البلدان؛ ج4 ص 323.

(6) ابن الأثير، المصدر السابق، ج9 ص 289، ابن العبري، تاريخ الزمان، ص 246، ابن الساعي، المصدر السابق ج9 ص 206.

أما الملك الأوحّد الأيوبي صاحب ميافارقين، فبعد هزيمته في خلاط عاد إلى ميافارقين وأعد حملة كبيرة للاستيلاء على خلاط، فضلاً عن إرسال والده السلطان العادل جيشاً إليه لمساندته في ذلك. فسار بهذه الحملة إلى خلاط وحارب بلبان، وتمكن من إنزال الهزيمة به، والاستيلاء عليها، فأرسل بلبان مستنجداً بمغيث الدين طغرل صاحب أرزن الروم الذي انضم بقواته إلى قوات بلبان، تمكنا من إنزال الهزيمة بالأوحد ثم وقعت الفتنة بين صاحب أرزن الروم وبلبان، وطمع صاحب أرزن الروم في خلاط، فقتل بلبان لكنه أهل خلاط لم يكتفوا منها، وأرسلوا إلى الملك الأوحّد الأيوبي، وسلموا إليه خلاط، وبذلك انتقلت خلاط إلى الحكم الأيوبي المباشر في سنة 1207م.

ولا شك أن امتلاك الملك الأوحّد الأيوبي ابن السلطان العادل لخلاط يعتبر قوة لها، ويشير إلى ذلك ابن الأثير⁽¹⁾ بأنه "كره الملوك له ملكه لها خوفاً من أبيه، وكذلك أيضاً خافته الكرج وكرهوه، فتابعوا الغارات على أعمال خلاط وبلادها".

هكذا أسرع الكرج بمهاجمة خلاط عقب تولي الملك الأوحّد لها مباشرة، وقبل أن يثبت حكمه فيها لإدراكهم مدى قوة السلطان العادل وخوفهم منه، واختار الكرج الوقت المناسب للإغارة على خلاط، حيث لم يستطع الملك الأوحّد التصدي لهم، وذلك لخروج بعض القوات الخلاطية عليه، واستيلائهم على حصن⁽²⁾ فانشغل الملك الأوحّد باسترداد هذا الحصن، والقضاء على الخارجين عليه، وتمكن من ذلك بعد وصول أخيه الأشرف موسى على رأس نجدة إليه⁽³⁾.

الحقيقة أنه كان من المفروض على المسلمين في خلاط وأعمالها أن ينضموا تحت

(1) الكامل: ج9 ص 296، وردت أيضاً هذه الرواية في: ابن واصل، مفرج الكرب ج3 ص 176، ابن الفرات، المصدر السابق، مجلد 5 ج1 ص 60.

(2) حصن، يقع بين خلاط ونواحي تفليسي، انظر ياقوت: معجم البلدان، ج5، ص 255.

(3) ابن الأثير، المصدر السابق، ج9، ص 296، ابن واصل، المصدر السابق، ج3 ص 176، 177، العيني، عقد الجمان، ج1 ق2 ورقة 302 مخطوط.

لواء الملك الأوحـد الأيوبي ويكونوا جبهة في هذه المنطقة للجهاد ضد الكرج (1).

ولكننا لم نر شيئاً من هذا، بل إنهم أخذوا يتحينون الفرص لإخراج الملك الأوحـد من خلاط تاركين الكرج على حدود بلادهم يوالون إغاراتهم على خلاط وأعمالها، وانتهزوا فرصة خروج الملك الأوحـد لإقرار الأمور في مازكرد (2)، واستولوا على خلاط ونادوا فيها بشعار شاه ارمن أصحاب الحق الشرعي بخلاط، وعندما علم الملك الأوحـد بذلك عاد إلى خلاط، وقدمت إليه نجدة من الملك الأشرف موسى الأيوبي صاحب الجزيرة، وتمكن من استردادها واستقر ملك خلاط مرة أخرى للملك الأوحـد الأيوبي (3).

انتـهز الكرج مرة أخرى انشغال الملك الأوحـد الأيوبي في التصدي للخارجين عليه من أهل خلاط وأرسلوا حملة إليها، وتمكنوا من الاستيلاء على مدينة أرجيش، وأعملوا فيها السلب والنهب والتخريب، وقتلوا الكثير من أهلها، ولم يتمكن الملك الأوحـد الأيوبي من نجاتها (4) لأسباب أوردها لنا ابن الأثير (5) منها: كثرتهم وخوفه من أهل خلاط لما كان أسلف إليهم من القتل والأذى، وخاف أن يخرج منها فلا يتمكن من العود إليها كما أنه أعتقد أنه إن غادر المدينة ثمرد أهلها

(1) عفاف صبرة، الكرج والقوى الإسلامية، بحث ضمن كتاب دراسات في تاريخ الحروب الصليبية، ص 473.

(2) مـنازكرد: أو: ملازكرد: بلد مشهور بين خلاط وبلاد الروم يُعد من أرمينية الكبرى، انظر: ياقوت، معجم البلدان، ج5 ص 202.

(3) ابن الأثير، المصدر السابق، ج9 ص 202، ابن واصل، المصدر السابق، ج3 ص 177، 178، ابن الفرات، المصدر السابق، مجلد 5 جـ1 ص 60، 61، العيني، عقد الجمان، جـ1 قـ2 ورقة 309 مخطوط.

(4) ابن الأثير، المصدر السابق، ج9، ص 299، ابن العبري، تاريخ الزمان، ص 247، ابن واصل، المصدر السابق ج3 ص 183.

(5) الكامل، ج9 ص 299

وسلموها إلى الكرج (1).

هكذا انتهز الكرج فرصة الثورة التي قام بها أهل خلاط على الأوحاد وأخذوا يهاجمون خلاط، واستولوا على أرجيش، ولكن فطن الملك الأوحاد إلى موقفهم هذا وتريث في الأمر ولم يخرج لجهادهم في تلك الظروف الحرجة. ولما رأى الكرج عدم خروج القوات الإسلامية لجهادهم تركوا أرجيش وهي خراب وعادوا إلى بلادهم (2).

عندما استولى الكرج على أرجيش أرسل الأوحاد إلى والده السلطان العادل الأيوبي يستصرخه عليهم (3)، ولما وصلت الرسل إلى السلطان العادل أخذ في التجهيز لحرب الكرج (4)، فأعد حملة كبيرة في سنة 1208م تضم الملك المنصور صاحب حماه والملك المجاهد صاحب حمص والأجد صاحب بعلبك وقوات من قبل الملك الظاهر صاحب حلب، وعبر بهذه القوات الفرات، ونزل بجران، وهناك انضمت إليه قوات ابنه الأشرف موسى صاحب الجزيرة، والملك الأوحاد صاحب خلاط وميافارقين، وكان الملك العادل قد بلغه وهو بجران أن الكرج لما بلغتهم حركته خافوا منه وكروا عائدين إلى بلادهم (5).

هكذا يعلل لنا ابن واصل بهذه الرواية السبب الذي حمل الكرج على ترك أرجيش بعد أن استولوا عليها وعدم مواصلة زحفهم على خلاط، وهو علمهم بخبر هذه الحملة التي قادها السلطان العادل وملوك الشام والجزيرة لقصدتهم فعادوا بسرعة إلى بلادهم.

(1) ابن العربي، تاريخ الزمان، ص 247، 248.

(2) ابن الأثير، المصدر السابق، ج9 ص 29، ابن واصل، المصدر السابق، ج3 ص 183، ابن الفرات، المصدر السابق، مجلد 5 ج1، ص 73.

(3) ابن واصل، المصدر السابق، ج3، ص 190.

(4) المقرئزي، المصدر السابق، ج1، ق 9، ص 203.

(5) ابن واصل، المصدر السابق، ج3 ص 192.

أما الملك العادل فبعد أن علم برحيل الكرج عن خلاط وأعمالها قاد هذه الحملة ضد قطب الدين صاحب سنجار للاستيلاء عليها.

لاشك أن هجمات الكرج المتتالية على الممالك الأيوبية أثرت تأثيراً كبيراً على قدراتهم في مواجهة الخطر الصليبي، ومع ذلك نجح الأيوبيون فيما بعد في تدارك هذا الخطر لمواجهة الخطر الصليبي.

على أية حال لم تتوان الملكة ثمارا الكرجية وزوجها داود سوسلان عن تكرار الهجمات على البلاد الإسلامية، لذا وجه الكرج حملة أخرى على خلاط التابعة للملك الأوحده الأيوبي في سنة 1210م، حيث خرج ملك لهم تطلق عليه المصادر الإسلامية اسم أواني⁽¹⁾ في عشرين فارساً إلى خلاط وهو سكران⁽²⁾ فتقنطربه فرسه فأخذه المسلمون أسيراً وأخذوا أصحابه معه وحملوهم إلى الملك الأوحده، فبذل في نفسه مائة ألف دينار وخمسة آلاف أسير من المسلمين⁽³⁾، ووافق الملك الأوحده الأيوبي على هذا وأن تعقد هدنة بين الطرفين لمدة ثلاثين سنة، وأن يتزوج الملك الأوحده من ابنة ملك الكرج وعقد الصلح بينهما وأعاد إخضاع عناصر الكرج إلى المسلمين بعض القلاع التي كانوا استولوا عليها من قبل⁽⁴⁾.

هكذا نجح الملك الأوحده الأيوبي في أن يأمن جانب الكرج بمد أجل الهدنة إلى

(1) لقد أخطأت المصادر الإسلامية في أن أواني هو ملك الكرج والصحيح أنه مقدم القوات الكرجية التي أرسلته الملكة ثمارا وزوجها داود سوسلان لمهاجمة خلاط، حيث كانت فترة حكم الملكة ثمارا الكرجية من سنة 581 - 609هـ / 1185-1212م) راجع عن فترة حكم الملكة ثمارا الكرجية في: عفاف صبرة، الكرج والقوى الإسلامية، ص 466، فؤاد حسن، تاريخ الشعب الأرميني، ص 150.

(2) ابن واصل: المصدر السابق ج3 ص 201. أبو الفداء، المصدر السابق: ج3، ص 104، 105، القرظي، المصدر السابق، ج1 ق 1، ص 205.

(3) ابن واصل، المصدر السابق ج3 ص 201.

(4) ابن الفرات، المصدر السابق، مجلد 5 ج1 ص 105، القرظي، المصدر السابق، ج1 ق 1 ص 205، كرد علي، خطط الشام، ج2، ص 77.

ثلاثين سنة، وزواجه من ابنة مقدم الكرج، ونلمس من هذه الشروط أنه روعي فيها تفرغ الملوك الأيوبيين في مصر والشام والجزيرة لمواجهة الخطر الصليبي ببلاد الشام، وهو الهدف الأول لجهادهم، وذلك لأن الصليبيين احتلوا بلادهم فعلاً، أما الكرج وغيرهم من القوى المسيحية فلا يتعدى دورهم الإغارات والمحاولات اليائسة.

نجحت هذه الهدنة في تحقيق غرضها، حيث لم نجد في المصادر الإسلامية أية إشارات عن إغارة الكرج على خلاط وغيرها من البلاد الإسلامية بعد هذه الهدنة ولكن ليس معنى هذا أن عدا الكرج للمسلمين قد انتهى بهذه الهدنة، بل إنهم ظلوا يكونون لهم العدا ويتحينون الفرص لتقويضهم عن طريق قوة أخرى أكبر منهم.

لاحت الفرصة للكرج أثناء الحملة الصليبية الخامسة عندما أرسل المندوب البابوي بلاجيوس إلى البابا هنريوس الثالث (1216-1227م) يطلب منه أن يرسل إلى ملك الكرج جورج لاشا (1112-1223م) الذي اعتلى العرش بعد وفاة والدته الملكة ثمارا الكرجية في سنة 1212م يطلب منه المساعدة للصليبيين في دمياط⁽¹⁾، وعرض على الكرج نفس الامتيازات التي منحها للصليبيين اللاتين⁽²⁾، فوافق ملك الكرج على ذلك⁽³⁾.

الحقيقة أن هذه لم تكن المرة الأولى التي طلبت فيها البابوية المساعدة من الكرج،

(1) رنسيان، تاريخ الحروب الصليبية، ج3 ص 289، 290، عفاف صبرة، الكرج والقوى الإسلامية، ص 479.

(2) Richard: Le Royaume Latin de Gerusalemé, p.186.

(3) انجھ الكرج إلى محالفة اللاتين بعد، ومن الواضح أن سقوط القسطنطينية 1204م وقيام الملكة اللاتينية فيها غير موازين القوى، لذلك أراد الكرج أن يولوا وجههم شطر قوة دولية كبيرة تشد أزهم خاصة بعد التغييرات السياسية التي بدأت تظهر في العالم، انظر: عفاف صبرة، الكرج والقوى الإسلامية، ص 479.

بل سبق وأن طلب البابا إيبوسنت الثالث (1198-1216م) مساعدة الكرج عندما أرسل إلى الملكة ثمارا في سنة 1211م يطلب منها مساندته لاستعادة بيت المقدس وتم الاتفاق بينهما على تقديم المساعدات للحملة المنتظرة⁽¹⁾، وكان المقصود بها الحملة الصليبية الخامسة.

وعندما بدأ الملك الكرجي جورج لاشا يستعد لمساندة الصليبيين أثناء الحملة الصليبية الخامسة حسب الاتفاق الذي عقد بين البابا إيبوسنت الثالث ووالدته ثمارا من قبل، ثم استنجد البابا هنريوس الثالث به، تغيرت أحوال بلاده لوقوعها تحت نير الغزو المغولي⁽²⁾.

ففي سنة 1219م هاجم المغول بلاد الكرج، وتمكنوا من إنزال هزيمة ساحقة بهم بالقرب من أذربيجان⁽³⁾. وهنا تبدلت سياسة الكرج، وبدلاً من أنهم كانوا يستعدون لمهاجمة المسلمين بدأوا يطلبون النجدة منهم، فأرسلوا إلى الملك الأشرف موسى الأيوبي صاحب الجزيرة لنجدتهم، وقبل أن يصل إليهم رد الملك الأشرف تمكن المغول من إنزال هزيمة أخرى بهم بالقرب من عاصمتهم تفليس⁽⁴⁾.

(1) Lorga: Histoire des Croisades .p.153.

عفاف صبرة، البحث السابق، ص 479، برجاوي، الحروب الصليبية في المشرق، ج3 ص 290.

(2) رنسيان، المرجع السابق، ج3 ص 290، عفاف صبرة: الكرج والقوى الإسلامية، ص 480.

(3) ابن الأثير، المصدر السابق، ج9 ص 335، 336، ابن واصل، المصدر السابق، ج3 ص 47،

الذهبي، تاريخ الإسلام ص 41، 42.

(4) تفليس: مدينة حصينة وقديمة تقع على نهر الكر ويجري في وسطها هذا النهر ولا إسلام وراءها،

ففي أحد جانبي نهر الكر مسلمون وفي الجانب الآخر مسيحيون، انظر: أبو دلف الخزرجي: الرسالة

الثانية: نشرها مينورسكي، ط القاهرة 1955م، ص 6، ياقوت: معجم البلدان، ج 2 ص 35،

36. ومدينة تفليس هذه فتحها المسلمون، في عهد عثمان بن عفان وظلت في أيديهم حتى سنة

515هـ حيث استولى عليها الكرج في هذه السنة بعد أن أنزلوا الهزيمة بنجم الدين ايلغار بن ارشق

ثم اتخذوها عاصمة لهم، انظر: العمراني، الأنباء في تاريخ الخلفاء: تحقيق قاسم السامرائي

ط. لايدن 1973م، ص 213-214، ابن الأثير، المصدر السابق ج 8 ص 293، ياقوت، معجم

البلدان، ج 2 ص 36.

1220م⁽¹⁾، ووصلت رسل الكرج إلى الملك الأشرف الأيوبي وهو يستعد لنجدة أخيه السلطان الكامل بمصر من الحملة الصليبية الخامسة، فاعتذر إليهم بذلك وقال لهم: إنني قد أقطعت مملكة خلاط لأخي وسيرته إليها ليكون بالقرب منكم، وتركت عنده العساكر؛ فمتى احتجتم إلى نصرته لدفع التتر حضر معكم ودفع التتر عنكم⁽²⁾.

وكان الملك الأشرف قد ترك أخاه الملك المظفر غازي على حكم خلاط، كما جعله ولياً لعهد في بلاده⁽³⁾، ومع ذلك لم تنقذ هذه النجدة الكرج من أيدي المغول الذين استباحوا الأقاليم الشرقية من بلاد الكرج في أوائل سنة 1222م، وأنزلوا هزيمة ساحقة بقواتهم⁽⁴⁾.

رغم هذه الهزائم المتلاحقة التي مني بها الكرج على أيدي المغول إلا أن هذا لم يقلل من عدائهم للمسلمين، ورغبتهم في الاستيلاء والنهب على بلادهم⁽⁵⁾، بل نجدهم بعد هذا يهاجمون مدينة بلقان⁽⁶⁾ التابعة لأزبك بن البهلوان في سنة 1222م وأعملوا فيها السلب والنهب والتخريب⁽⁷⁾. ولم يتحرك أزبك بن البهلوان لنجدها

(1) ابن الأثير: المصدر السابق، ج 9، ص 336، ابن واصل، المصدر السابق، ج 3، ص 48، المقرئ، المصدر السابق ج 1 ق 1 ص 241، جروسية: جنكيز خان قاهر العالم، ت. خالد أسعد، ط. دمشق 1982م، ص 343، 344.

(2) ابن واصل المصدر السابق، ج 3 ص 89، 90.

(3) ابن الأثير، المصدر السابق، ج 9، ص 344، ابن واصل، المصدر السابق، ج 3، ص 89، 90
(4) Allen: A History of the Gerogian people, p.11, London, 1932

رنسيان، المرجع السابق، ج 3 ص 426، جروسية، جنكيز خان قاهر العالم، ص 344.

(5) عفاف صبرة، الكرج والقوى الإسلامية، ص 485.

(6) بلقان: مدينة مشهورة قرب دريند باب الأبواب وتعد من أرمينية الكبرى، انظر: ياقوت: معجم البلدان: ج 1 ص 533، الفلغشتندي: صبح الأعشي، ج 4 ص 363.

(7) ابن الأثير، المصدر السابق، ج 9، ص 349، ابن واصل، المصدر السابق، ج 3، ص 113، الغساني، المسجد المسبوك ج 2 ص 392.

بل إنه قد قنع بالأكل وإدمان الشراب، والفساد⁽¹⁾ كما أن ملوك الإسلام كل منهم مشغول بصلاح قطره⁽²⁾.

هكذا يعلل لنا ابن واصل انشغال ملوك الإسلام في ذلك الوقت بإصلاح أحوال بلادهم، خاصة وأن ملوك الأيوبيين في مصر، والشام والجزيرة اضطرت أحوالهم عقب رحيل الصليبيين عن مصر ودب خلاف ونزاع طويل الأمد، ومع ذلك لم تخل، هذه الفترة من قيام المسلمين بالجهاد ضد الكرج، وإن حدث ذلك من أحد الأمراء الصغار التابعين للبيت الأيوبي.

ففي سنة 1223م أغار المسلمون في سرماري⁽³⁾ على بلاد الكرج، وكان سبب ذلك أن صاحب سرماري كان في طاعة الملك شهاب الدين غازي صاحب خلاط، وسار إلى خدمته بخلاط، وعين نائباً من قبله على سرماري، فاستغل هذا النائب الفرصة وأغار على بلاد الكرج ونجح في هذه الغارة، ونهب عدة قرى للكرج، وعاد إلى سرماري، ولكن لم يسكت الكرج عن هذه الغارة، بل إن صاحب دوين الكرجي -ويدعى شلوة- سار بقواته إلى سرماري وهاجمها ونهبها، ولما علم بذلك صاحب سرماري عاد من خدمة الملك المظفر شهاب الدين غازي الأيوبي بخلاط إليها مسرعاً، وسار بقواته متتبعاً صاحب دوين الكرجي وقواته، فقتل معظم القوات الكرجية، واستخلص معظم الغنائم التي استولوا عليها من سرماري⁽⁴⁾، وقد كانت هذه الغارة من قبل النائب على سرماري في بداية عهد الملكة دوين

(1) ابن الأثير، المصدر السابق ج9 ص 349.

(2) ابن واصل، المصدر السابق، ج3 ص 113.

(3) سرماري: قلعة حصينة وولاية واسعة بين خلاط ونفليس؛ انظر: أبو الفداء، تقويم البلدان: ص

403، البغدادي، مرصد الاطلاع، ج2 ص 709.

(4) ابن الأثير، المصدر السابق، ج9 ص 350، 351، ابن واصل، المصدر السابق ج3، ص 130،

ورسودان⁽¹⁾ (1223-1245م). وجدد الكرج هجومهم مرة أخرى على سر ماري بقيادة صاحب دوين، وكان صاحب سرماري قد شدد تحصينه للمدينة واستعد لملاقاة الكرج، وكانوا عندما علم صاحبها بموقعهم هذا قسّم قواته فرقتين؛ واحدة في أعلى الوادي، وفرقة في أسفله، وتمكن من إنزال هزيمة بالكرج وقتل وأسر الكثير منهم وكان مقدمهم صاحب دوين من بين الأسرى⁽²⁾.

عندما علمت روسودان ملكة⁽³⁾ الكرج بهذه الهزيمة أرسلت إلى الملك الأشرف موسى الأيوبي صاحب الجزيرة وخلاط وسرماري تقول له: "كنا نظن أننا على صلح، والآن فقد عمل صاحب سرماري هذا العمل، فإن كنا على الصلح فنريد إطلاق أصحابنا من الأسر، وإن كان الصلح قد انفسخ بيننا فتعرفنا حتى ندبر أمرنا"⁽⁴⁾.

فأمر الأشرف صاحب سرماري بإطلاق أسرى الكرج وتجديد الصلح معهم، واستقر الوضع على ذلك⁽⁵⁾. الحقيقة أن البيت الأيوبي في مصر والشام والجزيرة لم يكن في ذلك الوقت لديه فرصة للجهاد ضد الكرج، وذلك لانشغالهم في النزاع الذي حدث بينهم عقب رحيل الصليبيين عن مصر كما ذكرنا من قبل، هذا فضلاً

(1) Allen: op.cit.,p.222. Cam.Med.Hist.,p.626.

عفاف صبرة: الكرج والقوى الإسلامية ص 486. تولت الملكة روسودان الحكم بعد وفاة أخيها الملك جورج لاشا حيث توفي جورج تاركاً ابناً قاصراً هو داود الخامس، لذلك عهد بالحكم إلى أخته روسودان التي تولت في الفترة من (620-643هـ / 1223-1245م). انظر عفاف صبرة: الكرج والقوى الإسلامية ص 485، 486.

(2) ابن الأثير، المصدر السابق، ج9 ص 351، ابن واصل، المصدر السابق ج3 ص 131، 132.

(3) ذكرت المصادر الإسلامية أنه كان يحكم الكرج في هذه الفترة ملك، والصحيح أن ملكة روسودان هي التي كانت تحكم في هذه الفترة (620-643هـ / 1223-1245م)، وقد ذكر من قبل.

(4) ابن الأثير: المصدر السابق ج9 ص 351، ووردت أيضاً هذه الرواية في: ابن واصل، المصدر السابق، ج3 ص 131، 132.

(5) ابن الأثير، المصدر السابق، ج9 ص 351، ابن واصل، المصدر السابق، ج3 ص 132.

عن انشغالهم بما نتج عن هذا النزاع من ظهور الخطر الخوارزمي على خلاط وبلاد الجزيرة من ناحية، وما تبعه من خطر سلاجقة الروم من ناحية أخرى وانشغالهم بالحملة الصليبية السادسة التي نجمت أيضاً عن النزاع بينهم، كما أن الكرج لم يلبثوا بعد ذلك سوى فترة قصيرة وتعرضوا للهجوم الخوارزمي بقيادة جلال الدين منكبرتي، والذي ما لبث أن استولى على بلادهم الواحدة تلو الأخرى بتكرار هجماته عليها حتى تمكن من الاستيلاء على عاصمتهم تفليس⁽¹⁾.

وقد كانت انتصارات الخوارزميين على الكرج انتصارات وقتية⁽²⁾؛ إذ ما لبث أن هزم الخوارزميون على يد الحلف الأيوبي السلجوقي في سنة 1230م، وبعدها بقليل كانت نهايتهم على أيدي المغول في سنة 1231م.

اجتاح المغول بلاد الكرج بعد ذلك، وأصبحت مملكة الكرج تحت السيادة المغولية⁽³⁾، ويشير العمري⁽⁴⁾ إلى تبعية الكرج لسيادة المغول بأن سلطان بيت هولكو بمملكة إيران يُحكم عليها وبرالغه⁽⁵⁾ تصل إليها، لذا فقد كانت القوات الكرجية ضمن القوات المغولية التي اجتاحت بغداد وبلاد الجزيرة والشام بحكم

(1) عن حملات جلال الدين الخوارزمي على بلاد الكرج انظر: النسوي: سيرة جلال الدين، ص 197-212، 216-219، 291-293.

عفاف صبرة، التاريخ السياسي للدولة الخوارزمية، ص 225-235، الكرج والقوى الإسلامية ص 495-504، حمدي حافظ، الدولة الخوارزمية والمغول ص 177-179، الغامدي، أوضاع الدول الإسلامية في الشرق الإسلامي، ص 340-342.

(2) عفاف صبرة، الكرج والقوى الإسلامية، ص 503.

(3) Allen: op.cit.,p.144. wis: The wars of the Crusade,p.28.

عفاف صبرة، الكرج والقوى الإسلامية ص 504 مصطفى بدر، زوال الخلافة العباسية من بغداد، ص 87، 88، الصياد: المغول في التاريخ ص 118.

(4) التعريف بالمصطلح الشريف ص 78.

(5) برالغه: أي مراسيمه وقراراته: انظر العمري، التعريف بالمصطلح الشريف، ص 78 حاشية (1).

تبعيتها للمغول⁽¹⁾.

ويشير العمري⁽²⁾ إلى أن الكرج للعساكر الهولاكية عتاد وذخر، ولهم بهم وثوق وعليهم اعتماداً واستمرت القوات الكرجية تمثل منبعاً لا ينضب بالنسبة لهولاكو حتى بعد وصوله إلى الشام.

وبعد الغزو المغولي للشام والجزيرة انقرض البيت الأيوبي من هذه البلاد وانتقل الحكم فيها إلى سلاطين المماليك. أما مملكة الكرج فقد ظلت على تبعيتها للمغول تحكم ويتعاقب عليها الملوك باسمهم حتى عام 1388م إذ اجتاحتها تيمور لك وجعل عاليها سافلها وأحرق مدنها وخرّبها وأدخل ملكها بغراط الخامس الإسلام⁽³⁾.

ذلك عرض عن جهاد البيت الأيوبي في شمالي الشام والجزيرة ضد القوى المسيحية المجاورة.



(1) Chalin: The kingdom of Armenia, p.287.

عفاف صبرة: الكرج والقوى الإسلامية ص 511.

(2) التعريف بالمصطلح الشريف: ص 78.

(3) عفاف صبرة: الكرج والقوى الإسلامية: ص 511.

(5)

النظم المالية في الثغور المصرية المطلة على البحر المتوسط في العصر المملوكي

د/ سامية على مصيلحي

تعد النميات والمسكوكات من العلوم المساعدة في دراسة الحالة الاقتصادية لأي إقليم من الأقاليم، فهي تمثل العصور المختلفة التي ضربت فيها، ومدى استقلال الأقاليم أو تبعيتها، كما تعكس الحالة الاقتصادية للعصر الذي ينتمي إليه فقراً وغنى ورخاءً واستقراراً، فقيمة العملة وما بها من ذهب أو فضة تمثل الجودة، والعملة وما بها من معادن خسيصة تمثل الرداءة، خير دليل على اقتصاد العصر الذي تمثله⁽¹⁾ كما أنها تخبرنا أيضاً بمدى التقدم أو التدهور في ميدان الفنون والصناعات⁽²⁾ ويوجه عام تعتبر النقود وثائق رسمية صحيحة يصعب الطعن في قيمتها⁽³⁾.

يعتبر العصر المملوكي أكثر العصور الإسلامية التي شهدت اضطراباً في العملة؛ إذ ساء عيارها، واختلفت أسعارها، وتعددت قيمها، واضطربت الأحوال الاقتصادية بمصر بشكل عام⁽⁴⁾.

وترجع الأزمة النقدية التي شهدتها ذلك العصر في حقيقتها إلى العصر الفاطمي، ولكي نتبع الأسباب التي أدت إلى اضطراب العملة في العصر المملوكي لابد لنا أن

(1) فتحة النبراوي، مناهج البحث في علمي التاريخ والسياسة، القاهرة 1985م، ص 57.

(2) وصف مصر، زهير الشايب، القاهرة 1980م، ج 6، ص 53.

(3) عبد الرحمن فهمي: النقود العربية ماضيها وحاضرها ص 5.

(4) سامح عبد الرحمن فهمي، الوحدات النقدية المملوكية، ط. الرياض 1983م، ص 17، عبد الرحمن

فهمي، المرجع السابق، ص 84.

نعود إلى بداية ظهور الأزمة النقدية في نهاية العصر الفاطمي. لقد تجمعت عدة عوامل أدت إلى اختفاء النقد الذهبي في آخر العصر الفاطمي؛ منها في وادي العلاقي بالصحراء الشرقية، ووجد الخلفاء الفاطميون أن استغلالها لا يكاد يغطي تكاليف الإنتاج⁽¹⁾، فتركوا أمرها للأفراد يجمعون ما يمكنهم جمعه ويصدرونه إلى خارج البلاد، ولم يعد للحكومة المصرية أي إشراف رسمي على ما يُستخرج منها⁽²⁾، وكذلك قلت قيمة ثمرة البحث عن المطالب، أي الكنوز المستخرجة من مقابر الفراعنة، وقد كان هذا المصدر يعد احتكاراً للدولة منذ العصر الطولوني، إلا أنه بمرور الوقت انتهت رقابة الدولة عليه لنضوبه⁽³⁾ من ناحية، ولإقرار سلطانها وتثبيت كيانها خلال العمليات الحربية التي بدأت في أواخر العصر الفاطمي من ناحية أخرى⁽⁴⁾، مما أدى إلى سعي الأفراد للحصول على هذه المطالب والكنوز المدفونة. وقد أشار البغدادي الذي زار مصر في عام 1194م إلى أن الناس في سبيل سعيهم وراء الذهب قد حطموا كثيراً من الآثار الثمينة سعياً وراء أهوائهم وأطماعهم، فكلما رأوا تمثالاً كبيراً ظنوا أن به كنزاً من الذهب والفضة فهم كما قيل:

«وكل شيء رآه ظنه قدحاً و إن رأى ظلَّ شخصٍ ظنه الساقى⁽⁵⁾»

ولم يجد هؤلاء إلا الموميوات وأربطتها وبقايا الحيوانات والطيور⁽⁶⁾، ولاشك أن

(1) Rabie: "The Financial system of Egypt" p.169.

(2) حسنين ربيع، النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين ص 95، ابن بكرة، كشف الأسرار بدار الضرب المصرية تحقيق عبد الرحمن فهمي، القاهرة 1966م، ص 39 من المقدمة، عبد الرحمن فهمي، النقود العربية ص 71.

(3) Rabie: op.cit.p.169.

(4) ابن بكرة، المصدر السابق، ص 29، عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 71.

(5) الإفادة والاعتبار، ص 158-174.

(6) Rabie: op.cit.p.169.

نضوب هذه المتابع أدى إلى زيادة العجز في تمويل دور الضرب في البلاد⁽¹⁾. كما امتاز العصر الفاطمي بالترف الشديد، فكثرت إقبال الناس على اختلاف طبقاتهم على اقتناء الحلبي والمصنوعات الذهبية، واستخدم هذا المعدن النفيس في تحلية المنسوجات والسروج والأسلحة والتجليد وغيرها من الأغراض⁽²⁾، وكان من أسباب اختفاء النقد الذهبي أيضاً ذلك النقص الشديد في صادرات مصر، وخاصة في المنسوجات بسبب الحاجة الشديدة للاستقرار والأمن في السنوات الأخيرة من العصر الفاطمي⁽³⁾، بالإضافة إلى النهب المتكرر لمنطقة تنيس من الفرنجة حتى أصابوا هذه الصناعة بضربة قاصمة، وبذلك خسرت مصر ما كان يأتيها من الذهب بسبب تدهور صادراتها من النسيج بالإضافة إلى ما اضطرت هي نفسها أن تدفعه مقابل وارداتها من السلع التي كانت تحتاج إليها⁽⁴⁾. أضف إلى ذلك النفقات الباهظة التي تكلفتها العمليات الحربية بين الفاطميين والصليبيين من ناحية وبين صلاح الدين من ناحية أخرى⁽⁵⁾، فقد دفعت مصر كميات كبيرة من الذهب إتاوةً وجزية إلى عموري ملك بيت المقدس وإلى نور الدين محمود حاكم الشام⁽⁶⁾. ففي عام 1164م استنجد الوزير الفاطمي شاور وطلب مساعدة عموري ملك بيت المقدس ليطرد شيركوه، ونظير ذلك دفع له 27000 ديناراً ذهباً⁽⁷⁾، ودفع شاور إلى شيركوه 50.000 ديناراً ليستحثه على الرجوع إلى الشام، واضطر أن

(1) راشد البراوي، حالة مصر الاقتصادية ص 307.

(2) نفسه.

(3) Rabie: op.cit.,p.170.

حسنين ربيع النظم المالية، ص 95، عبد الرحمن فهمي، النقود العربية ص 71، 73.

(4) Rabie: op.cit.,p.170.

(5) ابن بكرة، المصدر السابق ص 40 من المقدمة، عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 72.

(6) راشد البراوي، المرجع السابق ص 308.

(7) أبو شامة: الروضتين في أخبار الدولتين، تحقيق محمد حلمي أحمد؛ القاهرة 1962م ج 1، ص

يدفع إلى الصليبيين جزية سنوية⁽¹⁾. كما عمل الصليبيون على تهريب الذهب إلى البندقية ومرسيليا وبرشلونة، وبذلك قلت كميات الذهب في الأسواق الإسلامية⁽²⁾. ويسقط الدولة الفاطمية عام 1171م وقيام الدولة الأيوبية واجهت مصر أزمة مالية حادة عبر عنها المقرئزي بقوله: وفيها عمت الضائقة؛ لأن الذهب والقضة خرجا منها وما رجعا، وعندما فلم يوجد، ولهج الناس بما عمهم من ذلك، وصاروا إذا قيل دينار أحر فكأنما ذكرت حرمة الغيور؛ لهوان حصل في يده، فكأنما جاءت بشارة الجنة له⁽³⁾. وفي خوف الناس من تغير الدولة وقيام دولة جديدة أقبل بعضهم على اختزان الذهب احتياطياً ضد حوادث المستقبل وتقلباته⁽⁴⁾، وحوّل بعض الأثرياء وكبار التجار ثرواتهم إلى جواهر ومصوغات معلقة حول أعناق نسائهم وبناتهم، وإلى سبائك ذهبية دفنوها في الجدران أو تحت الأرض⁽⁵⁾. ومما زاد الأزمة في عهد صلاح الدين ما أرسله في عام 1171م إلى سيده نور الدين محمود من الهدايا والتحف الذهبية وحلي الخلفاء الفاطميين التي أخذها من القصور

(1) حسن إبراهيم، تاريخ الدولة الفاطمية ص 193. Rabie: op.cit.,p.170. ولا شك أن هذه الأرقام مبالغ فيها، إلا أنها تدل بطريقة أو بأخرى على أن كمية كبيرة من الذهب المصري خرجت من مصر.

Rabie: op.cit.,p.170

(2) عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 72، حسنين ربيع، النظم المالية ص 95.
(3) السلوك ج1 قسم 1 ص 46، المقرئزي، النقود الإشيركوه 50.000 ديناراً ليستعته على الرجوع إلى الشام، واضطر أن يدفع إلى الصليبيين ضمن ثلاث رسائل للمقرئزي ط. القسطنطينية 1298هـ ص 14.

(4) راشد البراوي، المرجع السابق ص 307، في عهد العزيز عثمان بن صلاح الدين. تم ضبط هذه الحالات انظر:

Rabie: op.cit.,p.170

(5) Rabie: op.cit.,p.171.

حسين ربيع، النظم المالية ص 95.

الفاطمية لكي يثبت ولاءه له⁽¹⁾. ثم تكرر منه ذلك في عام 1172م حيث أرسل هدية عبارة عن مبلغ قدره 60 ألف ديناراً ذهب⁽²⁾، إلا أن هذا المبلغ لم يُرض نور الدين، وأرسل إليه القيسراني ليراجع الإيرادات والمصروفات، وقد اصطحب الأخير عند عودته لسيدته في عام 1174م هدية ثالثة يقال إنها تضمنت عشرة صناديق من الدنانير المصرية، قدرها المقرئزي بربع مليون دينار 225.000، وعلي كل فقد توفي نور الدين محمود قبل أن يتسلمها، فأعيد جزء منها إلى صلاح الدين⁽³⁾ كما حرص صلاح الدين أيضاً على توطيد علاقته بالخليفة العباسي في بغداد، فأرسل إليه مبلغ 100 ألف دينار⁽⁴⁾.

يضاف إلى ذلك أن إخوة صلاح الدين وسائر أفراد البيت الأيوبي كان لكل منهم نصيب من ذهب الفاطميين وفضتهم التي قام صلاح الدين بمصادرتها وتوزيعها على أهله وأقاربه ورجال دولته⁽⁵⁾، والنتيجة حصول ضائقة نقدية في بداية الدولة الأيوبية، وقد زادت حروب صلاح الدين ضد الصليبيين من استنزاف الذهب المصري؛ حيث كان على الخزانة المصرية تدبير العملة اللازمة لنفقات الجيش والأسطول والتحصينات وشراء المعدات الحربية⁽⁶⁾. وللخروج من الأزمة النقدية في عام 1187م سك صلاح الدين دنانير جديدة من الذهب المصري، وأبطل الدرهم الأسود، وضرب الدراهم الناصرية، وجعلها من فضة خالصة ومن

(1) Rabie: op.cit.,p.171.

، حسنين ربيع، النظم المالية ص 96.عطية القوصي، تجارة مصر في البحر الأحمر ص 145.

(2) Rabie: op.cit.,p.171

، حسنين ربيع، المرجع السابق ص 96.

(3) Rabie: op.cit.,p.171.

(4) حسنين ربيع، النظم المالية، ص 96.

(5) Rabie: op.cit.,p.171.

حسنين ربيع، المرجع السابق ص 96

(6) نفسه ص 96.عطية القوصي تجارة مصر في البحر الأحمر ص 145.

وكانت القيمة الفعلية لهذه الدراهم 33,26 درهماً للدينار الواحد⁽²⁾. وهكذا فقد تغير أسلوب التعامل النقدي في مصر، واعتبر الذهب لندرته سلعة بسعر سوق متغير يومياً، وبهذا فقد الذهب مكانته كأساس للتعامل، واعتبرت الفضة الأساس الجديد للعملة⁽³⁾. وكانت ميزانية الدولة الأيوبية مقدره بالنقود الذهبية من الدنانير، مع أن المصروفات لم تكن تسدد بغير الدراهم الفضية، حتى أن مرتبات الجنود الأيوبيين كانت تسدد بالدراهم الفضية على الرغم من أنها مقدره اسمياً⁽⁴⁾.

وضاق الناس بهذه الدراهم الرديئة وبنسبتها العالية إلى الدينار الذهبي⁽⁵⁾ حتى لقبوها في مصر والإسكندرية بالزيوف أي الدراهم الزائفة، وقد خشي خلفاء صلاح الدين جمعها من السوق بنفس قيمتها حتى لا يتعرضوا للخسارة⁽⁶⁾، فظل التعامل بها حتى عهد السلطان الكامل، فأمر في عام بإبطال التعامل بهذه الدراهم وضرب دراهم جديدة مستديرة جعل ثلثها من الفضة وثلثها من النحاس، وأطلق عليها الدراهم الكاملية، وظل التعامل بها حتى قيام الدولة المملوكية⁽⁷⁾.

وقد قام الأستاذ بالوج Balog بدراسات على بعض نماذج من هذه الدراهم ليتبين مدى الجودة في معدنها، فتبين له أن بها 23% فضة فقط أو 30%، ومعنى هذا

(1) Rabie: op.cit.,p.173.

(2) حسنين ربيع، المرجع السابق ص 107.

(3) المقريري، النقود ص 15، على مبارك الخطط التوفيقية، ج20، ص 39.

Rabie: op.cit.,p.173.

(4) ابن بكرة المصدر السابق، ص 40 من المقدمة، عبد الرحمن فهمي، النقود العربية ص 72، 73.

Rabie: op.cit.,p.175.

(5) المقريري، النقود ص 15.

(6) عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 73.

(7) المقريري، النقود ص 15، إغاثة الأمة بكشف الغمة، ص 65، 66.

أنها أقل في الجودة من الدراهم الورقية القديمة؛ أي أن الدرهم المستدير كان ثلثه فضة وثلثاه نحاس، وانتهى هذا الباحث إلى أن إصلاحات السلطان الكامل كانت في الحقيقة خدعة كبيرة، وقد أيده في ذلك الأستاذ إهرينكر ويتز Ehrenkreutz فذكر أن الدراهم الكاملة في مجموعته لا تزيد الفضة فيها عن 32.4% أو 34.2% على التوالي⁽¹⁾.

وقد أدى رواجها في مصر إلى قلة الذهب في الأسواق فصارت هي أساس التعامل، وصارت المبيعات الجلييلة تباع وتقوم بها وإليها تُنسب أثمان المبيعات عامة وقيم الأعمال، وبها يؤخذ خراج الأرض وأجرة المساكن وغير ذلك⁽²⁾. وقد كان من نتائج الاعتماد الكبير عليها أن ارتفع سعر الفضة فبلغ سعر الدينار الذهب سنة 1233م - 8,12 درهماً وبلغ في عام 1239م 25,12 درهماً⁽³⁾.

وهكذا تحولت مصر في العصر الأيوبي من نظام المعدن الفردي إلى نظام المعدنين Bimetallic system⁽⁴⁾.

وظلت طوال العصر الأيوبي محافظة على مستوى الفضة كأساس التعامل في حين صار الدينار الذهبي سلعة، لهذا لم تعد هناك حاجة لتخفيض وزنه⁽⁵⁾. وفي عام 1232م حلت بالبلاد أزمة اقتصادية أدت إلى انحطاط سعر الدراهم الفضة وكثرة استخدام الفلوس المصنوعة من النحاس⁽⁶⁾، حيث أصبحت النقود المتداولة قاصرة

(1) Rabie: op.cit.,p.180

عن بحوث الأستاذين ارجع إلى:

The Coinage of the Mamluk sultans,N,g:1964.

(2) المقريزي، إغائة الأمة ص 66.

(3) عطية القوسي، المرجع السابق ص 250.

(4) عبد الرحمن الرفاعي، المرجع السابق ص 74.

(5) Rabie: op.cit.,p.170.

(6) سعيد عاشور، العصر المملوكي ص 315، 316

على كمية ضئيلة من الدراهم الفضية وأعداد هائلة من العملة النحاسية، ولم تعد الدراهم الفضة كافية لسد حاجة التجار، مما أدى إلى ظهور النقود الفضية الأجنبية مثل نقود البندقية التي بدأ سكها في عام 1203م وكذلك فلورنسا وغيرها من المدن الإيطالية.

وقد أدى ذلك إلى اختفاء الفضة من مصر لتهريبها إلى أوروبا لتسك هناك⁽¹⁾، وكان معدل تحويل الدراهم الفضية نسبة من الدراهم الفلوس النحاسية، وكانت العقوبات البدنية توقع على كل من يخالف ذلك⁽²⁾ وعندما قامت دولة الماليك أبقي سلاطينها سائر شعائر الأيوبيين وخاصة فيما يتعلق بالنقد الأيوبي⁽³⁾. وبهذا اتبع سلاطين الماليك في بداية حكمهم القاعدة النقدية التي تقوم على أساس Bimetallic system وهما الذهب والفضة⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من الاضطرابات التي صاحبت سقوط دولة الأيوبيين والنقص الشديد في الذهب فقد نجح سلاطين الماليك الأوائل في سك نقود ذهبية تحمل أسماءهم⁽⁵⁾، وكانت عملات سلاطين الماليك الأوائل تشبه تلك التي كانت موجودة في أواخر العصر الأيوبي حتى أنهم كانوا يسمونها 'إصدارات مقلدة للأيوبيين' فكانت دنائير شجرة الدر، والأشرف موسى، وأبيك، والمنصور، وقطرز منقوشة بطريقة مشابهة للعملات الذهبية للمصالح أيوب. أما من ناحية الوزن فكانت دنائير دولة الماليك البحرية مخالفة للقواعد تماماً، وكانت أوزان فردية

(1) عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق.

(2) سعيد عاشور، العصر المملوكي ص 316.

(3) المقرئزي، النقود الإسلامية ص 15، علي مبارك، المخطوط ج 20- ص 39.

(4) سامح عبد الرحمن فهمي، الوحدات النقدية المملوكية ص 258.

(5) سعيد عاشور، العصر المملوكي ص 316.

ولابد أن الماليك قد استفادوا كثيراً في بداية عهدهم بمبلغ الأربعمائة ألف دينار تورناوي التي أخذوها كغدية للإفراج عن الملك لويس التاسع. انظر رنسيان، تاريخ الحروب الصليبية، ج 3، ص 471، 472.

وذلك لأنه كان يوجد معدل إجباري فقط للعملات الفضية، بينما كان الذهب يخضع لسعر السوق⁽¹⁾.

أما الدراهم الفضية فكانت تتم بها كل المعاملات وتتكون من ثلثين فضة وثلث نحاس⁽²⁾، وقد ضرب سلاطين المماليك الأوائل دراهم مستديرة لا تختلف من حيث الشكل العام عن تلك التي ضربها الصالح أيوب، إلا أنه كان هناك تحسن في مستواها من حيث الدقة⁽³⁾.

ويبدو أن سلاطين المماليك وجدوا أن من الصعب الاستغناء عن العملة النحاسية في المعاملات البسيطة، وقد وجدت عملات نحاسية ضربت في عهد السلطان قطز، وكانت تزن ما بين 3 و12 جرام و3 و78 جرام، وهو وزن مرتفع للفلس الذي كان يزيد 2 و975 جرام، ولعل هذا الوزن المرتفع هو الذي جعل الفلوس لا تمثل أي مشكلة خلال العشر سنوات الأولى من حكم المماليك البحرية⁽⁴⁾. وفي عهد الظاهر بيبرس واجهت مصر نقصاً شديداً في الذهب حتى وصل معدل تحويل الدينار في بداية عهده إلى 28 و5 نقره وكان هذا أكثر من ضعف المعدل العادي مما يدل على ارتفاع شديد في سعر الذهب⁽⁵⁾، أما عن أسباب نقص الذهب في تلك الفترة من مصر فيرجع إلى اتجاه أوروبا لسك عملات ذهبية، ولا بد

(1) Rabie: op.cit.,p.184.

وقد قام الأستاذ بالوج بوزن 9 دنانير ترجع إلى فترة حكم علي بن أيك تراوحت بين 5,75 إلى 7,22 جرام و240 ديناراً ترجع إلى فترة حكم قطز تراوحت بين 4,63 إلى 9,38. انظر: Rabie:op.cit.,p.184.

(2) العمري، مسالك الأبصار مخطوط ج5 ورقة 123، القلقشندي: صبح الأعشى ج3 ص 439، السيوطي: حسن المحاضرة ج2 ص 321.

(3) Rabie: op.cit.,p.185.

(4) Rabie: op.cit.,p.185.

(5) المقرئزي، الخطط ج2 ص 298 ط. بولاق.

Ashtor: op.cit.,p.292. Rabie: op.cit.,p.185

أنه جرت حركة عامة للذهب من البلاد الإسلامية إلى البلاد المسيحية، وأن الأوروبيين اشتروا الذهب من المسلمين ودفعوا فيه ثمناً باهظاً مقابل الفضة التي توافرت في بلادهم، وقد ساعدتهم على ذلك انخفاض مستوى العيار⁽¹⁾ والتغيير في الوزن والتبديل في الحجم، مما جعلها لا تحوز ثقة المتعاملين من التجار وغير التجار⁽²⁾، بالإضافة إلى ذلك فإن مصر كانت مضطرة أن تدفع بالذهب لاستيراد الكثير من السلع⁽³⁾، وقد أدت ندرة الذهب من الأسواق إلى اكتنازه وتنوعت وسائل إخفائه فكانت هناك القدور والزلع بالإضافة إلى البقج والحوائص والحفر⁽⁴⁾، وبهذا اتجه بيبرس إلى الفضة وعمل على رفع مستوى الدراهم الفضية وذلك بإصدار دراهم جديدة في عام 1260م تسمى الدراهم الظاهرية⁽⁵⁾، وهي تتكون من 70% فضة خالصة و30% نحاس خالص، وجعل رنكه عليها وهي صورة سبع. وقد تدولت هذه الدراهم جنباً إلى جنب مع الدراهم الكاملة حتى عام 1379م⁽⁶⁾، هذا وقد عرفت مصر نوعاً آخر من الدراهم هي الدراهم السود، واقتصر استخدامها على الإسكندرية فقط⁽⁷⁾. وهو فيها كل درهمين سوداوين بدرهم واحد من نقد الدرهم المصري⁽⁸⁾ ولكن من أين حصل بيبرس على الفضة لإنتاج هذه الدراهم الظاهرية الراقية؟

(1) رنسيان، تاريخ الحروب الصليبية ج3 ص 168، 169.

(2) إبراهيم علي طرخان، مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، ص 256، نعيم زكي فهمي، طرق التجارة ص 356.

(3) Rabie: op.cit.,p.186.

(4) نظير حسان: صور ومظالم من عصر المماليك، ط. القاهرة 1966 م، ص 108.

(5) المقرئزي: النقود الإسلامية ص 15.

(6) Rabie: op.cit.,p.186

، المقرئزي، المصدر السابق ص 15

Ashtor: op.cit.,p.292.

وصف مصر، ج6، ص 106، سرور، دولة بني فلاوون ص 330

(7) العمري، مسالك الأبصار ج 5 مخطوط ورقة 123، القلقشندي، صبح الأعشى ج3، ص 439.

(8) العمري: المصدر السابق ورقة 149.

لقد كان للغزوات المغولية في منتصف القرن الثالث عشر أثر في تدفق تيار فضة الصين ووسط آسيا على مصر⁽¹⁾. وبفضل العلاقات التجارية مع بلدان البحر الأحمر والمحيط الهندي والبحرين الأسود والمتوسط كان من الممكن لمصر أن تحصل على كميات لا بأس بها من الفضة، وصار بإمكانها تحسين نوعية الدراهم الظاهرية⁽²⁾. أما بالنسبة لمعدل التبادل للدراهم الظاهرية فقد كان 1:20⁽³⁾ ومع ذلك فقد كان الدرهم الظاهري أرقى من حيث النوع من الدرهم الناصري والكاملي، وقد طلب ضمان دار الضرب من السلطان بيبرس في عام 1264م إبطال الناصرية إلا أن الظاهر بيبرس أدرك أن إبطالها يعني هبوط قيمتها مما يؤدي إلى خسارة فادحة عند استبدالها بالدراهم الجديدة، ولهذا فضل أن يحط عن الضمان مبلغ خمسين ألف درهم⁽⁴⁾ وقال "نحط هذا ولا نؤذي الناس في أموالهم"⁽⁴⁾ إلا أن تداول الدراهم الناصرية والكاميلية جنباً إلى جنب مع الدرهم الجديدة أدى إلى حدوث أزمات نقدية متكررة⁽⁵⁾. ففي عام 1271م كان صرف الدينار ثمانية وعشرين درهماً ونصف درهم نقرة⁽⁶⁾، وفي عام 1298م كانت قيمة كل ثلاثمائة وخمسين ديناراً وسبعة آلاف درهم فضة⁽⁷⁾، وفي عام 1299م كان سعر الدينار عشرين

(1) Ashtor:op.cit.,p.292. Rabie.op.cit.p.187.

(2) Rabie.op.cit.p.187.)Ashtor:op.cit.,p.292.

(3) Rabie.op.cit.p.187

(4) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر، ص 190، القرظي: السلوك ج1 قسم 2 ص 508، الخطط ج2، ص 206 ط بولاق، علي مبارك الخطط ج20 ص 137.

(5) وفي أي إصلاحات نقدية سابقة مثل تلك التي حدثت في عهد صلاح الدين والملك الكامل كانت العملات القديمة ذات الوزن العالي أو المنخفض والسبائك المختلفة مستمرة في التداول جنباً إلى جنب مع العملات الجديدة. انظر:

Rabie.op.cit.p.188.

(6) علي مبارك الخطط ج20 ص 137.

(7) القرظي، الخطط ج2 ص 306.

درهماً⁽¹⁾ ولاشك أن زيادة تداول الدنانير الذهبية في مصر خلال عصر الناصر محمد كانت ترجع إلى سببين أولهما: ازدهار الزراعة والتجارة الداخلية والخارجية، وكانت الأخيرة مصدراً من مصادر الذهب الجيد⁽²⁾. والسبب الثاني يرجع إلى زيادة نفقات الناصر محمد في جيوشه بعد هزيمته من المغول في حمص، ولم يكتف بما أنفقه من جيبه الخاص، بل فرض ضرائب إضافية على التجار والأثرياء كانت تجئ بالذهب تراوحت بين 10 و100 دينار على كل فرد⁽³⁾، وكان كل فارس محارب يتسلم 40 ديناراً نفقة، ولاشك أن كميات كبيرة من هذا الذهب قد أنفقت بمعرفة هؤلاء الجند في مصر قبل الحملة، ونتيجة لهذا هبطت قيمة الذهب ووصل معدل تحويله إلى 17 درهماً للدينار بعد أن كان 25، 5 درهماً⁽⁴⁾. ولكن على الرغم من وفرة الذهب في تلك الفترة فإن عيار الذهب ومستواه لم يعد أبداً إلى وضعه الطبيعي، ويبدو أن الناس وثقوا في الفضة أكثر من الذهب لأن الفضة استمرت أساس النظام النقدي المصري⁽⁵⁾. ومع ذلك يبدو أن النقص في الذهب قد حدث بعد سنتين فقط، وكانت الأزمة شديدة جداً حتى أن السلطات لم تقف ضد غزو الدوكات الذهبية البندقية في عام 1302م⁽⁶⁾.

النقود الأجنبية المتداولة في مصر:

استلزم دخول المدن الإيطالية ميدان التجارة العالمية أن تكون لهذه المدن عملاتها الذهبية لتمويل مشاريعها التجارية، ولهذا بدأت بعض المدن الإيطالية في

(1) المقريري السلوك، ج1 قسم 3 ص 900.

(2) Ashor:op.cit.p.300. Rabie.op.cit.p.189.

(3) المقريري السلوك، ج1 قسم 3 ص 899.

Rabie.op.cit.p.189.

(4) المقريري: نفسه .

Rabie.op.cit.p.189.

(5) Ibid:p.190.

(6) Ibid.

النصف الثاني من القرن الثالث عشر بإصدار عملات ذهبية⁽¹⁾. ومن الأسباب التي دفعت أوروبا إلى سك عملة ذهبية في القرن الثالث عشر أن التجار الذين كانوا يضطرون لدفع أثمان الصفقات المعقودة في الخارج ذهباً كان عليهم - وليس لديهم إلا عملة فضية - أن يتحملوا خسارة كبيرة في عملية استبدال العملة، وهي خسارة تقع على عاتق المستهلكين، وهو ما يفسر بأن الذهب احتفظ بدوره كأداة للمبادلات الدولية على خلاف الفضة وغيرها من المعادن الأخرى⁽²⁾. وكانت جنوة أول مدينة إيطالية سكت نقداً ذهبياً مستقلاً في عام 650هـ / 1252م⁽³⁾ عرف باسم Januino أو Genovino (الجينوفينو)⁽⁴⁾ وكان وزنها 5,3 جراماً من الذهب الخالص تقريباً⁽⁵⁾. وفي نفس العام ضربت فلورنسا عملة ذهبية عُرفت باسم الفلورين، وقد عُرفت في الأسواق الشرقية باسم افلوري⁽⁶⁾ وكان وزنها 53,3 جراماً من الذهب الخالص تقريباً⁽⁷⁾.

(1) عادل زيتون، العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب، ص 48.

(2) مارك بلوك، مشكلة الذهب، لمارك بلوك ص 38.

(3) عبد الرحمن فهمي: النقود العربية ص 96.

(4) عادل زيتون، المرجع السابق ص 48، عبد الرحمن فهمي: النقود العربية ص 96. بينما ذكر مصطفى حسن الكتاني أن الجينوفين والجنوي ضرب فيما بين القرنين الثاني عشر والثالث عشر. انظر العلاقات بين جنوه والشرق الأدنى ص 312.

(5) عادل زيتون: المرجع السابق 48، ضربت جنوة أول عملة ذهبية جنوية في القرن الثالث عشر الميلادي، وهي الصولدي الذهبي الذي عرف باسم الأوتافينو Ottavino لأنه يعادل 12,5 وزن الجينوفينو، كما ضرب الكوارتارولا Quartarola الذهبي، وذلك لأنه كان يعادل وزن نصف وزن الجينوفينو وقيمه تعادل 2 صولدي ذهب، أما الجينوفينو فكانت قيمته تعادل 8 صولدي ذهب، انظر مصطفى حسن الكتاني، المرجع السابق، ص 312، ص 314.

(6) عبد الرحمن فهمي، النقود العربية، ص 96.

(7) عادل زيتون، المرجع السابق، ص 49، وقد ذكر حسين ربيع أن كلا العملتين لم يكن لها أي تأثير

على الدينار المصري في ذلك الوقت، انظر: Rabie.op.cit.p.190.

كما ضربت فرنسا وإنجلترا أيضاً نقوداً ذهبية في عام 659هـ / 1260م⁽¹⁾. وفي عام 683هـ / 1284م قرر مجلس شيوخ البندقية ضرب عملة ذهبية خاصة أطلق عليها دوكات Ducat بينما عرفت في الشرق باسم بندقي أو افرني، وقد وصفها مؤرخو مصر المملوكية باسم المشخصة نسبةً إلى صور القديسين المنقوشة على أحد وجهيها، وصورة دوج البندقية على الوجه الآخر⁽²⁾، وكان وزنها 3,56 جرام⁽³⁾. وقد حققت هذه الدوكات رواجاً ممتازاً في جميع أنحاء الشرق بفضل عناية البندقية بالمحافظة على وزنها وصفاء معدنها⁽⁴⁾، وقد تميزت الدوكات بدقة استدارتها ووزنها الثابت وعيارها البندقي المرتفع، في حين تقابلها دنانير مملوكية ليس لها عيار أو وزن ثابت أو سمك (قطر) محدد، ولذلك تعامل التجار بالدوكات عدداً بينما كان لا بد للمتعاملين بالدنانير الإسلامية من وزنها وإضافة قطع ذهبية أخرى لاستكمال الوفاء عند الدفع⁽⁵⁾، وعلى العموم تفوقت الدوكات على الدنانير المملوكية ولقيت ترحيباً من العامة والخاصة⁽⁶⁾. وقد أشار القلقشندي إلى الدوكات البندقية بقوله: ودنانيرهم أفضل دنانير الفرنجة، ودينارهم يقال له: دوكات نسبةً إلى الدوك الذي

(1) عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 96.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، ج3، ص 437، عبد الرحمن فهمي، النقود العربية، ص 95، Rabie:op.cit.p.190..96 عادل زيتون، المرجع السابق ص 49، عبد المنعم ماجد، نظم دولة سلاطين المماليك ج1 ص 125، سامح عبد الرحمن فهمي، الوحدات النقدية المملوكية ص 257، 258.

(3) شارل ديل، البندقية ص 65. Rabie:op.cit.p.191.

(4) شارل ديل، البندقية، ص 65-191. Rabie:op.cit.p.p.190.

عبد الرحمن فهمي، النقود العربية ص 97.

(5) Bachrach,J.L.: The Dinar Versus the Ducat,p.90-98. (International Journal of Middle Eastern Studies,part4)1973.

(6) Gennep.R.R.V: " Le Ducat Venitien en Egypte son Influence sur le Moyen age de L'orient.378. (Revue Numismatique.séries: 4,Vol.1)1897.

هو ملهم⁽¹⁾ وقد حصلت البندقية على الذهب اللازم لسكِّتها من خلال تجارتها الخارجية النشطة في شمال إفريقيا وبيزنطة ومصر والشام⁽²⁾ بالإضافة إلى مناجم الذهب في ألمانيا التي كانت مصدراً هاماً للذهب بالنسبة للمدن الإيطالية وبخاصة البندقية⁽³⁾. كما كانت المدن الإيطالية تشتري السلع والمتاجر من الغرب الأوروبي بالفضة وتتسلم أثمانها في أسواق البلدان التي تتاجر معها بالذهب⁽⁴⁾، ولكل هذا تسربت كميات كبيرة من الذهب من أسواق الشرق إلى إيطاليا لتزويد دور السك فيها بالذهب اللازم لضرب الدوكات والفلورين. وقد سعت المدن الإيطالية في اجتذاب الذهب بأسعار مغرية لتغمر الأسواق بنقودها الذهبية⁽⁵⁾، وقد رحبت الحكومة المصرية في عام 1302م بالدوكات الإيطالية حتى أن جمرک الإسكندرية كان يصير على دفع الضرائب المفروضة على السلع المستوردة بالدوكات الذهبية⁽⁶⁾.

وانتشار الدوكات مع نقائها وثبات وزنها - شجع المزيفين أن يقللوا من قيمة العملات الذهبية المتداولة، وكانت عمليات التزييف من هذا النوع مريحة جداً حتى أن كبار موظفي الدولة انغمسوا فيها، فعلي سبيل المثال وجد عدد من المزيفين يعملون في منزل الوزير ناصر الدين محمد الشارخي بعد فصله سنة 1305م⁽⁷⁾، وفي

(1) عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 97 - Rabie:op.cit.p.191

(2) سامح عبد الرحمن فهمي، الوحدات النقدية ص 21.

(3) صبح الأعشى ج4 ص 405.

(4) عفاف صبرة، المرجع السابق ص 147، عادل زيتون، المرجع السابق ص 49.

(5) عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 67.

(6) نفسه ص 96 ، Rabie:op.cit.pp.191

(7) Ibid.

وقد زيفت العملات بعدة طرق في العالم الإسلامي، وبعض هؤلاء المزيفين اعتادوا ضرب الدينارات من الفضة وغلفوها بالذهب، والبعض الآخر جوفوها ووضعوا فيها معادن رخيصة بدلاً من الذهب وكانت إحدى وظائف المحتسب منع تداول العملات المزيفة. انظر:

F.T.3.Rabie:op.cit.p.191

عام 1309م كانت قيمة المئقال من الذهب درهماً فضه⁽¹⁾، وفي عام 1310م نودي على الذهب أن يكون صرف الدينار بخمسة وعشرين درهماً وكان بعشرين درهماً⁽²⁾. وفي عام 1315م كانت قيمة الدينار عشرة دراهم⁽³⁾ وفي عام 1316م كان صرف الدينار عشرين درهماً، وكذا في عام 1317م⁽⁴⁾. وقد وجدوا مصر مصدراً جديداً للذهب في النصف الأول من القرن الرابع عشر نتيجة لحسن علاقاتها بملوك التكرور وزيارتهم إلى مصر والعلاقات التجارية⁽⁵⁾، وكان مسلمو هذه البلاد يأتون إلى مصر للدراسة، في حين كان التجار المصريون يذهبون إلى هناك لبيع المنتجات المصرية من المصنوعات النسيجية والملح، وقد ذكر المؤرخون رحلات الحج الطويلة للملوك الزنوج الذين كانوا يبرون بمصر في طريقهم إلى مكة، وقد أسهب ابن بطوطة وابن خلدون في الحديث عن العلاقات التجارية بين مصر وغرب السودان، وقد أشار ابن بطوطة إلى المصريين الذين عاشوا هناك ورحلات الناس من تكيدة (مدينة بمالي) إلى مصر. أما ابن خلدون فقد ذكر القافلة الكبيرة وعداً ألوفاً عديدة من الجمال التي كانت تأتي كل عام من نفس الطريق إلى مصر⁽⁶⁾. وفي عام 1324م قديم منسأ موسي ملك بلاد التكرور قاصداً الحج وكان معه كميات كبيرة من الهدايا والذهب، فأهدى للسلطان أربعين ألف دينار⁽⁷⁾، وكان منسأ موسى يمتطي جواده يتقدمه خمسمائة رقيق كل واحد منهم يحمل كتلة من الذهب تزن خمسمائة مثقال (يعادل ثمن أوقية)⁽⁸⁾، وذكر أن عدد الجمال التي كانت

(1) على مبارك، المخطط ج20، ص139.

(2) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة، ج9، ص143.

(3) على مبارك، المرجع السابق، ج20، ص139، عمد مختار التوفيقات الإلهامية ج1 ص748.

(4) على مبارك، نفسه ج20، ص139، التوفيقات الإلهامية، ج1، ص749.

(5) Rabie: op.cit.,p.191-192.

(6) Ashtor: op.cit.,p.291.

(7) ابن بهادر، فتوح النصر ج2 مخطوط ورقة 251.

(8) زاهر رياض، الممالك الإسلامية ص117.

تحمل الذهب معه تراوحت بين ثمانين ومائة جمل كان يحمل كل منها ثلاثة قناطير⁽¹⁾. وقد وجد العمري الذي زار مصر بعد زيارة منساموسي باثنتي عشرة سنة أن الناس لا يزالون يشيدون بكرمه، فلم يدع أميراً ورب وظيفة سلطانية حتى وصله بجملة من الذهب، كما استفاد التجار أيضاً بالبيع له ولأتباعه، فكان الرجل منهم يشتري القميص أو الثوب وغير ذلك بخمسة دنائير وهولا يساوي أكثر من دينار فكانوا يبذلون المال في سخاء تام، وكان من أثر طرح الذهب بكثرة في الأسواق المصرية أن هبطت قيمته هبوطاً شديداً ولم يعد إلى سعره الأول إلى وقت قدوم العمري⁽²⁾. وقد بلغ المثلثال الذهب اثنين وعشرين وما دونها بعد أن كان لا ينزل عن خمسة وعشرين درهماً لكثرة ما جلبوه من الذهب إلى مصر⁽³⁾، كما تمكن السلطان بفضل ما توفر لديه من ذهب من إصدار عملة ذهبية وزنها يرضي الاحتياجات النظرية⁽⁴⁾، ولكن على الرغم من تدفق الذهب من بلاد التكرور فإن المصريين لم يتخلوا عن الدراهم الفضية لصالح الدنانير الذهبية⁽⁵⁾، يستدل على ذلك من قطعة غير منشورة من الصحف في فيينا بتاريخ 4 يناير 1334م تعهد شخص بأن يدفع إلى شخص آخر مبلغاً في نهاية كل شهر 4 نصف ثلث = 4 وخمسة أسداس دراهم نقرة⁽⁶⁾. وفي عام 1331م كانت قيمة المثلثال من الذهب عشرين درهماً⁽⁷⁾، وقد تعقبت الدولة في نفس العام الزغليين، فنكب الصاحب

(1) Rabie:op.cit.,p.192.

زاهر رياض، الممالك الإسلامية ص 117.

(2) العمري، مسالك الأبصار ج5 مخطوط ورقة 201، زاهر رياض ص 117، ص 118.

(3) العمري: المصدر السابق ورقة 201، أما ابن كثير فيذكر أن سعر الذهب قد نزل إلى درهمنين في كل مثقال (البداية والنهاية جـ14 ص112) ويتفق معه Rabie:op.cit.,p.192. أما علي مبارك فيذكر أن صرف الدينار كان ستة عشر درهماً ونصفاً. انظر الخطط جـ20 ص 139، وذكر المقرئ في السلوك جـ2 ص 255: أن قيمة الدينار المنخفضت لستة دراهم.

(4) Rabie:op.cit.,p.192.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

(7) علي مبارك: الخطط التوفيقية جـ20 ص 139، التوفيقات الإلهامية جـ1 ص 765.

شمس الدين غيريال المصري وصوردر إلى أن مات وأخذ منه ومن أولاده حوالي ألف ألف درهم لأنه كان يغيث الدنانير⁽¹⁾. وبمرور الوقت نقصت كمية الذهب المتداول بشكل كبير، وسواء كان السلطان الناصر محمد شغوفاً بحفظ مستوى الفضة أو لأنه أدرك أن التدفق الكبير للذهب كان مجرد تدفق مؤقت، أو لأنه كان يتماشى مع الاتجاه العام لمصادرة كل ما يستطيع، ولهذا حاول الناصر محمد سحب الذهب المتداول إلى خزائنه⁽²⁾. وفي عام 1337م أجبرالنش وناظر الخاص 'أهل الصاغة ودار الضرب الآ يتتاع أحد منهم ذهباً، بل يُحمل الذهب جميعه إلى دار الضرب ليصك بصكة السلطان ويضرب دنانيره هرجة'⁽³⁾. ثم تصرف بالدراهم، فجمع من ذلك مالاً كبيراً للديوان، ثم تتبع النش والذهب المضروب في دار الضرب، فأخذ ما كان منه للتجار والعامه، وعوّضهم عنه بضائع وحمل ذلك كله للسلطان، وانحصر ذهب مصر بأجمعه في دار الضرب، فلم يجسر أحد على بيع شيء منه في الصاغة ولا غيرها⁽⁴⁾، ونتيجة لهذا ارتفع سعر الذهب؛ ففي عام 737هـ / 1236-1337م اشترى السلطان الناصر صرغتمش بمبلغ 200.000 درهم نقرة بما يساوي 4000 مثقال⁽⁵⁾، ويعني هذا أن نسبة تحويل الدينار الذهب ارتفعت إلى 1:50 درهم في سنة واحدة. ولا شك أن هذا قد أدى بدوره إلى ندرة الفضة التي كانت لا تزال

(1) الذهبي، دول الإسلام ج2 ص 240.

(2) Rabie:op.cit..p.193.

(3) هرجة: جمع هرج وهي دنانير تستعمل خاصة في الخلي كالأساور والعقود وغيرها، بأن يصاغ في أطرافها حلقات صغيرة أو يُجعل في جوانبها ثقوب، انظر المقرئزي، السلوك، ج2 قسم 2 ص393 حاشية 4.

(4) المقرئزي، السلوك، ج3 قسم 2 ص 292، اليوسفي، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر ص 292.

(5) المقرئزي، الخطط ج2 ص 404 ط بولاق. والثقال: اسم لما له ثقل سواء كبيراً أو صغيراً، وغلب على الصغير، وصار في عرف الناس اسماً للدينار، وتحدد وزنه في العصر الأموي على يد الخليفة عبد الملك بن مروان بعد إصلاحه للسكة الإسلامية؛ إذ جعل المثقال أي الدينار يزن 4,25 جرام ثم ضبط وزنه عن طريق الصنح الزجاجية. انظر المقرئزي، إغاثة الأمة ص 48، 49 حاشية 5، الموسوعة العربية الميسرة ج2 ص 1645، ص 1646.

الأساس النقدي في مصر، وللخروج من هذه الأزمة أدخل الناصر محمد مستوى العملات المزدوجة المعدن من الذهب والفضة والتي تبعاً لما ذكره العيني أدت إلى خسائر للشعب، ويذكر العيني أن معدل التحويل للدينار ثبت عند 25 درهماً في عام 1338-1339م، وأن قيمة البضائع في كل الصفقات التجارية حُسبت بالنصف فضة والنصف ذهب، وظل سعر الذهب عالياً لعدم توفر عملات فضية لتغطية نصف احتياجات السوق⁽¹⁾. وفي نهاية عام 1339م أنقص الناصر محمد قيمة الدينار إلى 20 درهماً فقط ليرفعه ثانيةً إلى 25 درهماً في السنة التالية (1339م)، ويقال إن السلطان كان مديناً للتجار بمليون دينار، فإنه كان يأمل أن يتمكن من سداد ديونه أسرع على الأساس الجديد، إلا أن نقص الفضة مع ارتفاع أسعار الذهب نتج عنه أزمة نقدية أدت إلى توقف كل أنواع التجارة⁽²⁾. ولما اختفت كل الفضة من السوق اضطر السلطان الناصر أن يوزع 2 مليون درهم فضة من خزائنه على الصيارفة لاستبدالها بذهب، مما أحيا اقتصاد البلاد، إلا أن هذا الانتعاش كان مؤقتاً، ومن المحتمل أن هذين المليونين من الدراهم الفضية والتي وضعها الناصر للتداول في عام 1339م كانت جزءاً من الجزية السنوية من الفضة التي كانت ترسلها أرمينيا⁽³⁾.

إلا أن السوق رفض هذه الدراهم بسبب قلة الفضة بها، ويؤيد ذلك ما قام به

(1) Rabie:op.cit.,p.193-194.

(2) الشجاعى: تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون ص 66، 67، السيوطي، حسن المحاضرة ج2 ص 302، أمين سامي: تقويم النيل ج1 ص 177.

(3) في عام 1323م وافق الملك ليو الخامس أن يدفع جزية سنوية منتظمة للسلطان الناصر مقدارها مائة ألف درهم فضة وجزء فقط من هذه التزامات (عملة أرمينية) الأرمينية دفعت للتداول دون تعديل، وبعضها صهر ليضرب كدراهم مملوكية، بينما الغالبية ضُرب لدقها بشعار عربي، وهذه الأنواع الثلاثة للعملات الفضية وُجدت معاً بكميات من تلك الفترة. انظر: المقرئزي: السلوك ج2 قسم 1 ص 246.

Rabie:op.cit.,p. 194.F.T.3.

الأستاذ بالوج من فحص لنقاء الدراهم الناصرية حيث ظهر له أن بعضها كان يحتوي على 46% فضة صافية⁽¹⁾، ولكن ارتفاع سعر الذهب ونقص الفضة بعد سنة 1336م يبين أن ازدهار الدينار الذهب المصري قد انتهى، وأن دوكات البندقية الذهبية انتشرت بكميات هائلة في كل أنحاء مصر، وكذلك الفلورين الفلورنسي⁽²⁾ وصارت كلمة إفرنني تدل على كل من الدوكات والفلورين. وعندما تولى الحكم الملك المنصور أبو بكر بن الناصر محمد في عام 1340م "نادى في يومه بإبطال سعر الذهب وأن يباع بسعر الفضة"⁽³⁾، ففرح الناس بذلك بعد أن مُنعوا من التعامل بالفضة والآ يكون تعاملهم إلا بالذهب⁽⁴⁾، فكان صرف المنقال من الذهب عشرين درهماً⁽⁵⁾. وفي عام 1345م انحطت قيمة الدينار إلى أحد عشر درهماً، وكان نتيجة للفوضوية والاضطرابات التي سادت البلاط السلطاني وسائر الحكومة⁽⁶⁾. وفي عام 1350م كان الدينار يساوي عشرين درهماً⁽⁷⁾ واستمرت هذه النسبة لصرف الدينار في سنوات / 1359م⁽⁸⁾ و1364م⁽⁹⁾ و1374م⁽¹⁰⁾ و1376م⁽¹¹⁾.

ونخلص مما سبق أن الذهب ظل في عهد المماليك البحرية هو قاعدة النقد، وعلى أساسه قُدرت العملات الأخرى، إلا أنه خضع لتغيرات متعددة من حيث

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) الشجاعى: تاريخ الملك الناصر محمد ص 125، زترشين: تاريخ سلاطين المماليك ص 224.

(4) المقرئى: السلوك ج2 قسم 3 ص 552، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة ج10 ص 4 أحداث عام 742هـ

(5) على مبارك: الخطط التوفيقية ج20 ص 140، التوفيقات الإلهامية ج1 ص 775.

(6) على مبارك: المرجع السابق ص 140، التوفيقات الإلهامية ج1 ص 779.

(7) على مبارك، المرجع السابق ج20 ص 140، التوفيقات الإلهامية، ج2 ص 787.

(8) التوفيقات الإلهامية ج2 ص 797.

(9) المقرئى: السلوك ج3 ص 98.

(10) ابن حجر، أنباء الغمر ج1 ص 71.

(11) المقرئى: السلوك ج3 ص 98.

العيار والوزن والحجم وقانون العرض والطلب ورغبة السلاطين في الكسب والإثراء عن طريق ضرب نقود ذهبية لحسابه الخاص⁽¹⁾. وما يمكن القول بأن الدينار قد احتفظ بقيمته تقريباً خلال عصر المماليك البحرية وهو عشرون درهماً ولم يتعلّكها أو ينزل عنها إلا في حالات قليلة وبسبب حوادث طارئة ما تلبث أن تختفي حتى يعود سعر الدينار إلى عشرين درهماً⁽²⁾.

أما عن الفضة فقد احتفظت النقود خلال عصر المماليك البحرية بنسبة ثابتة من معدن الفضة النقي ثلثي أي 1،983 جرام⁽³⁾.

والجدول التالي⁽⁴⁾ يبين معدل وزن دراهم المماليك البحرية.

عدد النماذج التي جرى عليها الاختبار	الوزن	السلطان
18	75،2	أيك
91	76،2	بيبرس
21	77،2	بركة خان
46	82،2	قلاوون
15	87،2	خليل
43	93،2	الناصر محمد
27	63،2	الصالح إسماعيل
11	63،2	المظفر حاجي

وقد ظل التعامل بالدراهم الظاهرية والكاميلية بمصر حتى تعرضت هي

(1) عبد الرحمن فهمي، النقود ص 91، 92.

(2) Ashtor: op.cit.,p.305.

(3) عبد الرحمن فهمي: المرجع السابق، ص 92.

(4) Ashtor: op.cit.,p.293

الأخرى للفساد في عام 1379م عندما انتشرت الدراهم الحموية التي ضربها المماليك بمجاءه، فكثرت تدمير الناس منها لزيادة نسبة النحاس فيها حتى بلغت الثلثين، مما قلل من الإقبال عليها⁽¹⁾ وكان ذلك في إمارة الظاهر برقوق، فلما وصل الأمر إليه وأقام الأمير محمود بن علي إستاندار، أكثر من ضرب الفلوس، وأبطل ضرب الدراهم، فتناقصت حتى صارت غرضاً يُنادى عليه في الأسواق بحراج حراج، وغلبت الفلوس⁽²⁾. وفي عام 1387م أمر الملك الظاهر برقوق الأمير جركس الخليلي أن يضرب دراهم باسمه وأن يعتبر الصكّة المعتادة فُضرب الدراهم الجديدة، وجعل اسم السلطان في دائرة، فتفاءلوا له بالحبس عن قريب⁽³⁾. وعلي الرغم من عناية برقوق بالتقود وإصلاحه لها وعدم إبطاله العيار، فإن الغش ما لبث أن دخلها، فصارت متفاوتة في العدد ثم في الميزان مجهولة قطع ودراهم صحاح⁽⁴⁾

والواقع أن اختفاء العملات الفضية منذ أواخر القرن الرابع عشر الميلادي كان إيذاناً بالخراب الاقتصادي الذي أودى بدولة المماليك في نهاية الأمر، فقد تناقص رصيد البلاد من الفضة بالتدريج منذ عام 1380م ومن ثم قلت نسبة الفضة في الدرهم مما أدى إلى انخفاض سعره، فبعد أن كان واحداً على عشرين من الدينار في عهد المماليك البحرية وصل إلى واحد على خمسة وعشرين، ثم إلى ثلث من الدينار

(1) المقرئزي، التقود الإسلامية ص 15، علي مبارك، المخطوط جـ 20 ص 40، عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 92، سعيد عاشور، العصر المملوكي ص 318.

(2) المقرئزي، المصدر السابق ص 15، المخطوط جـ 1 ص 110 ط بولاق على مبارك، المرجع السابق جـ 20 ص 40.

(3) ابن الفرات، تاريخه جـ 9 قسم 1 ص 6، ابن العماد الحنبلي شذرات الذهب جـ 6 ص 307 السيوطي، حسن المحاضرة، جـ 2، ص 307، ابن حجر إنباء الغمر جـ 1 ص 335، علي مبارك، المرجع السابق، جـ 20، ص 140.

(4) الأسدي، التيسير والاعتبار ص 127.

في فترة لاحقة⁽¹⁾، وقد أرجع المقريري قلة الدراهم الفضة في مصر في ذلك الوقت لسببين أحدهما عدم ضربها البتة حيث ترك السلطان والرعية ضربها، والثاني أنه كان من دواعي الترف والرفاهية لأمرأء السلطان وأتباعهم اتخاذ الفضة حلماً وأواني⁽²⁾ واستهلاكها في السروج والآنية ونحوها، وانقطاع واصلها إلى الديار المصرية من بلاد الفرنج وغيرها ومن ثم عز وجود الدراهم في المعامل بل لم تكند توجد⁽³⁾. أما أشتور فيرى أن السبب الرئيسي لاختفائها يرجع إلى شدة الطلب عليها في إيطاليا مما أدى إلى شرائها وسحبها من الأسواق⁽⁴⁾، وهو ما أشار إليه المقريري، بقوله والفرنج تأخذ ما بمصر من الدراهم إلى بلادهم، وأهل البلد تسحبها لطلب الفائدة حتى عزت وكادت تُفقد⁽⁵⁾، وقد أدت قلة الفضة في ذلك الوقت إلى رواج الفلوس⁽⁶⁾، حتى أصبحت منذ عصر دولة المماليك البرجية قاعدة النقد الرئيسي في مصر لندرة الذهب والفضة⁽⁷⁾، وقد تقررت قيمتها في حالة سكهما بالنسبة للفلوس النحاسية⁽⁸⁾. وقد ظهرت الفلوس كوسيلة مساعدة لتحقيق مرونة العمليات التجارية في الأسواق وخاصة في الصفقات الصغيرة الحجم⁽⁹⁾ وكانت الفلوس أولاً تعد في الدرهم الكامل ثمانية وأربعين فلساً، ويقسم الفلس

(1) Ashtor: op.cit.,p.305.

قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي، ص 69.

(2) المقريري، إغاثة الأمة، ص 71، السلوك ج 3 قسم 3، ص 1132.

(3) القلقشندي، صبح الأعشى ج 3 ص 463.

(4) Ashtor: op.cit.,p.305

(5) النقود الإسلامية، ص 18، 19.

(6) نفسه ص 15.

(7) سامح عبد الرحمن فهمي، الوحدات النقدية، ص 30.

(8) عبد الرحمن فهمي، النقود، ص 93.

(9) عبد الرحمن فهمي، الوحدات النقدية ص 30. قال المقريري: لما كان في المبيعات محقرات تقل عن

أن تباع بدرهم أو جزء منه احتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان إلى شيء سوى نقدي الذهب والفضة يكون بإزاء تلك المحقرات انظر: إغاثة الأمة ص 66.

أربع قطع تقام كل قطعة مقام فلس يشتري بها ما يشتري بالفلوس، فيحصل بذلك من الرفق لذوي الحاجات ما لا يكاد يوصف (1).

وظل الأمر على ذلك حتى جاءت دولة المماليك فزين بعض الأمراء للسلطان في عام 1252م حسب الفائدة، فضمن ضرب الفلوس بمال قرره على نفسه وجعل كل فلس يزن مثقالاً، والدرهم يُقدر بأربعة وعشرين، فشق الأمر على الناس لما فيه من الخسارة عليهم؛ لأنه أصبح ما يشتري بدرهم هو ما كان يشتري من قبل بنصف درهم (2) إلا أن الفلوس حتى ذلك التاريخ لم يكن يُشترى بها شيء من الأمور الجليلة، وإنما هي لنفقات البيوت لأغراض ما يُحتاج إليه من الخضر والبقول ونحوها (3). حتى كانت سلطنة العادل كتبها، فضربت فلوس خفيفة الوزن ردها أرباب المعاش، فنودي في عام 1295م أن توزن الفلوس بالميزان، وأن يكون الفلوس زنة درهم، وحدد الرطل من هذه الفلوس بدرهمين فضة، وكل أوقية (نصف رطل) تساوي سدس درهم والمعاملة بها وزناً لا عدداً (4).

ولضمان نجاح هذا العمل صدر فرمان بأن الفلوس الواحد يجب أن يساوي في الوزن درهم فضة واحد، ومع ذلك فإن هذه الخطوات أُسيء استخدامها وتنفيذها لأن المزيفين قللوا من قيمة الفلوسات، باستخدام معادن أرخص مثل البرونز والرصاص، مما أدى إلى زيادة تدهور الموقف النقدي في عهد السلطان الناصر محمد

(1) المقرئزي، إغانة الأمة ص 69، ص 70 .

(2) نفسه، ص 70. وقد قام الأستاذ بالوج بفحص ثماني عينات من الفلوس ترجع إلى عهد السلطان بيبرس على الرغم من أنها ليست مؤرخة ولا تشير إلى دار سكها، وقد أثبت بالوج أنها أقل من الوزن النظري للفلوس، وهو ما ينطبق أيضاً على قطعتين ترجعان لعصر السلطان قلاوون. انظر Rabie: op.cit.,p.188

(3) المقرئزي، المصدر السابق ص 70.

(4) نفسه ص 70، السلوك ج1 قسم 3 ص 810، المعني عقد الجمان حوادث من 689هـ إلى 698هـ ص 303 تحقيق محمد محمد أمين، السيوطي حسن المحاضرة ج2 ص 297.

رغم زيادة عدد الدينائير الذهب من عهده⁽¹⁾، وتكررت الأزمات النقدية في عهده؛ فالفلوس ذات الوزن الثابت بوزن الدرهم تتناول بالواحدة، زَيْفُهَا المزيّفون، ثم أمر بعد ذلك ببيعها بالوزن مما نتج عنه خسائر جسيمة للناس وخاصة لبعض الفئات الذين اضطروا للإفلاس والخروج من العمل التجاري، ثم تصدر فلوس جديدة كاملة الوزن لتزيّف وتقلد هي الأخرى من جديد⁽²⁾. وفي عام 705هـ / 1305م كثر اختلاف العامة والسوق على الفلوس⁽³⁾ لكثرة الفلوسات الأقل وزناً المزيّفة في التداول⁽⁴⁾، حتى بدت الفلوسات ذات الوزن العادي وكأنها قد اختفت من الأسواق⁽⁵⁾.

وهنا أصدر الناصر محمد فلوساً جديدة زنة كل فلس منها درهم، وعلى أحد وجهي الفلوس بالخط النسخ 'لا إله إلا الله محمد رسول الله وعلى الوجه الآخر' اسم السلطان داخل بقجة مربعة⁽⁶⁾. وثبت السلطان الفلوسات الناقصة الوزن بدرهمين ونصف للرتل، فمشت الأموال⁽⁷⁾ وكانت المعاملة بهذه الفلوس الجديدة عدداً عن كل درهم فضة ثمانية وأربعين فلساً⁽⁸⁾ وربما استمرت هذه النسبة حتى عام 1320م⁽⁹⁾.

عندما توقف حال الناس بسبب الفلوس وما كثر فيها من التزيّف والزغل

(1) Rabie: op.cit.,p. 189.

(2) Ibid.,p.195.

(3) مجهول، تاريخ سلاطين المماليك ص 132.

(4) المقرئزي، السلوك ج2 قسم 1 ص 17 195 Rabie: op.cit.,p.

(5) Ibid.

(6) عبد الرحمن فهمي، النقود العربية ص 106، سامح عبد الرحمن فهمي، الوحدات النقدية ص 28، سرور، دولة بني قلاوون في مصر ص 331.

(7) المقرئزي: السلوك ج2 قسم 1 ص 17. Rabie: op.cit.,p. 195.

(8) المقرئزي، السلوك ج2 قسم 1 ص 205.

(9) Rabie: op.cit.,p. 195

فخفضوا وزنها حتى صار الفلوس زنته سدس درهم⁽¹⁾، ومما زاد الأمر سوءاً أن الناصر محمد ترك في دمشق الفلوس الناقصة الوزن والتي بالتالي أحضرها التجار وأصحاب البنوك وخلطت بفلوس المعاملة⁽²⁾ مما أدى إلى زيادة الأسعار، وعندما نودي بأن يكون التعامل بالفلوس وزناً وأن يكون كل رطل منها بثلاثة دراهم فضة أغلق الباعة حوانيتهم، ولم يفد العنف مع الباعة وأصحاب الحوانيت ليعودوا، فنودي بأن يكون التعامل بالفلوس التي عليها بقجة، وأن يُرد الفلوس الخفيف، إلا أن هذه السياسة لم تؤت ثمارها؛ فسرعان ما سك المزيفون فلوساً خفافاً عليها بقجة، ولعلاج هذه الأزمة نودي بأن يؤخذ جميع ما ضرب من الفلوس بحساب درهمين ونصف الرطل، فتحسنت الحالة قليلاً، إلا أن العامة ظلوا على عنتهم وكثر غلق الحوانيت⁽³⁾. وأمام شكوى العامة من الفلوس قرر السلطان ضرب فلوس زنة الفلوس منها درهم، وضرب منها حوالي ثمانية آلاف رطل، واستقرت الفلوس العتق كل رطل بثلاثة دراهم، إلا أن تداول هذه الفلوس معاً كان فيه غبن كبير لأن الفلوس والتي كانت تساوي 7 دراهم بالعدد كانت تساوي فقط 3 دراهم عند بيعها بالوزن⁽⁴⁾. وقد استمر إصلاح الناصر محمد للفلوس في ذي الحجة عام 1321 شهراً واحداً فقط (يناير)⁽⁵⁾، وفي عام 1321م توقف التعامل بالفلوس، وذلك بسبب غش الزغلية الذين نجحوا في غش كل الفلوس المتداولة، وقد أدت قلة النقود النحاسية إلى صعوبات واضحة في عمليات الشراء اليومية حتى أن الناصر محمد اضطر إلى أن يسمح بتداول الفلوس المزيفة مما أدى إلى أن التجار

(1) المقرئزي، السلوك ج2 قسم 1 ص 205.

(2) نفسه بن بهادر: فتوح النصر ج2 مخطوط وورقة 195 247 Rabie: op.cit.p.

(3) المقرئزي، السلوك ج2 قسم 1 ص 205، ص 206. سرور: دولة فلاوون، ص 330، 331

Rabie: op.cit.,p.p. 195 - 196.

(4) المقرئزي، المصدر السابق ج2 قسم 1، ص 206، ابن بهادر، فتوح النصر ج2 مخطوط ورقة

(5) Rabie: op.cit.,p.p. 196.

اضطروا إلى إغلاق متاجرهم خوفاً من تبادل بضائعهم بعملات ذات قيمة أقل⁽¹⁾ وفي عام 1324م نودي بأن يتعامل الناس بالفلوس بالرطل على أن كل رطل منها بدرهمين، ومن كان عنده شيء منها فعليه أن يحضرها إلى دار الضرب، ويأخذ عنها فضة، وقام بضرب فلوس زنة الفلوس درهم وثمان، وضرب منها نحو مائتي ألف درهم فُرقت على الصيارف⁽²⁾. وبعد اثني عشر عاماً أو بالتحديد في عام 1336م توقفت الأعمال التجارية بما يسبب نقص العملات النحاسية كاملة الوزن، وزادت أسعار القمح ووجد المستهلك العادي صعوبة في شراء الخبز⁽³⁾. حتى كان عام 1337 - 1338م فطرح النش ومبلغ مائتي ألف درهم فلوساً نحاساً ضرب الإسكندرية وتروجة وفد وهو بلاد الصعيد على التجار وأرباب المعاملات وقد كثرت الزغل في هذه الفلوس من الرصاص وغيره من المعادن الرخيصة وكانت تؤخذ بالعدد، فكان الفلوس الكبير يُقصد ثلاث قطع تحسب ثلاثة فلوس، فرفضتها الباعة وارتفع سعر القمح مرة أخرى وظلت المشكلة قائمة⁽⁴⁾. وفي عام 1344م ارتفعت أسعار أكثر المبيعات، وذلك أن المعاملة بالفلوس كانت بالعدد، فكثرت عدد الفلوس الخفاف وكثرت عدد المزيفين الذين قطعوا الرصاص على هيئة الفلوس وخلطوه بها، فأنكر السلطان ذلك وشدد على الباعة ونودي: "الآن يؤخذ من الفلوس إلا ما عليه سكة السلطان وما عدا ذلكم يؤخذ بحساب كل رطل درهمين ولا يُقبل فيه نحاس ولا رصاص، فشربت الفلوس وأخذ منها ما عليه السكة السلطانية، وتعامل الناس

(1) Ibid:196.

(2) Ibid: 190.

(3) المقرئزي، السلوك ج2 قسم 1 ص 253، أبو المحاسن، النجوم الزاهرة ج 9 ص 77، ابن بهادر، فتوح النصر ج2 مخطوط ورقة 251، السيوطي، حسن المحاضرة ج2 ص 301، على مبارك، المرجع السابق، ج20 ص 139 196 Rabie: op.cit.,p.p. التوقيعات الإلهامية ج1 ص 757، أمين سامي، تقويم النيل ص 175.

Rabie: op.cit.,p.p. 197.

(4) المقرئزي: السلوك ج2 قسم 3 ص 444. Rabie: op.cit.,p.p. 197.

بها عدداً ووزنوا في المعاملة الفلوس الخفاف بالرطل على حساب درهمين كل رطل⁽¹⁾، إلا أن الأزمة عادت من جديد بعد عامين حيث أخذت الباعة في التذمر من الفلوس، وتردّ الصالحية الكاملة، حتى توقفت الأحوال وارتفع سعر الغلال فنودي برّد المقصوص من الفلوس ورّد الرصاص والنحاس الأصفر منها وألا يؤخذ إلا ما عليه سكة⁽²⁾ وبعد عامين آخرين اضطرت الأمور من جديد بسبب زغل الفلوس بالرصاص والنحاس، فنودي من جديد بأن لا يؤخذ من الفلوس إلا ما عليه سكة ويُردّ الرصاص والنحاس الأصفر⁽³⁾. وفي عهد السلطان الناصر حسن رسم بضرب فلوس جدد في عام 1355م على قدر الدينار ووزنه جعل كل أربعة وعشرين فلساً بدرهم، وكانت قبل ذلك الفلوس العتق، كل رطل ونصف بدرهم⁽⁴⁾. وفي عام 1357م كان ضرب الفلوس الجدد في سلطنة الناصر حسن بإشارة الأمير صرغتمشي الناصري وهي كل فلس بفلسين من العتق، وكل رطل من الفلوس العتق بدرهم ونصف بعد أن كان بدرهمين⁽⁵⁾، ثم تناقص مقدارها حتى كادت تفسد وهي على ذلك⁽⁶⁾، فلما كانت أيام الظاهر برقوق سنة 1382-1389م تولى محمود بن علي الإستادار أمر الأموال السلطانية، فسعى إلى الربح،

(1) المقرئزي: السلوك ج2 قسم 3 ص 669.

(2) نفسه ج2 قسم 3 ص 719.

(3) نفسه ج2 قسم 3 ص 771.

(4) السيوطي، تاريخ الخلفاء تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة القاهرة، 1964م ص 501، المقدسي، / نزهة الناظرين في تاريخ من ولي مصر مخطوط، ورقة 49، على مبارك المخطوط، ج20 ص 140.

(5) المقرئزي، السلوك ج3 قسم 1 ص 39، المخطوط ج2 ص 317، ابن دقماق، الجواهر الثمين ج2 ص 209، الخالدي: المقصد الرفيع، مخطوط ورقة 76. وقد أشار ابن إياس إلى تضرر الناس من هذه الفلوس وعلق على ذلك بقوله: وفي ذلك يقول أميرنا أكرم من حاتم / لا يمنع السائل من فلسه. تقضى به حاجة من رماه / فخذ طوعاً واخشياً بأسه. انظر: بدائع الزهور ج1 ص 564 ط الهيئة العامة، ط ثانية، القاهرة 1982م

(6) الفلقشندي، صبح الأعشي، ج3 ص 463-464.

ولهذا أكثر من ضرب الفلوس فكثرت الفلوس بأيدي الناس كثرة بالغة وراجت رواجاً صارت من أجله هي النقد الغالب في البلد⁽¹⁾.

وفي 1384م نودي على الفلوس الجدد أن يكون التعامل بها كالتق كل درهم بأربعة وستين فلساً، وأن يُتعامَل بالتق لكل درهم ثمانون فلساً فشق ذلك على الناس⁽²⁾. وفي عام 1391م ضربت بالإسكندرية فلوس ناقصة الوزن عن العادة طمعاً في الربح فآل الأمر فيها إلى أن كانت أعظم الأسباب في فساد الأسعار ونقص الأموال⁽³⁾. وفي عام 1393م ضربت فلوس جدد ويتعامل بها الناس كل حبة بثلاث فلوس وتركزت التق على ما كانت عليه كل خمسة حبة⁽⁴⁾.

ومع هذا وُجد الذهب بأيدي الناس في تلك الفترة بعد أن ندر؛ وذلك لكثرة ما كان يخرجه الظاهر برقوق في الإنعام على أمراء الدولة ورجالها ولنفقات الحروب وفي الأسفار وفي أعمال البر أثناء الغلاء. وعندما مات الظاهر برقوق كان بيد الناس ثلاثة نقود أكثرها الفلوس وهي النقد الراج الغالب، والثاني الذهب وهو أقل وجداناً من الفلوس، أما الفضة فقلت حتى بطل التعامل بها لعزتها، وكان يعطى في الدينار الذهب منها إلى ثلاثين درهماً، ثم كثر الذهب بأيدي الناس حتى صار مع أقل السوق⁽⁵⁾ واستمرت الفلوس تتكاثر حتى غمرت الأسواق وأصبحت هي النقود القانونية التي تُنسب إليها المبيعات وقيم الأعمال كلها، وقدر الدينار

(1) المقرئزي، إغائة الأمة، ص 71، عبد الرحمن فهمي، النقود العربية ص 107، سامح عبد الرحمن فهمي، الوحدات النقدية، ص 29.

(2) ابن قاضي شهبة، تاريخه ص 136.

(3) ابن حجر، أنباء الغمر ج 1 ص 439، السيوطي: حسن المحاضرة ج 2 ص 308، ابن الصيرفي: نزهة النفوس والأبدان ج 1 ص 350، المقرئزي، السلوك ج 3 قسم 2 ص 774، قسم 3 ص 1132، ابن الفرات، تاريخه ج 9 قسم 2 ص 313، على مبارك، الخطط ج 20 ص 141، أمين سامي، تقويم النيل ج 1 ص 197.

(4) ابن قاضي شهبة، المصدر السابق ص 514.

(5) المقرئزي، إغائة الأمة ص 71.

الذهب على أساسها وصار يقال: كل دينار بكذا من الفلوس، وبلغ سعره في القاهرة مائة وخمسين فلساً بينما وصل سعره في الإسكندرية مركز الحركة التجارية في العصر المملوكي إلى ثلاثمائة فلس. والفضة وصل الدرهم منها إلى خمسة دراهم من الفلوس بعد أن كان الدرهم منها يُعدّ بأربعة وعشرين فلساً⁽¹⁾. وكان من أثر قلة تداول الذهب والفضة أن ضعفت القوة الشرائية للعملة وارتفعت الأسعار، وتكررت الأزمات الناتجة عن تداول العملة النحاسية طوال العصر المملوكي الثاني⁽²⁾. وفي عام 1398م بعد وفاة السلطان برقوق نودي أن يكون سعر الدينار المهرجة ثلاثين درهماً⁽³⁾، والدينار الأفرنجي بثمانية وعشرين، درهماً⁽⁴⁾، وكان الدينار قد انحط من اثنين وثلاثين إلى خمسة وعشرين، كما انحط أيضاً الدينار الأفرنجي من ثلاثين ونصف إلى عشرين درهماً، وذلك بعد موت السلطان⁽⁵⁾.

وفي عام 1399م كان الدينار المصري بثلاثين درهماً، والأفرنجي بخمسة وعشرين درهماً⁽⁶⁾، وبينما ثبت الدينار المصري في مستهل عام 1400م ارتفع الأفرنجي إلى تسعة وعشرين درهماً⁽⁷⁾. وقد أزعج السلطان فرج بن برقوق هذا الهجوم النقدي للدوكلات الذهبية على الدينار المملوكية، فقد كانت ضمن الثروة التي تركها أبوه

(1) نفسه، ص 71، 72. المقرئزي، النقود الإسلامية ص 19، عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 107، سامح عبد الرحمن فهمي، الوحدات النقدية ص 29. Rabie: op.cit., pp. 197.

(2) صبحي لبيب، سياسة مصر التجارية مقال ص 144.

(3) المقرئزي، السلوك ج3 قسم 3 ص 964، ابن إياس بدائع الزهور ج1 قسم 2 ص 540، ص 541، ابن حجر، إنباء الغمر ج2 ص 52.

(4) المقرئزي، السلوك ج3 قسم 3 ص 967، ابن إياس، بدائع ج1 قسم 2 ص 543، ابن حجر، المصدر السابق ج2 ص 52.

(5) المقرئزي، المصدر السابق ج3 قسم 1 ص 968، ص 969، ابن حجر، المصدر السابق، ج2 ص 52.

(6) المقرئزي، المصدر السابق ج3 قسم 3 ص 977، ابن إياس، بدائع ج1 قسم 2 ص 551.

(7) المقرئزي، المصدر السابق ج3 قسم 3 ص 1037، ابن إياس المصدر السابق ج1 قسم 2 ص

برقوق والتي تقدر بحوالي 1,400,000 دينار نسبة كبيرة من الدوكات⁽¹⁾، فقام في عام 1400 م بضرب دنانير بوزن مثقال تماماً (4،25 جرام). وذلك لكي يتلافى الالتجاء إلى الوزن عند الدفع، وقد أشرف على هذا العمل وزيره يلبغا السالمي ولهذا سمي هذا الدينار بالسالمي، ونُقش اسم السلطان فرج بن برفوق في دائرة رسمت على كل دينار وفي الوجه الآخر نقش "لا إله إلا الله محمد رسول الله وعزم السلطان على إبطال المعاملة بالدنانير الأفرنتية (المشخصة)⁽²⁾ وسارت الأمور على ذلك فترة إلى أن ضرب الناصر فرج دنانير كان منها ما زنته مائة مثقال، ومنها ما زنته عشرة مثاقيل، فضرب من ذلك جملة دنانير⁽³⁾، ويحدثنا القلقشندي عن وزنها المضطرب الذي أصبح يعادل نصف أو ربع مثقال في حين أن العبرة في وزن الدنانير بالمثاقيل ثم قال عن الدنانير المملوكية: "إن الغالب فيها نقص أوزانها وكانهم جعلوا نقصها في نظير كلفة ضربها"⁽⁴⁾ وقد ارتفع الذهب ارتفاعاً كبيراً حتى وصل الدينار إلى تسعة وثلاثين درهماً، والأفلوري بثمانية وثلاثين درهماً⁽⁵⁾، وظل الأمر على ذلك حتى بلغ الدينار المصري أربعين درهماً ثم انحط وبلغ الأفرنتي سبعة وثلاثين، ثم انحط⁽⁶⁾ -وفي عام 1401م كان الدينار المختوم بستة وثلاثين درهماً، والأفرنتي بأربعة وثلاثين⁽⁷⁾، ثم ارتفع مرتين في العام التالي فوصل في شهر محرم إلى خمسين درهماً للمثقال الذهب وسبعة وأربعين للدينار الأفرنتي، ثم بلغ

(1) Bachrach: op.cit.,p.91.

(2) المقرئزي، السلوك ج3 قسم 3 ص 1041، ابن إياس، بدائع ج1 قسم 2 ص 606،

القلقشندي، صبح الأعشى ج3 ص 437، عبد الرحمن فهمي، النقود العربية ص 96، 97.

(3) المقرئزي، المصدر السابق ج3 قسم 3 ص 1055، أبو الحسن، المصدر السابق ج12 ص 250،

علي مبارك، المرجع السابق، ج20 ص 141.

(4) صبح الأعشى ج3 ص 440، 441 ووصفها المقرئزي بأنها جاءت "غير خالصة" انظر الخطط

ج1 ص 110 ط بولاق.

(5) ابن الصبري، نزهة النفوس ج2 ص 98، المقرئزي، السلوك ج3 قسم 3 ص 1059.

(6) المقرئزي، نفسه ج3 قسم 3 ص 1070.

(7) نفسه ج3 قسم 3 ص 1076، ابن إياس: بدائع ج1 قسم 2 ص 638.

الدينار الهرجة في جمادى الآخرة خمسة وستين درهماً، والمشخص ستين درهماً⁽¹⁾. وكان السبب في ذلك هو نقص وزن الفلوس، فكانت القفة من الفلوس التي كان وزنها 115 رطلاً عنها خمسمائة درهم، كل درهم أربعة وعشرون فلساً، زنة الفلوس مثقال، فصارت القفة زنتها خمسون رطلاً⁽²⁾. ثم نزل الدينار الهرجة - في شهر شوال من سبعين درهماً إلى ستين، والدينار المشخص من ستين إلى خمسة وأربعين⁽³⁾. أما الفضة فصارت عزيزة الوجود ويصرف كل درهم منها بدرهم ونصف وربع من الفلوس والسلع كلها وأجر الأعمال إنما تنسب إلى الفلوس⁽⁴⁾. وألزم قاضي القضاة جلال الدين: أن يكتبوا أجابر الدور والأراضي وصدقات النساء وغير ذلك بالفلوس، ولا يكتبوا من الدراهم النقرة فاستمر ذلك⁽⁵⁾ وقد شهدت تلك الفترة زيادة واردات مصر من النحاس حيث استوردوا كميات هائلة من النحاس الأحمر من هولندا والمجر وسربيا والبوسنة⁽⁶⁾. وكان سعر التداول الإجباري الذي تقرر للفلوس أعلى بكثير من قيمتها الحقيقية، وكان ذلك سبباً في إدخال كميات كبيرة من النقد المزيف ضمن هذه العملات خلال تلك الفترة⁽⁷⁾، ويعد أن كانت الفلوس تُتداول على أساس العد نودي منذ عام 1403م بإشارة

(1) المقرئزي، المصدر السابق ج3 قسم 3 ص 1091، 1098، ابن إياس، المصدر السابق ج1 قسم 2 ص 659، ص 664، 665، ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج2 ص 158.

(2) المقرئزي، السلوك ج3 قسم 3 ص 1098، ابن إياس، بدائع ج1 قسم 2 ص 665.

(3) ابن الصيرفي، نزهة النفوس ج2 ص 166، المقرئزي، السلوك ج3 قسم 3 ص 1104، ابن حجر، إنباء الغمر ج2 ص 233، ابن إياس، بدائع ج1 قسم 2 ص 670.

(4) المقرئزي، المصدر السابق ج3 قسم 3 ص 111 أوصارت الفضة كأنها من جملة العروض تباع بمراج في النداء كل درهم من الكاملة بكذا من الفلوس وكل درهم من الحجر بكذا من الفلوس. انظر المقرئزي، نفسه ج3 قسم 3 ص 1132، ابن إياس المصدر السابق ج1 قسم 2 ص 677. Ashtor: op.cit.,p.305

(5) المقرئزي، المصدر السابق ج3 قسم 3 ص 1117.

(6) Ashtor: op.cit.,p.305.

(7) وصف مصر ج6 ص 78، 79.

من يليغنا السالمي - بتداولها على أساس الوزن، وأن يكون كل رطل منها بسبعة دراهم حساباً عن كل قنطار ستمائة درهم⁽¹⁾. ربما كان ذلك لنقص عدد كبير منها في الوزن أو أنه كان يستلزم وقتاً طويلاً في عدّها مما يسبب ارتباكاً شديداً⁽²⁾.

ولاشك أن في ذلك خسارة محققة لأصحاب الثروات؛ إذ بينما كانت ثرواتهم من الفلوس النحاسية ذات القوة الشرائية المرتفعة والمقدّرة على أساس العدد نراها بعد هذا القرار تنخفض قيمتها وقوتها الشرائية فيتدهور المركز الاقتصادي لأصحاب هذه الثروات⁽³⁾، وقد تنخفض قيمتها وقوتها الشرائية، وقد أدى نقص النيل في نفس العام إلى ارتفاع سعر الذهب، فوصل في شهر ربيع الأول إلى سبعين درهماً⁽⁴⁾ وفي شهر شعبان ورمضان إلى تسعين درهماً⁽⁵⁾ وفي شهر شوال إلى مائة درهم⁽⁶⁾. في حين وصل الدينار الأفرنجي إلى ستين⁽⁷⁾ درهماً ثم سبعين ثم أخيراً وصل إلى خمسة وسبعين درهماً⁽⁸⁾، أما الدرهم الكامل فوصل إلى ثلاثة دراهم من الفلوس وكل درهم من الفضة الحجر بأربعة دراهم⁽⁹⁾، كما شهد عام 1403م انقطاع اسم الدينار والدرهم من مصر وظهرت معاملة غيرها مثل البندقي

(1) المقرئزي، السلوك ج3 قسم 3 ص 1112، النقود الإسلامية ص 19، ابن حجر، إنباء الغمر ج2 ص 297، السيوطي: حسن المحاضرة ج2 ص 308، ابن إياس، بدائع، ج1 قسم 2 ص 679.

(2) المرجع السابق ج6 ص 79.

(3) عبد الرحمن فهمي، النقود، ص 108.

(4) وكان في مستهل هذا العام بستين درهماً، انظر ابن إياس بدائع الزهور ج1 قسم 2 ص 682.

(5) المقرئزي، السلوك ج3 قسم 3 ص 1122، ابن إياس، بدائع ج1 قسم 2 ص 687.

(6) المقرئزي، نفسه ج3 قسم 3 ص 1123، ابن إياس، نفسه ج1 قسم 2 ص 688،

(7) وكان في مستهل هذا العام بخمسة وأربعين درهماً.

(8) المقرئزي، المرجع السابق ج3 قسم 3 ص 1123، ابن إياس، بدائع ج1 قسم 2 ص 688.

(9) ابن إياس، نفسه ج1 قسم 2 ص 687. والفضة الحجر، هي التي لم تضرب ولم تفسح. انظر السلوك ج3 قسم 3 ص 1132.

والفندقلي⁽¹⁾. وقد نقد أبو المحاسن أحوال مصر المالية في عهد الناصر فرج بن برقوق فقال: "...وأفسدوا مع ذلك النقود بإبطال السكة الإسلامية من الذهب والمعاملة بالدنانير المشخصة التي هي ضرب النصارى. ورفعوا سعر الذهب حتى بلغ إلى مائتين وأربعين درهماً كل مثقال بعدما كان بعشرين درهماً⁽²⁾. وفي عام 1404م وصل سعر الدينار -وفي شهر صفر - إلى مائة وعشرة دراهم ثم إلى مائة وعشرين، ووصل الدينار الأفلوري إلى سبعين درهماً ثم إلى قريب مائة. وفي الإسكندرية عومل الدينار بمائة وثمانين درهماً، والأفلوري بمائة وستين، ووصل الدرهم إلى ثلاثة دراهم فلوس⁽³⁾.

ثم نودي في شهر جمادى الأول بتسعير الذهب بمائة درهم المثقال، وثمانين درهماً للأفرنتي، فكسد كساداً عظيماً وردة الناس خوفاً من المخطاط سعره⁽⁴⁾. وجعل الرطل من الفلوس بستمائة درهم بعدما كانت القفة بمئسمائة فكثرت تعنت الناس من ذلك⁽⁵⁾. ورد السالمي سعر المبيعات إلى سعر الذهب فجعل ما كان يباع بدينار قبل التسعير بعد التسعير أيضاً⁽⁶⁾ وفي شهر المحرم من عام 1405م بلغ المثقال الذهب مائة وأربعين، والدينار الأفرنتي مائة وعشرين، والفلوس كل رطل بستة

(1) على مبارك، المخطوط ج20 ص 4، التوفيقات الإلهامية ج2 ص 842.

(2) النجوم الزاهرة ج13 ص 151 وقد بين أثر ذلك على خراب الثغور وعلى رأسها الإسكندرية، انظر ص 152.

(3) ابن الصيرفي، نزهة النفوس ص 2195-196.

(4) ابن إياس، بدائع ج1 قسم 2 ص 697، المقرئ، السلوك ج3 قسم 3 ص 1134، 1135. وقد ذكر أن الفضة الكاملة وصلت كل مائة درهم بأربعمائة درهم من الفلوس. انظر السلوك ج3 قسم 3 ص 1133.

(5) المقرئ، المصدر السابق ج3 قسم 3 ص 1155، ابن إياس، المصدر السابق ج1 قسم 52 ص

(6) ابن إياس، المصدر السابق ج3 قسم 3 ص 1170

دراهم⁽¹⁾، وبلغت الفضة الكاملة في شهر جمادى الآخرة كل مائة درهم خمسمائة درهم من الفلوس⁽²⁾، وفي عام 1406م كان مثقال الذهب بمائة وخمسة وثلاثين درهماً فلوس، وكل دينار أفرنجي بمائة وخمسة عشر درهماً، والفلوس كل رطل ستة دراهم، والفضة لا تظهر بين الناس، وإذا ظهرت تباع كل درهم كاملي بخمسة دراهم من الفلوس زنة عشر أواقي⁽³⁾ وقد أدى ذلك إلى ارتفاع أسعار جميع المبيعات حتى بلغت أضعاف قيمتها المعتادة بالفضة، فصار من كان يأخذ مثلاً مائة درهم في الشهر - وكان يأخذ فيما مضى من فضة عنها خمسة مثاقيل ذهباً - فإنه صار يأخذ عن المائة سبعة عشر رطلاً وثلثي رطل من الفلوس، ويقال لها: مائة درهم ولا تبلغ ديناراً واحداً فيشتري بهذه المائة ما كان يشتريه من قبل بأقل من عشرين بكثير. فكل سلعة كانت تباع بدينار تباع الآن بدينار وأكثر من دينار⁽⁴⁾، وقد استفاد من ذلك أصحاب الصنائع حيث تزايدت أجورهم، فكل من كان يأخذ درهماً صار لا يأخذ إلا خمسة دراهم وأكثر مما ضاعف التجار ربحهم في بضائعهم أما أصحاب الإقطاعات فقد جعلوا كل فدان بسنة أمثال ما كان، وقد أدى هذا إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً فاحشاً فكانت الغلة تقوم على صاحبها بقيمة زائدة لغلاء آجرة الطين وثمان البذور وأجرة الحصادين ونحوهم⁽⁵⁾.

وكان السبب في إفساد أهل الدولة للدرهم كثرة ما عليهم من جوامك الممالك حيث بلغت نفقة الممالك السلطانية في كل شهر ألف ألف ومائتي ألف درهم فضلاً عن اللحم وعليق خيولهم وكسوتهم، وكانت جامكية المملوك من أربعمائة

(1) المقرئزي، المصدر السابق ج 3 قسم 3 ص 1170، ابن إياس، المصدر السابق ج 1 قسم 3 ص 737.

(2) المقرئزي، نفسه ج 4 قسم 1 ص 11.

(3) المقرئزي، السلوك ج 4 قسم 1 ص 27. ابن إياس: بدائع ج 1 قسم 2 ص 757.

(4) المقرئزي، نفسه ج 4 قسم 1 ص 28، ابن إياس بدائع ج 1 قسم 2 ص 758.

(5) نفسه ج 4 قسم 1 ص 28، ابن إياس نفسه.

إلى خمسمائة وكانت أولاً مائة درهم عنها خمسة مثاقيل ذهب، فصار المثقال بهذا السعر لعلمهم بأن المتعة لا تنزل عن سعرها من الذهب والفضة، فلم ينفقوا للممالك إلا الفلوس وقطعوا ضرب الفضة وأكثروا من ضرب الفلوس فرخصت الفلوس، وبذل الكثير منها في الذهب لقلّة الفضة، واحتياج المسافرين إلى حمل النقود حتى وصل الدينار إلى هذا القدر وصار الدرهم بعد أن كان قيراطاً وبعض قيراط من الدينار لا يساوي كل خمسة منه أوستة قيراطاً، واستمرت على ذلك نفقة المالك وعم الفساد⁽¹⁾. وفي شهر شعبان من نفس العام نودي على المثقال الذهب بمائة وعشرين درهماً والدينار الأفرنجي بمائة درهم، فتوقفت الأحوال⁽²⁾. وفي عام 1407م قام السلطان فرج بن برقوق بضرب الدينار الناصري على وزن الأفرنجي، فراج كرواجه، إلا أن الناس كانت تفضل الأفرنجي لنقاء ذهبه⁽³⁾.

ولم يكن للدينار الناصري وزن ثابت باستمرار، وقد أشار المقرئ في خطه إلى نقص عبارته ووزنه (3، 54 جرام) فلم يستطع منافسه الدوكات البندقية، ولم يقبل الصيارفة صرفها دون وزن، وانحطت قيمته في الأسواق عن قيمة البندقي، ولم تفلح محاولات سلاطين الممالك لتثبيت التعامل به بسحب ما عداه من نقود البندقية وفلورنسا من التداول، وظل صرف نقد الذهب المصري غير ثابت فيعلوا تارة ويهبط تارة أخرى وبحسب ما تقتضيه الحال⁽⁴⁾. وفي عام 1408م نودي بأن يتعامل الناس بالذهب كل مثقال بمائة وعشرين، وكل دينار مشخص بمائة درهم

(1) المقرئ ج4، قسم 1، ص 28.

(2) المقرئ، نفسه ص 40، ابن إياس نفسه ص 767.

(3) ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج2 ص 276، 277، القلقشندي، صبح الأعشى ج3، ص 437، ص 438.

(4) القلقشندي، نفسه ج3 ص 438، عبد الرحمن فهمي: النقود العربية ص 98، 99.

بعد أن نودي بالأ يتعامل أحد بالذهب، وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار⁽¹⁾.

وفي عام 1409م وصل الدينار المهرجة إلى مائة وستين درهماً فلوساً⁽²⁾، ثم وصل إلى مائتي درهم⁽³⁾. وفي عام 1410م كان الدينار الأفرنجي بمائتي درهم من الفلوس، والمثقال المهرجة بمائتين وعشرين درهماً⁽⁴⁾. وبطل الدينار الناصري بمائتي درهم. وبطل الدينار السالمي⁽⁵⁾ إلا أن الغش دخل في الدينار الناصري والأفرنجي⁽⁶⁾ والمهرجة وضرب الإسكندرية⁽⁷⁾، وغمرت الأسواق بالنقود الزائفة من ضرب الزغليين مما أدى إلى ضعف الثقة في النقود المملوكية رغم العقوبات التي فرضها المماليك على هؤلاء المزيفين⁽⁸⁾، وصار ما بأيدي الناس من الذهب: شيء يقال له: خارج الدار، وهو يُعمل بغير دار الضرب افتتاتاً على السلطان وينقص سعره قليلاً، وشيء يقال له التركي وهو دينار يجلب من بلاد الفرنج وسعره أقل من سعر الأفرنجي، ودينار آخر يقال له المغربي ويُجلب من بلاد المغرب عليه سكة أهل الإسلام، ودينار من ضرب الإسكندرية⁽⁹⁾. وبلغت الفضة النقرة في هذا الشهر ثلاثة عشر درهماً من الفلوس وندرت الفضة الكاملة⁽¹⁰⁾، أما الفلوس فإنها كانت

(1) المقرئزي، السلوك ج4 قسم 1 ص 82، وخلال هذا العام تغير سعر الدينار أكثر من مرة، ففي شهر شوال نودي بأن يكون المثقال الذهب بمائة درهم، وفي ذي القعدة نودي بأن يكون المثقال الذهب بمائة والأفرنجي بثمانين، ثم نودي في نفس الشهر بأن يكون المثقال الذهب بمائة وعشرين والدينار المشخص والدينار الناصري بمائة درهم. السلوك ج4 قسم 1 ص 84، 85.

(2) المقرئزي، السلوك ج4، قسم 1 ص 91.

(3) ابن الصيرفي، نزهة النفوس ج2 ص 260.

(4) ابن حجر، إنباء الغمر ج2 ص 463.

(5) المقرئزي، المصدر السابق ج4 قسم 1 ص 165.

(6) نفسه.

(7) ابن الصيرفي، المصدر السابق ج2 ص 277.

(8) عبد الرحمن فهمي، النقود العربية ص 99.

(9) المقرئزي، السلوك ج4 قسم 1 ص 165.

(10) نفسه ج4 قسم 1 ص 166، ابن الصيرفي: نزهة النفوس ج2 ص 277.

في هذا الوقت البرائج في كل أنحاء مصر يتعامل بها وزناً، وكل رطل منها بستة دراهم⁽¹⁾، ودخلت سنة 1411م والمثقال الذهب الهرجة بمائتي درهم وخمسة عشر درهماً بالفلوس، والدينار الأفرنجي والناصرى كل منها بمائة وتسعين درهماً⁽²⁾، وفي شهر ذي الحجة نودي بأن يتعامل بالناصرى والأفرنجى بأكثر من مائتي درهم⁽³⁾، ثم بلغ المثقال الذهب - في شهر شوال - مائتين وثلاثين درهماً والدينار الأفرنجى مائتين وعشرة دراهم والناصرى مائتي درهم⁽⁴⁾. أما الفلوس فكانت كل رطل بستة دراهم بعد أن حاول السلطان رفعها إلى اثني عشر درهماً للرطل، إلا أنه أمام غضب العامة أعادها إلى ما كانت عليه⁽⁵⁾. وفي مستهل عام 1412م ارتفع سعر المثقال الذهب إلى مائتين وأربعين درهماً من الفلوس إذا اشترى به شيء إما إذا أخذ عنه فلوس فإنه ينقص خمسة دراهم، والدينار الأفرنجى بمائتين وعشرين في المعاملة ينقص إذا صرف بالفلوس خمسة دراهم، والدينار الناصرى بمائتين وعشرة وينقص أيضاً إذا دفع فيه الفلوس خمسة دراهم⁽⁶⁾. ثم نزل سعر الذهب في شهر ربيع الأول فوصل الهرجة إلى مائتين وثلاثين، والأفلورى إلى مائتين، والناصرى إلى مائة وثمانين درهم⁽⁷⁾. وفي نفس العام ضرب نوروز الحافظى الدراهم الخالصة زنة الواحد درهم والدينار بثلاثين منه. وقد فرح بها الناس وبطلت الدراهم النقرة

-
- (1) المقريزى، المصدر السابق ج4 قسم 1 ص 166، الخطط ج1 ص 110 ط بولاق، ابن الصيرفى، المصدر السابق ج2 ص 277، ابن حجر: إنباء الغمر ج2 ص 461.
- (2) المقريزى، السلوك، ج4 قسم 1 ص 173.
- (3) ابن الصيرفى، المصدر السابق ج4 قسم 1 ص 193.
- (4) المقريزى، المصدر السابق ج4 قسم 1 ص 193.
- (5) المقريزى، السلوك ج4 قسم 1 ص 195، ابن حجر: إنباء الغمر ج2 ص 487، 488.
- (6) المقريزى: نفسه ج4 قسم 1 ص 204، العيني، عقد الجمان، حوادث 815 إلى 824 ص 151، 152 تحقيق القرموط ويذكر ابن الصيرفى، أن الهرجة كان بمائتين وخمسين درهماً والمشخص بمائتين وأربعين درهماً والناصرى بمائتين وعشرين درهماً، انظر نزهة النفوس ج2 ص 319.
- (7) ابن الصيرفى، نفسه ص 320.

وكان في كل درهم عُشره فضة وتسعة أعشاره نحاس⁽¹⁾ وبلغ سعر الذهب المهرجة في أول عام 1413م مائتين وخمسين درهماً للمثقال، والدينار الأفرنجي بمائتين وثلاثين درهماً والدينار الناصري بمائتين وعشرة دراهم⁽²⁾. وأتى عام 1414م وسعر الذهب في مصر على ما كان عليه في السنة السابقة⁽³⁾، إلا أن الذهب عَدَم بالكلية، وقيل إن سبب ذلك أن الفرنج كانوا يأخذونه ويسكونه أفرنجيات، وقيل إن أهل الدولة كانوا يضربونه ناصريات للكسب الزائد⁽⁴⁾.

وفي هذا العام كثرت الدراهم الفضة بأيدي الناس بعد أن تركوا المعاملة بها نحو ثلاثين سنة وأكثر، وكانت هذه الدراهم مما جلبه العسكر من بلاد الشام، وهي نوعان: الأول دراهم نوروزية ضربها الأمير نوروز ونقش عليها اسم أمير المؤمنين المستعين بالله العباسي بن محمد، وكان نصفها من الفضة خالصة والنصف الآخر من النحاس⁽⁵⁾، والنوع الثاني الدراهم البندقية، وكانت تضرب ببلاد الفرنج وعلى سكتهم وهي من فضة خالصة⁽⁶⁾. وفي شوال أمر السلطان المؤيد شيخ بضرب الدراهم المؤيدية⁽⁷⁾. وصار الذهب في عام 1415م ثلاثة أصناف: الأول هو الذهب

(1) السيوطي حسن المحاضرة ج2 ص 308، ابن حجر: إنباء الغمر ج2 ص 513، على مبارك الخطط ج20 ص 141.

(2) المقرئزي، السلوك ج4 قسم 1 ص 256، ابن الصيرفي، نزهة النفوس ج2 ص 326. وذكر العيني أن الدينار المهرجة بلغ مائتين وأربعين وأكثر، انظر السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، شيخ المحمودي، تحقيق فهد محمد شلتوت القاهرة 1966-1967 ص 315، أيضاً: عقد الجمان، 824هـ تحقيق عبد الرازق القرموط، ط. القاهرة 1985م ص 184.

(3) المقرئزي، المصدر السابق ج4 قسم 1 ص 280، العيني: عقد الجمان ص 185، ص 186.

(4) العيني، نفسه ص 210.

(5) المقرئزي، السلوك ج4 قسم 1 ص 288، زهير الشايب، وصف مصر ج6 ص 72.

(6) المقرئزي، المصدر السابق ج4 قسم 1 ص 288، ابن إياس، بدائع ج2 ص 16، ابن حجر، إنباء الغمر ج3 ص 38.

(7) ابن حجر: نفسه، العيني: عقد الجمان ص 307، المقرئزي، المصدر السابق ج4 قسم 1 ص 288، ابن إياس بدائع ج2 ص 10، ص 11.

الهرجة، وقد قل في أيدي الناس، وبلغ كل مثقال منه مائتين وخسين درهماً من الفلوس، وهو يمثل الذهب الإسلامي الخالص من الغش، وكان مستدير الشكل وعلى أحد وجهيه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وعلى الوجه الآخر اسم السلطان وتاريخ ضربه واسم المدينة التي ضرب بها، وهي إما القاهرة أو الإسكندرية، وكان كل سبعة مثاقيل وثلثها عشرة دراهم. والثاني: ذهب يسمى الأفرنجي أو البندقي، وهو يُجلب من بلاد الإفرنج، وعلى أحد وجهيه صورة إنسان في دائرة وفي الوجه الآخر صورتان في دائرة مكتوبة، وبلغ مائتين وثلثين درهماً من الفلوس لكل دينار، إلا أن الناس قصّوه حتى خف وزنه وضرب كثير من الناس على شكله وراج كرواج الإفرنجي، ووقع فيها اختلاف كبير، فيقال هذا تركي وهذا خارج الدار وهذا ناقص الوزن وهذا ليس بجيد العيار، وينقص كل هذا من صرفه. والثالث: الذهب الناصري وهو الذي ضربه الملك الناصر فرج، زنة كل دينار منه تسعة عشر قيراطاً من أربعة وعشرين قيراطاً، وبلغ كل دينار منه مائتي درهم وعشرة دراهم⁽¹⁾، وصار يتعامل بالناصرية وزناً، وما كان منها ناقص الوزن أو رديء الذهب يُقطع ويصرف بحسب قيمته⁽²⁾، ويكون معدل صرف الدرهم المؤيدي بثمانية عشر درهماً من الفلوس، واحتكر السلطان الفضة المصوغة والحجر ليضربها دراهم مؤيدية. أما الدراهم البندقية والنوروزية فقد تقرر بالوزن لا بالعدد، وما كان منها جيداً حُسب فيه خمسة عشر درهماً كل درهم، وما كان منها رديئاً قطع وبيع بسعره⁽³⁾. ثم نودي بمنع المعاملة بالدنانير الناصرية وأن تُقضى كلها ويدفع فيها من حساب مائة وثمانين⁽⁴⁾، وذلك بعد أن توقف حالها حتى أن أحدًا معه ناصري يدور في الأسواق ويسأل الصيارفة والسوق بمائة وثمانين وأقل

(1) المقرئزي، السلوك ج4 قسم 1 ص 304، 305، 306، ابن الصيرفي: نزهة النفوس ج2 ص 348.

(2) المقرئزي، نفسه ج4 قسم 1 ص 307.

(3) المقرئزي، السلوك ج4 قسم 1 ص 307، 308.

(4) نفسه، ج4 قسم 1 ص 312، 338.

ولا يجد أحداً يقضي شاغله⁽¹⁾. وفي شهر صفر تشاور المؤيد مع القضاة والأمراء وأراد إبطال الذهب الناصري وإعادته إلى الهرجة فقال له الشيخ البلقيني: في هذا إتلاف شئ كثير من المال، فلم يعجبه ذلك وصمم على إفساد الناصرية وأمر بضرب ما لديه هرجة فنقص عليه - بعد مدة - سبعة آلاف دينار، وأمر القضاة وغيرهم أن يدبروا رأيهم في تسعير الفضة المضروبة، فانفقوا على أن يكون كل درهم صغير بتسعة دراهم، وكل درهم كبير بثمانية عشر، على أن يكون وزن الصغير سبعة قراريط فضة خالصة، ووزن الكبير أربعة عشر قيراطاً⁽²⁾.

وفي شهر ربيع الأول ضرب السلطان دراهم جديداً من فضة خالصة، كل درهم بثمانية عشر من الفلوس، وكل نصف درهم بتسعة دراهم، وكل ربع درهم بأربعة دراهم ونصف درهم⁽³⁾. وقد كثرت الغبن من انحطاط النقود وتغييرها مع ثبات السعر في المبيعات وأجر الأعمال⁽⁴⁾، واستمر سعر الدينار الهرجة في عام 1416م بمائتين وخمسين، والأفلوري بمائتين وثلاثين، والدراهم المؤيدي بثمانية، أما الفلوس فكل رطل بخمسة ونصف⁽⁵⁾، إلا من حساب سبعة دراهم ونصف وهو محسوب على الناس بثمانية دراهم، وألزمهم أيضاً ألا يأخذوا الفلوس إلا من حساب خمسمائة درهم وخمسين درهماً القنطار، وهو على الناس بستمائة درهم، وإذا أمر بصرف الفلوس على أحد حُسب عليه بستمائة درهم القنطار، وربما هذا الذي حسبت

(1) ابن الصيرفي، نزعة ج2 ص 348، العيني، عقد الجمان ص 221.

(2) ابن حجر: إنباء الغمر ج3 ص 54، العيني، المصدر السابق ص 221، السيف المهند ص 322.

(3) ابن الصيرفي، نزعة النفوس ج2 ص 349.

(4) المقرئزي: السلوك ج4 قسم 1 ص 368.

(5) ابن حجر، إنباء الغمر ج3 ص 100، السلوك ج4 قسم 1 ص 363، ابن إياس، بدائع ج2 ص 28، وترخيص الفلوس بهذا الشكل خطأ لأنها كانت رخيصة جداً بالستة، وكان في الستة ترقق بمن لا يد له بالحساب لسرعة إدراك نصفها وثلاثها وربيعها، وغير ذلك بخلاف الخمسة ونصف انظر ابن حجر إنباء الغمر ج3 ص 100.

عليه بستمائة قد أخذت منه اسي بخمسمائة وخمسين، وألزمهم أيضاً ألا يقبضوا الذهب الأفرنجي إلا من حساب مائتين وثلاثين الدينار، وهو محدود على الناس بمائتين وستين، وإذا صرف لأحد ذهباً يحسبه عليه بمائتين وستين، فلا يورد أحد لديوان السلطان ألف درهم إلا ويحتاج إلى غرامة مثلها أو قريب منها⁽¹⁾. ونودي في ذي القعدة أن يكون كل رطل ونصف من القلوب بنصف درهم فضة من المؤيدية، ووصل الذهب إلى مائتين وثمانين، والأفلوري إلى مائتين وستين⁽²⁾. وفي عام 1418م شرع السلطان في تنقيص سعر الذهب، فنودي بأن تكون الهرجة بمائتين وعشرين، وأن يُحط من سعر الفضة المؤيدية فيصير كل نصف بسبعة دراهم، فثار الناس على هذا فلم يعبأ بهم، ثم أمر الوالي أن يلزم الباعة بخفض أسعار المبيعات بقدر ما انحط من سعر الذهب والفضة⁽³⁾. وفي نفس العام نودي بالآ يتعامل الناس بالدنانير الأفرنجية إذا كانت ناقصة، وسبب ذلك أن الصيارفة كانوا يقصّونه ويردون، كما كانت المعاملة عدداً لا وزناً حتى فحش نقصها وفسدت المعاملة بها⁽⁴⁾. وقد أراد المؤيد أن يجعل قيم الأعمال وأثمان المبيعات منسوبة إلى الدراهم المؤيدية بدلاً من الفلوس وأبطل من ذلك النداء في الأسواق بالذهب والفلوس، وصاروا ينادون بالدراهم الفضة المؤيدية⁽⁵⁾.

وقد استمر الأمر على ذلك مدة يسيرة ثم عادت الفلوس هي المنسوب إليها

(1) المقرئزي، السلوك ج4 قسم 1 ص 393.

(2) ابن حجر، إنباء الغمر، ج3 ص 143، ابن الصيرفي، نزهة النفوس ج2 ص 400، المقرئزي، المصدر السابق ج4 قسم 1 ص، 437، العيني، عقد الجمان أحداث 824 ص 302.

(3) ابن حجر، إنباء الغمر ج3 ص 156، ابن الصيرفي، نزهة النفوس ج2 ص 410، المقرئزي، السلوك ج4 قسم 1 ص 437، العيني، عقد الجمان ص 314.

(4) ابن حجر، إنباء الغمر ج3 ص 174، ابن الصيرفي، المصدر السابق ج2 ص 420، 421، المقرئزي: السلوك ج4 قسم 1 ص 455، العيني: عقد الجمان ص 325.

(5) ابن الصيرفي، المصدر السابق ج2 ص 41، المقرئزي، المصدر السابق ج4 قسم 2 ص 629.

قيم الأعمال وثمان المبيعات⁽¹⁾. وفي عامي 1420-1421م كان المثقال من الدينار المصري بمائتين وثلاثين درهماً، والأفلوري بمائتين وعشرة، والناصري بمائة وخمسة وسبعين، وكان نصف الدرهم المؤيدي بسبعة دراهم فلوس، والكامل بأربعة عشر⁽²⁾. وقد شح الذهب بأيدي الناس، أما الدراهم المؤيدية فكانت كثيرة إلا أن الزغلية أفسدوها حيث نقصوا وزنها وضربوا على مثالها نحاساً يخالطه قليل من الفضة، ثم لا تلبث أن تنكشف ويتضح زيفها، أما الفلوس فكانت كل رطل بستة دراهم، وقد فسدت هي الأخرى، فكان يُخلط مع الفلوس المسامير الحديد ونعال الخيل الحديد ونحوها من قطع النحاس والرصاص⁽³⁾. وفي عام 1422م كثر الغش في الفضة المؤيدية⁽⁴⁾ حيث كان الزغلية يهرشونها (أي يبدون من الدرهم حتى ينقص وزنه ويصير نحو ربع درهم)، حتى صار التعامل بها وزناً لا عدداً، فكان كل درهم وزناً بعشرين درهم فلوساً، فأصاب الناس من ذلك خسارة كبيرة⁽⁵⁾. ووصل سعر الدينار الأفرنتي في عام 1423م مائتين وعشرين فلساً، فخرس الناس أموالاً كثيرة⁽⁶⁾، أما الفضة فكانت أنواعاً مختلفة منها الدراهم المؤيدية الصالحة والأشرفية والقرمانية والعثمانية والحجازية والتكرورية والبندقية، ولهذا أمر السلطان بالآ يتعامل إلا بالدراهم المصكوكة بالديار المصرية والشامية، وبطل ما سوى ذلك باستثناء الدراهم التكرورية⁽⁷⁾. وقد قلت الفلوس الجدد في هذه السنة؛

(1) المقرئزي، نفسه ج4 قسم 2 ص 1192.

(2) ابن الصيرفي، نزهة النفوس ج2 ص 481، 520. العيني، عقد الجمان ص 388. المقرئزي، المصدر السابق ج4 قسم 1 ص 548.

(3) نفسه ج4 قسم 1 ص 549.

(4) ابن إياس، بدائع ج2 ص 78.

(5) المقرئزي، المصدر السابق ج4 قسم 2 ص 603، أبو المحاسن، النجوم الزاهرة ج14 ص 226، ابن إياس، بدائع ج2 ص 78.

(6) المقرئزي، المصدر السابق ج4 قسم 2 ص 648.

(7) ابن الصيرفي، نزهة النفوس ج3 ص 24.

لأن الصيارفة كانوا يُتقون الفلوس ويبيعونها لمن يحملها في البحر إلى بلاد اليمن والحجاز وبلاد المغرب، واستُخدمت أجزاء كبيرة منها في صنع أوانٍ وصحون وقدور وأكواب وغير ذلك، وكان سعر الرطل فيها أعلى من السعر الذي حددته الحكومة لرطل الفلوس، ولهذا نودي عليها بتسعة دراهم لكل رطل بعد أن كان بستة، وأبطل التعامل بالفلوس العتق، وكان الرطل بخمسة، فنودي عليها بأربعة، وصارت الفلوس صنفين بسعرين مختلفين، وسارت الأمور على ذلك⁽¹⁾ ووصل الدينار الهرجة في عام 1423م إلى مائتين وسبعين للمثقال بالفلوس، والأفلوري إلى مائتين وخمسة وعشرين⁽²⁾. والدرهم من الأشرافية الفضة بعشرين درهماً فلوساً، والدرهم المؤيدي بسبعة دراهم⁽³⁾. وقلَّت الفلوس جداً في هذه السنة⁽⁴⁾، وارتفعت الفلوس في عام 1424م من تسعة دراهم للرطل إلى اثني عشر درهماً لقلّة وجودها في أيدي الناس⁽⁵⁾. وقد دفع الطمع السلطان برسباي إلى إنقاص معدل العملة سواء كانت ذهبية أو فضية أو نحاسية مع احتفاظها بقيمتها الاسمية، كما استبعد العملات الأجنبية المتداولة في السوق ثم جمعها بالثمن المخفض وإعادتها ذهباً بالنقص، مما ألحق بالتجار الأجانب والوطنيين على السواء خسائر مادية فادحة⁽⁶⁾. وفي عام 1425م عقد السلطان برسباي مجلساً واستشارهم في إبطال المعاملة بالذهب⁽⁷⁾، وضرب السلطان دنانير جديدة عرفت بالدنانير الأشرافية، زنة الدينار منها زنة

-
- (1) الفلقشندي، صبح الأعشى ج3 ص 440، المقرئزي، المصدر السابق ج4 قسم 2 ص 641، 642 عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر ص 72.
- (2) ابن الصيرفي، المصدر السابق ج3 ص 69.
- (3) ابن الصيرفي، المصدر السابق ج3 ص 56.
- (4) نفسه
- (5) المقرئزي، السلوك ج4 قسم 2 ص 698 وأيضاً ص 678.
- (6) نعيم زكي فهمي: طرق التجارة ص 356، ص 357.
- (7) المقرئزي، المصدر السابق ج4 قسم 2 ص 709، أبو المحاسن، النجوم ج14 ص 283، 284، ابن إياس، بدائع ج2 ص 104.

الأفرنجي⁽¹⁾ وكتب عليها اسمه وجعلها من الذهب الخالص، ومن ذلك الوقت قلت الأفرنجية جداً⁽²⁾، وألزم الناس بحمل ما عندهم منها إلى دار الضرب لتسبك دنائير أشرفية⁽³⁾. وقد خسر الناس في تفاوت سعر الدينار الأفرنجي والأشرفي كثيراً من المال وبيع الصيارفة أرباحاً طائلة⁽⁴⁾، واستمر معدل صرف الفلوس اثني عشر درهماً للرطل⁽⁵⁾.

وفي عام 1426م نودي بمنع الناس من المعاملة بالدراهم البندقية، وكانوا قد تعاملوا بها من عام 1415م بالعد وبالوزن، وأمر بحمل ما بأيدي الناس إلى دار الضرب لتسبك دراهم أشرفية عليها صكة الإسلام⁽⁶⁾.

وشدد السلطان برسباي على الزغليين، وضرب ناصر الدين محمد بن العيزازي ومن معه بالمقارع؛ حيث قبض عليهم وهم يزيفون النقود ووجد لديهم آلات صك النقود والختم والأشرفيات⁽⁷⁾.

وندر الذهب في عام 1428م وبلغ الدينار الأشرفي مائتين وخمسين درهماً⁽⁸⁾، ثم نودي على الدنانير بمائتين وثلاثين بعد أن وصل سعرها إلى مائتين وستين لقلة وجودها⁽⁹⁾. أما الفلوس فقد نودي عليها بثمانية عشر درهماً الرطل، وكانت الناس متضررة من قلة وجودها، حيث أكثر التجار من حملها إلى بلاد الهند لرخصتها

(1) أبو المحاسن، النجوم الزاهرة ج4 ص 284.

(2) ابن إياس، بدائع ج2 ص 104

(3) المقرئ، السلوك ج4 قسم 2 ص 710، أبو المحاسن، النجوم، ج4 ص 284.

(4) المقرئ، المصدر السابق ج4 قسم 2 ص 712.

(5) ابن الصيرفي، المصدر السابق ج3 ص 106.

(6) المقرئ، المصدر السابق ج4 قسم 2 ص 736، 737، ابن حجر إنباء الغمر ج3 ص 406

أحداث سنة 831.

(7) ابن الصيرفي: النزعة ج3 ص 116.

(8) ابن الصيرفي، نزعة ج3 ص 154، المقرئ، السلوك ج4 قسم 2 ص 800.

(9) ابن الصيرفي، نفسه، ج3 ص 116، المقرئ، نفسه ج4 قسم 2 ص 805.

بالنسبة لسعر النحاس الأحمر الذي لم يُضرب⁽¹⁾. وارتفع سعر الذهب في عام 1429م حتى بلغ الدينار الأشرفي مائتين وثمانين درهماً، والأفرنجي مائتين وستين⁽²⁾. أما الدراهم الأشرفية التي حُظر التعامل بغيرها فكان صرفها بعشرين من الفلوس، أما الدراهم الأخرى فقد شدد في حظر التعامل بها وكان صرفها في دار الضرب ستة عشر من الفلوس⁽³⁾. واستمر الذهب في عام 1430م بمائتين وثمانين درهماً للدينار، وارتفع الأفرنجي إلى مائتين وسبعين، وقل وجوده لكثرة ما يسبك منه دنائير أشرفية والتي كان سعرها يزيد عشرة دراهم على الأفرنجي⁽⁴⁾. وفي عام 1432م واستقر الدينار الأشرفي بمائتين وستين درهماً من الفلوس⁽⁵⁾. وفي عام 1433م بلغ الدينار الأشرفي مائتين وخمسة وثمانين درهماً⁽⁶⁾. وشدد على الصيارف بالمنع من المعاملة بالدراهم القرمانية وغيرها، وأن تكون المعاملة بدراهم السلطان لا غير⁽⁷⁾، ونودي في عام 1434م بمنع المعاملة بالفلوس والعتق، وأن لا يتعامل الناس إلا بالفلوس التي ضربها السلطان، وأن يكون صرف الفلوس الحديثة سبعة وعشرين درهماً أما الفلوس العتق فتحمل إلى دار الضرب على حساب كل رطل بثمانية عشر درهماً⁽⁸⁾. ومنع في 1435م ضرب أواني الفضة وأن جميع الفضة تحمل إلى دار الضرب لعمل دراهم⁽⁹⁾، وشدد على من يحمل الدراهم المضروبة إلى الحجاز

(1) المقرئزي، نفسه ج4 قسم 2 ص 794، ابن الصيرفي، نفسه ج3 ص 148، ابن حجر، إنباء الغمر ج3 ص 419.

(2) ابن الصيرفي، نفسه ص 179، 195، المقرئزي، نفسه ص 832.

(3) ابن الصيرفي، نفسه ص 217، 218، المقرئزي، السلوك ج4 قسم 1 ص 852.

(4) المقرئزي، السلوك ج4 قسم 2 ص 852، ص 853.

(5) نفسه، ج4 قسم 2 ص 880، ابن الصيرفي، نزهة النفوس ج3 ص 247، 248.

(6) ابن الصيرفي، نفسه ج3 ص 271، المقرئزي، المصدر السابق ج4 قسم 2 ص 903.

(7) ابن الصيرفي، نفسه ج3 ص 283، المقرئزي، نفسه ج4 قسم 2 ص 912.

(8) ابن الصيرفي، نفسه ج3 ص 316، المقرئزي، نفسه، ج4 قسم 2 ص 914، 944، ابن حجر،

إنباء الغمر ج3 ص 545.

(9) ابن الصيرفي، المصدر السابق ج3 ص 350.

لأن التجار كانوا يرجون منها لرغبة الهنود في الفضة، مما أدى إلى قتلها في أيدي الناس⁽¹⁾. وفي عام 1439م نودي بمنع المعاملة بالدراهم الأشرافية، وأن تكون المعاملة بالدراهم الظاهرية الجقمقية، وهُدد من خالف ذلك. وكان صرف الدراهم الجديدة أربعة وعشرين درهماً من الفلوس وجعلت عدداً لا وزناً، منها ما هو نصف درهم عنه اثنا عشر درهماً، ومنها ما هو ربع درهم فيصرف بستة دراهم، ويكون كل دينار أشرافي بمائتين وخمسة وثمانين درهماً. أما الدراهم الأشرافية القديمة فدفعت إلى الصيارف بسعرها وهو كل درهم بعشرين درهماً من الفلوس⁽²⁾، وأصبح ما بأيدي الناس في عهد السلطان جقمق ستة أنواع من النقود، ثلاثة من الذهب وهم هرجة وكان قليلاً جداً في ذلك الوقت، وأفرنتي وهو من ضرب الفرنج وقد قل عما كان عليه منذ أن أخذ الأشراف برسباي في ضرب الأشرافية وسبك الأفرنتية إلى أشرافية الثالث الدنانير الأشرافية، وكانت هي النقد الرائج وقد كثرت بأيدي الناس منذ أن أنفق السلطان ذخائر الأشراف في الممالك وغيرها، وأما الفضة فكان هناك الدراهم الأشرافية وكانت تحسب وزناً بعشرين درهماً لكل درهم، والدراهم الظاهرية الجددُ يتعامل بها عدداً بحسب كل درهم بأربعة وعشرين درهماً، وأخيراً كان هناك الفلوس الأشرافية والظاهرية، وكانت تحسب عدداً لا وزناً، يعد في كل درهم ثمانية فلوس فيصرف الدرهم الأشرافي بمائة وستين فلساً، ويصرف الدرهم الظاهري الجديد بمائة واثنين وتسعين فلساً أما إذا اعتبرت بالوزن كانت كل رطل منها بستة وثلاثين درهماً من الفلوس⁽³⁾. أما في عام 1443م فكان الدينار الأشرافي بمائتين وخمسة وثمانين، والأفرنتي بأقل من الأشرافي بخمسة دراهم، والمثقال من الذهب بثلاثمائة أو خمس وثلاثين، والدرهم من الفضة

(1) ابن حجر، إنباء الغمر، ج8 تحقيق السيد عبد الله بن أحمد بن محمد المديح العلوي الحسيني، ط

ثانية، لبنان 1986ص 390 ابن إياس، بدائع الزهور ج2 ص 170 أحداث سنة 840هـ.

(2) المقرئزي، السلوك ج4 قسم 3 ص 1190، أبو الحاسن، النجوم الزاهرة ج15 ص 239، 340.

(3) المقرئزي، السلوك ج4 قسم 3 ص 1190، 1191.

بأربعة وعشرين درهماً من الفلوس، وكل درهم من الفلوس ثمانية أعداد مخلوطة برؤوس المسامير وقطع النحاس والرصاص وجلجل الدفوف⁽¹⁾.

ونودي على الفلوس في عام 1447م كل ثمانية مجمعة من النحاس والرصاص والحديد بدرهم⁽²⁾، ونودي على الدينار الأشرفي في عام 1449م بمائتين وثلاثين، والأفرنتي بمائتين وخمسة وعشرين⁽³⁾. واستمرت الفضة المضروبة بسكة السلطان في عام 854هـ / 1450م على حالها كل درهم بأربعة وعشرين، والقديمة بعشرين⁽⁴⁾. أما الفلوس فقد نودي على الفلوس الجدد كل رطل بستة وثلاثين⁽⁵⁾. وفي عام 1452م كان سعر الدينار بمائتين خمسة وثمانين درهماً، وكثر الغش⁽⁶⁾. وفي عام 1453م ضرب الملك الظاهر جقمق دنانير من الذهب تنقص عن الأشرفي قيراطين وسماها الناصرية⁽⁷⁾. وفي عام 1454م ارتفع سعر الذهب حتى بلغ الدينار الأشرفي ثلاثمائة وسبعين درهماً⁽⁸⁾.

وفي عام 1455م قبض السلطان على عشرة أنفار من الزغلية وجدهم يضربون الزغل، فأمر بتوسيطهم كلهم⁽⁹⁾. وفي سنة 1456م نودي على الدينار بثلاثمائة درهم بعد أن وصل سعره إلى ثلاثمائة وسبعين درهماً؛ لكثرة ما به من الغش⁽¹⁰⁾.

(1) السخاوي، التبر المسبوك، ص 76، 77، ابن تغري بردي، حوادث الدهور في مدى الأيام والشهور ص 11.

(2) السخاوي، التبر المسبوك ص 187.

(3) المقرئزي، السلوك ج4 قسم 2 ص 853.

(4) السخاوي، المصدر السابق ص 307.

(5) نفسه، ص 325.

(6) ابن إياس، بدائع ج2 ص 294.

(7) علي مبارك، الخطط ج20 ص 142.

(8) ابن إياس، بدائع ج2 ص 322، صفحات لم تنشر من بدائع الزهور ص 24.

(9) ابن إياس، بدائع ج2 ص 335، صفحات لم تنشر ص 40، ص 85.

(10) أبو المحاسن، النجوم ج16 ص 99، ابن تغري بردي، حوادث الدهور ص 291.

أما عن الفضة فقد عُقد مجلس بين يدي السلطان بسبب غش الفضة في المعاملة وأحضروا نقود الدول القديمة من أيام المؤيد شيخ إلى دولة الظاهر جقمق فسُبكت، فلم يوجد أكثر غشاً وفساداً من ضرب فضة دولة الأشرف اينال⁽¹⁾، فغضب السلطان وأمر بإبطال ما ضُرب في أيامه من الفضة بجلب والشام، فاضطربت أحوال العامة لأن غالبية معاملتهم يومئذ بالفضة الحلبية والشامية، وسُبوا السلطان وقالوا: السلطان من عكسه أبطل نصفه وإذا كان نصفك ينالي لا تقف على دكاني، إلى غير ذلك، فلما علم السلطان باضطراب الأحوال أبطل ما أمر به، إلا أن اختلاف النداء قد أوجد اختلافاً في التعامل، فالبعض تعامل بالفضة والآخر رفضها، وكان السلطان ينوي من ندائه الأول ضرب فضة جديدة خالصة من الغش يكون فيها الدرهم الذي زنته درهم والذي زنته ربع درهم كل ذلك بالعدو أبطل الميزان⁽²⁾. وفي عام 1457م نودي بتسعير الذهب والفضة، وضرب السلطان فضة جديدة، وصار سعر الدينار الذهب بثلاثمائة، والفضة الجديدة كل أشرفي بخمسة وعشرين نصفاً عديدة من خالص الفضة، وأبطل سائر المعاملات من الفضة المغشوشة التي كان قد وصل الدينار منها إلى أربعمائة وستين درهماً، فخر الناس ثلث أموالهم، ولكن استقام أمر النقود بعد فسادها. أما الزغلية فكان السلطان يوسِّط كل من يُقبض عليه أو يقطع يده فخافوا وارتدعوا⁽³⁾. ثم رسم السلطان على المناداة بنقص ثلث ثمن جميع البضائع في المأكول والملبوس، كما نقص الدرهم الثلث فُخفف ذلك ما وقع للناس من خسارة في الذهب والفضة بالمناداة الثانية، وقال أحدهم: 'كما نقص من مالي الثلث نقص من ثمن ما كنت أبتاعه الثلث'

(1) ابن إياس، بدائع ج2 ص 37، 338، صفحات لم تنشر ص 43.

(2) ابن تغري بردي، حوادث الدهور ص 295، 296، 297

(3) ابن إياس، بدائع ج2 ص 344، 368، صفحات لم تنشر ص 52، أبو المحاسن، النجوم ج16،

ص 116، 115، ابن تغري بردي، حوادث الدهور ص 311، 312، علي مبارك، الخطط ج20

ص 143.

فكانه لم ينقص له شيء⁽¹⁾. وكان ناظر الخاص على عهد السلطان قايتباي قد ضرب فلوساً جديدة وقصد أن يخرجها من الفلوس العتيقة⁽²⁾، فنودي في عام 1458م بإبطال المعاملة بالفلوس القديمة، وأن يتعامل الناس بالفلوس الجدد عدداً كل أربعة ونصف درهم، وكل ثمانية بدرهم، ثم نودي عليها كل رطل منها بأربعة وعشرين⁽³⁾، ثم نودي في عام 1461م بإبطال المعاملة بالفلوس العتق، وأن تباع بسعر خمسة وعشرين درهماً⁽⁴⁾ ثم نودي في عام 1463م بأن كل رطل منها بستة وثلاثين، ونودي بإبطال المعاملة بالعد⁽⁵⁾، ثم نودي على الفلوس عام 1460م كل رطل بستة وثلاثين درهماً، واستمرت بالفلوس عدداً⁽⁶⁾. ونودي على الفضة المعادة في عام 1466م أن تكون المعاملة بها الميزان كل درهم بأربعة وعشرين نقرة⁽⁷⁾. ونودي على الفلوس الجدد عام 1468م كل رطل بأربعة وعشرين درهماً، وكان بستة وثلاثين، فحصل للناس ضرراً شديداً بسبب ذلك⁽⁸⁾. وضربت في العام التالي فلوس جدد كل أربعة بدرهم ونصف، والرطل بستة وثلاثين درهماً، في حين كان أهل دار الضرب يأخذون الفلوس من الناس بأربعة وعشرين ويخرجونها بستة وثلاثين، مما أدى إلى خسارة الناس ثلث أموالهم⁽⁹⁾. وقد تفاقمت أزمة الذهب في مصر في ذلك الوقت، ويتضح ذلك من خطاب أرسله السلطان قايتباي إلى دوج البندقية بتاريخ 1472م يسأله فيه عن أسباب انقطاع تجار البنادقة عن حمل سبائك

(1) أبوالمحسن، النجوم، ج16 ص116، ابن تغري بردي، حوادث الدهور، ص 311،312.

(2) نعيم زكي فهمي، طرق التجارة ص 358.

(3) ابن تغري بردي، المصدر السابق ص 322.

(4) نفسه ص 429.

(5) نفسه ص 445.

(6) نفسه ص 510.

(7) ابن تغري بردي، المصدر السابق ص 530.

(8) ابن الصيرفي، إنباء المصر بآباء العصر، تحقيق حسن حبشي القاهرة 1970 ص 13. ابن إياس،

بدائع ج3 ص 20. ابن تغري بردي، المصدر السابق ص 675.

(9) ابن الصيرفي، إنباء المصر ص 143.

ذهبية كما كانوا يفعلون من قبل لتسك عملة مصرية في دار ضرب الإسكندرية⁽¹⁾. وترجع أزمة الذهب التي ظهرت في مصر والشام منذ القرن الخامس عشر إلى قلة الواصل إلى شمال أفريقية من السودان، حيث كان التجار الإيطاليون يقدون إلى شمال أفريقية للحصول على الذهب، وكانوا يدفعونه ثمناً لسلع الشرق، إلا أنه منذ النصف الثاني من القرن الخامس عشر بدأ تبر السودان يقل وروده إلى أوروبا من مدن شمال أفريقية، وذلك بعد وصول البرتغاليين إلى خليج غينيا عام 1460م، ومقايضتهم الأهالي بسلعهم على ذهب السودان، ومنذ ذلك الوقت اتجه هذا الذهب إلى المحيط الأطلسي بدلاً من البحر المتوسط، فشحت العملات الذهبية من إيطاليا وبالتالي من أسواق مصر⁽²⁾. وفي نفس العام نوادي بأن لا يتعامل أحد بالفضة إلا بالميزان؛ الدرهم بأربعة وعشرين لكثرة ما دخلها من التشويش والقص⁽³⁾. وكان التلاعب بالعملة من الوسائل التي لجأ إليها السلطان قايتباي للحصول على المال، ولهذا قام بضرب فلوس جديدة في عام 1474م وأراد أن يجعل سعرها أعلى من الفلوس العتق ليجمع الفرق بين السعرين، فكان الرطل من العتق بأربعة وعشرين، فخرس الناس نصف أموالهم وكانت الفلوس الجدد تخرج بالعدد كل أربعة بدرهم⁽⁴⁾، وصارت النصف من الفضة. وفي عام 1476م تصرف بثمانية عشر من الفلوس العتق، وصارت البضائع بسعرين سعر الفضة وسعر الفلوس، ونوادي على الفلوس الرطل المضروبة أن يتعامل بها؛ بالميزان بدلاً من العدد⁽⁵⁾، ويرجع النقص في الفضة في ذلك الوقت لكون كميات كبيرة منها تسربت

(1) أحمد دراج، الوثائق العربية ضد أبحاث الندوة الدولية للقاهرة ج1 ص 128، 127. صبحي لبيب، سياسة مصر التجارية مقال ص 144.

(2) توفيق إسكندر، بحوث في التاريخ الاقتصادي، من المقدمة، نعيم زكي إسكندر، المرجع السابق، ص 361.

(3) ابن الصيرفي، أبناء المصير ص 482.

(4) ابن إياس، بدائع ج3 ص 105، 106.

(5) ابن الصيرفي، أبناء المصير ص 506، 507، أحداث عام 885هـ. ابن إياس، بدائع، ج3 ص 121.

إلى لشبونة لاستخدامها في شراء توابل الهند وبهارها بأسعار رخيصة⁽¹⁾. ثم انتهى أمر الفلوس في عام 1481م إلى أن تكون كلها عتق وجدد بالميزان الرطل بستة وثلاثين⁽²⁾، وتصدى السلطان قايتباي في عام 1495م لمزيفي الدراهم وقام بقطع أيدي ثمانية منهم⁽³⁾. وفي عام 1497م صارت معاملة الفلوس الجدد بالعدد وبطل الوزن، فكثرت وصار النصف الفضة يُصرف بأربعة عشر منها، والدينار الذهب بثلاثين نصفاً، وبيعت البضائع بسعرين بالفضة والفلوس مما أضر بحال الناس⁽⁴⁾. ثم ضرب السلطان الغوري فلوساً جديدة نقش عليها هيئة شباك وصارت البضائع تباع بسعرين بسعر الفلوس الجدد والعتق⁽⁵⁾، ثم نادى السلطان في عام 1511م على الفلوس الجدد والعتق بأن الرطل منهم ثمانين عشرة نقرة وضرب فلوساً معادة تخسر فيهم السوق الثلث، وهم في غاية الخفة فصارت البضائع تباع بسعرين سعر بالفلوس الجدد وسعر بالفلوس العتق⁽⁶⁾.

ونودي في عام 1513م بأن تكون الفلوس الجدد والعتق بالميزان، وهي بنصفين الرطل، فوقف حال الناس بسبب ذلك⁽⁷⁾، وفي عام 1516م ظهرت فلوس جديدة وأبطلت العتق ونادوا بأن العتق الرطل بنصفين، والجدد معادة كل واحد بدرهم، فاضطربت الأحوال بسبب ذلك، وصارت البضائع تباع بسعرين سعر الفلوس الجدد وسعر العتق⁽⁸⁾. وقد وصف ابن إياس نقود الغوري بأنها أحسن المعاملات جميعاً زغل ونحاس وغش لا يحل صرفها ولا يجوز في ملة من

(1) نعيم زكي فهمي، طرق التجارة ص 417.

(2) ابن إياس، بدائع جـ 3 ص 189.

(3) نفسه، جـ 3 ص 318 (6). نفسه، جـ 3 ص 396.

(4) نفسه، جـ 4 ص 24، ص 25.

(5) ابن إياس، بدائع جـ 4 ص 251.

(6) نفسه جـ 4 ص 295.

(7) نفسه جـ 5 ص 52.

(8) نفسه جـ 5 ص 89.

الملل⁽¹⁾. وقد أرسل السلطان سليم الأول بعد انتصاره على الشاه إسماعيل الصفوي في موقعة تشالديران إلى السلطان الغوري يتهم عليه ويقول: إن العملة المصرية قد انحطت قيمتها إلى درجة أن تجار الرقيق يرفضونها، وبالتالي لا يصل إلى مصر العدد الكافي من المماليك حتى تحتفظ مصر بجيش وبقوته المعهودة⁽²⁾.

والجدول⁽³⁾ التالي يبين واردات النحاس من البنادقة في القرن الخامس عشر:

1495	إسكندرية	5.500 قنطار جروي	35.750 دوكات
1496	إسكندرية	10.000 قنطار جروي	65.000 دوكات
1501	إسكندرية	4.000 قنطار جروي	26.000 دوكات

الخلاصة:

يقول المقرئزي إن النقود المعتمدة شرعاً وعقلاً وعادةً إنما هي الذهب والفضة فقط، وما عداهما لا يصلح أن يكون نقداً⁽⁴⁾، أما الفلوس فهي تصرف في محقرات المبيعات ونفقات البيوت⁽⁵⁾، إلا أن هذا العصر يمكن أن يطلق عليه عصر النحاس؛ حيث انقلبت قاعدة النقد من الذهب والفضة إلى قاعدة الفضة والنحاس حتى أصبحت الفلوس النحاسية هي قاعدة النقد في ذلك العصر⁽⁶⁾، وإليها تنسب المبيعات والأجور، وقلت كميات الذهب المتداولة⁽⁷⁾، ولم يهتم سلاطين المماليك اهتماماً كافياً بسك النقود ولا بوزنها الشرعي، فكثيراً ما تعرضت قطع العملة

(1) صبحي، سياسة مصر التجارية ص 145.

(2)

(3) Ashtor: op.cit.,p.328.

(4) المقرئزي، إغاثة ص 80.

(5) نفسه ص 81.

(6) سامح عبد الرحمن فهمي، الوحدات النقدية ص 17.

(7) المقرئزي، النقود العربية ص 110، Ashtor: op.cit.,p.328.

للغش في دار الضرب نفسها نتيجة لقلّة المراقبة على القائمين بأمر هذه الدار الذين كانوا يتعرضون للعقوبات إذا ما انكشف أمرهم⁽¹⁾. وقد أدى قلة الذهب والفضة في ذلك الوقت إلى العودة إلى نظام المقايضة في عصر المماليك، وكان لهذا النظام مساوئه التي عانت منها مصر في ذلك الوقت، وأهمها أنه قلل من تدفق الذهب إلى مصر⁽²⁾ حتى أن السلطان الغوري كان يفاوض البنادقة لاستبدال النحاس بالتوابل خاصة بعد أن أصيبت التجارة المصرية بضربة قاصمة بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، وحتى ما كان يتم استبداله في الإسكندرية أو في موانئ الشام كانوا يمتنعون عن دفع ثمنه ذهباً، والخلاصة أن قلة الذهب بمصر أدت إلى قيام نظام المقايضة في التجارة⁽³⁾، وصحب المقايضة وقلّة تدفق الذهب اضطراباً كبير في العملة الذهبية المملوكية فلم تستقر على وزن معين أو عيار ثابت، فضربت بدايةً بأوزان متعددة مع جودة عيارها، ثم تبع تعدد الوزن خفض مستمر في العيار مما أدى إلى تغلب النقود الأجنبية وعلى رأسها الدوكات البندقية⁽⁴⁾، ولم يقتصر تدهور النظام النقدي للمماليك على حلول الفلوس النحاسية محل الذهب والفضة كقاعدة للتعامل، بل إن محاولات الزغليين لتزييف هذه الفلوس بشكل دائم ومستمر طوال العصر المملوكي الثاني كان عاملاً هاماً في انهيار النظام النقدي

(1) محمد فهمي لهيطة: تاريخ مصر الاقتصادي ص 41، وقد أشار الأسدي إلى أن الواجب الاعتناء بالنقود وعدم إهمال أمرها واهتمام القائمين عليها بمحسن إقامتها وتعديلها وتناسبها في أعدادها وشكلها وتدميرها وقيمتها وأوزانها، فإن تعامل الناس بها على حساب العدد صح وتطابق على أوزان القيمة لها، وإن وزنها تطابق ذلك العدد الوزن المفروض لها، فلا يحصل فيها اختلاف ولا إجحاف. انظر التيسير والاعتبار ص 119، وكانت النقود النحاسية تتميز بعدم الاستواء في أشكالها وعدم الدقة في صنعها، ربما لأن العاملين على إخراجها كانوا يتوقعون أن يحصلوا على أقل أجر حتى ولو أجادوا في صنعها لضعف قيمتها، أو لأن هؤلاء قد تعجلوا في صنعها عندما ضربت منها كميات كبيرة في أوقات الأزمات، انظر زهير الشايب، وصف مصر ج6 ص 95.

(2) عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 102، توفيق إسكندر نظام المقايضة ص 43.

(3) عبد الرحمن فهمي، النقود العربية، ص 102، 103.

(4) توفيق إسكندر، نظام المقايضة، ص 44، 43.

للمماليك الجراكسة. وقد اتخذ تزييف العملة مظهرين، أولهما إنقاص وزن العملة، والثاني خلط الفلوس النحاسية بمعادن أخرى أقل قيمة، خاصة بعد أن أصبح التعامل بالفلوس على أساس الوزن وليس العدد، وكانت نتائج عمليات التزييف على حركة الأسواق شديدة؛ حيث كان الناس يرفضون التعامل بها ومن ثم تتوقف حركة الأسواق ويسودها الكسل، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعاً فاحشاً⁽¹⁾. كما كان من الضروري لكل من أراد أن يبيع شيئاً أن يحمل ميزاناً لوزن النقود⁽²⁾، ولمواجهة التزييف كانت الدولة تلجأ إلى إصدار عملات جديدة بأسعار جديدة إلا أن حرص سلاطين المماليك على تحقيق مكاسب مادية كان يدفعهم إلى سك نقود جديدة بأسعار تفوق قيمتها الشرائية، مما يؤدي إلى ازدياد التدهور النقدي للدولة⁽³⁾. كما كانت الدولة تخفض من قيمة العملة المتداولة في الأسواق رغبة في تحقيق أرباح للسلاطين من فروق السعر بين هذه العملات وبين العملات الجديدة التي كانوا يصدرونها⁽⁴⁾.

الوحدات النقدية الذهبية:

سار المماليك على طراز الدنانير الأيوبية ذات الكتابات الأفقية التي أخذت تتسع على حساب الهامش الخارجي حتى ملأت وجهه القطع النقدية المملوكية، ثم اختفى الهامش الخارجي تماماً وحل محله حلقة زخرفية أحاطت بالنص الكتابي ونقش اسم السلطان ولقبه ومكان الضرب وتاريخه على وجه هذه القطع، كما

(1) قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ص 71، 70، وقد حذر الدمشقي في كتاب الإشارة إلى محاسن التجارة من خطر هؤلاء الذين يزيفون النقود. انظر ص 77. وذكر وسائل اختبار غش الذهب والفضة انظر ص 24، 25، 26. كما أوضح الأسدي ما يتعلق بعمل الذهب والفضة من النحاس حتى لا يدخل إليهما الغش، انظر: التيسير والاعتبار ص 129-131 وانظر في مجال اختبار غش الفضة الجاحظ التبصر بالتجارة ص 15.

(2) عبد الرحمن فهمي، النقود العربية، ص 94.

(3) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص 71.

(4) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق، ص 72.

نقش أحياناً شعار السلطان أورنك في أعلى النص أو أسفله، أما في الظهر فكان ينقش عبارة دينية تتألف غالباً من الشهادة وفقرة من الآية رقم 32 من سورة التوبة، وأخرى من الآية رقم 126 من سورة آل عمران: وما النصر إلا من عند الله، وأصبحت العملة المملوكية تخلو من الإشارة إلى اسم الخليفة العباسي حتى بعد إحياء الخلافة في مصر عام 1261م⁽¹⁾.

وكانت بعض العملات تتميز بعلامة خاصة مربعة الشكل وهو ما عرف باسم بقجة لتدل على جودتها⁽²⁾، وكانت شجرة الدر أول من ضرب النقود من المماليك، ولم تنقش اسمها صراحة على الدينار والدرهم التي ضربتها، بل كتب بالخط النسخي: المستعصية الصالحة ملكة المسلمين والدة الملك المنصور خليل⁽³⁾. وتولى بعدها زوجها المعز أيك، ويتضح من نقوده أنه لم يسجل عليها اسم الطفل الأيوبي الأشرف موسى الذي رفعه إلى العرش إرضاءً للأيوبيين في الشام، وحكم أيك باسم سيده نجم الدين فسجل اسمه على الدينار مصحوبة باسم الملك الصالح⁽⁴⁾، ويوجد دينار للملك المعز أيك ضرب بالإسكندرية عام 1256م ويحمل اسم الملك الصالح نجم الدين الأيوبي ثم أيك ويزن (4.75)⁽⁵⁾، وخلف الملك المنصور نور الدين علي أباه في حكم مصر، ويوجد دينار ضرب الإسكندرية بتاريخ 1257م يحمل اسم أيك الملك المنصور نور الدين علي بن الملك المعز،

(1) أحمد عبد الرازق أحمد، الحضارة الإسلامية ص 167، عبد المنعم ماجد، نظم دولة سلاطين المماليك، الطبعة الثانية القاهرة 1979 ج1 ص 83.

(2) عبد المنعم ماجد، المرجع السابق ج1 ص 84.

(3) العيني، عقد الجمان، ج1، ص 29، ابن خلدون، تاريخ ابن خلدون، بيروت 1981 ج10 ص 807، عبد الرحمن فهمي، النقود العربية ص 85، 86، ميخائيل شاروويم الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، ط 1. القاهرة 1898م، ج 2 ص 425.

(4) عبد الرحمن فهمي، النقود ص 87.

(5) سامح عبد الرحمن فهمي، الوحدات النقدية ص 35.

ويزن (7،10جم)⁽¹⁾ ثم تولى الملك المظفر سيف الدين قطز ونقش اسمه على نقوده الذهبية والفضية بهذه الصيغة: "الملك المظفر وسيف الدنيا والدين قطز، وذلك بعد ظفره على المغول"⁽²⁾. ويوجد دينار ضرب في الإسكندرية عام 1259م يحمل اسمه ويزن 5،80جم⁽³⁾. والواقع أن الظروف التي مرت بها الدولة المملوكية منذ قيامها وطوال عشر سنوات أدت إلى عدم استقرار النقود حتى تولى الظاهر بيبرس عام 1259م، فضرب دنانير ودراهم ظاهرية تحمل رنكة وهو السبع⁽⁴⁾، ويوجد دينار ضرب الإسكندرية سنة 1259م يحمل اسم بيبرس. الصالحي الملك الظاهر ركن الدنيا والدين⁽⁵⁾، وسارت الوحدات النقدية للملك السعيد ناصر الدين بركة خان على نفس طراز وحدات أبيه النقدية، ويتضح ذلك من وجود رنك الأسد وهو شعار بيبرس ويوجد دينار ذهب من ضرب الإسكندرية في عام 1277م ويحمل عبارة أمير المؤمنين الملك السعيد ناصر الدنيا والدين بركة خان بن الملك الظاهر قسم ويزن 28جم⁽⁶⁾، وكانت دنانير المماليك قد حملت أسماء السلاطين منذ عهد بيبرس - مصحوبة باسم الخليفة العباسي لتأكيد الشرعية، فإن دنانير أسرة قلاوون قد خلت من اسم الخلفاء العباسيين حيث كان نفوذهم قد استقر على مصر ولم يكونوا في حاجة إلى تأكيد شرعية حكمهم⁽⁷⁾، ويوجد دينار ضرب الإسكندرية بتاريخ 1282م يحمل عبارة السلطان الملك المنصور سيف الدنيا والدين قلاوون الصالحي قسيم أمير المؤمنين ويزن

(1) سامح عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 39،38.

(2) عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 88.

(3) سامح عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 46.

(4) عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 89.

(5) سامح عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 54.

(6) سامح عبد الرحمن فهمي، الوحدات النقدية ص 88.

(7) عبد الرحمن فهمي، النقود ص 91.

4،76جم⁽¹⁾. ومن ضرب الإسكندرية يوجد دينار بتاريخ 1291م يحمل عبارة عبي السلطان الملك الأشرف صلاح الدين ناصر الملك الحمدي محي الدولة العباسية خليل بن قلاوون، ويزن 5،69جم⁽²⁾. وللسلطان الملك الناصر شهاب الدين أحمد ابن الملك الناصر محمد دينار ويزن 5،58جم⁽³⁾. ويوجد للسلطان حسن دينار ضرب الإسكندرية بتاريخ 1355م ويحمل عبارة: السلطان الملك الناصر ناصر الدنيا والدين حسن بن الملك الناصر محمد بن الملك المنصور ويزن (7،775 جرام)⁽⁴⁾. أما السلطان الملك المنصور صلاح الدين محمد فقد نقش اسمه: السلطان الملك المنصور صلاح الدنيا والدين محمد بن الملك المظفر حاجي بن الملك الناصر علي دينار من الإسكندرية بتاريخ 1360م ويزن 6،87 جرام⁽⁵⁾. ويوجد للسلطان الأشرف ناصر الدين شعبان الثاني دينار من ضرب الإسكندرية بتاريخ 1363م يحمل عبارة: السلطان الملك الأشرف ناصر الدنيا والدين شعبان بن حسين بن الملك الناصر محمد بن قلاوون، ويزن 11،33 جرام⁽⁶⁾. وللسلطان الظاهر سيف الدين برقوق يوجد دينار ضرب الإسكندرية بتاريخ 1385م يحمل عبارة: السلطان الملك الظاهر سيف الدنيا والدين أبو سعيد برقوق خلد الله سلطانه، ويزن

(1) سامح عبد الرحمن فهمي، المرجع السابق ص 102.

(2) سامح عبد الرحمن فهمي، نفسه ص 113 ويوجد لنفس الملك دينار آخر من ضرب الإسكندرية بتاريخ 692 وهو يزن 8،41 جم.

(3) سامح: المرجع السابق ص 149 تعلق، في عام 744 وهي سنة ضرب الدينار كان السلطان هو الملك الصالح عماد الدين إسماعيل (743-746هـ / 1342-1345م) انظر: سامح نفسه ص 192، 195.

(4) سامح المرجع السابق ص 173، ودينار بتاريخ 758 ويزن 7،10 جراماً، وثالث بتاريخ 759هـ ويزن 5،37 جم، وجميعهم من ضرب الإسكندرية انظر نفسه ص 174.

(5) سامح: نفسه ص 180، ودينار آخر بتاريخ 764هـ ضرب الإسكندرية يزن 6،175 جرام، انظر سامح نفسه ص 181.

(6) نفسه ص 192، ودينار آخر بتاريخ 767هـ.

11، 20 جرام⁽¹⁾. وقد ضرب السلطان الناصر فرج سكة جعل عليها صورته، فاعتبره رجال الدين محتقراً للشريعة⁽²⁾.

الوحدات النقدية الفضية:

ومن الوحدات النقدية الفضية لسلاطين المماليك من ضرب الإسكندرية بتاريخ 684هـ / 1285 م ويحمل اسم السلطان الملك المنصور سيف الدنيا والدين قلاوون الصالحى قسيم أمير الأمير، تزن 27.3 جم⁽³⁾، ويوجد درهم ضرب الإسكندرية بدون تاريخ ضرب يحمل اسم السلطان الملك المنصور ناصر الدنيا والدين على بن الملك الأشرف، ويزن 5، 73 جم⁽⁴⁾.

الوحدات النقدية النحاسية:

تشابه الفلوس ضرب الإسكندرية تماماً مع فلوس القاهرة. ومن أقدم الفلوس ضرب الإسكندرية بتاريخ 1368 م ويحمل اسم السلطان الملك الأشرف شعبان بن حسين بن الملك المنصور قلاوون⁽⁵⁾. وفي عام 1375 م ظهر طرازان لفلوس ضرب الإسكندرية على عهد الملك الأشرف شعبان⁽⁶⁾. وتتفق فلوس السلطان الملك المنصور علاء الدين علي في دور ضرب القاهرة والإسكندرية مع النقود النحاسية لكل من الناصر حسن والمنصور محمد والأشرف شعبان، منها فلس ضرب الإسكندرية بتاريخ 1377 م باسم السلطان الملك المنصور على بن الملك الأشرف

(1) سامح نفسه ص 277، 228، ودينار آخر بتاريخ 778هـ من ضرب الإسكندرية ويزن 9،76 جم، وثالث بتاريخ 891هـ ويزن 11،14 جم. انظر نفسه ص 229.

(2) وليم موير: تاريخ دولة المماليك ص 237.

(3) سامح عبد الرحمن فهمي: المرجع السابق ص 108.

(4) نفسه ص 212.

(5) سامح عبد الرحمن فهمي: نفسه ص 205، وفلس آخر بتاريخ 773، وثالث بتاريخ 776هـ وكلاهما من ضرب الإسكندرية انظر نفسه ص 206.

(6) نفسه ص 207.

شعبان بن حسين ويزن 4،32 جراماً⁽¹⁾، ويوجد فلس ضرب الإسكندرية، بتاريخ 1381م يحمل اسم السلطان الملك الصالحى حاجي بن شعبان⁽²⁾، كما يوجد فلس بتاريخ 1382م ضرب الإسكندرية يحمل اسم السلطان الملك الظاهر أبى سعيد برفوق ويزن 4،525 جم⁽³⁾.

	الدينار		السنة
	أفرنتي	حرجة	
	28 درهم	30 درهم	801 هـ / 1398 م
	25 درهم	30 درهم	802 هـ / 1398 م
	38 درهم	39 درهم	
	37 درهم	40 درهم	
	34 درهم	36 درهم	804 هـ / 1401 م
	47 درهم	50 درهم	805 هـ / 1402 م
	60 درهم	56 درهم	
	40 درهم	60 درهم	
	45 درهم	60 درهم	806 هـ / 1403 م
	60 درهم	70 درهم	
	70 درهم	90 درهم	
	75 درهم	100 درهم	
	70 درهم	110 درهم القاهرة	807 هـ / 1404 م
	حوالي 100 درهم	120 درهم القاهرة	
	160 درهم	180 درهم الإسكندرية	

- (1) نفسه ص 214، 215 وآخر بتاريخ 783 هـ ويزن 2,000. انظر سامح ص 215.
(2) سامح: نفسه ص 220 وآخر تاريخ 784 هـ ويزن 4,350 جم، انظر نفسه ص 221.
(3) سامح: نفسه ص 231، وتاريخ 786 هـ من ضرب الإسكندرية ص 232.

	120 درهم	140 درهم	808 هـ / 1405 م
	115 درهم	135 درهم	809 هـ / 1406 م
	100 درهم	120 درهم	
	100 درهم	120 درهم	811 هـ / 1408 م
	100 درهم	160 درهم	812 هـ / 1409 م
الناصرى	_____	200 درهم	
200 درهم	200 درهم	220 درهم	813 هـ / 1410 م
190 درهم	190 درهم	200 درهم	814 هـ / 1411 م
200 درهم	110 درهم	230 درهم	
210 درهم	220 درهم	240 درهم	815 هـ / 1412 م
180 درهم	200 درهم	230 درهم	
210 درهم	230 درهم	250 درهم	816 هـ / 1413 م
210 درهم	230 درهم	250 درهم	817 هـ / 1414 م
210 درهم	230 درهم	250 درهم	818 هـ / 1415 م
_____	230 درهم	250 درهم	819 هـ / 1416 م
_____	230 درهم	230 درهم	821 هـ / 1418 م
175 درهم	210 درهم	230 درهم	823 هـ / 1420 م
	210 درهم	230 درهم	824 هـ / 1421 م
_____	220 درهم	_____	826 هـ / 1423 م
أشرفى	225 درهم	270 درهم	827 هـ / 1423 م
250 درهم			832 هـ / 1428 م
230 درهم			
260 درهم			
280 درهم	270 درهم	_____	832 هـ / 1429 م
280 درهم	270 درهم		834 هـ / 1430 م

أشرفي	250 درهم		836 هـ / 1432 م
285 درهم	————	————	837 هـ / 1433 م
285 درهم			843 هـ / 1439 م
230 درهم	225 درهم		853 هـ / 1449 م
285 درهم	————		856 هـ / 1452 م
370 درهم	————	————	859 هـ / 1454 م
300 درهم			861 هـ / 1456 م
300 درهم			862 هـ / 1457 م

دار الضرب:

يذكر ابن ممتي أنه كانت بئغر الإسكندرية دار للضرب سبك ما يحمل إليها من الذهب المختلف⁽¹⁾، كما كانت تقوم بسبك الفضة وعمل الدراهم⁽²⁾. وكانت الإسكندرية في العصر المملوكي واحدة من ثلاث مراكز لضرب النقود، وهي قوص والقاهرة والإسكندرية⁽³⁾، ولا نعرف على وجه الدقة في أي الأحياء بالثغر كانت تقوم هذه الدار، وربما كانت تقع بالحلي الذي كان يضم المنشآت الحكومية وهي دار السلطان وقصر السلاح⁽⁴⁾، ونستطيع أن نقول على وجه التقريب إنها أنشئت في العصر الفاطمي؛ حيث إن أقدم نص يشير إلى وجودها هو ما ذكره ابن ممتي - معاصر الدولة الفاطمية وبداية الأيوبية - عند كلامه عن دور الضرب حيث قال إن "المستمر الآن في الديار المصرية داران دار القاهرة ودار بالإسكندرية حماها الله"⁽⁵⁾. ثم أشار القلقشندي إلى وجود هذه الدار بالإسكندرية في عهد الأشرف شعبان، وأن نائب المدينة الأمير صلاح الدين بن عرام ضرب بعد

(1) قوانين الدواوين، ص 331.

(2) سالم: تاريخ الإسكندرية ص 492.

(3) المقرئ، الخطط ج1 ص 110 ط بولاق.

(4) جمال الدين الشيال، تاريخ الإسكندرية ص 146.

(5) ابن ممتي، المصدر السابق، ص 131، الشيال، المرجع السابق ص 146.

السبعمائة والسبعين دنانير زنة كل دينار منها مثقال⁽¹⁾.

ولا ندرى إلى متى استمر العمل بهذه الدار، إلا أن المصادر تشير إلى وجودها حتى أواخر القرن الثامن الهجري، حيث ذكر ابن الحاج - وهو من كُتاب القرن الثامن الهجري - أن الدراهم المضروبة بالإسكندرية تختلف في قيمتها عن دراهم القاهرة⁽²⁾.

وأخيراً ذكر المقرئ أن الظاهر برقوق قد اتخذ الإسكندرية دار ضرب لعمل الفلوس⁽³⁾، مما يدل على أن الدار القديمة؛ إما أنها قد زالت فأنشأ السلطان داراً جديدة، وإما أنها كانت مختصة بضرب الدنانير والدراهم فقط فكانت الحاجة ماسة لإنشاء دار ضرب جديدة للفلوس⁽⁴⁾. ولم يكن يتولى عيار دار الضرب إلا قاضي القضاة أو من يستخلفه؛ لجلالة قدرها. وتكتب في عهده في جملة ما يضاف إلى وظيفة القضاء ويقيم لمباشرة ذلك من يختاره من نواب الحكم⁽⁵⁾. وربما كان السبب في إشراف القضاء على دار الضرب هو ضمان شرعية الدنانير والدراهم التي تصدر من دار السك بأسمائهم سواء من حيث الوزن أو العيار⁽⁶⁾، ثم أصبح يليها في زمن المقرئ 'مسألة فسقة اليهود المصريين مع الفسق مع ادعائهم الإسلام'⁽⁷⁾. وكانت دار الضرب تقوم بخدمات جليلة للدولة، فهي تقوم بسك المقادير اللازمة للتعامل وتنشيط التجارة وكانت تزيد من إنتاجها أو تقلل منه حسب حاجة السوق المحلية حتى تنتظم العلاقة بين النقد المتداول والسلع المفروضة في السوق⁽⁸⁾. وقد

(1) جمال الدين الشيال، المرجع السابق ص 147، 146.

(2) نفسه ص 147.

(3) إغاثة الأمة، ص 71.

(4) الشيال: المرجع السابق ص 147.

(5) صبح الأعشى، ج3 ص 466.

(6) ابن بكرة، المصدر السابق، ص 33 من المقدمة.

(7) المقرئ، الخطط ج1 ص 110 ط بولاق.

(8) راشد البراوي، حالة مصر ص 33 من المقدمة.

اشتملت دار الضرب على فئة من الصناع الفنيين، أما الموظفون الإداريون فيأتي على رأسهم جميعاً متولي دار الضرب، وكانت له سلطة مباشرة على العمال في الدار، ولا يتعارض عمله مع إشراف القاضي بل أحياناً كان القاضي يكتفي باختيار من يتولى دار الضرب⁽¹⁾. وإلى جانب القاضي ومتولي دار الضرب كان هناك المشارف ويلزمه حفظ جميع الحواصل من فضة وذهب وسكك عند وغيرها وآلات وصنج العيار وختم الأقداح وختم الأتون وتحرير وزن عياري الذهب والفضة والمقابلة بالحساب وخطه بذلك⁽²⁾. وهناك الشاهد ويحدد ابن بعرة اختصاص الشاهد بأنه يشهد على جميع من حوت الدار بما عاينه من أعمالهم ومباشرته إياهم ومقابلته على الحساب وخطه بذلك عليه⁽³⁾. أما الناحية الفنية فتتركز في ما يتعلق بصهر المعادن النفيسة والنحاس وتحديد عياري الذهب والفضة ثم ختم السكة بقروالب الضرب، وقد حدد ابن بعرة هؤلاء الفنيين وعلى رأسهم: المقدم: وهو أهم شخصية فنية بدار الضرب وأهم أعماله: "حفظ عياري الذهب والفضة"⁽⁴⁾، ويعتبر المقدم المسئول الأول عن جميع مراحل عمليات السبك في دار الضرب، وعليه أن يختبر المواد المعدنية الخام الواردة إلى دار الضرب قبل السماح بصهرها وسبكها⁽⁵⁾. ويولي المقدم في قائمة الصناع الفنيين بدار الضرب موظف يسمى النقاش، ويلزمه أن يختم على يده كجاري العادة، ومن لوازمه أن لا يشتغل بشيء سوى نقش السكة ليتمهراً فيها بكثرة إدمانه، فلا تحاكيه الزغليون، وفيه عائدة أخرى أن الصناع لا يجتمعون على سكة جديدة⁽⁶⁾. ويولي النقاش صانع فني ثالث هو الضراب وعمله مزج السبيكة المعدنية بما تحتاج إليه من مواد كيميائية وغيرها مثل الملح والخل

(1) ابن بعرة، المصدر السابق، ص 33 من المقدمة.

(2) ابن بعرة، نفسه ص 90.

(3) نفسه.

(4) ابن بعرة، ص 91.

(5) حسنين ربيع: النظم المالية في مصر ص 104.

(6) ابن بعرة، المصدر السابق ص 91-90.

وغيرها⁽¹⁾. أما الفتي الأخير فهو السبك ويلزمه أن يحضر وزن النحاس قبل طرحه في البوتقة والفضة في حال السبك، فإن أدرك ما يكون من ذلك عليه ومتى اختل العيار كان هو المأخوذ به، فإن أدرك الحاصل في حالة السبك عليه والسلم تحت يده⁽²⁾. وكانت هذه الدار تخدم جميع الأفراد في الدولة مقابل رسوم معينة، فكانت تسمح لهم بالالتجاء إلى دار الضرب بما معهم من سبائك ذهبية لتسك نقوداً طبقاً للوزن المعدني المقرر⁽³⁾. وقد أكد ابن مماتي ذلك فقال وأجرة كل ألف دينار تضرب بالدار بالقاهرة ثلاثون ديناراً يخرج من ذلك أجرة الضرايين ثلاثة دنانير، والفضة يؤخذ فيها ثلاثمائة درهم تضاف إلى سبعمائة درهم من النحاس..... وأجرة كل ألف درهم أربعة عشر درهماً ونصف درهم يخرج من ذلك برسم المشاركة درهمان وربع وجميع الأجرة والمون من مال الموردين⁽⁴⁾ ومعنى ذلك أنهم كانوا يتقاضون رسماً قدره 3،4% في حالة الذهب و1،5% تقريباً في حالة الفضة، وهكذا كانت دار الضرب مورداً هاماً من موارد بيت المال⁽⁵⁾. وقد أوضح ابن مماتي طريقة العمل في دار الضرب وسبك الذهب والفضة حتى يصيرا نقوداً، فكان الذهب يسبك حتى يصير ماءً واحداً ثم يقلب قضباناً، ويقطع من أطرافه بمباشرة النائب في الحكم ويجرر بالوزن ويسبك سبيكة واحدة، وتسك الفضة بنفس مراحل سبك الذهب⁽⁶⁾. وفي عام 1394م ترفع رجلان من أهل الإسكندرية يقال لأحدهما زكي الدين أبو بكر بن الموازني والأخر أحمد المالقي، وكلاهما يدولب دار الضرب، فقبل قول كل منهما في الآخر وتسلمهما ابن الطبلاوي، وخلص منها ألف ألف درهم، وحمل

(1) حسنين ربيع، النظم المالية ص 105.

(2) ابن بكرة، المصدر السابق ص 93.

(3) راشد البراوي، المرجع السابق ص 309.

(4) ابن مماتي، قوانين ص 333، 332.

(5) راشد البراوي المرجع السابق، ص 39 صفاء حافظ، الثغور ص 138.

(6) ابن مماتي: المصدر السابق ص 332، 331، 333، الفلقشندي، صبح الأعشى ج3 ص 461-

ذلك إلى الخزنة السلطانية⁽¹⁾.

ومن مساويئ السلطان الغوري ما قرره على دار الضرب في كل شهر من مال جزيل، فوق الغش في الذهب والفضة والنحاس، وكان الأشرفي الذهب إذا صفوه يظهر فيه ذهب يساوي اثني عشر نصفاً، وكان النصف الفضة ينكشف في ليلته ويصير من جملة الفلوس الحمر.

واستمر غش النقود طوال عهده إلى أن مات⁽²⁾. ويعيب النابلسي على نظام ديوان الضرب ما يفعله الموردون، وذلك أنهم سألوا أن لا يكتب ديوان الضرب أسماء أرباب الأموال لئلا يلزمهم ديوان الزكاة بالزكاة، كان ديوان الزكاة لغير صاحب دار الضرب، فيتفق أن التاجر يورد إلى الموردين ثلاثة آلاف دينار أو أكثر أو أقل ليعملوها دنانير فيروح إلى نغر إسكندرية يبيع الحرير فيتفق أن يموت، فيروح المال على الديوان ويأكله الموردون، نظير زيادة يسيرة على الواجب المقرر، وهذا خطأ من الديوان لأنه يترك ما له من حقوق نظير أموال قليلة⁽³⁾.

الصيارف⁽⁴⁾

عرفت أسواق الثغور في العصر المملوكي نظام الصيارفة الذي كان مهمته استبدال العملات وتغييرها لرواد الأسواق، وكانت الصرافة من الوظائف الضرورية في أسواق الثغور، وذلك لتعدد نوع النقود المتداولة نتيجة لانتعاش التجارة، وأيضاً لأن الدولة لم تكن تفي التعامل بالعملات القديمة بل تركها

(1) ابن الصيرفي: نزهة النفوس والأبدان ج1 ص 406، القرظي: السلوك ج3 قسم 2 ص 834،

ابن الفرات، تاريخه ج9 قسم 2 ص 405، 406.

(2) ابن إياس، بدائع الزهور، ج5 ص 89.

(3) لمع القوانين ص 52، 53.

(4) عرف الفلقشندي الصيرفي فقال: "هو الذي يتولى قبض الأموال وصرافها، وهو مأخوذ من

الصرف وهو صرف الذهب والفضة في الميزان، وكان يقال له فيما يقدم: الجهيد. صبح الأعشى ج

5 ص 466.

تداول⁽¹⁾، وكان الصيارفة يقومون بتغيير العملة التي كانت عرضة للصعود والهبوط نظراً لتغير أسعار المعادن⁽²⁾، وكانوا يزاولون عملهم في دكاكين خاصة بهم، وقد ذكر السيرى السكندري أن القبارصة أحرقوا حوانيت الصرف بالإسكندرية أثناء حملة بطرس عليها⁽³⁾، وكان الصيارفة أو الجهابذة يقومون باستبدال النقود ويتقاضون على ذلك عمولة مقدارها درهم لكل دينار، أي بنسبة 66،6%، ولا تحتاج عملية استبدال النقود إلى عقود طالما أنها تتم يداً بيد وفي مكان واحد، كما قام الصيارفة بإقراض التجار نقوداً بضمان ودائعهم، ولهذا كان الصيارف يحملون أموالاً ضخمة لمواجهة احتياجات السوق في الثغور⁽⁴⁾، وقد خضع الصيارفة لمراقبة المحتسب الذي كان عليه أن يتفقد سوقهم ويتجسس عليهم وله تعزيز من رابى منهم⁽⁵⁾. وقد حذر السبكي الصيارفة من خلط أموال الناس بعضها ببعض وعدم بيع أحد النقود بالآخر نسيئة بل نقداً، وألزمهم بضمان ما يتلف في يدهم من أموال الغير⁽⁶⁾.

الضرائب:

قسم الفلقشندي الضرائب أو الأموال الديوانية (أي ضرائب شرعية، وتحصل من سبع جهات، منها ما يؤخذ من التجار الواصلين في البحر إلى الديار المصرية

(1) قاسم عبده قاسم: دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي ص 43. قال رسول الله ﷺ: ألفضة بالفضة والذهب بالذهب مثلاً يمثل يداً بيد فمن زاد واستراد فقد أربى ولعن الله الربا وأكله وموكله وبياعته ومشرته وكتابه وشاهديه. أبو حنيفة النعمان، دعائم الإسلام، ص 35.

(2) عطية القورصي، تجارة مصر ص 251.

(3) حسن الباشا، الفنون ج2 ص 704، 705.

(4) نعيم زكي فهمي، طرق التجارة ص 350.

(5) ابن الحوة، معالم القرية ص 227. وقد حذرهم من الوقوع في الربا وكان عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه إذا مر على الصيارفة بشرهم بالنار، وذلك لأن الربا غالباً على أهل الصرف لا ينجون منه في تجارتهم. انظر المدخل ج4 ص 201، ص 202.

(6) السبكي، معيد النعم ص 107.

الجمارك) والزكاة والجوالي⁽¹⁾ ودار سك النقود⁽²⁾ وضرائب أخرى غير شرعية وهي ما عبر عنها بالمكوس⁽³⁾، وكان يقل عددها ويكثر حسبما يحتاج السلطان إلى المال ويضيق به الحال⁽⁴⁾.

أولاً: الضرائب على التجارة الخارجية في الثغور:

استطاع المماليك بفضل إحكام سيطرتهم على جميع الموانئ وطرق القوافل التي توصل التجارة الهندية إلى أوروبا أن يفرضوا ما يجلو لهم من الضرائب على هذه التجارة⁽⁵⁾، ولهذا كانت الضرائب على التجارة الخارجية أهم مصدر من مصادر الدخل لمصر في ذلك العصر، ومن هنا كان الاهتمام شديداً بتحصيل الأموال من التجار الأوروبيين، وعدم التفريط في مستخرج حقوق المراكب الواصلة ولا يقلل متحصلها ولا ينقص حملها⁽⁶⁾. ولما كانت الثغور المصرية هي أبواب مصر التي تستقبل التجار الأوروبيين وغيرهم فقد انتعش اقتصادها انتعاشاً كبيراً بسبب الرسوم الباهظة التي فرضتها حكومة المماليك على السلع والمتاجر التي أتى بها هؤلاء التجار⁽⁷⁾، وتُعرف هذه الضرائب باسم الثغور⁽⁸⁾، وكان المقرر في الشرع هو أخذ العشر من بضائع التجار إذا اشترط عليهم، وفي مذهب الإمام الشافعي أن

(1) الجوالي: هو ما جته الدولة من أهل الذمة من اليهود والنصارى البالغين، دون النساء والصبيان والرهبان والأرقاء والمجانين فضلاً عن الشيوخ وبعض الفقراء في بعض الأحيان، انظر حسين ربيع، النظم المالية ص 40.

(2) وهناك: المال الخراجي ورسم المعادن.

(3) صبح الأعشى، ج3 ص 448، 470.

(4) نظير حسان سعداوي، دولة البرين والبحرين، ص 147.

(5) أنور زلقمة: المماليك في مصر، ص 153.

(6) القلقشندي، صبح الأعشى ج3 ص 96.

(7) سالم، تاريخ الإسكندرية ص 515، 516.

(8) وهي ما يؤخذ من التجار الواصلين في البحر إلى الديار المصرية. انظر: سعيد عاشور، مصر في عصر دولة المماليك ص 215.

للإمام أن يزيد في المأخوذ عن العشر وأن ينقص عنه إذا دعت الحاجة إلى الأزيد من جلب البضاعة إلى بلاد المسلمين، وله أن يرفع عنهم إذا اقتضت المصلحة ذلك، ولا يحصل هذه الضريبة إلا مرة واحدة في السنة، فلا يؤخذ منه شيء إلا إذا اتفق على ذلك، وكانت مراكب الفرنج تأتي بالبضائع إلى ثغري الإسكندرية ودمياط فتبيع فيهما أو تشتري منهما ما تحتاج إليه من سلع وبضائع، وقد تقرر أن يؤخذ منهم الخمس وهو ضعف العشر عن كل ما يصل لهم في كل مرة، وربما زاد ما يؤخذ منهم على الخمس أيضاً⁽¹⁾. ويقول ابن مماتي: وربما بلغ قيمة ما يستخرج عما قيمته مائة دينار ما يناهز خمسة وثلاثين ديناراً، وربما انحط عن العشرين ديناراً، ويسمى كلاهما خمساً⁽²⁾. ويتولى ديوان الخمس جباية هذه الضريبة⁽³⁾، وكانت الضرائب سواء على الصادرات أو الواردات كثيرة، فهي تمثل حولة سفينة من مجموع حولة ثلاث أو أربع سفن، أي أن الدولة كانت تحصل على حوالي 30% من قيمة السلعة⁽⁴⁾. وقد بلغ مقدار ما فرض من الضرائب على إحدى مراكب الفرنج في

(1) القلقشندي، صبح الأعشى ج3 ص 459.

(2) قوانين الدواوين ص 326، القرظي، الخطط، ج1 قسم 2 ص 194.

(3) عناف صبرة، العلاقات ص 142، عادل زيتون، المرجع السابق، ص 235.

(4) صبحي لبيب، سياسة مصر التجارية مقال ص 141، فيبيست: المواصلات ص 39، نعيم زكي

فهسي، طرق التجارة ص 354. وقد روي Cameron في كتابه The Egyptian Nineteenth century. كيف أن التاجر الشرقي كان يصدر التجارة من الهند وقيمتها عشرة آلاف جنيه وكانت لا بد أن ترسل لموانئ مصر سواء في البحر الأحمر أو عن طريق القوافل من بلاد فارس إلى سوريا، وكانت المكوس تضرب عليها في ميناء الوصول ولا تقل الضريبة عن 4000 جنيه في مرور هذه التجارة في داخلية البلاد حتى وصولها ميناء الإصدار لا يمكن أن يصل ثمنها إلى أقل من 30000 بما يدخل عليها من الضرائب في أثناء مرورها في المديرية والأقاليم وتكاليف نقل ورش مصاريف أخرى، وتباع هذه البضاعة في ميناء لتاجر بندي أو جنوي فلا يقدر على إصدارها قبل دفع ضريبة الإصدار وقدرها 5000 جنيه، فيصبح ثمنها على التاجر الأوروبي 35000 جنيه، فيكون ما دخل جيوب المالك من مجموع هذه الضرائب يقدر بنحو 10000 جنيه أي نحو 25% من ثمن البضاعة حين تقديرها أو ربع ثمنها الأساسي¹ انظر أنور زلقمة: المالك في مصر 153.

عام 1302م أربعين ألف دينار⁽¹⁾. ولم تحصل ضريبة الوارد إلا على البضائع التي تباع فعلاً، أما التي لا تجد لها سوقاً فلا يدفع عنها ضريبة واردة⁽²⁾، إلا أن الممالك لم تكن لهم سياسة ثابتة تجاه هذه الضرائب، فكانت ترتفع وتنخفض⁽³⁾ نظراً لاختلاف أنواع السلع وقيمتها وجنسية التجار، فكان التجار المسلمون الوافدون من الشرق يؤدون رسوماً أقل مما يؤديه تجار الغرب المسيحيون، ولم يكن التجار الأوروبيون يعاملون معاملة واحدة⁽⁴⁾، فقد كانت العلاقات السياسية بين سلاطين مصر والممالك الأخرى أثرها في تخفيض هذه الضريبة⁽⁵⁾، ففي عهد السلطان الصالح إسماعيل أمر ناظر الخاص "ألا يأخذ منهم إلا ما جرت به عادتهم، وأن يأخذ منهم كل مائة دينار دينارين⁽⁶⁾". كما كان لسياسة الدولة في تشجيع التجارة الخارجية أثرها في خفض الضرائب⁽⁷⁾، كما كانت الرسوم الجمركية تنخفض على واردات دور الصناعة من الخشب والحديد والقار بسبب حاجة الدولة لهذه المواد⁽⁸⁾، وكانت الضريبة على هذه السلع تقل 10%⁽⁹⁾، بالإضافة إلى ذلك كان الإيطاليون يدفعون ضريبة أخرى عن المزداد الذي يقام في الميناء لبيع السلع التي يجلبونها من أوروبا⁽¹⁰⁾

(1) المقرئزي: السلوك ج1 قسم 3 ص 955.

(2) عفاف صبرة، المرجع السابق ص 142، عطية القوصي، المرجع السابق ص 236، عادل زيتون: المرجع السابق ص 235.

(3) حسن إبراهيم حسن: على إبراهيم حسن: النظم الإسلامية، الطبعة الأولى القاهرة 1959 ص 243.

(4) حسن إبراهيم: تاريخ الدولة الفاطمية ص 619.

(5) عفاف صبرة، المرجع السابق، ص 141.

(6) المقرئزي السلوك ج2 ص 670، 671.

(7) عدوان، الوضع الاقتصادي، ص 44.

(8) حسن إبراهيم حسن: تاريخ الدولة الفاطمية ص 619.

(9) عفاف صبرة، المرجع السابق ص 142.

(10) نفسه ص 143.

كما كان عليهم دفع ضريبة نظير استخدام المترجمين والحمالين وعمليات الوزن⁽¹⁾ بالإضافة إلى ضريبة للسمسرة تقدر بحوالي 25%⁽²⁾، كما أصبح للقنصل في القرن الرابع عشر رسوم يدفعها التجار لصالحه تمثل في 4،5%، وتوزع على أساس 2% للبضائع و2% للواردة، 5% لصالح القنصل نفسه⁽³⁾. وكان من يسدد ضرائبه يحمل معه براءة⁴ وهي شهادة تفيد بأنه سدد ما عليه من ضرائب وغير ذلك، ولا يستطيع التاجر أن ينتقل من بلد إلى آخر بدون هذه البراءة التي كانت تتجدد سنوياً، وكانت أي سفينة معرضة للعودة من أي مكان وإلغاء رحلتها إذا اكتشفت السلطات أن شخصاً عليها ليست معه البراءة، ولذلك كان أصحاب المراكب يتأكدون من وجود هذه البراءات مع كل تاجر قبل ركوبه السفينة⁽⁴⁾، وإذا لم يتمكن أحد من التجار من تسديد ما عليه من ضرائب كانت تسجل بضائعه في سجلات الديوان حتى يسدها في العام التالي مع مضاعفة الضريبة عليه⁽⁵⁾.

هذا ما يختص بالضرائب على التجار الأوروبيين وغير المسلمين، أما التجار المسلمون فكان عليهم دفع ضرائب على السلع الواردة إلى جمرک الإسكندرية الخاص بالمغاربة، بالإضافة إلى زكاة يدفعونها دون أن يسأل صاحب السلعة هل حال عليها الحول أم لا⁽⁶⁾. وقد شكى التجار المغاربة للسلطان فرج بن برقوق في عام 1411م أثناء زيارته لشجر الإسكندرية من ظلم القباض لهم، حيث كانوا

(1) حسن إبراهيم حسن: المرجع السابق ص 619.

(2) عفاف صبرة، المرجع السابق ص 143، عادل زيتون، المرجع السابق ص 237. Rabie: op.cit.,p.91.

(3) عفاف صبرة، المرجع السابق ص 143، 144.

(4) عطية القوسي، تجارة مصر في البحر الأحمر ص 238.

(5) عفاف صبرة، المرجع السابق ص 144.

Subhi Labibe: Egyptian Commercial policy, p.p.73-74. in Cook: studies in the Economic History of the Med.East, London, 1970

(6) ابن جبير، الرحلة ص 13. نعيم زكي فهمي، طرق التجارة ص 353.

يأخذون منهم ثلثي أموالهم مكساً في حين كان يؤخذ من الفرنج العشر، فغضب السلطان لذلك وأمر أن لا يؤخذ من المغاربة إلا العشر⁽¹⁾. وفرض في عام 1427م على تجار الشام ثلاثة دنانير ونصف إن حملوا البهار إلى بلادهم زيادة على المكس المعهود إلا أن ذلك بطل بعد سنتين والتزموا بعدم الحمل⁽²⁾. وقد فرض على تجار الكارمية - بالإضافة إلى مكس الكارمية - زكاة واجبة دفعوها بدون تضرر لرعاية الدولة لهم ولتجارتهم في البر والبحر⁽³⁾، كما فرضت ضرائب على أهل برقة الواردين للبلاد بالأغنام والإبل عند وصولهم إلى البحيرة للمرعى⁽⁴⁾.

الزكاة:

'تجب الزكاة على كل مسلم تام الملك على ما يجب فيه الزكاة'⁽⁵⁾. أما في العصر المملوكي فقد صار من تجب عليهم الزكاة يؤدونها بأنفسهم ولم يبق بها ما يؤخذ على صورة الزكاة إلا شيئان: أحدهما: ما يؤخذ من التجار وغيرهم على ما يدخلون به إلى البلد من ذهب أو فضة، فإنهم يأخذون على كل مائتي درهم خمسة دراهم (أي 2.5 %)، كما كانت الزكاة تؤخذ من تجار الكارم إذا كان لأحدهم بضائع من البهار ونحوه في الثغر وحال عليها الحول⁽⁶⁾، والثاني ما يؤخذ من مواشي أهل برقة من الغنم والإبل عند وصولهم إلى البحيرة حيث المرعى، وكان غالباً ما يقطع لبعض الأمراء ويخرج قصّادهم لأخذه⁽⁷⁾، إلا أن ضريبة الزكاة كانت

(1) ابن حجر: إنباء الغمر، ج2 ص 487، المقرئ، السلوك ج4 قسم 1 ص 193، أبو الحسن: النجوم ج13 ص 128. ابن إياس، بدائع ج3 ص 132.

(2) ابن حجر: إنباء الغمر ج3 ص 400.

(3) نعيم زكي، المرجع السابق ص 353، حسن حبشي، الاحتكار المملوكي مقال ص 137.

(4) حسن حبشي، المرجع السابق ص 136-137.

(5) ابن عاتق: قوانين الدواوين ص 308.

(6) القلقشندي، صبح الأعشى ج3 ص 457.

(7) نفسه ص 458.

تجبي غالباً في أثناء الأزمات المالية بطريقة غير شرعية⁽¹⁾.

الجوالي:

ما يؤخذ من أهل الذمة من الجزية المقررة على رقابهم في كل سنة⁽²⁾، أما مقدارها فقد ذكر ابن عماتي أنها كانت على ثلاث طبقات مقدار أعلاها أربعة دنانير وسدس، أما أوسطها فمقدارها ديناران وقيراطان، وأدناها دينار واحد وثلاث وربع وحبثان، وكان يضاف إلى كل جزية درهمان وربع نظير القيام بجمعها بواسطة المشد والمستخدمين⁽³⁾، إلا أن ضريبة الجوالي أخذت تتناقص حتى بلغ أعلاها في زمن القلقشندي خمسة وعشرين درهماً، وأدناها عشرة دراهم. وكان ما يتحصل من الجزية خارج حاضرة مصر لقطع تلك الجهات سواء كان أميراً وغيره⁽⁴⁾، أما عن طرق جبايتها فقد كان مباشر الجوالي يُعبد كشوفاً بأسماء أهل الذمة من اليهود والنصارى، وترتب أسماؤهم ترتيباً أبجدياً لتسهيل مهمة ذلك الموظف فإذا أخذت الجزية من أحدهم كتب بها إيصالاً ومُطببت عن اسم من أداها، وإذا عاد أحد النازحين إلى البلد ولم يكن قد أدى الجزية أخذت منه، أما إذا كان قد سددها وأحضر الإيصال الدال على ذلك نقل المبلغ إلى حساب ذلك البلد⁽⁵⁾.

وكانت أموال الجوالي جارية في ديوان الخاص السلطاني حتى الروك الناصري سنة 1315م حيث فرقت الجوالي في إقطاعات الأمراء وغيرهم، وقد أدى ذلك إلى

(1) Rabie: op.cit.,p.99

(2) القلقشندي، صبح الأعشى ج3 ص 458

(3) ابن عماتي قوانين الدواوين ص 318، 319، وقد ذكر ليوناردو فرسكوباليدي أن المسلمين في مصر كانوا يؤدون للدولة ضرائب معينة ولا شيء سواها، أما المسيحيون واليهود على اختلاف الأمم التي يتتبعون إليها فيدفعون في كل سنة دوقاً واحدة عن كل نفس علاوة على الضرائب الاعتيادية، انظر ابن بطوطة: رحلة ليوناردو ص 27.

(4) القلقشندي: صبح الأعشى ج3 ص 458، 459.

(5) قاسم عبده قاسم، أهل الذمة في مصر، الطبعة الثانية، القاهرة 1979م، ص 69، 68.

تناقص الجوالي؛ وذلك لأن النصارى كانوا مجتمعين في ديوان واحد، فصار نصارى كل بلد يدفعون جاليتهم إلى مقطع تلك الضيعة، فأتسع مجال النصارى وصاروا ينتقلون في القرى ولا يدفعون من جزيتهم إلا ما يريدون، فقل متحصل هذه الجهة بعد كثرته⁽¹⁾، واحتج مقطع كل جهة إلى مصلحة من بها من النصارى على الجوالي⁽²⁾. كانت الجوالي تؤدي - أحياناً - مصلحة وفقاً لاتفاق محدد، فقد أمر السلطان المؤيد اليهود والنصارى سنة 1412م بحمل خمسة عشر ألف دينار مصلحة عما مضى لهم من الجزية⁽³⁾.

متحصل دار الضرب:

فرضت الدولة رسوماً قليلة على الذهب والفضة اللذين يأتي بهما التجار الأجانب إلى مصر بما يوازي 2% وأحياناً 2.5%، كما فرضت رسوماً أخرى على السبائك الذهبية، إذا أعطاها أصحابها لدار الضرب لتضرب نقوداً إسلامية⁽⁴⁾. وأجرة كل ألف دينار تضرب بالدار ثلاثون ديناراً تقريباً، أما الفضة فكانت أجرة كل ألف درهم تضرب بالدار أربعة عشر درهماً ونصف تقريباً⁽⁵⁾.

ثانياً: الضرائب الغير شرعية (المكوس):

لم تكن كل المكوس في العصر المملوكي من متجددات سلاطين المماليك بل كان بعضها موروثاً عن العصور السابقة⁽⁶⁾. كذلك يلاحظ أن هذه الضرائب لم تكن ثابتة على حال واحد طوال عصر المماليك فرما يزيد أحد السلاطين من جمعها

(1) المقرزي، الخطط، ج1 قسم 1 ص 160، 161.

(2) قاسم عبده قاسم، المرجع السابق ص 6.

(3) العيني، عقد الجمان، حوادث 817 هـ ص 208.

(4) نعيم زكي فهمي، طرق التجارة ص 352، 353، عفاف صبرة، المرجع السابق، ص 142.

(5) سعيد عاشور، مصر في عصر دولة المماليك البحرية ص 216.

(6) نفسه، ص 217.

ورفع قيمتها، ثم يتلوه سلطان آخر فيلغى بعضها أو معظمها⁽¹⁾. وعندما استقل الملك المعز أيك التركماني بمصر في عام 1252م استوزر أحد نظار الدواوين ويدعى شرف الدين هيبه الله بن صاعد الفائزي، وكان من كتّاب الأقباط، ثم أظهر إسلامه في عهد الملك الكامل، فقرر هذا الرجل "أموالاً على التجار وذوي اليسار وأرباب العقار ورتب مكوساً وضمانات وُسماها الحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية"⁽²⁾، وأخذ الجوالي من أهل الذمة مضاعفة⁽³⁾، وأحدث التصقيع والتقويم⁽⁴⁾، وعدة أنواع من المظالم⁽⁵⁾، إلا أن المعز أيك بعد فرار المماليك البحرية بزعامة بيبرس إلى الشام احتاط على أموالهم وأبطل ما قرره وزيره من المكوس⁽⁶⁾، وبلغ متحصل دمياط في عهده ثلاثين ديناراً⁽⁷⁾. وعندما تولى الملك المظفر سيف

- (1) سعيد عاشور: العصر المملوكي ص 313. وقد عد الأسدي المكوس من المال الحرام، وهو ما استخرج على غير وجه الحق من موجبات وحقوق لا حق لهم فيها، وهذه المكوس محرمة على مستخرجيها، ولقد اعتبرها الأسدي من القواعد لتخريب البلدان، ولا يكون فيها بركة بل خسران، ولا يعقبها إلا ظلم وسوء عواقب، انظر. التيسير والاعتبار، ص 79.
- (2) المقرئزي: الخطط، ج1، قسم 2، ص 187، السلوك ج1 قسم 2 ص 68، ابن دقماق، الجوهر الثمين، ج2 ص 52، ابن بهادر، فتوح النصر، ج1 مخطوط ورقة 85، ابن إياس، نشق الأزهار مخطوط ورقة 39، وقد عقب المقدسي على ذلك بأن الأتراك قد أخطأوا عندما عدلوا عن وزارة العلماء إلى وزارة القبط. انظر نزهة الناظرين مخطوط ورقة 36.
- (3) ابن العميد، أخبار الأيوبيين، القاهرة د.ت ص 43، المقرئزي، السلوك ج1 قسم 2 ص 384، أنور زلقمة، المماليك في مصر ص 124.
- (4) فسر ابن شداد التصقيع بأنه "أخذ أجرة شهرين من الأملاك في كل سنة، والتقويم: وهو أن تُقوّم الدار فيؤخذ عن كل دينار درهم". انظر تاريخ الملك الظاهر، ص 301. وفسره آخرون بأن التصقيع هو إحصاء البيوت والمقارن لفرض ضريبة عليها، والتقويم هو تقدير قيمة كل من البيوت المحصاة من أجل الغرض نفسه، انظر المقرئزي: السلوك ج1 قسم 2 ص 384 حاشية 2.
- (5) ابن العميد، المرجع السابق ص 44، المقرئزي، السلوك ج1 قسم 2 ص 384.
- (6) القرمانى: أخبار الدول وآثار الأول، بيروت د.ت، ص 197.
- (7) ابن أيك الدواداري، الدرّة الزكية في أخبار الدولة التركية، تحقيق أولرخ هارمان، ط. القاهرة، 1971 ج8 ص 24.

الدين قطز حكم مصر كان عليه إعداد جيشه لقتال المغول، ولهذا شرع في جمع الأموال اللازمة لذلك، فأحدث في عام 1259م حوادث كثيرة منها التصقيع للأملاك وتقويمها⁽¹⁾، وأخذ زكاتها من أصحابها وأخذ من كل واحد من الناس في كل أنحاء القطر المصري ديناراً، وأخذ ثلث الترك الأهلية⁽²⁾، وصادر الناس حتى بلغت هذه المصادرة حوالي مائة ألف دينار⁽³⁾. بعد مقتل قطز وتولي بيبرس عرش مصر خشي الناس من شدة بأس البحرية وظلمهم، إلا أن بيبرس ابتداءً عهده بإبطال ما أحدثه السلطان قطز من مظالم، وكتب بذلك توقيماً قرئ على المنابر⁽⁴⁾. وفي عام 1262م توجه السلطان بيبرس إلى الإسكندرية، وكان الصاحب بهاء الدين بن حنا قد سبقه إليها وحصل أموالاً كثيرة لخزانة السلطان منها خمسة

(1) سبقه في ذلك السلطان عز الدين أيك.

(2) المقرئ، السلوك ج1 قسم 2 ص 437، الخطط ج1 قسم 3 ص 187 الخالدي، المقصد الرفيع مخطوط ورقة 67. ابن دقماق، الجوهر الثمين ج2 ص 67. المعني، عقد الجمان ج1 ص 270. ابن عبد الظاهر الروض الزاهر ص 77. الدمشقي، آثار الدول وآثار الأول ص 199. ابن إياس، بدائع ج1 قسم 1 ص 305، 306، ابن أيك الدواداري، الدرر الزكية ص 63. ابن شداد، تاريخ الملك الظاهر ص 301. ابن أبي الفضل، النهج السديد ج1 ص 67، 68. النويري، نهاية الأرب ج3 ص 9. 15. (Radie: op.cit.p.117) المقرئ، الخطط ج1 قسم 2 ص 187. ابن إياس، نشق الأزهار مخطوط ورقة 39 وقد قال ابن عنين فيه:

ابن سلطاننا الذي نرغميه .. واسع الحال ضيق الإنفاق

هو سيف كما يقال ولكن .. قاطع الرسوم والأرزاق

انظر بدائع الزهور ج1 قسم 1 ص 306.

(3) النويري، نهاية الأرب ج1 ص 30، ابن أيك الدواداري، الدرر الزكية ج8 ص 63، ابن أبي الفضائل، النهج السديد ج1 ص 67، 68. ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر ص 77 ابن دقماق، الجوهر الثمين ج2 ص 67 الخالدي، المقصد الرفيع مخطوط ورقة 67 المقرئ، الخطط ج2 ص 301 ط بولاق. السلوك ج1 قسم 2 ص 437، 438. المعني، عقد الجمان ج1 ص 270. المقدسي: نزعة الناظرين مخطوط ورقة 39. ابن إياس: نشق الأزهار مخطوط ص 39، 40. وجاء في ابن إياس بدائع الزهور ج1 قسم 1 ص 311. وفي ذلك يقول القائل:

لم يبق للجور في أيامكم أثر .. إلا الذي في عيون الغيد حور

(4) يدل هذا على أن طرق جمع الضرائب والأموال اقترنت في كثير من الأحيان بالضرب والتعذيب.

وتسعين لفة قماش سكندري، ولم يضرب أحداً⁽¹⁾، بل أحسن إلى أهلها⁽²⁾، ثم وصل السلطان إلى الإسكندرية واستمع إلى شكايات أهلها وأمر برد مال السهمين⁽³⁾ وصلة أرزاق الفقراء. وكان أهل الإسكندرية قد زاد ألهم بسبب زيادة ربيع دينار على كل قنطار يباع، فأبطل السلطان ذلك⁽⁴⁾. كما حضر إلى السلطان رجل من أهالي الثغر يدعى ابن البوري وآخر يعرف بالمكرم بن الزيات، وادعيا أن بالثغر أموالاً ضائعة، وأعطيا السلطان بها أوراقاً، فعقد السلطان مجلساً حضره القاضي والفقهاء للنظر في هذه الشكوى، وصار السلطان كلما فتح له مظلمة سده ويعود على المذكورين بالإنكار، ثم أمر بإشهار ابن البوري وبعد عودته من الإسكندرية أرسل في عام 1263م سيف الدين عطا الله بن عزار لأخذ الزكاة من عرب برقة، وألزمه باستخراجها منهم وحملها إليه⁽⁵⁾. وفي نفس العام أبطل بيبرس ضمان المزر وجهاته، وأمر بإبطال بيوت المزر وإعفاء آثارها وتخريب بيوته وتكسير مواعينه وأمر بإسقاطه من الديوان، وعرّض المقطعين عليه بدله⁽⁶⁾. وفي عام 1265م أبطل ضمان الحشيش من مصر كلها، وأمر بتأديب آكلها⁽⁷⁾. كما أمر في عام 1266م بإراقة الخمور وأبطل المفسدات والخواطر بكل أنحاء مصر وإسقاط المكوس، وشدّد في أمر الخمر وهدد من يعصرها بالقتل، وأسقط الضمان في

(1) ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر ص 175. المقرئزي، السلوك ج1 قسم 2 ص 499.

(2) كان السلطان الكامل الأيوبي قد خصص سهمين أحدهما للفقراء والآخر للمحتاجين يدفعان من الزكاة. انظر: ابن عبد الظاهر، الروض الزاهر حاشية 3 ص 175.

(3) ابن عبد الظاهر نفسه ص 175، المقرئزي، السلوك ج1 قسم 2 ص 499 حوادث 668هـ.

(4) ابن عبد الظاهر، المرجع السابق ص 176، المقرئزي، السلوك ج1 قسم 2 ص 499، 500.

(5) بيبرس الدوادار، زينة الفكر ج9 ص 109.

(6) المقرئزي، الخطط ج1 قسم 2 ص 188.

(7) ابن عبد الظاهر، المصدر السابق ص 266. وذكر المقرئزي أن إبطال ضمان الحشيش كان في عام

665هـ. انظر الخطط ج1 قسم 2 ص 188. ويتفق معه ابن دقماق الجواهر الثمين ج2 ص 74،

وابن إياس بدائع ج1 قسم 1 ص 326.

ذلك⁽¹⁾. ويبدو أن ذلك تكرر منه في أعوام 1267م و1270م و1271م بل إنه شق الطواشي شجاع الدين عبر لأنه كان يشرب الخمر⁽²⁾، إلا أنه فرض في عام 1261م ضريبة جديدة عرفت بمقرر النصارى، وكانت قيمتها دينار سنوياً عن كل فرد وذلك للإفناق منها على نفقة الجند⁽³⁾ وعندما تولى الملك السعيد بركة أسقط ما قرره والده بيبرس على البساتين وهو على مدى ثلاثة دراهم ونصف، فسُرَّ الناس بذلك لأن هذه الضريبة كانت مجحفة بأصحاب الأملاك⁽⁴⁾. وعندما تولى السلطان قلاوون كان أول ما بدأ به في عام 1279م أن أبطل زكاة الدولة، وهي ما يؤخذ من أصحاب الأموال ولو عدم المال، وإن مات كان يؤخذ من ورثته، وسُميت بهذا الاسم لأنها كانت تُفرض على كل مستخدم الدواليب أي العجلات المستعملة في الصناعة كانت الضريبة قد أضرت بالرعية غاية الإضرار فأبطلها⁽⁵⁾. وأبطل مقرر النصارى وهو دينار، كان يجبي من أهل الذمة سوى الجالية برسم نفقة الأجناد في كل سنة، وكان قد أحدثه السلطان بيبرس، فأبطله بعد أن ظل على النصارى حوالي ثماني عشرة سنة⁽⁶⁾. وأبطل مقرر الجباية الدينار وهو ما كان يؤخذ من

(1) المقدسي، نزهة الناظرين، مخطوط ورقة 39، 40. ابن الوردي، تمة المختصر ج2 ص 322.

(2) المقرئزي، الخطط ج1 قسم 2 ص 189.

(3) نفسه ج1 قسم 3 ص 1989، السلوك ج1 قسم 3 ص 664.

(4) ابن شاکر الکتبي، عيون التواريخ ج2 ص 173.

(5) المقرئزي، الخطط ج1 قسم 2 ص 189، السلوك ج1 قسم 3 ص 664 بيبرس المنصوري.

كتاب التحفة الملوكية ص 92. الخالدي، المقصد الرفيع مخطوط ورقة 69. ابن دقماق، الجواهر الثمين ج2 ص 104. العيني، عقد الجمان ج3 ص 20 تحقيق محمد أمين بيبرس الدوادار. زبدة الفكرة ج9 ص 158. ابن الفرات، تاريخه ج7 ص 152. Rabie: op.cit., p.99.

(6) المقرئزي، الخطط ج1 قسم 2 ص 189، السلوك ج1 قسم 3 ص 664. ابن الفرات، تاريخه

ج7 ص 152. ابن دقماق، الجواهر الثمين ج2 ص 104. العيني، عقد الجمان، ج3 ص 20 تحقيق محمد أمين الخالدي، المقصد الرفيع مخطوط ورقة 69.

التجار عند خروج العساكر للغزو وكان يؤخذ من كل تاجر دينار⁽¹⁾. وأبطل ما كان مقررًا للمبشرين بفتح حصن أو نحوه وكان يؤخذ من الناس على قدر طبقاتهم فأبطله قلاوون⁽²⁾، إلى غير ذلك من المظالم التي أبطلها السلطان قلاوون. ثم عاد السلطان في عام 1290م وأبطل عدة مكوس⁽³⁾ وأمر السلطان لاجين في عام 1296م بمساحة أهل مصر بالبواقي. وفي أيامه أبطل نقل الثلج من الشام إلى مصر، وأبطل كثيراً من المكوس⁽⁴⁾، وقال: لاشك إن عشت لا تركت مكساً واحداً، إلا أن نائبه منك وتمر كان يعمل على عكس ذلك فوقع في دولته الفساد⁽⁵⁾. وفي سلطنه محمد الثالثة شرع في عام 1300م في جمع الأموال لتجهيز الجند إلى الشام لقتال التتار، وأراد الناصر محمد أن يأخذ فتوى الفقهاء بأخذ المال من الرعية للإنفاق على الجند إلا أن الشيخ تقي الدين محمد بن دقيق العيد رفض أن يعطيه هذه الفتوى، واحتج بأن الأمراء كانوا يملكون أموالاً جزيلة، ومنهم من يجهز بناته بالجواهر واللائي ويعمل الإناء الذي يستنجي منه في الخلاء من فضة، ويرصع مداس زوجته بالجواهر، إلا أن الناصر محمد لم يلتفت له، فأمر بجمع الأموال من

(1) المقرئزي، الخطط ج1 قسم 2 ص 189 الخالدي، المقصد الرفيع مخطوط ورقة 69 ابن دقماق، الجواهر الثمين ج2 ص 104، العيني، عقد الجمان ج3 ص 20. وهذه الضريبة أحدثها السلطان قطز عندما شرع في إعداد قواته لحرب المغول، وعلى الرغم من إلغائها في عهد بيبرس إلا أن هذا الإلغاء لم يكن دائماً ومستمراً، فمثل هذه الضريبة كان يتكرر فرضها أثناء عهد بيبرس ولو على التجار فقط، وقد ألغيت عندما تولى السلطان قلاوون الحكم سنة 678هـ / 1279م وسنرى أن هذه الضريبة ستعود مرة أخرى في عهد الناصر محمد تحت اسم آخر هو "مقرر الخيالة".

Rabie: op.cit.p 118.

(2) الخالدي، المصدر السابق ص 69. ابن دقماق، الجواهر الثمين ج2 ص 104 المقرئزي، الخطط ج1 قسم 2 ص 189، العيني عقد الجمان ج3 ص 20، ابن اياس: بدائع الزهور ج1 قسم 1 ص 263.

(3) المقرئزي، السلوك ج1 قسم 3 ص 759.

(4) المقدسي، نزهة الناظرين مخطوط ورقة 42.

(5) العيني، عقد الجمان حوادث 689هـ ص 433، تحقيق محمد أمين.

التجار ومياسير الناس كل بحسب حالته، وأحدث ما يسمى بمقرر الخيالة⁽¹⁾، فكان يقرر على كل شخص ديناراً للمساهمة في نفقات الجيش في كل من السلم والحرب، والغريب أن الأقباط واليهود كانوا يشاركون في دفع هذه الضريبة⁽²⁾. وقرر على كل أردب يباع من الغلال خروية⁽³⁾ تؤخذ من المشتري، وقرر نصف السمسة فكان الدلال إذا باع شيئاً من القماش أو غيره وأخذ دلالته وهي درهمان عن كل مائة درهم (2%) كان عليه أن يحمل درهماً واحداً للدولة⁽⁴⁾. وهكذا لم يدع الناصر محمد تاجراً أو متيسراً إلا وأخذ منه، وطلب من تجار الكارم وأعيان التجار أموالاً على سبيل القرض حتى اجتمع لديه أموالٌ عظيمة فرّقها على جنده، فكان نصيب الفارس أربعين ديناراً⁽⁵⁾، إلا أن الناصر محمد ألغى كثيراً من الضرائب والمكوس عندما رآك البلاد في عام 1315م⁽⁶⁾، منها مكس ساحل الغلة وكان يقع على النيل ببولاق وكانت هذه الجهة مقطعة لأربعمئة من الأمراء والأجناد ومتحصلها في السنة أربعة آلاف ألف وستمائة ألف درهم، وقد أصاب الناس منها عناء شديد من جراء الفئات المسئولة ما بين نواتية تسرق وكيالين ومشدين وكتّاب يريد منهم شيئاً. وكان مقرراً على كل أردب درهمان للسلطان يلحقه نصف درهم آخر سوى ما ينهب، وكانت الغلال المجموعة من سائر الأقاليم لا تباع إلا فيه، فأزال الناصر محمد هذا الظلم عن رعيته، ورخص سعر القمح عن ذلك

(1) المقرزي، السلوك ج1 قسم 3 ص 898.

(2) Rabie.op.cit.,p.118.

(3) الخروية والجمع خرايب: قطعة صغيرة من النقود النحاسية تساوي عشر درهم انظر المقرزي، المصدر السابق ج1 قسم 3 ص 899 حاشية 1.

(4) المقرزي، السلوك ج1 قسم 3 ص 899.

(5) نفسه، وذكر المقرزي أن مقدار ما تجمع لديه من الأموال بلغ مائة ألف دينار جيبت من مصر كلها. انظر نفسه ص 906. وذكر ابن الوردي أنه استخرج من غالب الأغنياء بمصر والشام ثلث أموالهم لاستخدام المقاتلة انظر تمة المختصر ج2 ص 356.

(6) ابن الوردي، نفسه ج2 ص 376 حوادث 716 هـ السيوطي، حسن المحاضرة ج2 ص 300، ابن كثير، البداية والنهاية ج14 ص 75 حوادث 716 هـ.

اليوم⁽¹⁾. وأبطل أيضاً نصف السمسة⁽²⁾، وكان يتحصل منه جملة كثيرة وعليها جند مستقطعة⁽³⁾. وأبطل أيضاً رسوم الولايات والمقدمين والنواب والشرطية، وكانت تجيء من عرفاء الأسواق وبيوت الفواحش، وكان لها ضامن وتحت يده عدة صبيان وعليها جند مستقطعة وأمراء وغيرهم، وكان فيها ظلم وعسف بالرعية وهتك الحرم وهجم بيوت أكثر الناس⁽⁴⁾. كما أبطل مقرر السجون، وكان يؤخذ من كل من يسجن ولو لحظة واحدة مائة درهم بالإضافة إلى الغرامة، وكان لهذه الجهة ضامن وعدة مقطعين⁽⁵⁾. وأبطل مقرر طرح الفراريج وكان لها ضامن في سائر أقاليم مصر كانوا يطرحون على الناس الفراريج ولا يستطيع أحد من الناس في جميع الأقاليم أن يشتري فروجاً فما فوقه إلا من الضامن، ومن اشترى أو باع فروجاً من غير الضامن نكّل به مما أضر بالناس وألحق العسف بالأرامل والفقراء

(1) المقرئزي، الخطط ج1 قسم 1 ص 158، السلوك ج2 قسم 1 ص 150 أبو المحاسن، النجوم، ج9 ص 44، 45، ابن دقماق، الجوهر الثمين ج2 ص 155، ابن بهادر، فتوح النصر ج2 مخطوط ورقة 235، الخالدي، المقصد الرفيع مخطوط ورقة 73، النويري السكندري الإلام ج4 ص 146، 147.

(2) وكان رسم السمسة 2% مما يباع لصالح الدلال إلا أنه في وزارة ناصر الدين بن الشيخ في أواخر عام 703هـ / 1303م تقرر على كل دلال أن يعطي للديوان السلطاني نصف دلالته، أي 1% فصار الدلال يأخذ حقه قبل حق السلطان، وتقع الزيادة على البائع، فتضرر الناس من ذلك. انظر: المقرئزي، الخطط ج1 قسّم 1 ص 158، 159، انظر أبو المحاسن، النجوم ج9 ص 45، 46.

(3) النويري، الإلام ج4 ص 147، المقرئزي، الخطط ج1 قسم 1 ص 150، 151 أبو حبيب، تذكرة النبيه ج2 ص 69، أبو المحاسن، النجوم ج9 ص 45، 46، ابن دقماق، الجوهر الثمين ج2 ص 155، الخالدي، المقصد الرفيع ورقة 73، ابن بهادر، فتوح النصر ج2 ورقة 235.

(4) المقرئزي، الخطط ج1 قسم 1 ص 159، السلوك ج2 قسم 1 ص 151، أبو المحاسن، النجوم ج9 ص 46، ابن دقماق، الجوهر الثمين ج2 ص 155.

(5) أبو المحاسن: فيذكر أنه كان يؤخذ على كل من يسجن 6 دراهم انظر: الخطط ج1 قسم 1 ص 159، السلوك ج2 قسم 1 ص 151. ابن دقماق، الجوهر الثمين، ج2 ص 155 الخالدي: المقصد الرفيع ورقة 73، ابن بهادر، فتوح النصر ج2 ورقة 235.

والأيتام، وكان على هذا العمل عدة مقطعين⁽¹⁾. كما أبطل مقرر الفرسان ومقرر الخيل وهو شيء تستهديه الولاة والمقدمون من سائر الأقاليم فيجبي من ذلك مال عظيم، ويؤخذ فيه الدرهم ثلاثة دراهم من كثرة الظلم⁽²⁾. وأبطل ما كان مقرراً على الأقباب والمعاصر، فكان يجبي من مزارعي الأقباب وأحجاب المعاصر ورجال المعصرة أموال كثيرة⁽³⁾ وأبطل مقرر الأفراح وكانت تجبي من سائر أنحاء مصر، وهي جهة لا يعرف لها أصل ولها عدة ضمانات⁽⁴⁾. وأبطل مقرر حماية المراكب، وكانت تجبي من سائر المراكب التي تسير في النيل، فكانت تحصل من المسافرين في المراكب سواء كانوا أغنياء أم فقراء⁽⁵⁾. وأبطل حقوق القينات وهو عبارة عما يجمع من الفواحش والمنكرات، وكان يجبي من البغايا والفواحش وأوياش مصر⁽⁶⁾. وأبطل متوفر الجراريف، وكان يحمله المهندسون إلى بيت المال من سائر النواحي. وأبطل مقرر المشاعلية وهو ما يؤخذ عن أسربة البيوت والحمامات

(1) النوري السكندري، الإلام ج4 ص 150، ابن حبيب، تذكرة النيه ج2 ص 69، أبو المحاسن، النجوم ج9 ص 46، 47، المقرزي، الخطط ج1 قسم 1 ص 159، السلوك ج2 قسم 1 ص 151، ابن بهادر، فتوح النصر ج2 مخطوط ورقة 235.

(2) أبو المحاسن، النجوم ج9 ص 47، النوري، الإلام ج4 ص 151، ابن حبيب، تذكرة النيه ج2 ص 69، الله المقرزي، ج2 قسم 1 ص 151.

(3) أبو المحاسن، المصدر السابق ج9 ص 47، النوري، المصدر السابق ج4 ص 152، المقرزي الخطط ج1 قسم 1 ص 159، السلوك ج2 قسم 1 ص 151، ابن بهادر المصدر السابق ج9 ص 235.

(4) أبو المحاسن، المصدر السابق ج9 ص 47، المقرزي، الخطط ج1 قسم 1 ص 159، السلوك ج2 قسم 1 ص 152، ابن حبيب، المصدر السابق ج2 ص 69.

(5) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة ج9 ص 47، المقرزي، الخطط ج1 قسم 1 ص 159، 160، السلوك ج2 قسم 1 ص 152، النوري، الإلام ج4 ص 152، ابن حبيب، تذكرة النيه ج2 ص 69.

(6) أبو المحاسن، المصدر السابق ج9 ص 47، المقرزي، الخطط ج1 قسم 1 ص 160، السلوك ج2 قسم 1 ص 152، ابن إياس، بدائع ج1 قسم 1 ص 486.

والمسامط وغيرها، ونقل ما يخرج منها إلى الكيمان⁽¹⁾. وأبطل أيضاً ما كان يؤخذ من ثمن كل ملك يباع عشرين درهماً عن كل ألف درهم فأبطل ذلك، وكان ذلك يتحصل منه جملة كثيرة⁽²⁾. وفي عام 1317م أمر بإبطال الجهات المنكرة والفواحش وضمن مكوس كثيرة بالسواحل⁽³⁾. وفي عام 1320م أبطل السلطان مكس الملح وكان جملة كثيرة⁽⁴⁾، وبيع الأردب بثلاثة دراهم بعد أن كان بعشرة⁽⁵⁾، وأبطل في عام 1323م مكس الغلة بالديار المصرية وكان مبلغاً عظيماً، وأمر بإزالة المنكرات والفواحش⁽⁶⁾ فُسّر الناس بذلك. وكان إلغاء هذه المكوس جزءاً من سياسته التي رسمها لإضعاف الأمراء، فقد كان الأمراء أول المتفعين بها⁽⁷⁾. وفي عهد الناصر محمد وُجدت الضرائب على الصيادين، ويقسم النويري الضرائب على الصيادين إلى نوعين: ضرائب دائمة تجبى من الأماكن التي ينشط فيها صيد الصيادين طوال العام مثل دمياط والبرلس، وضرائب موسمية (وقتية) تجتمع في أوقات نشاط الصيد، وذلك في أثناء جَزُر فيضان النيل، فحينما تبدأ المياه في الرجوع من المزارع إلى النيل كانت الناس تُسكر أفواه الترع وأبواب القناطر حتى يرجع الماء، ثم ينصبون الشباك ويصرفون المياه فيتجمع السمك في الشباك⁽⁸⁾. وفي عهد الأشرف شعبان أبطل في عام 1376م ضمان المغاني، وكان جملة كثيرة فكان العريس لا يتهاى

(1) أبو المحاسن، النجوم ج9 ص 49، المقرئزي، الخطط ج1 قسم 1 ص 160، السلوك ج2 قسم 1 ص 152.

(2) ابن إياس، بدائع ج1 قسم 1 ص 486.

(3) ابن حبيب، تذكرة النبيه ج2 ص 80.

(4) نفسه ص 107. ابن بهادر، فتوح النصر ج2 ورقة 248.

(5) المقرئزي، السلوك ج2 قسم 1 ص 203.

(6) ابن حبيب، تذكرة النبيه ج2 ص 142.

(7) الشيال، تاريخ مصر الإسلامية ج2 ص 271، ولكننا على الرغم من ذلك نجد مؤلفات أخرى تصف الناصر محمد بالعسف والجور وحب المصادرات وطرح البضائع على التجار. انظر عن ذلك اليوسفي، نزهة الناظر في سيرة الملك الناصر 101، ص 177، 292.

(8) Rabie:op.cit.p.88-89.

حتى يدفع أصحابه إلى الضامنة خمسمائة درهم فأكثر بحسب أحوالهم، ولا تستطيع المرأة أن تتزين استعداداً للزفاف إلا بإذن من الضامنة، ولا يضرب دف في عرس أو ختان أو نحو ذلك إلا بدفع مبلغ من المال، وكان يفرد في الوجه البحري حارات للمغاني والبغايا تقوم كل واحدة منهن بمال مقرر، ولهذا كثر التجاهر بالزنا وشرب الخمر⁽¹⁾. كما أبطل ضمان القراريط⁽²⁾ فكان يؤخذ من كل من باع ملكاً عن ألف درهم عشرون درهماً⁽³⁾. وأبطل السلطان برقوق في أيامه مكوساً كثيرة⁽⁴⁾ منها ما كان يؤخذ من أهل البرلس وشوري بلطيم (من نواحي البرلس) من شبه الجالية، وكان في كل سنة ستين ألف درهم⁽⁵⁾. كما أبطل القمح بدمياط وهو مكس يؤخذ من فقراء الثغر ممن يتناع من أردبين إلى ما دون ذلك⁽⁶⁾. وأبطل رماية الأبقار بالوجه البحري عند الفراغ من عمل الجسور⁽⁷⁾. وفي عام 1388م أسقط السلطان

-
- (1) المقرئزي، الخطط ج1 قسم 2 ص 189، السلوك ج3 قسم 1 ص 266، ابن إياس: بدائع ج1 قسم 2 ص 122، الخالدي: المصدر السابق ورقة 77، ابن دقماق الجواهر الثمين ج2 ص 238. وروي أن جارية الأشرف شعبان دينا بنت الأقباعي المغنية الدمشقية هي التي طلبت منه إسقاط هذا المكس، فاستجاب لها. انظر أحمد عبد الرازق، المرأة في مصر المملوكية، القاهرة د. 56.
- (2) سبق أن الغيت هاتان الضريبتان في عهد الناصر محمد ولكن يبدو أنها أعيدت مرة أخرى في عهد خلفائه.
- (3) المقرئزي، الخطط ج1 قسم 2 ص 189، السلوك ج3 ص 267، ابن حجر، إنباء الغمر ج1 ص 127. ابن إياس، بدائع ج1 قسم 2 ص 167، 168.
- (4) ابن دقماق، الجواهر الثمين ج2 ص 273.
- (5) ابن الفرات، تاريخه ج9 قسم 1 ص 85، المقرئزي، الخطط ج1 قسم 2 ص 189، السلوك ج3 قسم 1 ص 405 ج3 قسم 2 ص 616، 945، ابن الصيرفي، نزهة النفوس ج1 ص 500، ابن إياس، بدائع ج1 قسم 2 ص 280، أبو الحاسن، النجوم ج2 ص 110.
- (6) المقرئزي، الخطط ج1 قسم 3 ص 189، السلوك ج3 قسم 2 ص 616 ص 945، ابن حجر، إنباء الغمر ج1 ص 219، ابن قاضي شهبه، تاريخه ص 39، ابن الفرات، تاريخه ج9 قسم 1 ص 85 ابن الصيرفي، المصدر السابق ج1 ص 501، ابن إياس بدائع ج1 قسم 2 ص 532، أبو الحاسن، النجوم ج2 ص 110.
- (7) ابن الصيرفي، نزهة ج1 ص 501، المقرئزي، الخطط ج1 قسم 2 ص 189، ابن الفرات، تاريخه ج9 قسم 1 ص 85، ابن إياس، نشق الأزهار مخطوط ورقة 40، بدائع ج1 قسم 2 ص 532، أبو الحاسن، النجوم ج2 ص 113.

مكس الخضر والفواكه بمصر⁽¹⁾ وشرع في إبطال السلف على البرسيم والشعير، وكان الناس يعانون من ذلك كثيراً. وأمر بإبطال مكس القصب والقلقاس إلا أنه أعيد بعد قليل⁽²⁾. وأبطل مكس النشا والنحاس والجلود⁽³⁾ وكذلك مكس الغلة⁽⁴⁾. وفي عهد ابنه السلطان فرج بن برقوق أبطل يلبغا السالمي المظالم الحادثة، منها ضمان العرصة⁽⁵⁾ واختصاص الغسالين، ونودي بإبطال ذلك في سواحل البلاد، وأبطل ما كان يحصله السماسرة من بائعي الغلال حيث كانت تأخذ عن كل أردب درهمين فأمرهم بالآلا يأخذوا عن كل أردب سوى نصف درهم⁽⁶⁾. إلا أنه في نفس العام ورد الخبر بأن ابن عثمان ملك الروم قد زحف بعساكره على بلاد السلطان، ولهذا بدأ الإعداد لخروج تجريدة ووقع الاتفاق على أخذ شهر واحد من أجرة الأملاك والأوقاف، وأن تبقى على حالها فاضطرت أحوال الناس، لذلك استمر جمع الأموال من الناس حتى جاءت الأخبار برجوع ابن عثمان إلى بلاده بعد استيلائه على ملطية، وهنا توقفت مصادرات الناس⁽⁷⁾. وبوجه عام زاد الناصر فرج في ظلم الرعية وجدد مكوساً بواسطة جمال الدين يوسف الأستاذار، منها مكوس على السمك البوري حتى قل وجوده من مصر⁽⁸⁾، وقد شدد السلطان المؤيد شيخ

(1) القاضي بن شهبة، تاريخه ص 273.

(2) ابن حجر، إنباء الغمر ج1 ص 366.

(3) ابن الصيرفي، نزهة النفوس ج1 ص 199.

(4) ابن حجر، المصدر السابق ج1 ص 524.

(5) ضريبة العرصة: هي رسوم ضرائبية أشار إليها المخزومي في كتابه المنهاج بأنها تفرض على المراكب لصالح المشرف وصاحبة البحر والوالي والمترجم وكاتب الخمس والجهد والحاسب. انظر

Rabie:op.cit.,p.91

(6) المفريزي، السلوك ج3 قسم 3 ص 973، ابن إياس بدائع ج1 قسم 2 ص 548.

(7) ابن إياس، بدائع الزهور ج1 قسم 2 ص 547، 549. وابن عثمان هذا هو السلطان العثماني في الدولة العثمانية وليس ملك الروم.

(8) ابن إياس، نشق الأزهار، مخطوط ورقة 40، ويذكر وليم موير أن السلطان فرج في إحدى زيارته إلى الوجه البحري قد ارتكب مظالم كثيرة أدت إلى قيام ثورة في الإسكندرية. انظر، تاريخ دولة المماليك ص 126.

على اليهود والنصارى حتى التزموا بحمل خمسة عشر ألف دينار مصالحة عما مضى لهم من الجزية في عام 1414م وعين زين الدين قاسم في تحصيل ذلك منهم، وفي نظر الجوالي فارتفعت الجوالي في عهده إلى عشرة آلاف دينار بعد أن كان لا يتحصل منها إلا شيء يسير قبل عهد المؤيد شيخ. وأبطل في عام 1420م مكس الفاكهة البلدية والمجلوبة وهو في كل سنة حوالي ستة آلاف دينار بالإضافة إلى ما يأخذه الكتبة والأعوان، فبطل ذلك وكتب على الجامع المؤيدي⁽¹⁾، إلا أنه قرر في عام 1415م على عرب البحيرة وتروجه (من أعمال الإسكندرية) أربعين ألف دينار⁽²⁾. وعانت الدولة من كثرة الضرائب في عهد برسباي 1422-1437م الذي كان مولعاً بالظهور مما تطلب نفقات باهظة حتى بلغت قيمة ثوب واحد لزوجته السلطانة ثلاثين ألف دينار⁽³⁾. وقد فرض برسباي ضرائب جديدة على اليهود والنصارى⁽⁴⁾.

وذكر الخليل بن شاهين أنه أبطل في أثناء نيابته للإسكندرية ما كان مقرراً على الباعة لجهة الحسبة، وهو في كل شهر ثلاثون ألفاً يحمل إلى ديوان النيابة، ونقش ذلك في رخامات جعلت على أبواب البلد، وأنه وجد ابن الصغير الناظر على الثغر أخذ ما بالمجانيق التي بقاعة السلاح من الرصاص فعمر به حمامات له، فطالع بذلك السلطان فأمر بانتزاعه منه وعمر المجانيق كما كانت⁽⁵⁾. وفي عهد الملك الظاهر جقمق تحدد ما أبطل مما كان يؤخذ من أهل البرلس وشوري وبلطيم ومقداره ستون ألف فضة، وذلك في عام 1443م⁽⁶⁾. وقد وقع في عام 1450م بعض

(1) ابن حجر، إنباء الغمر ج3 ص 217. أبو المحاسن، النجوم ج4 ص 94.

(2) العيني، عقد الجمان، ص 218، 219 تحقيق القرموط.

(3) وليم موير، تاريخ دولة المماليك ص 140.

(4) وليم موير، المرجع السابق ص 140.

(5) أبو المحاسن: النجوم ج1 ص 290.

(6) ابن تغري بردي، حوادث الدهور ص 69، 70 أحداث عام 854هـ.

العسف على أهل دمياط في جمع الأموال، وذلك لأن الأمير عبد العزيز بن محمد الصغير عندما توجه إلى دمياط بطلاً كتب على يده مرسوم يتضمن أجره الأحكار التي بالثغر، فلما توجه أفحش في حق أهل دمياط وظلم وعسف وألزمهم بما لا قدرة لهم عليه، واستطال عليهم فثار عليه بعض عامة أهل دمياط ورجه وشججه في جيبه أو في أنفه بججر، فلما علم السلطان بذلك غضب وأمر بإحضاره وأنكر عليه فعله⁽¹⁾. وفي عهد السلطان قايتباي أبطل الأمير يشبك بن مهدي في عام 1468م مكس قطياً وكان يزيد عن ألف دينار في الشهر، كما أبطل مكس الخشابين وأصحاب المراكب والمتسبين وكان المعاملون يصنعون فيه أشياء لا تعمل إلا في قبرص من شدة الظلم بحيث إنهم يستأصلون جميع الأخشاب وذلك بعد الضرب والإهانة. وأبطل مكس الغزل الذي كانت تبيعه النساء⁽²⁾ ثم أبطل السلطان في عام 1471م مكس الأخفاف، وكان الوزير ابن غريب قد ألزمهم في كل شهر بأربعمائة درهم فلوساً إلا أنه كان يأخذها منهم ثلاثة آلاف فشكوا ذلك للسلطان فأمره أن يأخذ منهم ما ألزمهم به إلا أنه جعلها ألفاً وخمسمائة درهم، فشكوا مرة أخرى للسلطان فأبطله مطلقاً⁽³⁾، إلا أن السلطان قايتباي احتاج إلى الأموال لإخراج تجريدة ضد العثمانيين في عام 1486م ولهذا أمر المحتسب بجمع أعيان التجار وفرض عليهم أربعين ألف دينار قاتلاً لهم: ساعدوني بشيء من المال على خروج التجريدة إلا أن التجار استاءوا من ذلك حتى خفض المبلغ إلى اثني عشر ألف دينار⁽⁴⁾. وقد فرض على دمياط والإسكندرية قدرماً من هذه الضرائب، فقد أمر السلطان بأن يجمعوا من أعيان التجار والأثرياء هناك الأموال الجزيلة كل على قدر

(1) ابن الصيرفي، أنباء المصمر، ص 39 وصفحات 317، 220، السيوطي، تاريخ السلطان قايتباي

خطوط ورقة 10، ابن إياس، بدائع ج 32 ص 54.

(2) ابن الصيرفي، أنباء المصمر، ص 362، 363.

(3) سعيد عاشور، التدهور الاقتصادي في دولة سلاطين المماليك مقال ص 367.

(4) نيقولا يوسف، تاريخ دمياط، ص 191، 192.

مقامه؛ مساعدة للسلطان في خروج التجريدة⁽¹⁾. كما أخذ الأموال من تجار البرلس أيضاً⁽²⁾ وفرض على اليهود والنصارى ضرائب استثنائية عديدة، وقد وقع ذلك في عهده مرتين⁽³⁾. واستحدث السلطان في عام 1495م مكساً على بيع الغلة وفرض على كل أردب قمحاً أو شعيراً نصف فضة يضاف إلى ثمنه الأصلي وذلك على كل من يشتري أو يبيع، وقد تزايد بعد ذلك إلى أن صارت نصفين⁽⁴⁾. وفي عهد السلطان أبي النصر جانبلاط ابن يشجك الأشرف نودي بإبطال ما تجدد من المكوس والمظالم الحادثة من بعد موت الأشرف قايتباي⁽⁵⁾، وتولى السلطان الغوري الحكم وخزائن الدولة خاوية حيث استنفدت الفتن والحروب الأهلية والسرقات ما كان فيها من أموال بالإضافة إلى تمرد المماليك السلطانية التي ثارت فور توليه السلطنة وطالبتة بنفقة البيعة، وتكررت ثوراتهم في سبيل هذا المطلب⁽⁶⁾ فكان عليه أن يعمل على تدبير الأموال التي تعينه في إدارة شؤون البلاد⁽⁷⁾، ولكي يخرج الغوري من هذه الأزمة اتبع سياسة تعسفية في جمع الضرائب فجسبى من الناس عشرة أشهر مقدماً دفعة واحدة، وفرض هذه الضريبة على الأراضي والحوانيت والعقارات والحمامات والسواقي والطواحين والمعديات والسفن ودواب الحمل وخدم القصور والأوقاف الخيرية، وضاعف من الرسوم الجمركية بل وتلاعب في

(1) ابن إياس، بدائع، ج3 ص 321.

(2) نفسه. محمد مصطفى زيادة: نهاية سلاطين المماليك مقال ص 206.

(3) ابن إياس، المصدر السابق ج3 ص 315، 331.

(4) ابن إياس، بدائع ج3 ص 452.

(5) نفقة البيعة، اعتاد المماليك أن يتقاضوها لدى ولاية أي سلطان جديد انظر أحمد حسن موسوعة تاريخ مصر ج2 ص 793.

(6) محمود رزق سليم، الأشرف قانصوة الغوري ص 67، 71.

(7) ابن إياس، بدائع ج4 ص 34، سعيد عاشور، العصر المملوكي ص 185، الأيوبيون والمماليك ص 295، 296، نعيم زكي، طرق التجارة ص 30، وليم موير، تاريخ دولة المماليك، ص 167، عبد الرحمن الرافعي، مصر في العصور الوسطى ص 525.

العملة لتستفيد الدولة من الفارق مما أضر بالتجارة والتجار بشكل عام⁽¹⁾، وكثيراً ما كان يصاحب جباية هذه الضرائب القسوة والمغالطة والظلم⁽²⁾. وفرضت رسوم ثقيلة على الموتى فلم يعد يتبقى لأقارب المتوفي إلا شيء قليل هو ما عرف بمصادرة التركات⁽³⁾. كما فرض الغوري ضريبة "الموجب" وكانت في عهد أسلافه نصفاً من الفضة على كل أردب يباع من القمح أو الشعير أو الفول فجدها الغوري، وجعلها نصفين ثم ثلاثة أقسام ما كانت عليه مما ألهب الأسعار وعدد شكايات الناس⁽⁴⁾، كما فرض ضريبة على البطيخ والرمان واحتكر بيع الملح⁽⁵⁾، وقد انفقت هذه الأموال على المماليك فدفع السلطان نفقة البيعة⁽⁶⁾ ثم اتجه الغوري إلى الإصلاحات العامة فانفق على تحصين الإسكندرية ورشيد والمنشآت العامة⁽⁷⁾، بالإضافة إلى أعداد التجاريد المختلفة داخل البلاد وخارجها⁽⁸⁾، وكانت سياسة الغوري إذا ضاق به الأمر واشتدت به الأزمات أن يرفع المظالم ويخفض الضرائب عن الناس ففي عام 1513م كان الطاعون منتشرًا حتى أن السلطان رأى مناماً أول بزوال ملكه فخشي على نفسه، فأكثر من إبطال المظالم فنأدى بإبطال المشاهرة والجماعة وأبطل المكوس التي كانت على السوق وأصحاب البضائع من المتسبين، وأبطل ضريبة الموجب على القمح، وكان متحصل هذه الجهات في كل عام أكثر من أربعين ألف دينار، وكان إبطال السلطان لهذه الضرائب من العجائب التي لم

-
- (1) محمود عبد الرازق سليم، الشرف قانصوة الغوري ص 75، 76، وليم موير: المرجع السابق ص 167، أحمد حسين، موسوعة تاريخ مصر ج2 ص 793.
- (2) وليم موير: المرجع السابق ص 167. محمود رزق سليم المرجع السابق، ص 81.
- (3) ابن إياس بدائع ج4، ص 304.
- (4) نفسه ج5، ص 90.
- (5) وليم موير، المرجع السابق، ص 167. محمود رزق سليم، المرجع السابق، ص 74.
- (6) وليم موير، المرجع السابق، ص 167.
- (7) محمود رزق سليم، المرجع السابق ص 86.
- (8) ابن إياس، بدائع ج4 ص 304-305.

يسمع بمثله⁽¹⁾. وكان السلطان قد عانى مرضاً في عينيه فلما شفي منه شكى له الناس بسبب الفلوس الجدد، فغضب السلطان عليهم وأمر بإعادة الجامعة والمشاهرة والمكوس التي كانت على القمح والبطيخ مرة أخرى، بل وزاد عليها وقال: أنا أبطلت عنهم أشياء كثيرة بنحو ألفي دينار في كل شهر وهم يتضررون من الفلوس ثم أخذ يطالب من كان عليه بواقي مال، بسرعة دفعها⁽²⁾، ويروي ابن إياس أن السلطان عاد في عام 1516م وأبطل المكوس على الغلال في سواحل مصر كما أبطل مكس المشاهرة والجامعة على الحسبة⁽³⁾، ثم كان عهد آخر سلاطين المماليك السلطان الأشرف طومان باي، وكان عليه أن يعد جيشاً لقتال العثمانيين إلا أن المماليك رفضوا الخروج للقتال إلا بعد النفقة وأن يأخذ كل منهم مائة وثلاثين ديناراً، فعمل السلطان على ملاطفتهم حتى قبلوا خمسين ديناراً فجمع السلطان هذا المبلغ من أولاد السلطان الغوري وأولاد السلطان المؤيد وأولاد الملك المنصور وجميع أولاد الأمراء الذين بالقاهرة ومصر، ولم يفرض ضرائب على أهل البلاد كما كان يفعل سابقوه إذا أرادوا الإعداد للخروج تجريدة⁽⁴⁾.

وهكذا نجد أن الشعب المصري قد أثقل كاهله بسبب كثرة الضرائب والمكوس وقسوة جبايتها حتى تمنوا زوال الحكم المملوكي بل إنهم استقبلوا دخول السلطان سليم في بداية الأمر بسعادة شديدة وإن كانت هذه السعادة قد تبددت عندما شرع السلطان سليم في جمع الضرائب فخابت آمال المصريين في عهده⁽⁵⁾.

الموازن والمكايل والمقاييس:

ذكر القلقشندي أن المثلثات على ثلاثة أنواع، النوع الأول: الموزونات⁽⁶⁾.

(1) ابن إياس، بدائع ج2 ص 329.

(2) نفسه ج5 ص 14، 17، 18.

(3) ميخائيل شاروين، الكافي ج2 ص 522.

(4) عبد الرحيم عبد الرحمن، نشوء الرأسمالية المصرية ص 292.

(5) القلقشندي، صبح الأعشى ج3 ص 445.

(6) العمري مسالك الأبصار ج5 مخطوط ورقة 152.

وكانت وحدة الوزن في الثغور الرطل، والرطل السكندري يسمي الحروري وهو رطلان وأوقيتان بالمصري، وارد بها ثمانى وبيات باردب وثلاث بالمصري⁽¹⁾. وكان بدمياط رطل يزن 330 درهم ويساوي 1031،25⁽²⁾.

وأصلح الموازين وضعاً ما استوي جانباه واعتدلت كفتاه، وكان ثقب علاقته فيوسط العامود، ويحدد الثقب ويجعل المسمار فولاداً حتى تكون سريعة الجريان، فمتي لم تفعل ذلك كانت تسكن فتضر المشتري⁽³⁾، ويأمر المحتسب أصحاب الموازين بمسحها وتنظيفها من الأدهان والأوساخ في كل ساعة، لأنها ربما تحمل شيئاً في خرمها فيضر، ويجب على البائع إذا شرع في الوزن أن يسكن الميزان وتضع فيها البضاعة من يده في الكفة قليلاً قليلاً ولا يهز ببهامه، لأن ذلك يحس⁽⁴⁾ ويجب أن تتخذ الأرتال⁽⁵⁾ من حديد ويعيرها المحتسب ويختم عليها بختم من عنده ولا يتخذها من الحجارة لأنها تنقص إذا قرع بعضها ببعض⁽⁶⁾.

والنوع الثاني (المكيلات) ووحدة الكيل القدح، وكانت بمصر أقداح مختلفة المقادير أيضاً كالأرتال ولكل ناحية منها قدح مخصوص بحسب أردبها⁽⁷⁾، وينواحها بالوجهين القبلي والبحري أردب متفاوتة يبلغ مقدار الأردب في بعضها إحدى عشروبية بالمصري فاكثر⁽⁸⁾. والمكايل نوعان، مكايل للأشياء السائلة مثل

(1) فالترهيتس، المكايل والأوزان ص 32.

(2) ابن بسام، المصدر السابق ص 18، الشيرزي، المرجع السابق ص 18، ابن الأخوة، المرجع السابق ص 144.

(3) الشيرزي، المصدر السابق ص 18.

(4) ابن الأخوة، المصدر السابق ص 144.

(5) الشيرزي، نفسه، ص 9، ابن الأخوة: نفسه ص 145.

(6) القلقشندي، صبح الأعشى، ج3 ص 441، السيوطي، حسن المحاضرة ج2 ص 321.

(7) القلقشندي، نفسه ج3 ص 441.

(8) سهام أبو زيد، المرجع السابق ص 183.

العسل والدهن، ومكاييل للأشياء اليابسة كالحبوب والشعير والملح⁽¹⁾. والمكيال الصحيح ما استوى أعلاه وأسفله في الفتح والسعة من غير أن يكون محصوراً ولا يكون بعضها داخلاً وبعضه خارجاً، وينبغي أن يكون مشدوداً بالمسامير لثلاث يصعد فيزيد أو ينزل فيتنقص⁽²⁾. ويجب أن يكون في كل حانوت من المكاييل مكيال ونصف مكيال وربع مكيال وثمان مكيال مختوم بختم المحتسب، ويجب على المحتسب أن يداوم على مراقبة المكاييل منعاً للغش، وقد قال تعالي في المكاييل: **وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ الَّذِينَ إِذَا أَكْتَالُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ أَلَا يَظُنُّ أُولَئِكَ أَنَّهُمْ مَبْعُوثُونَ لِيَوْمٍ عَظِيمٍ⁽³⁾**

دار العيار:

كان للعيار مكان يعرف بدار العيار كانت تعير فيه الموازين بأسرها وكذلك جميع أنواع الصنح، وكان يتفق على هذه الدار من الديوان السلطاني ثمناً للأشياء التي تحتاج إليها الدار كالتحاس والحديد والخشب والزجاج وغير ذلك من الآلات، وأجر الصناع والمشرفين ونحوهم، ولا بد من حضور المحتسب أو نائبه إلى هذه الدار ليعير المعمول فيها بحضوره، فإذا وجدته مطابقاً للوزن الصحيح أجازته وإلا أمره بإعادة عمله حتى يصح. ومن رغب في شراء شيء من هذه الدار باعوه له فلا تباع الصنح والموازين والأكيال إلا بهذه الدار، وكانت دار العيار تحصل إيراداً كبيراً حيث كانت العادة جارية أن يستدعي المحتسب التجار والباعة ومعهم صنحهم ومكاييلهم ليعايرها، ويحدث ذلك بين الحين والآخر؛ حتى يضمن سلامة هذه

(1) ابن بسام، المصدر السابق ص 20، الشيرزي، المصدر السابق ص 20، ابن الأخوة: المصدر السابق ص 20.

(2) ابن بسام، المصدر السابق ص 20، الشيرزي، المصدر السابق ص 20، ابن الأخوة: المصدر السابق ص 20.

(3) سورة المطففين آية 1-5. وهناك آيات قرآنية عديدة تنبه على ضرورة مراعاة ضبط المكاييل عند البيع والشراء. انظر سورة يوسف آيات 59، 60، 63، 65، 70، 72، وسورة الإسراء آية 35 والشعراء آية 181، وسورة هود آية 84، 85.

الصنوج وصحتها، فمن وجد سنجة زائدة أو ناقصة استهلكها وألزمه بشراء أخرى جديدة من الدار، ثم بطل ذلك وصار من احتاج إلى إصلاح سنجه عليه فقط إحضارها وإصلاح ما بها من عيب ولا يلزم بدفع شيء سوى أجره ما أصلحه فقط⁽¹⁾.

النوع الثالث (المقيسات) وهي الأراضي والأقمشة، ووحدة القياس القصبية وتسمى القصبية الحاكمة؛ لأنها استحدثت في عهد الخليفة الحاكم بأمر الله ويبلغ طولها ستة أذرع، والذراع يساوي ستة قبضات، والقبضة أربع أصابع⁽²⁾، والقصبية تقدر بياعين من رجل معتدل، أما الأقمشة فإنها كانت تقاس بالقاهرة بذراع طوله ذراع بذراع اليد وأربع أصابع مطبوقة، ويزيد عليه ذراع القماش بالفسطاط بعض الشيء، وربما زاد في أنحاء مصر أيضاً عن هذا، ولغير القماش من الأصناف كالخصر ذراع ينحصر⁽³⁾. والجدير بالذكر أن العمليات التجارية بين تجار أوروبا والتجار المصريين كانت تتم بعد تقدير أوزانها وأحجامها أطوالها طبقاً للموازن والمكاييل والمقاييس السائدة في مصر في ذلك العصر؛ حيث إنه لم يكن مسموحاً لهم باستخدام موازينهم ومكاييلهم ومقاييسهم الخاصة بهم إلا في فنادقهم فقط⁽⁴⁾.

ذلك عرض عن النظم المالية في الثغور المصرية المطلة على البحر المتوسط في العصر المملوكي.



(1) ابن عاتق: قوانين الدواوين ص 333، 334، المفريزي: الخطط ج1 ص 464 ط بولاق .

(2) حسن إبراهيم حسن، تاريخ الدولة الفاطمية ص 604.

(3) القلقشندي، صبح الأعشى ج3 ص 447.

(4) مصطفى حسن الكتاني، العلاقات بين جنوة والشرق الأدنى، ص 310، 311.

(6)

القضاة والحياة السياسية في العصر المملوكي

د. منى عبد الغني حسن

1 - مشاركة القضاة في الأحداث السياسية الخارجية

كان للقضاة دور كبير في الأحداث السياسية في العصر المملوكي حيث أنهم شاركوا في مواقع كثيرة ضد أعداء الإسلام ومنهم من ضحى بحياته في هذه المعارك؛ لأن المسلمين كانوا يعيشون في هذه الفترة أحداثاً سياسية كبيرة كان أجلها تصفية الوجود الصليبي في بلاد الشام، وصد عدوانهم على مصر، إلى جانب الخطر الكبير الذي بدأ يزعزع كياناتهم من قبل المغول الذين اجتاحت أجزاء كبيرة من العالم الإسلامي واستطاعوا أن يسقطوا عمالك الشرق ونزحوا إلى بغداد وأسقطوا الخلافة ثم عبروا إلى الشام.

ولما دخل المغول بلاد الشام أرسل الناصر صلاح الدين يوسف صاحب حلب كمال الدين عمر بن العديم إلى السلطان قطز، فقام قطز بجمع القضاة والفقهاء والأعيان لأخذ رأيهم في الاستعداد لحرب المغول على أن يأخذ من الناس ما يساعده على قتالهم، عندئذ حضر الجميع في دار السلطنة بالقلعة، وكان على رأسهم الشيخ عز الدين بن عبد السلام وقاضي قضاة الديار المصرية بدر الدين السنجاري وغيرهم من العلماء، وتحدثوا فيما يجب أن يفعلوه أمام هؤلاء المغول، فأخذوا برأي عز الدين بن عبد السلام حيث قال: إنه إذا طرق العدو بلاد الإسلام وجب على العالم قتالهم، وجاز لكم أن تأخذوا من الرعية ما تستعينون به على جهادكم، بشرط ألا يبقى في بيت المال شيء، وتبيعوا ما لكم من الحوائص الذهبية

والآلات النفيسة، ويقتصر كل الجند على مركوبه وسلاحه، ويتساووا هم والعامّة. وأما أخذ الأموال مع بقايا في أيدي الجند من الأموال والآلات الفاخرة⁽¹⁾.

وهذا النص يوضح ما وصل إليه الغزو المغولي للعالم الإسلامي ومدى اكتساحه وقتلهم المسلمين، مما دفع السلطان قطز إلى جمع القضاة ورجال العلم والدين ليشاورهم فيما يفعلونه من أجل التغلب على هذا العدو، وذلك لأهمية الأخذ برأي القضاة في أمور الحرب والقتال، خاصة، وأن القضاة في هذه الفترة كانوا على درجة كبيرة من القوة والثبوت، فعرض عليهم الأمر، وبعدها أخذ برأي ابن عبد السلام في ضرورة الاستعداد للخروج للحرب؛ لأن القتال أصبح فرض عين، خاصة وأن المغول دخلوا العالم الإسلامي، وانتهكوا حرمانه، وقتلوا النساء والأطفال والرجال حتى أنهم قتلوا الخليفة العباسي وأسقطوا الخلافة في بغداد. ولذلك قال العز بن عبد السلام: يجب على المسلمين أن يساعدوا السلطان بكل ما يملكون من الذهب والآلات النفيسة، كذلك يجب على الجندي أن يقتصر على مركوبه وسلاحه، وعليهم أن يتساووا مع العامّة لكي يتغلبوا على هذا العدو الكاسح للعالم الإسلامي، وبذلك نرى مدى قوة السلطة القضائية التي أمر السلطان بالعمل برأيها.

وفي عهد الظاهر بيبرس عام 1260م وأثناء حروبه مع الصليبيين والروم خاصة أثناء حرب فيسارية نراه يقرر قتل من بها جميعاً من مسلمين وغيرهم، لكن القضاة والفقهاء اعترضوا على ذلك بأن هؤلاء الرعية ليس لهم ذنب وأنهم في طاعة ملكهم، فاستجاب لذلك وأمر بقتل جماعة من أهل البلد المذنبين كان منهم قاضي القضاة جمال الدين حبيب⁽²⁾.

(1) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج7 ص 72، منى عبد الرحمن: السفارات الأجنبية في مصر على عصر سلاطين المماليك، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة القاهرة 1975م، ص 28.

(2) الكتيبي، عيون التواريخ، ج1، تحقيق فيصل السامر وغيره، ط. بغداد 1984م، ص 106.

وعمل الظاهر بيبرس برأي القضاة ولم يقتل أهل قيسارية كلهم، بل اكتفى بمجموعة منهم، ولكن لا أعرف السبب الذي من أجله أراد السلطان بيبرس قتل المسلمين الموجودين بقيسارية، ولماذا قتل قاضي القضاة جمال الدين حبيب، هل لأنهم وقفوا مع حاكم قيسارية الصليبي ضد المسلمين دون إرادتهم ولذلك تعاطف معهم القضاة على أساس أنهم مغلوبون على أمرهم؟! هذا هو الواضح من كلام القضاة للظاهر بيبرس.

ويظل دور القضاة السياسي واضحاً سواء أكان بأخذ رأيهم أو مشاركتهم في النواحي السياسية كالخروج للحرب وغير ذلك، ففي 1291م هاجم الصليبيون المسلمين الموجودين في عكا، فقتلوهم وأخذوا أموالهم، فكان رد فعل المسلمين هو خروج أهل الشام ومصر بقيادة السلطان الأشرف خليل بن قلاوون لمحاربتهم، وتوجهوا إلى عكا، وبدأت الجيوش تذهب إلى هناك، فحاصروها وضيقوا على الصليبيين، عندئذ اجتمع الناس بالمساجد لقراءة صحيح البخاري في حضور القضاة من أجل أن ينصرهم الله سبحانه وتعالى على أعداء المسلمين⁽¹⁾. وقد ظل القضاة طوال العصر المملوكي يشاركون في الأحداث السياسية الخارجية مشاركة فعالة اتضحت في موقفهم من الصليبيين والمغول، وكان ذلك يتم إما بالمشورة على السلطان لأخذ الرأي والعمل به، وإما بالمشاركة الإيجابية الفعالة في القتال حتى إنه كان منهم من يقتل في الحرب. فقد حدث أثناء خروج الناصر محمد بن قلاوون لمحاربة التتار سنة 1301م أن خرج من القاهرة ومعه الخليفة الحاكم بأمر الله والقضاة الأربعة والأمراء متوجهاً إلى بلاد الشام، فوصل إلى دمشق وهناك تقابل مع جيش غازان التتري بالقرب من بعلبك، ودارت هناك موقعة كبيرة قتل فيها عدد كبير من الفريقين، وانتهت بهزيمة الناصر محمد واستشهاد كثير من الأمراء وقاضي قضاة الحنفية حسام الدين، وبعدها استولى غازان على حصص وأخذ

(1) ابن كثير: البداية والنهاية، ج13 ص 320، 321.

ولم يكن دور القضاة دينياً فقط، للفتوي والفصل بين الناس في المنازعات، ولكنهم كانوا يشاركون في السياسة ويحاربون بأنفسهم، وكانوا يؤسرون ويقتلون في سبيل الدفاع عن أوطانهم ولرفع راية الإسلام.

ويستمر دور القضاة السياسي حتى أن السلطان كان لا يخرج لأي حرب أو مهمة إلا بصحبة القضاة ليتشاور معهم فيما يفعله، وفي أوقات كثيرة كان يعمل برأيهم، كما أنهم كانوا يستقبلون الوفود التي تأتي إلى الدولة فيخرجون مع السلطان، كما كانوا يخرجون في سفارات إلى الخارج من قبل السلطان.

وكما كان للقضاة دور كبير في السفارات إلى الخارج كان لهم دور مهم في استقبال السفارات الوافدة من الخارج، ففي أعقاب هزيمة المسلمين من التتار على يد غازان أرسل لتوه إلى السلطان محمد بن قلاوون رسلاً لإجراء الصلح بين الطرفين، كان منهم قاضي الموصل وخطيبها كمال الدين بن بهاء الدين بن يونس الشافعي، فحضر الأمراء والقضاة إلى القلعة لاستقبال هؤلاء الرسل فقام القاضي فخطب خطبة بليغة في معنى الصلح، ودعا للسلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون كما دعا للسلطان محمود غازان⁽²⁾.

هكذا كان القضاة يتقدمون في استقبال السفراء والاحتفال بهم سواء أكانوا لعقد صلح أم غيره، فكانوا يطلعون على شروط هذا الصلح ويتم ذلك بحضور السلطان والقضاة، كما كانوا على رأس الوفود التي تتقدم لاستقبال أي شخصية سياسية تأتي إلى دولة المماليك. ومن المواقف السياسية التي برز فيها قضاة مصر في العصر

(1) ابن خلدون: العبر، ج10 ص 888، ابن كثير، مصدر سابق ج14، ص 16، ابن إياس، بدائع الزهور، ج1 ف1 ص 3 ص 403، 405.

(2) ابن أيبك الدواداري: الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر، ج9 ص 127، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج8، ص 135، 136.

المملوكي تدخلهم في النزاع الذي اندلع بين عطيفة ورميثة حكام مكة المكرمة، فقد أقنعوا السلطان الناصر محمد من ذلك أمر حكامها بالقدوم إلى مصر، فرفضوا، لذلك أمر بإخراج بني حسن جميعاً، كما أن السلطان أمر الأمراء بالخروج إليها وذلك في حضور القضاة، وأمرهم ألا يتركوا أحداً من الأشراف لا من القواد ولا من عبيدهم، كما أنهم نادوا بأن من بقي منهم حلّ دمه، كما أن السلطان الناصر محمد أمرهم بإحراق كل ما هو موجود بوادي نخلة، وأن يحرقوا كل الأشجار حتى لا يتركوا شجرة مثمرة، وأن يخرّبوا كل ما حولها من المساكن، وإخراج حرم الأشراف منها، وأن ينتظر الأمراء إرسال جيش آخر من قبل السلطان، وهنا يظهر دور القضاة السياسي الذي يوجه السلطان لما فيه الخير، فقد قام قاضي القضاة جلال الدين القزويني ووعظ السلطان بأن مكة هذه هي البلد الحرام فيجب تعظيمه، فكان من رد فعل السلطان أن استجاب لكلام قاضي القضاة وأمر بكتب الأمان لرميثة وقلده إمرة مكة⁽¹⁾.

والواضح أماننا بما أورده المقرئزي حول هذا الموضوع كيف أنه لولا تدخل قاضي القضاة القزويني، وموقفه المتعقل هذا لكانت هناك عواقب وخيمة كانت ستحدث نتيجة لقرار السلطان الطائش، خاصة وأن مكة هي بلد المسلمين أجمعين وأم القرى والبلد الحرام، فكيف يأمر قواده بالقتال فيها وحرق زرعها وضرعها.. ويتضح لنا أيضاً كيف رضخ السلطان لرأي القضاة مما يؤكد دور السلطة القضائية.

ويظل دور القضاة السياسي وتأثيره الكبير في الأحداث الهامة، ولا زالت هذه الأحداث تتوارد علينا من مكة حيث وقعت أحداث هذه الأفضية السياسية في عام 1353م، وفي بداية شهر محرم وبعد انتهاء شهر محرم وبعد انتهاء الحج وعودة الحجاج أخبروا السلطان بأن الشريف ثقة يحاصر مكة للاستيلاء عليها من أخيه عجلان الذي استمات في الدفاع ورفض تسليمها لأخيه، وقد تدخل لحل هذه

(1) المقرئزي: السلوك، ج2، ف 2 ص 329.

المشكلة السياسية الكبرى قاضي القضاة عز الدين بن جماعة حيث ذهب إلى عجلان ومعه أمير ركب الحجاج، ورغم حدوث اضطرابات بين قاضي القضاة وعجلان إلا أن المشكلة انتهت بأن جعلوا الإمارة مشاركةً بين عجلان وأخيه ثقبه، وظل قاضي القضاة يوفق بينهما حتى انتهت هذه المفاوضات بالصلح بينهما⁽¹⁾.

وهذا دور كبير يُحسب لقاضي القضاة عز الدين بن جماعة والسلطة القضائية كلها؛ حيث ظهر دور القضاة السياسي ومدى تأثير قاضي القضاة عز الدين بن جماعة على الأميرين المتصارعين.

كما أن القضاة كانوا يخرجون دائماً مع السلاطين للحرب سواء أكانت ضد الصليبيين أم المغول أو لرد أمراء الشام الخارجين على السلاطين؛ حيث خرج القضاة إلى بلاد الشام أثناء خروج الأمير بييغا أروس على السلطان صلاح الدين ابن الملك الناصر محمد 1342م، وخرج مع بييغا نائب طرابلس ونائب حماة ونائب صغد، ولما تأكد السلطان من خروج هؤلاء الأمراء عليه ومحاصرتهم لبلاد الشام مما أدى إلى هروب نائب الشام وأسرته وتوجههم إلى غزة حيث كتب ((إلى السلطان بما يجري من هؤلاء الأمراء وأنه اجتمع حولهم الكثير من العربان والعساكر ولو دخل هؤلاء الأمراء إلى بلاد الشام لأصبح عددهم نحو عشرة آلاف لما علم السلطان بذلك هرب إلى الريدانية ومنها إلى دمشق ولما علم هؤلاء الأمراء بوصول السلطان إلى دمشق فروا هاربين ودخل السلطان دمشق، في احتفال كبير، وكان أمامه قاضي القضاة عز الدين بن جماعة، وقاضي القضاة الحنفي جمال الدين عبد الله بن التركماني، وقاضي القضاة المالكي عبد النصير السنجاري وقاضي القضاة الحنبلي تقي الدين بن قاضي القضاة عز الدين عمر، ودخل معه الأمراء من كبير وصغير وسائر العسكر وكان احتفالاً كبيراً))⁽²⁾.

(1) المقرئزي: السلوك، ج2، ف 3، ص 858.

(2) ابن اياس: بدائع الزهور، ج1، ف 2، ص 540، 542.

كما كان للقضاة دور في تهديئة كثير من الفتن؛ فقد حدث غلاء شديد في حلب وطرابلس حتى وصل الغلاء إلى أن أكلت الكلاب وغيرها، وارتفعت الأسعار مما دفع السلطان المنصور بن الصالح حاجي إلى الهروب من العقبة، ونتج عن ذلك حدوث اضطراب شديد للناس، ولكن لم يهدئ منه غير القاضيين برهان الدين الشافعي وجار الله الحنفي، حيث توجهوا إلى القدس وظلا هناك حتى سكنت هذه الفتنة بعد ذلك وعادا إلى القاهرة، كما رجع إليها أيضا الخليفة وناظر الجيش وكتاب السر ومعهم بدر الدين الحنائي قاضي المالكية، والشيخ سراج الدين البلقيني ومعهم حريم السلطان، ودخلوا القاهرة. في حين نجد الأمير طشتمر يذهب إلى قبة النصر لكي يسلم الخليفة ولكن الخليفة لا يوافق على ذلك، فوقع قتال بين الأمير طشتمر والخليفة انتهى بتولي الأمير طشتمر نيابة دمشق كما جددت البيعة للملك المنصور⁽¹⁾.

هنا كان للقضاة دور كبير؛ فهم الذين قاموا بتهديئة الفتنة في القدس خاصة بعد أن فر السلطان من هناك، فبوصول القضاة وتدخلهم سكنت الفتنة، إذن السلطة القضائية هنا قامت مقام السلطة السياسية حيث إن السلطة السياسية وعلى رأسها السلطان فر من القدس وترك الأوضاع في غاية السوء. ويبدو أن الأوضاع كانت سيئة في مصر أيضا؛ لأنه من الواضح أن الأمراء أرادوا خلع السلطان المنصور من السلطنة وإحلال الخليفة محله، لكن الخليفة رفض ذلك، فحلت السلطة القضائية محل السلطة السياسية؛ فالسلطنة في مصر خالية، والأمراء يتحكمون، والفتنة في القدس والغلاء في طرابلس وحلب، إذن الأوضاع كانت سيئة. هنا ظهر دور السلطة القضائية، فأسكتوا الفتنة في القدس بعد ذلك عادوا إلى مصر ويايعوا السلطان المنصور مرة أخرى، فهذا الموقف كان المسيطر عليه هم القضاة، والكلمة كانت للسلطة القضائية في غياب السلطة السياسية، معنى ذلك أن السلطة القضائية

(1) ابن حجر: إنباء الغمر، ج1، ص 196، 197.

من أهم السلطات داخل الدولة، بل إنها جاءت بعد السلطنة مباشرة، فلما شغل منصب السلطنة كانت السلطة القضائية هي المسئولة عن الأمور كلها وأعدت الهدوء إلى البلاد، ليس في مصر وحدها بل وفي بلاد الشام أيضاً.

ويبرز لنا موقف القضاة ومشاركتهم في الأحداث السياسية الخارجية مما حدث عندما أرسل ملك الحبشة داود بن سيف بن أرعد - وكان يلقب بالحطي - جيشاً إلى أطراف أسوان، ولكن المصريين أوقعوا به وردوهم على أعقابهم وأرسلوا إلى متى بن سمعان بطريق النصارى اليعاقبة بالكنيسة المعلقة بمصر يأمره بأن يكتب إلى صاحب الحبشة يمنعه من الهجوم على بلاد المسلمين، فرد بطريق النصارى بعد امتناع، كما أن السلطان حاجي أرسل له رسالة لإنكاره وامتناعه عن إرساله لصاحب الحبشة حتى لا يهاجم أراضي المسلمين، وقام بتوصيل هذه الرسالة القاضي إبراهيم الدمياطي نقيب قاضي قضاة المالكية⁽¹⁾.

وبذلك يتضح لنا الدور السياسي للقضاة، فنرى قاضي المالكية يقوم بتوصيل هذه الرسالة لصاحب الجيش. كما أنهم شاركوا في الحروب والسفارات وحمل الرسائل السياسية والحربية إلى الجهات المعنية، كما قاموا باستقبال سفارات قادمة من الخارج؛ ففي سنة 1381م جاءت رسل حسين بن أويس صاحب بغداد إلى برقوق حيث خرج القضاة لاستقبالهم مع برقوق حيث كان في السفارة القادمة من بغداد قاضيها الشيخ زين الدين علي الأمدي الشافعي⁽²⁾.

ويظل دور القضاة فنجد أن برقوق لا يخرج في استقبال هذا الوفد القادم من بغداد إلا مع القضاة الذين كانت لهم كل الهبة والاحترام.

ويتجاوز دور القضاة السياسي ما قدمناه آنفاً بمشاركتهم في محاربة الصليبيين، فقد اشترك القضاة في هذه الحروب دفاعاً عن البلاد الإسلامية، وظهر ذلك عندما

(1) المقرئزي: السلوك، ج3، ف 2، ص 445.

(2) ابن حجر: إنباء الغمر، ج2، ص 55.

هاجم الفرنج بيروت، عند ذلك قام الأمير إينال اليوسفي بالنداء للحرب في سبيل الله، فخرج الغزاة فهزموا الفرنج وأخذوا من مراكبهم ستة عشر مركباً، فسعد المسلمون لهذا النصر، وعندما علم السلطان بتحرك الفرنج أعد الأمراء لتحصين الثغور من الفرنج كرشيد ودمياط وغيرها من الحصون، وعندما ذهبوا إلى بيروت اطمأن أهلها، وكان على رأس هؤلاء قاضي القضاة المالكية ومعه الشيخ شمس الدين القنوي وجمع كثير من الناس الذين تطوعوا للجهاد في سبيل الله سبحانه وتعالى، هذا بالنسبة لقاضي القضاة المالكية، أما قاضي القضاة الشافعية فدوره لا يقل عن قاضي المالكية، فقد جمع كثيراً من الفقهاء وذهبوا إلى بلاد الشام؛ لأن الفرنج قد دخلوا صيدا التي أحرز المسلمون فيها نصراً بقرية خلف الجبل، فردّ الفرنج على ذلك بأن هجموا عليهم وأخذوا بعض أمتعتهم فنهبوا، وفي النهاية استطاع المسلمون الانتصار عليهم⁽¹⁾. ودور القضاة مهم للغاية في هذه الحادثة، فنجد قاضي قضاة المالكية يخرج للقتال في جمع كثير من الناس، كما أن قاضي قضاة الشافعية يقوم بدور لا يقل أهمية عن دور القاضي المالكي حيث يقوم بجمع الفقهاء للخروج إلى القتال، فالواضح هنا أن المتطوعين الذين خرجوا للحرب لم يخرجوا إلا مع القضاة، وبدعوتهم لهم وحثهم على القتال في سبيل الله ضد أعداء الإسلام، فهنا الدور الواضح للسلطة القضائية ووقوفها لردع هؤلاء الغزاة الذين يريدون أن يستولوا على بلاد الإسلام، فموقف القضاة هنا موقف إيجابي، وإنهم لا يتهاونون في الخروج للقتال في سبيل الله. ومن الأحداث السياسية الهامة التي خرج فيها القضاة للحرب في بلاد الشام خروجهم مع السلطان المنصور حاجي لمواجهة برفوق، حيث خرج الأمير منطاش ومعه عدد من الأمراء وخرج من بعده السلطان والقضاة وبقية العسكر، ولما استدعى قاضي القضاة صدر الدين محمد المناوي قاضي قضاة الشافعية إلى الريدانية حيث ألزمه السلطان بالسفر، ولكنه امتنع وطلب من السلطان أن يعفيه من السفر، فأعفاه وخرج قاضي القضاة بدر الدين

(1) ابن حجر: المصدر السابق، ج2، ص 128، 127.

محمد بن أبي البقاء للسفر بدلاً منه، وأعطى للسلطان مال الأيتام كما أعطاه من ماله مائة ألف درهم فضة وذلك للحرب في بلاد الشام⁽¹⁾.

ونلاحظ هنا رفض قاضي القضاة صدر الدين محمد المناوي السفر مع السلطان للحرب، والواضح أن وراء ذلك سبباً شخصياً، فلم تذكر المصادر أي سبب لامتناع هذا القاضي، بدليل أنه دفع من ماله مائة ألف درهم، كما أن القضاة كما رأينا دائماً كانوا في مقدمة المشاركين للسلطين في الحروب والجهاد.

وبالفعل خرج السلطان ومعه الجيش المصري إلى شقحب ببلاد الشام، ودارت الحرب وانتهت بهزيمة الملك المنصور حاجي وأسر الملك المنصور والخليفة المتوكل والقضاة ومعهم الخزائن، ونتج عن اشتراك القضاة في الحرب جرح قاضي القضاة بدر الدين محمد بن أبي البقاء الشافعي، وقاضي قضاة الحنفية شمس الدين محمد بن الطرابلسي، وسلب جميع القضاة إلا قاضي القضاة نصر الله الحنبلي؛ لأنه لم يركب وقت الحرب، ولذلك لم ينله السلب والنهب هو وولده برهان الدين، وقتل الكثير من الناس، حيث إن الحرب لم تنته بين الملك المنصور وحاجي والظاهر برقوق إلا بعد أن هبت ريح ومطرٌ في وجه منطاش، فانهمز ومن كان معه، وكان هذا هو السبب في هزيمة الملك المنصور وحاجي ومنطاش وانتهت الحرب بموت الكثير من الفريقين وإصابة القضاة⁽²⁾.

وهذا أكبر دليل على اشتراك القضاة في الأحداث السياسية الخارجية وخاصة في الحروب، حتى أنهم شاركوا فيها فعلياً وجرحوا وأهينوا. بل إن هذا الموقف يوضح مدى ولاء القضاة للملك المنصور حاجي، وإنهم ظلوا يجارون معه حتى

(1) ابن خلدون: العبر، ج10، ص 1052، المقرئزي: السلوك، ج3، ف 2، ص 678، 680، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج11، ص 365.

(2) ابن حبيب: درة السلاك، ج3، ورقة 405، مخطوط بدار الكتب المصرية، المقرئزي: الخطط، ج2، ص 241، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج11، ص 367، 369، ابن حجر: إنباء الغمر، ج3، ص 2، ابن دقماق: مصدر سابق، ص 475، 476، الصيرفي: نزعة النفوس، ج1، ص 283، 284.

أن الظاهر برقوق أسرهم مع الملك المنصور حاجي والخليفة العباسي.

ولما تولى السلطان فرج بن برقوق الحكم بعد أبيه خرج عليه أمراء الشام فعزم على الخروج لحربهم، فخرج في جيش كبير، وكان على رأس هؤلاء الخليفة العباسي المتوكل على الله والقضاة الأربعة صدر الدين المناوي الشافعي وجمال الدين الملطي الحنفي وولي الدين بن خلدون المالكي ونور الدين الحكري الحنفي وقاضي العسكر أمين الدين بن شمس الدين الطرابلسي والوزير فخر الدين بن غراب وأخوه سعد الدين ناظر الجيش وكاتب السر فتح الله العجمي، وتوجهوا جميعاً إلى الريدانية ومنها إلى بلاد الشام لمحاربة إيتمش نائب الشام وغيرهم من الأمراء⁽¹⁾.

وبوصول الجيش المصري إلى غزة عرفوا أن الأمير تنم لم يصل إلى الرملة وإنما الذي حاربهم هم عسكره، وعندئذ دخل الرعب والخوف في قلب الجيش المصري وتشاوروا، وفي النهاية اتفقوا على أن يتحدثوا معه في الصلح، فأرسلوا إليه من غزة قاضي القضاة صدر الدين المناوي الشافعي، ومعه عدد آخر من الأمراء فخرجوا من غزة ومعهم مكتوب الأمان الذي أرسله معهم السلطان فرج، والذي تضمن أن السلطان باق على كفالة تنم بدمشق إن رغب في ذلك أو أن يعين أتاكياً على العسكر بمصر، كما قرر أن يرجع إليه في تدبير ملك ابن أستاذه الملك الناصر فرج لا يشاركه في ذلك أحد، كما أن أعيان الأمراء كتبوا يخاطبونه بأنه أبونا وأخونا وأستاذنا، وإن أردت أخذ الشام فهي لك، وإن أردت أخذ مصر كنا مماليكك وفي خدمتك، والمراد من وراء كل ذلك هو صيانة دماء المسلمين وأن يحتفظ الجيش المصري بقوته، فلا ينبغي أن تراق دماء المسلمين في أحداث داخلية، بل يجب أن تظل هذه القوة العسكرية لمحاربة تيمور لئلا عدو الإسلام والمسلمين، وغير ذلك من أنواع التضرع لهذا الأمير، فذهب إليه قاضي القضاة المناوي وقابله بمدينة الرملة

(1) الصيرفي: نزهة النفوس، ج2، ص 48، ابن إياس: مصدر سابق، ج1، ف 2، ص 572.

بمخيمه على هيئة السلطان، والأمير أيتمش عن يمينه وباقي الأمراء من هو على يمينته ومن هو على يسارته، فقام قاضي القضاة وناقش أمر الصلح، وأدى له الأمان، وقام بوعظ الأمير وحذر من عاقبة الشقاق والخروج عن الطاعة، كما تكلم المرافقون لقاضي القضاة يوضحون له أن هذا هو ابن الملك الظاهر برقوق، وإن تنصره فمن ينصر غيرك؟ فرد الأمير تنم على هذا فقال: "أنا ما لي مع السلطان كلام ولكن يرسل إلى يشبك وسود ونوظاز وجركس المصارع وعدد جماعة أخرى كثيرة ويعود الأمير الكبير أيتمش وجميع رفقته على ما كانوا عليه أولاً، فإن فعلوا ذلك فما بينه وبينهم إلا السيف. وصمم على ذلك، فراجعه قاضي القضاة غير مرة فيما يريد غير ذلك فأبى إلا ما قاله، فعند ذلك قام القاضي من عنده فخرج معه تنم إلى ظاهر مخيمه بوداعه، فلما قدم صدر الدين المناوي على الملك الناصر وأعاد عليه الجواب قال السلطان: أما ما أسلم لآلاتي لأحد. وانفض الأمراء وقد أجمعوا على قفاله، وركب تنم بعساكره من مدينة الرملة يريد جهة غزة، وركب السلطان بعساكره من غزة يريد الرملة إلى أن أشرف على الجنين قريب الظهر فعابن تنم وقد عبأ عساكره" (1).

كان لقاضي القضاة صدر الدين المناوي دور كبير في هذه المراسلات السياسية وإن كان أمير بلاد الشام أو نائب الشام تنم لم يستجب لكلام القاضي ولا لنصحه، ولكن هذا الاختيار من السلطان للقاضي يُعتبر نقطة هامة في احترام القضاة وتقدير السلاطين لهم، وكيف أن القضاة شاركوا في الأمور السياسية الحربية.

أما بالنسبة للمغول وتهديدهم للمسلمين في كل وقت، وقيام السلاطين المماليك بالتصدي لهذا الغزو الكبير الذي دمر كثيراً من البلاد الإسلامية، فقد اعتاد السلاطين عند خروجهم للحرب، أن يقوم القضاة بالنداء للجهاد؛ فهم الذين

(1) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج2، ص 206، ابن حجر: إنباء الغمر، ج4 ص 117، 116، القرظي: السلوك، ج3 ف3، ص 1008، 1009، الصبري: نزهة النفوس، ج2، ص 79، ابن إياس: مصدر سابق ج1، ف 2، ص 578.

يُحرضون ويحثون الناس على القتال. وقد وضع ذلك عندما هاجم تيمور لنك بلاد الإسلام، عندئذ قام القضاة ومعهم شيخ الإسلام سراج الدين عمر البلقيني ونادوا في القاهرة لخروج الناس للجهاد في سبيل الله لرد عدوهم تيمور لنك الذي استولى على البلاد ووصل إلى مدينة حلب وقام بقتل الأطفال الصغار وأسر المسلمين وضرب الدور والمساجد والجوامع وجعلها اصطبلات للدواب، وهو في الطريق للوصول إليكم ليخرب بلادكم ويقتل الرجال والأطفال ويسبي النساء، عند ذلك اشتد ضرع الناس وعلا صراخهم وعويلهم⁽¹⁾.

وبعد أن انتهى القضاة من النداء على سكان مصر للخروج لحرب تيمور لنك بدأ السلطان يستعد للحرب، خاصة بعد أن عرف بأن تيمور لنك استولى على حلب وقلعتها، وأنزل البلاء بأهلها، فخرج السلطان فرج مسرعاً للسفر إلى بلاد الشام فنزل بالريديانية، وفي أعقابه القضاة والخليفة والأمراء ولكن تخلف القاضي جمال الدين يوسف المطلبي الحنفي بسبب مرضه، كما أن الأمير بشبك ألزم قاضي القضاة ابن خلدون بالسفر إلى دمشق واللحاق بالعسكر⁽²⁾.

ولما علم أمراء مصر وغيرهم بتوجه السلطان فرج إلى دمشق خرجوا في جماعات لكي يلحقوا به، ولكن التار هجموا على الأمراء وأخذوا ما معهم وقتلوا منهم خلقاً كثيراً، أما قاضي القضاة صدر الدين المناوي الشافعي فهجم عليه التار وأخذوا ما عليه من الثياب وذهبوا به إلى تيمور لنك، كما أن القاضي مر بمحن شديدة انتهت بغرقه في نهر الذاب وهو في أسر التار، وفي ذلك الوقت كان قاضي القضاة المالكي ابن خلدون موجوداً بدمشق وذهب إلى تيمور لنك فأكرمه وأجله وأنزله بعده عنده، وبعد ذلك أذن له بالرجوع إلى مصر⁽³⁾.

(1) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج2، ص 228، 239، ابن إياس: مصدر سابق، ج1، ف2 ص 600.

(2) المقرئ: السلوك ج3، ف 3، ص 1037، أبو المحاسن: المصدر السابق، ج2، ص 229.

(3) ابن حجر: إنباء الغمر، ج4، ص 228، المقرئ: مصدر سابق، ج3، ف 3، ص 1056.

ومن هنا يتبين لنا دور القضاة في الحياة السياسية، وكيف أنه كان منهم المخلص الذي يدافع عن الإسلام بحياته، وقد وضع ذلك من موقف قاضي القضاة صدر الدين المناوي، هذا القاضي الذي كان له دور كبير في النواحي السياسية سواء كان في تدخله في الصلح أو الخروج للحرب، وكيف انتهت حياته بأسر التتار له وتعذيبه/ وفي النهاية مات غريقاً، وهذا دليل على وطنية القاضي ودفاعه عن الإسلام وأنه لم يبخل بأي جهد في سبيل الدفاع عن ديار المسلمين، كما أن هناك موقف آخر وهو احترام تيمور لنك لقاضي القضاة ابن خلدون وكيف أنه يجبل القضاة.

بعد عودة السلطان فرج بن برقوق من حرب تيمور لنك خرج عليه أمراء الشام مرة أخرى وهم جكمون وروز وسودون وغيرهم من الأمراء، واستعدوا للحرب وتوجهوا إلى الرملة، ولكن في هذه المرة استمرت الحرب حتى أرسل السلطان الخليفة المتوكل على الله وشيخ الإسلام سراج الدين البلقيني والقضاة الأربعة إلى الأمير نوروز لطلب الصلح، وبالفعل استجاب الأمير نوروز لطلب الصلح ووقف القتال، كما أن الأمير جكم كف عن الحرب أيضاً، لكنهم عادوا للقتال مرة أخرى، فأرسل السلطان إليهم للمرة الثانية الخليفة العباسي والشيخ سراج الدين البلقيني والقضاة الأربعة وتوجهوا إلى بيوت الأمراء ليحلفوا كل أمير منفرداً، وبناءً على ذلك طافوا عليهم وحلفوا، فحلف الأمراء على السمع والطاعة للسلطان وإخماد الفتنة والأيغدر أحدهم بالآخر⁽¹⁾.

وبذلك نرى أن الذي أوقف هذه الفتنة هم القضاة ومعهم الخليفة العباسي والشيخ سراج البلقيني، فالملاحظ أن القضاة لهم يد عليا في التوسط في الصلح بين الأمراء، ونرى كيف استجاب الأمراء لهم ونفذوا ما جاءوا به، وبذلك يبرز دور

(1) العيني: مصدر سابق، ص 95، 97 تحقيق عبد الرازق القرموط، ابن إياس: مصدر سابق، ج1، ف 2، ص 650، 653.

القضاة السياسي الذي لم يكن يقل أهمية عن دور السلطة السياسية، فهم يشتركون في كل شيء متعلق بالسياسة في الداخل والخارج، فكان لا يتم أي شيء إلا بهم، وكل الأطراف كانت تحترمهم.

أما هذا الحادث فيؤكد على أن القضاة كان لهم دور كبير في الاشتراك في القتال، سواء كان في الداخل أو الخارج؛ فقد حدث في أعقاب القتال بين أمراء الشام بعضهم البعض أن هجم عساكر الشام على مصر فدخلوا من الريدانية واضطرب الناس لذلك، وغلقت القاهرة أبوابها ودروبها، كما أن الأسواق تعطلت وقلّ وجود الماء، بل ازداد الأمر خطورة حيث نجد أن العسكر وصلوا بالقرب من دار الضيافة تحت القلعة فتصدى لهم أمراء الماليك ومعهم الخليفة المتوكل والقضاة الأربعة فأسر القضاة والخليفة العباسي، وانتهى هذا الموقف بأن فر بعض أمراء الشام إلى السلطان وبعدها أفرجوا عن الخليفة والقضاة⁽¹⁾.

وبذلك يتجدد دور القضاة في مشاركة الأمراء والأحداث السياسية، حيث دخلوا المعركة وتم أسرهم، وهذا دليل وطنيتهم وقوة سلطتهم، ومن الملاحظ أنه عند خروج السلطان والأمراء للحرب كان لا بد أن يلازمهم القضاة الذين يرون في الحرب واجباً مقدساً.

ويظل دور القضاة في السياسة الخارجية مستمراً لا يهدأ حتى أنه عندما أراد السلطان فرج بن برقوق إرسال مكاتبات إلى بلاد الشام قام بتوصيلها الأمير الطنبغا ومعها قاضي القضاة نجم الدين عمر بن حجي الشافعي، وقاضي القضاة الحنفي صدر الدين بن الأدمي الحنفي، وكانت هذه المكاتبات تقليد نيابة بلاد الشام للمؤيد شيخ⁽²⁾.

(1) أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، ج2، ص 318، 321، ابن إياس: بدائع الزهور، ج1، ف 2، ص 721.

(2) أبو المحاسن: المصدر السابق، ج13، ص 70، ابن إياس: المصدر السابق، ج1، ف 2، ص 786.

وفي أثناء تولي عبد العزيز بن برقوق السلطنة أراد الخروج لحرب الأمير شيخ وكان في مقدمة المرافقين للسلطان يانفاق أموال كثيرة على هذه الحملة على العساكر والأمراء، ومن القضاة ومن أخذ أموال قاضي القضاة الحنبلي مجد الدين سالم الحنبلي، حيث أعطاه السلطان مائة دينار، ولم يأخذ غيره من القضاة، فخرجوا جميعاً مع السلطان ووصلوا إلى دمشق، وعند الانتهاء رجع السلطان ولكن القضاة تخلفوا عن السلطان بدمشق لبيع مال السلطان⁽¹⁾.

وهنا نستنتج أن السلطان لم يأتمن أحداً من الأمراء على جمع المال، ولذلك وكل هذه المهمة إلى القضاة من باب الثقة بهم، أو على اعتبار أن هذه السلطة القضائية من المفروض أن تحافظ على أموال المسلمين، فهي التي تتولى أخذ الحقوق للمظلومين من الظالمين، وعملها من المفروض أن يكون العدل والحكم بكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ.

وهناك موقف غريب حدث من قاضي القضاة الحنفية أثناء خروج السلطان فرج بن برقوق للحرب في بلاد الشام في آخر مرة له، فقد خرج ومعه القضاة الأربعة: جلال الدين بن سراج الدين البلقيني الشافعي، وقاضي قضاة الحنفية ناصر الدين محمد بن العديم، وقاضي قضاة الحنابلة مجد الدين سالم، وقاضي قضاة المالكية شمس الدين محمد المدني، وناظر الجيوش بدر الدين حسن بن نصر الله، وفي أثناء الاشتباك بين السلطان والأمير شيخ تم الاتصال بين قاضي القضاة الحنفية ابن العديم والأمير شيخ وعرفه أحوال البلاد وتكلم في حق الناصر فرج، ولما علم السلطان فرج بذلك عزله من القضاء وعين بدلاً منه قاضي القضاة محب الدين بن الشحنة⁽²⁾.

(1) المفريزي: السلوك، ج4 ص 136، 138.

(2) المفريزي: السلوك، ج4، ف1، ص 198، الصيرفي: نزعة النفوس، ج2، ص 293، أبو الحسن: النجوم الزاهرة، ج13، ص 136، ابن أبياس: مصدر سابق، ج1 ف2، ص 816.

والأمر غير واضح؛ لماذا فعل القاضي القضاة الحنفي ذلك؟ هل لأن ذلك خيانة منه للسلطان؟ أم لأن السلطان فرج لم تكن أحواله على ما يرام نظراً لما سمع عنه من سوء الأخلاق؟ أم ان هذا القاضي كان يميل للأمر شيخ ومن أجل ذلك اتصل به؟ فموقف هذا القاضي غامض وليس واضحاً. ولما تولى السلطان المؤيد شيخ حكم السلطنة بعد السلطان فرج بن برقوق خرج عليه أمراء الشام كالأمير نوروز، فأراد السلطان المؤيد شيخ الخروج لحربهم، وكان في مقدمة الخارجين معه للقتال القضاة، ودارت الحرب بينهم في البداية ورجحت كفة نوروز لذلك فكر السلطان في الصلح، ومن المعروف أن الذي يقوم بهذا الدور الكبير هم القضاة، وبالفعل أرسل السلطان إلى نوروز قاضي القضاة الحنابلة مجد الدين سالم لطلب الصلح، لكن نوروز رفض الصلح وظل القتال محتدماً بينهم، وانهزم نوروز بجدة من الملك المؤيد، ولما دارت الدائرة على نوروز عندئذ طلب الصلح، فأرسل إلى الملك المؤيد رسلاً من أجل الصلح على أن يحلف له. ومن هنا كان الدور الأكبر للقضاة فهم الذين توسطوا في الصلح أول مرة عندما طلب الصلح المؤيد شيخ، ولكن نوروز رفض، كما أن القضاة كانوا من الذين حضروا الاجتماع بعد ذلك حتى أن القضاة كان بينهم حديث وتعليق على ما قرأه كاتب سر ابن البارزي، وهما القاضي الشافعي والحنفي، كما أن القضاة هنا لم يفهموا غرض السلطان، وكان كل ظنهم أن المؤيد شيخ قد وافق على الصلح، وأنه حلف اليمين، ولكن الذي لفت نظرهم أن حلف السلطان لا يصح وأنه لم يف بالغرض، وكان كاتب السر ابن البارزي، والمهم في ذلك أن القضاة كانوا يشاركون في كل الاجتماعات سواء أكانت للصلح أم غيره من الأمور السياسية إلى جانب خروجهم للحرب، فمن الملاحظ عدم غياب القضاة عن أي شيء يتعلق بالسياسة، فالسلطة القضائية كان لها دور في الحياة السياسية يختلف عن أي نواحي أخرى؛ كتعيين السلاطين، فلم يكن للقضاة أي رأي للموافقة على التعيين أو العزل، أما هنا فالموقف مختلف، وهذا وجد من سياق النصوص.

كما أن الملك المؤيد شيخ لما خرج لمحاربة قايتباي في بلاد الشام خرج القضاة لتوذيعة ومعهم الخليفة العباسي، ولكن لم يخرج معه للحرب إلا قاضي القضاة الحنفي ناصر الدين بن العديم⁽¹⁾. ولم أجد أمامي بين النصوص ما يفيد لماذا تخلف القضاة الثلاثة عن الخروج مع الملك المؤيد، حيث لم يخرج معه إلا قاضي الحنفية، فهذا القاضي عُرف عنه حبه للملك المؤيد شيخ منذ حكم السلطان فرج، فهو الذي اتصل بالمؤيد شيخ في بلاد الشام وأعلمه أحوال البلاد، أما باقي القضاة فلم يذكر سبب عدم خروجهم مع السلطان واكتفوا بأن خرجوا لتوذيعة، هل لأن هذه الحرب لم تكن ذات أهمية، لا أظن ذلك؛ فقايتباي معروف عنه القوة والشجاعة فكان من الضروري الاستعداد الكامل للخروج لمقابلة هذا الأمير.

ظل دور القضاة السياسي قوياً ومشاركتهم للسلطان في الحروب فعلاً سواء أكان لمحاربة الخارجين على السلطان من الأمراء والمماليك أم لمحاربه التتار، وذلك مثلما حدث عندما اضطربت أحوال الناس في بغداد من سوء أفعال حاكمها قرا يوسف، حتى أنه كان سبباً لاستعداد السلطان المؤيد شيخ لحرب قرا يوسف، لكن من الذي يتولى دعوة الناس للحرب؟ لقد كان القضاة هم الذين قاموا بالنداء للقتال حتى يردعوا هذا الحاكم الظالم، ومن المعروف أن الناس كانوا يستجيبون لهذا النداء لأن السلطة القضائية في حالة قوتها تكون محلاً لاحترام الناس جميعاً، كما أن السلطان كتب محاضر وفتاوى بكفر قرا يوسف وولده، فأنتى مشايخ العلم بقتاله، وأصدر السلطان الأمر للأمراء بالسفر، وحملت إليهم النفقات، وبدأ الجميع في التجهيز للسفر كالخليفة والقضاة الأربعة ونوابهم ومنهم بدر الدين حسن البرديني أحد نواب الشافعية، وهذا القاضي على الأخص هو الذي تولى قراءة الورقة التي حثوا الناس فيها على الخروج للحرب.

(1) ابن حجر: إنباء الغمر ج3، ص 67، العيني: مصدر سابق، ص 234، ابن إياس: مصدر سابق، ج2، ص 23.

أما بالنسبة لدور القضاة كسفراء للسلطين في الخارج، فكان لهم دور مهم، وذلك عندما أرسل السلطان المؤيد شيخ إلى بلاد قرمان^(*) سفارة كان على رأسها قاضي القضاة بدر الدين العيني، وكان مع الوفد أيضاً الأمير أسنبغا حيث أرسل معهم السلطان خلعة للأمير علي بك بن قرمان، كما كان الهدف أيضاً من هذه السفارة معرفة البلاد، وعندما وصلوا إلى مدينة قونية مقر حكم ابن قرمان وجدوا على بك بن قرمان فيها، وكان محاصراً قلعة قونية الموجود بها مملوك لأمر سنقر مملوك الأمير محمد بك بن قرمان، حيث قام خلاف بين محمد بك وابنه مصطفى انتهى بمسك مصطفى لأبيه وإرساله مقيداً إلى مصر، كما أن سنقر سجن في القلعة، جماعة من جهته ودخل هو القلعة فتحصن بمن معه فيها، فقام عليه علي بك بحصار القلعة ولكنه لم يقدر على أخذها، فذهب إلى قاضي القضاة بدر الدين العيني، وكان معه كتاب من محمد بك إلى سنقر مملوكه فأوصله إليه، كما ذهب إلى أسنبغا فتكلم معه ولكن كلام أسنبغا لم يكن له تأثير، فأشاروا على القاضي بدر الدين العيني بالذهاب إليه ليتحدث معه في أمر يعود على المسلمين بالنفع، وعندما وصل القاضي إلى القلعة نزل إليه سنقر وجلس معه وقدم له الأطعمة وأكرم القاضي العيني، ولكنه عارض الصلح مع علي بك، كما أنه لم يوافق على النزول من القلعة، بعد ذلك عاد القاضي العيني إلى مكانه في عز واحترام، وبعد ذلك بيومين هرب علي بك وترك كل شيء، كما أن سنقر قام بضيافة القاضي العيني ومن معه بما يلائم هذا القاضي من فروض الضيافة والإكرام. في هذا الوقت حضر إبراهيم بيك بن محمد بيك بن قرمان من عند السلطان العثماني واجتمع بالبدر العيني وقدم له هدية وأكرمه، بعد ذلك رجع قاضي القضاة إلى القاهرة ومعه سفارته واجتمع بالسلطان شيخ في بيت كاتم السر ناصر الدين بن البارزي على شاطئ النيل

(*) بلاد قرمان: تقع على الأطراف الشمالية لبلاد الشام، وهي مقر الدويلات التركمانية، وهي: قرمان وذنو القادر ورمضان.

سعيد عاشور: الأيوبيون والمماليك، ص 274.

وفي هذا دليل على احترام قاضي القضاة بدر الدين العيني ليس في مصر فقط ولكن في بلاد التركمان، كما أن سفارة هذا القاضي قد أتت بالمطلوب، وعرفت هذه السفارة أحوال البلاد السياسية وغيرها، كما أن القاضي العيني حاول أن يتوسط في الصلح بين علي باك وسنقر وإن كانا لم يستجيبا لهذا الصلح إلا أن سنقر أكرم القاضي وقدم له كل ما يتعلق بحق الضيافة، وهذا احترام وتقدير لهذا القاضي، كما أن ثقة السلطان المؤيد شيخ بقاضي القضاة كانت كبيرة حتى أنه أرسله بهذه السفارة الكبيرة إلى بلاد التركمان، وهذا الدور يُحسب للقضاة، فقد أضافوا إلى سلطتهم القضائية أنهم أصبحوا سفراء للسلطين في البلاد.

وبعد موت السلطان المؤيد شيخ تولى بعده ابنه الملك المظفر، فلما تولى الحكم خرج عليه نائب دمشق جقمق فأثار القلق والفتن، فعمل الملك المؤيد على الخروج لمحاربتة، فخرج ومعه القضاة الأربعة جلال الدين البلقيني الشافعي وزين الدين التفهني الحنفي وشمس الدين البسطاطي المالكي وعلاء الدين بن مغلي الحنبلي الحموي، ومعهم الخليفة العباسي وكاتب السر علم الدين بن الكويز وناظر الجيش كمال الدين بن البارزي⁽²⁾.

ويظل دور القضاة السياسي ووقوفهم بجانب السلطين في الحروب وغير ذلك من النواحي السياسية حتى أنه بعد خلع السلطان المظفر بن المؤيد شيخ تولى من بعده الظاهر ططر وابنه الصالح محمد، ولكنهم لم يستمروا طويلاً في الحكم حتى جاء الأشرف برسباي وتولى الحكم، فعزم على الخروج لمحاربة قرايلك، فخرج معه القضاة الأربعة وهم: قاضي القضاة الشافعية شهاب الدين بن حجر، وقاضي القضاة الحنفية بدر الدين محمود العيتابي، وقاضي القضاة المالكية شمس الدين

(1) الصيرفي: نزهة النفوس، ج2، ص 469.

(2) الصيرفي: المصدر السابق، ج2، ص 502، ابن إياس: مصدر سابق، ج2، ص 67.

محمد البساطي، وقاضي القضاة الخنابلة محب الدين أحمد الخنبلي، ومعهم الخليفة العباسي المعتضد بالله داود⁽¹⁾.

الملاحظ هنا أن السلاطين المماليك كانوا لا يخرجون إلى حرب إلا ومعهم القضاة حتى أن السلطان برسباي لما خرج لمحاربة قرايلك خرجوا معه للحرب، كذلك عندما مات الأشرف برسباي وتولى ابنه العزيز خرج عليه كعادة الأمراء دائماً الملك العزيز الأمير جقمق، وهنا قام القضاة بدور كبير بين السلطان والأمير جقمق، حيث ذهبوا إلى جقمق وحلفوه على الطاعة للسلطان، ومن ناحية ثانية حلف ممالك الأشرف برسباي على طاعة الأمير جقمق، وكانت هذه وسيلة لتهدئة النفوس وإزالة التوتر وحقن الدماء، كما أن قاضي القضاة سعد الدين الديري الحنفي أفتى بسفك دم من يحنث بهذا اليمين⁽²⁾.

كان لهذه الفتوى التي أفتاها قاضي القضاة سعد الدين الديري أثر كبير على عامة الشعب، ونقدوا هذا القاضي لذلك؛ لأنهم قالوا بأي حق يفتي هذا القاضي بهذه الفتوى؟ وعلى الرغم مما عُرف عنه من عدالة وسيرة حسنة في القضاء إلا أننا وجدناه يتعرض لفتوى يعترض عليها الشعب على أساس أنها ليس لها أي صحة، بل أنها فتوى خطأ، هذا كان رأي الشعب واعتراضه، لكن في النهاية أقول بأن القضاة كانوا يقومون بدورهم على أكمل وجه.

ويظل دور القضاة السياسي طوال العصر المملوكي؛ يشاركون في الحروب ويقومون بالصلح ويخرجون للسفارات، وظلوا على ذلك طوال عصر السلطان جقمق، وبعد وفاته تولى سلاطين مكثوا فترة طويلة في الحكم حتى جاء قايتباي، فكان له نفس الدور، وخاصةً عندما تصدوا للإمارات التركمانية في آسيا الصغرى

(1) المقيزي: السلوك، ج4، ص 891، أبو المحاسن: النجوم الزاهرة، د15، ص 9.

(2) أحمد عبد الحميد خفاجي: السلطان الظاهر جقمق وعصره، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة الإسكندرية، 1972م، ص 25.

والتي اعتادت مهاجمة دولة المماليك، لذلك كان يوجه إليهم الحملات على رأسها الأمراء يتقدمهم القضاة الذين شاركوهم حتى أحرزوا النصر، خاصة عندما هاجموا إمارة دلغادر وانتصروا على حاكمها شاه سوار⁽¹⁾.

لما تولى السلطان الغوري السلطنة خاض حروباً كبيرة خاصة وأن دولة العثمانيين كانت تهدد الدولة المملوكية؛ ففي سنة 1509م جاء إلى مصر فرقد بن بايزيد بن محمد بن مراد العثماني، فأمر السلطان الغوري الأمير آقباي وغيره من الأمراء باستقبال هذا الأمير جهّز له الحراقة⁽²⁾ الكبيرة وأحرق النفط أمامه في البحر، كما أن السلطان الغوري أمر مشايخ العربان بالخروج لاستقباله فأقاموا له الأسطة، ونزل الأمير العثماني في قاعة البرانجية ببولاق وجاء إليه الأمراء والقضاة والأعيان لتحيته والاحتفال به، كما أن السلطان أرسل له هدية حافلة وأمر بإقامة موكب كبير له، وزينت القلعة لاستقباله وذهب الأمراء لإحضار ابن عثمان من بولاق إلى القلعة، وكان موكباً كبيراً خرج الناس للتفرج عليه، وقابله السلطان بحفاوة وخلع عليه، بعد ذلك نزل من القلعة إلى مقر إقامته في موكب حافل⁽²⁾.

كان هذا هو دور القضاة بالنسبة لاستقبال السفارات الآتية إلى مصر من الخارج سواء أكانت من التتار أو من التركمان أو من الدولة العثمانية، وكذلك وضع دورهم في السفارات الخارجية بقيامهم بهذه السفارات؛ فكانوا على رأس السفارات المتوجهة إلى الخارج.

وكان أهم حدث سياسي في عهد السلطان الغوري هو استيلاء العثمانيين على معظم البلاد الإسلامية، خاصة بلاد الشام، فلما دخل العثمانيون خرج السلطان الغوري لمواجهةهم حيث كانت نهايته.

(1) سعيد عاشور: الأيوبيون والمماليك ص 286، 287.

(*) الحراقة: جمعها حراريق وهو نوع من السفن الحربية استخدمت لحمل الأسلحة النارية واستخدم نوع منها في النيل أثناء الاستعراضات التي تقام في الحفلات العامة مثل الاحتفال بكسر الخليج القلقشندي: مصدر سابق، ج4، ص 45، سعيد عاشور، العصر المماليكي، ص 408.

(2) منى عبد الرحمن: السفارات الأجنبية في مصر على عصر السلاطين المماليك، ص 191

وقد صحب القضاة السلطان في موقعة مرج دابق إلى جانب نوابهم، فتمثلت السلطة القضائية تمثيلاً في هذه المواجهة، فخرج مع السلطان يتقدم الركب قاضي القضاة الشافعي كمال الدين الطويل، وقاضي القضاة الحنفية حسام الدين محمود بن شحنة، وقاضي القضاة المالكية محيي الدين بن الدميري، وقاضي القضاة الحنابلة شهاب الدين أحمد وشهرته ابن النجار. كما صحبه من النواب نواب الشافعية زين الدين العابد، والقاضي شمس الدين بن وحيش، والقاضي شمس الدين التفهني والقاضي زين الدين الظاهري، أما نواب القضاة الحنفية فهم: الشيخ شمس الدين البرديني، والقاضي زين الدين الشارنقاش، والقاضي شرف الدين البلقيني. أما نواب المالكية فهم القاضي شمس الدين المدني، والقاضي معين الدين بن يعقوب. ونواب الحنابلة: القاضي شهاب الدين الهيتمي، والقاضي شمس الدين الطرابلسي، وتقدم القضاة في مقدمة الركب الخارج للحرب⁽¹⁾.

وخرج السلطان الغوري من مصر حتى وصل مدينة غزة في موكب كبير يتقدمه الخليفة والقضاة الأربعة، وأقام في مدينة غزة خمسة أيام ثم رحل منها متوجهاً إلى حلب، بعدها توجه إلى مرج دابق، هناك وقعت المفاجأة التي لم يتوقعها المماليك، حيث هاجمهم العثمانيون، ورغم أن المماليك أبلوا بلاءً حسناً وحاربوا بكل قوة وشجاعة حتى أن السلطان سليم فكر في التراجع لكي يعيد تنظيم صفوفه، ولكن الخيانة لعبت دوراً كبيراً أدى إلى هزيمة المماليك، فقد أشاع الأمير خاير بك الذي خان المماليك وانضم إلى العثمانيين أن السلطان الغوري أمرهم ألا يتقدموا إلا بعد صدور أوامر أخرى، بعدها انسحب خاير بك من ميدان القتال في أعقاب الإشاعة التي أطلقها بأن السلطان الغوري قتل، بعدها حاول السلطان الغوري جمع الجيش ولكن بعد فوات الأوان، فقد تفرق الجيش، ومات السلطان الغوري، وانتهت هذه الموقعة بهزيمة المماليك وقتل سلطانهم⁽²⁾.

(1) ابن إياس: مصدر سابق، ج5، ص 41، 42.

(2) ابن إياس: مصدر سابق، ج5، ص 68، 69، سعيد عاشور: الأيوبيون والمماليك، ص 307.

أما عن نتيجة هذه الواقعة بالنسبة للقضاة فقد أَسْرَ القضاة جميعاً ومعهم الخليفة العباسي وغيرهم من الأمراء، وبعدها أفرج السلطان سليم عنهم⁽¹⁾.

وهذا دليل على وطنية القضاة وحبهم لوطنهم وولائهم للسلطان الغوري، كما أن دور القضاة وضح في أنهم لا يتهاونون في ميدان الحرب والقتال والدفاع عن الوطن حتى وإن كان عدوهم من المسلمين العثمانيين، ولكنهم قاموا بدور كبير جداً لأنهم يحمون وطنهم من الاغتصاب، وهذا ما وجدناه بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة المملوكية، فقد خرجوا في كل الحروب حتى أن السلطان طومان باي عندما تولى السلطة لم يجد من يبايعه إلا قاضياً واحداً نظراً لآسْر بقية القضاة، ولكن على الرغم من إفراج السلطان العثماني عنهم إلا أنه وصفهم بأوصاف غير لائقة بهم.

تولى طومان باي بعد مقتل السلطان الغوري، ولكنه قتل القضاة الأربعة، وذلك لأنه طلب من السلطان سليم العفو والأمان، وأعلن ذلك، فقبل السلطان سليم واستمال خاطره، وأرسل السلطان الرد مع كيخية عسكر انادول مصطفى شلي والقضاة الأربعة وكذا عهداً بالأمان، ولما وصلوا إلى طومان باي حرضه بعض الأمراء على قتل مصطفى شلي والقضاة الأربعة، وشكّوه في أمرهم خاصة وأن طومان باي كان يقاوم السلطان سليم، لذلك تحرك السلطان سليم ناحية مصر ونزل ببركة الحبشي، وخرج بعض الأمراء والعساكر العثمانيين لمحاربة طومان باي بزعامة السلطان سليم، لذلك هرب طومان باي، ولكن عسكر السلطان سليم تعقبوه ودارت الحرب بين الطرفين في الإسكندرية ورشيد في الوقت الذي قام فيه السلطان سليم بالقبض على جماعة من عساكر طومان باي ثم قتلهم وهرب بعدها، ولحقوا به، إلا أنه ألقى بنفسه في البحر حتى أشرف على الغرق، ولكنه طلب الأمان فأنقذوه، وبعد ذلك حملوه إلى السلطان، وكان السلطان سليم في نيته أن

(1) ابن ياسين: مصدر سابق، ج5، ص 147.

يعفو عنه لكنه تذكر نقضه للعهد وقتله القضاة، فشقته على باب زويلة⁽¹⁾.

ولعل موضوع قتل السلطان طومان باي للقضاة الأربعة يثير في النفس تساؤلاً: هل من السهل أن يضحى السلطان بهم وهم قضاة مصر؟ وربما أجد لهذا التساؤل جواباً، وهو أن هؤلاء القضاة عندما أفرج عنهم السلطان سليم كانوا عوناً له وعيناً تكشف له عورات البلاد، وعندما علم بذلك طومان باي تخلص منهم بالقتل متذرعاً بالحجة الواهية وهي تحريض الأمراء.

فإذا صح توقعه فقد قُتلوا بحق، أما إذا خانته حدسه فقد قتلوا ظلماً وعدواناً وجريماً وراء الأوهام والشكوك. وربما نحاول نحن أن نرفع عنهم هذه التهمة مدللين بدورهم الإيجابي الواضح الذي لمسناه خلال هذا الفصل، وكيف أنهم لم يتخلفوا مطلقاً في أي مهمة قتالية فيها مصلحة المسلمين والحكام سواء كانت على المستوى المحلي أم الدولي، وكيف أنهم قتلوا وأسروا على يد الصليبيين والتتار والتركمان.

كما لعبوا دوراً كبيراً في الوساطة والصلح بين الأمراء والسلطان وأحياناً بين الأمراء بعضهم وبعض، كذلك قاموا بدورهم في السفارات الخارجية ووجدوا كثير من التقدير خلال قيامهم بهذه السفارات ونجاحهم فيها، فهذا دليل واضح على الدور الذي لعبه القضاة في السياسة الخارجية للدولة المملوكية.

ذلك عرض عن القضاة ودورهم في الحياة السياسية في العصر المملوكي.



(1) عبد الملك حسين المكي: سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي، ط القاهرة، ج4، ص

دولة الفرنجة والقوى الجرمانية المعاصرة

د. وفاء مختار غزالي

حروب شارلمان ضد الآفار Avars

تم دمج دوقية بافاريا في المملكة الفرنجية بعد خضوعها لشارلمان، وهذا الدمج جعل مملكة الفرنجة تتأخم مملكة الآفار مما جعل الصدام يحدث حتماً بينهما⁽¹⁾.

والآفار: هم من الشعوب التركية⁽²⁾ التي انطلقت من مناطق السهول في آسيا الصغرى، وكان تحركهم في النصف الثاني من القرن السادس الميلادي حيث استقروا كأسلافهم في السهول على طول وادي الدانوب على نهري سافا Sava ودرافا Drava في السهل الهنجراري Hungary، وأسسوا مملكة لهم امتدت على طول الأراضي التي تكوّن في عصرنا الحديث الجزء الشرقي للمجر Magyar⁽³⁾.

شن الآفار من موقعهم هذا الغارات على الإمبراطورية البيزنطية والقبائل السلافية في القرنين السادس والسابع الميلاديين⁽⁴⁾، حتى اضطرت أباطرة بيزنطة أن يدفعوا الأموال الهائلة لهم وسيلة لضمان هدوء جانبهم من الإغارة على أقاليم الإمبراطورية، ولكن ذلك لم يكن وسيلة مجدية مع شعب اعتاد على الإغارة من أجل السلب والنهب⁽⁵⁾، ويخطئ كثير من المؤرخين في اعتبار أن الهون هم الآفار،

(1) موس، ميلاد العصور الوسطى، ص 349.

(2) Thatcher ,op.cit.P.128,Baker, Charlemagne ,p.130,Halphen,Charlemagne,p.81.

(3) Waugh ,op.cit.p.32,Favier,jean, Charlemagne,p.246.

(4) Ibid.pp.246-247.,Thatcher,op.cit .

(5) Ibid 354 ص المرجع السابق، ص 354

وذلك كما أخطأ إينهارد⁽¹⁾، وربما ذلك الخطأ نشأ لأنهما جاءا من موطن واحد، لكن الآفار سبقوا الهون في قدومهم بنحو قرنين من الزمان⁽²⁾.

اشتهرت قبائل الآفار بالمهارة في الرماية والفروسية وحياة البداوة والارتحال، ولكنها ليس لديها نظام سياسي ثابت، فكل قبيلة يتولى أمرها زعيم، واعترفت كل القبائل بزعامة الخاقان Khagan⁽³⁾ عليهم، ونزلوا في الجهات الواقعة بين نهري الثيس Theiss والإيمز Emms، وانصرفوا إلى ممارسة الرعي وشن الغارات على الغرب، غير أن بافاريا أضحت تحول بينهم وبين إيطاليا⁽⁴⁾، وبمرور الوقت ركن الآفار إلى الركود وفقدوا ما كان لهم من قوة⁽⁵⁾، وقد أقاموا داخل أسوار، وكان الخاقان يقيم غرب نهر الراب في داخل السور الأكبر ولم يعد له إلا سيادة اسمية عليهم⁽⁶⁾.

كانت هناك أسباب دفعت شارلمان لمحاربة الآفار، ذلك الشعب الوثني، فقد كان تحالف الآفار مع تاسليودوق بافاريا السابق ضد شارلمان أحد هذه الأسباب⁽⁷⁾،

(1) ذكر أن شارلمان خاض الحروب ضد قبائل الهون، ولكن ذلك خلط بين الجنسين، والحقيقة أن شارلمان خاض هذه الحرب ضد الآفار، ونلاحظ أن الهون هم من الشعوب المغولية التي انطلقت من مناطق السهول في أواسط آسيا متجهة نحو الغرب وذلك في مستهل القرن الرابع، وقد حطموا مملكة القوط الشرقية في أوكرانيا ثم استقروا في بلاد هنغاريا (المجر)، وأخضعوا لحكمهم الكثير من القبائل الجرمانية شمال الدانوب وهددوا حدود الإمبراطورية الرومانية. انظر:

Stephenson,op.cit.p.66,Halphen,Charlemagne,p.81-82.

(2) Lamb.

(3) هولقب قديم للحاكم الأعلى. انظر: Oman,op.cit.p.361. محمود سعيد عمران، معالم، ص 171

Favier Jean,op.cit

(4) Stephenson,op.cit

(5) Cam.Med.Hist.II,pp.608-609

(6) Oman,op.cit

(7) Pertzkurze,op.cit.pp.98-101,Rau ,op.cit pp.64-67,L0yn,op.cit.p.39.

؛ عفاف صبرة، المرجع السابق، ص 58.

يضاف إلى ذلك أن سيطرة الآفار على طريق الدانوب -الذي كان وقتذاك الشريان الرئيسي للتجارة بين الشرق والغرب - جعل شارلمان يطمع في الاستيلاء على مواقعهم⁽¹⁾ إضافة إلى تأمين حدود مملكته من تهديدهم المستمر، بالإضافة إلى الدافع الديني وهو تحويلهم إلى المسيحية لمانصرة البابوية⁽²⁾ من ناحية، إشباعاً لدوافعه الدينية من ناحية أخرى.

أقام الآفار فيما سمي الحلقة الكبيرة Ring ذات التسعة حصون، التي تقع على سهل Jazygian، وسوف تمتد بين نهري الدانوب وTheiss⁽³⁾، وداخل هذه الأسوار توجد القرى، وسوف نستمد وصف هذه الحلقة من مصدر إنجليزي⁽⁴⁾ أسهب في وصفها قائلاً: إن الحلقة يحميها تسعة أسوار مستديرة وكل هذه الأسوار شيد من أعمدة من أشجار البلوط والزان والصنوبر، وبلغ عرضه عشرين قدماً، وبلغ ارتفاعه كذلك، وامتلاً الفراغ الأوسط بالحجارة والطين، أما القمة فغطتها الأعشاب الدائمة الخضرة، ونبتت الشجيرات بين الأسوار وقامت الترع والمزارع بطريقة يستطيع معها الشخص في القرية أن يسمع من بناديه من قرية أخرى، وفي داخل الحلقات وخارجها توجد مساكن ذات أبواب صغيرة، والسور الثاني لا يختلف في بنائه عن السور الأول، والمسافة بين السور الثاني والثالث عشرون ميلاً جرمانياً، وعلى هذا النحو قامت الأسوار حتى السور التاسع، وكلما تقدمنا إلى الداخل كلما صغر السور، وعلى جانبي كل سور قامت مزارع وبيوت، وبلغ من شدة تقاربها واتصالها أنها تستطيع أن تتصل ببعضها البعض عن طريق قرع الطبول.

(1) Favier ,op.cit,pp.249-250.

(2) Ibid

، ديفز، شارلمان، ص 130

(3) Baker, Charlemagne,p.158,CamMed.Hist..II.p.609,Halphen,Charlemagne .p.82.

(4) The Monk of St. Gall,op.cit,pp.104-107.

كانت حروب شارلمان مع الآفار من أكبر الحروب التي خاضها وشرع فيها بحماسة واستعد لها وأحسن الاستعداد(1).

قام الآفار في أواخر عام 788 م⁽²⁾ بمحلتهم ضد مملكة الفرنجة من أجل السلب والنهب، فانقسموا إلى قسمين، توجه الأول منها نحو الحدود البافارية وظهر على الدانوب، بينما دخل القسم الثاني فريولي Friuli، لكن هذين الجيشين لحقت بهما الهزيمة على يد كوتتات الفرنجة، كما قاومهم البافاريون وأبعدوهم شمالاً وأجبروهم على التقهقر مما ألحق بهم خسائر فادحة⁽³⁾. ومن الجدير بالذكر أن هذا التصدي من قبل البافاريين فاجأ الآفار الذين توقعوا أن يلاقوا استقبالاً وترحيباً من حلفائهم السابقين، لذلك انتظروا حتى تأتتهم التعزيزات⁽⁴⁾، وفي وقت لاحق من السنة وصلت تعزيزات كبيرة قوية للقطب الشمالي وقام الجيش الدانوبي بمحاولة جديدة لاقتحام بافاريا، وفي هذه المعركة هزمت هذه القوات هزيمة ساحقة، وقام الفرنجة بذبح الكثير منهم في مذبحة عظيمة، وغرق الكثير منهم في نهر الدانوب أثناء هروبهم من المعركة⁽⁵⁾، وكان شارلمان مراقباً لتلك الأحداث بعين الحذر والاهتمام⁽⁶⁾.

لفتت هذه الأحداث انتباه شارلمان إلى قبائل الآفار، لذلك صمم على التخلص منهم وإخضاعهم، وعزم على القيام بجملة تأديبية⁽⁷⁾. لكنه أراد التفاوض معهم قبل

(1) Einhard ,op.cit,pp.38-39.

(2) Lavisse ,op.cit,p.295.

(3) Pertz, Kurze, The Annales, Regni,pp.98-101,Rau,op.cit.pp.6467Baker ,op.cit.p155 , Thatcher ,op.cit.p.123, Oman,op.cit.p.361,Favier ,op.cit.p. 247,Halphen, Charlemagne, p.82.

(4) Baker , Charlemagne.p.155.

(5) Pertz, Kurze, op.cit.Rau,op.cit.Loyn,Documents,p.39.

(6) Baker,op.cit,Lavisse,op.cit.p.181-182.

(7) Thatcher,op.cit.p.123,LambHarold,op.cit.p.181-182.

أن يشن الحرب عليهم⁽¹⁾، وقابل شارلمان مبعوث الآفار في سنة 790م لذلك الغرض، لكن المقابلة لم تسفر عن أي شيء، وبعدها أرسل شارلمان سفارة من الفرنج إلى الآفار بينما انتظر عودتها في Wormacia⁽²⁾، فأرسل إلى الخاقان إنذاراً أهم ما جاء فيه أن يعامل المسيحيين المقيمين على الحدود معاملة حسنة، وأن ينسحب الآفار من كل الأراضي التي ادعى البافاريون ملكيتها⁽³⁾.

علي أية حال استمر الآفار في عنادهم ولم تؤد المفاوضات إلى أية نتائج إيجابية بين الطرفين⁽⁴⁾، مما دعا شارلمان إلى تجهيز حملة عسكرية ضدهم، وذلك في عام 790م⁽⁵⁾. قاد شارلمان أولى حملاته ضد الآفار في أوائل صيف عام 791م، تلك الحملة التي فاقت في ضخامتها كل ما سبق من حملات، وغادر Wormacia متوجهاً إلى ريغنسبر على الدانوب، حيث تم اتخاذها مكاناً لتجمع الجيوش واحتلال باتونيا⁽⁶⁾، وانقسمت جيوش شارلمان إلى ثلاث فرق⁽⁷⁾: الفرقة الأولى: قادها شارلمان بنفسه وسار بها على امتداد الضفة الجنوبية لنهر الراين. الفرقة الثانية: تكونت من اللومباردين بقيادة ابنه بين وخرجت هذه الفرقة من إيطاليا⁽⁸⁾. الفرقة الثالثة: وتكونت من القوات النازلة شرقي نهر الراين (الفريزيان والسكسون تحت قيادة الكونت ثيودريك وأمين الخزانة والتي توجهت قاصدة بوهيميا الجنوبية⁽⁹⁾. كلف

(1) Baker,op.cit.p.158.

(2) Ibid.

(3) ديفز، شارلمان، ص 128، 129، محمود سعيد عمران، المرجع السابق، ص 172.

Lamb,op.cit.p.176.

(4) Baker,op.cit,p.161.

(5) Thatcher,op.cit.p.123.

(6) Pertz Kurze,the Annales,op.cit.,Rau,op.cit.,Loyn,op.cit,p39

(7) Winston,Charlemagne,p.202,Halphon,Charlemagne,p.82

(8) Baker,op.cit

(9) Ibid ,Lavisse,op.cit,Lamb,op.cit.p.184

شارلمان البافاريين بمهمة جلب وإنزال مراكب النقل، فانحدر البافاريون مع النهر في قوارب يحملون معهم مؤونة الجيش، وبدأ السير في أوائل أغسطس من عام 791م وسارت صفوف الجيش المتوازية من ريغنسبرج وعبروا باساو Passau حيث تنتهي بافاريا وتبدأ Austria⁽¹⁾، وتوقفوا عند ملتقى نهر الإيمز لمدة ثلاثة أيام على ضفة الإيمز⁽²⁾، تلك المنطقة التي تقسم الآن أقصى وأدنى النمسا⁽³⁾، وهناك أقاموا الصلوات المقدسة وقاموا بالدعاء لتحل بركة السماء على الجيش المسيحي⁽⁴⁾. وهناك تقرر إرسال إعلان الحرب الرسمي إلى الخاقان، ثم واصلت الجيوش الفرنجية سيرها على ضفتي النهر⁽⁵⁾، لخوض هذه الحملة العظيمة وقاموا بالاستيلاء على مواقع الآفار المهمة والتي كونت السهل من الإيمز إلى التلال المعروفة سييتوس Cetius وتعرف الآن بـ weinerwold، وبعد ذلك قاموا بتطهير حافة weinerwold من الأعداء واستولوا على القلعة القوية التي بناها الآفار في نهاية الحافة التي تلامس النهر حيث تقع في منتصف الطريق بين المدينة القديمة Comagena غرباً والمدينة القديمة Vindobona شرقاً⁽⁶⁾، وبذلك تمكّن الفرنجة من الوقوف على القمة والنظر إلى المنحدرات الموجودة بعيداً في فيينا Vienna⁽⁷⁾.

لاحت دفاعات الآفار على نهر Kamp مخترقين أقصى حدود بوهيميا الجنوبية، وتوقفوا بالقرب من الموقع الذي تقع عليه فيينا حالياً على حافة سهل الدانوب،

(1) Baker.op.cit.,p.162.

(2) Lavissee.op.cit,p.296,Baker,op.cit.p.162.

ديفز شارلمان، ص 129.

(3) Baker ,op.cit.,p.162

(4) Lavissee.op.cit.,Baker,op.cit.

(5) Lamb,p.176.

ديفز، شارلمان، ص 129.

(6) Lamb, Ibid.

(7) Lamb,Ibid.Lavissee,op.cit,p.296.

العظيم الذي يمتد بعيداً ناحية الشرق⁽¹⁾.

توغلت جيوش شارلمان أكثر داخل البلاد وأمكنت في فتح أقاليم الآفار حتى ملتقى الدانوب مع نهر الراب، واضطر الآفار بعد أن استبد بهم الرعب إلى التخلي عن الخط الأول من حصونهم في غابات فيينا، كما اضطر بعضهم إلى الفرار⁽²⁾، والبعض الآخر وقع في الأسر، في حين لقي عدد كبير منهم مصرعه وخضع لشارلمان نصف مملكة الآفار تقريباً⁽³⁾.

أحرز شارلمان من الانتصارات ما شجعه على مواصلة القتال والعزم على القيام بحملة أخرى ضدهم⁽⁴⁾. ولكن شاء القدر أن يحرم شارلمان من مواصلة عمله في هذا الوقت لظهور وباء بين الخيول⁽⁵⁾ جعلها غير قادرة على التحرك أبعد من ذلك، مما هدد جيش الفرنجة بمواصلة زحفهم مترجلين على الأقدام، وبذلك يسهل وقوعهم فريسة في يد الآفار الذين كان باستطاعتهم محاصرة الفرنجة في سهل بانونيا، لذلك أصدر شارلمان أوامره بالانسحاب⁽⁶⁾ وأمر الكونت ثيودريك بالتوجه ناحية فريزيا عن طريق بوهيميا، أما شارلمان نفسه فسلك نفس الطريق الذي أتى منه عبر وادي الرابو سافاريا Savaria وإلى ريغنسبرج، وهناك سرّح الجنود ومكث حتى فصل الشتاء⁽⁷⁾.

(1) Baker ,op.cit,P.163.

(2) Lamb,Ibid.Lavisse,op.cit.

ديفز، شارلمان، ص 129-130

(3) إينهارد، سيرة شارلمان، حاشية ص 90.

Cam.Med.Hist.II.p.607.

(4) Baker ,op.cit,Lavisse,op.cit.p.296

(5) Baker ,op.cit,Lamb.op.cit.p.185.

(6) Baker ,op.cit,Lamb.op.cit.p.185.

(7) Baker ,op.cit.p.163.

وهكذا فشلت الحملة العظيمة، ليس بسبب مقاومة الآفار، وإنما بسبب الوباء الذي حال دون أن يحقق شارلمان غايته في تلك السنة⁽¹⁾، ولكن ذلك لا يعني أن ما حدث سوف يعوقه عن مواصلة حربه لتحقيق غرضه، بل إنه قضى الشتاء في ريغنسبرج وأعلن عن عزمه القيام بجملة أخرى ضد الآفار في السنة التالية⁽²⁾.

أخذت الأمور مجرى آخر في هذه الفترة مما دفع شارلمان إلى تغيير فكرته وخطته، فقد اكتشفت مؤامرة⁽³⁾ بين النبلاء الذين صحبوا الملك إلى ريغنسبرج، وتطلب اكتشافها تأجيل انعقاد الجمعية العامة والتي انعقدت لاحقاً في دورة الخريف لمحكمة هؤلاء المتآمرين⁽⁴⁾، كذلك حدثت اضطرابات في سكسونيا⁽⁵⁾، كما وصلت أخبار إلى شارلمان تفيد بوقوع سرية من سرايا الجيش في كمين أثناء عبورها جبال الألب مما أدى إلى مصرع جميع رجالها⁽⁶⁾، وأمام هذه الظروف مجتمعة اضطر شارلمان إلى تأجيل مواصلة الحرب ضد الآفار، وترجع أسباب تلك الاضطرابات في الجهات المتفرقة من مملكة شارلمان لأنه بالغ في تقدير موارده فقام بالعديد من الحملات في جهات بعيدة ومتفرقة، مما ترتب عليه ثورة رعاياه عليه وتجروء أعدائه في الخارج⁽⁷⁾، وقد حتمت تلك الظروف على شارلمان البقاء في الوطن، في حين فوض أمر الحرب ضد الآفار إلى ابنه بيبين ملك إيطاليا وإريك Ireic دوق فريولي، بالإضافة إلى جيرولد نائبه على بافاريا، وأمرهم بالتوجه إلى بانونيا⁽⁸⁾، وعمل شارلمان على توطيد الهدوء والسلام في أطراف مملكته المختلفة، لذلك جمع قواته وتوجه إلى

(1) Ibid .

(2) Ibid.

(3) عن هذه المؤامرة بالتفصيل انظر: Einhard ,op.cit,pp.48-49

(4) ديفز، شارلمان، ص 131 .Baker.op.cit .

(5) Thatcher ,op.cit.p.123,Halphen,Charlemagne,p.83.

(6) ديفز، شارلمان، ص 131 .

(7) ديفز، المرجع السابق، ص 134-135 .

(8) Pertze,Kurze,The Annales,op.cit.,98-101,Rau,op.citpp.64-67,Lavisse,op. cit.p.293

ومع أن هؤلاء الذين فوض إليهم شارلمان الحرب ضد الآفار قد واصلوها بشدة وعزم كبيرين، فإن هذه الحرب لم تضع أوزارها إلا بعد سبع سنوات من الصراع بين الطرفين⁽²⁾.

وقد أثبت نواب شارلمان أنهم أهل للثقة، واندفع بيين مع الجيش اللومباردي عبر فريولي إلى وديان نهري السافا ودرافا مستخدمين الطريق القصير إلى آفاريا Avaria⁽³⁾، ووصل إلى قلب بلاد الآفار، وهناك جاء إليه Tuduns أحد زعماء الآفار الخاضعين بصحبة سفارة من الآفار حاملين معهم كل إشارات الخضوع والإذعان واستسلموا لبيين، وتعهد Tuduns بتقديم نفسه شخصياً إلى شارلمان وقبوله التعميد وأداء اليمين⁽⁴⁾، لذلك أرسل بيين السفراء لمقابلة شارلمان في آخن⁽⁵⁾.

وأثناء وجود شارلمان في سكسونيا سمع عن وجود سفارة الآفار بزعامة Tuduns لإعلان الإذعان وقبول التعميد⁽⁶⁾.

بعد ذلك تحرك بيين لاستكمال إخضاع الآفار وقاد حملة عظيمة في 795م⁽⁷⁾. وكان الدوك إيريك هو المخطط الفعلي لحملة الآفار بمساعدة الأمير السلافي

(1) Oman,op.cit.p.361.

(2) Einhard,op.cit.p.p.38-39.

(3) Baker ,op.cit.p.172.

(4) Pertz, Kurze, The Annales.op.cit.,Rau,op.cit.

(5) Loyn,Documents ,p.39.Halphen,Charlemagne,pp.83-84.

Pertz,Kurze,op.cit,Rau,op.cit.,Loyn,Doecuments,p.40Oman,op.cit.p.362.

(6) Cam.Med.Hist.IIp.609,Halphen,Charlemagne,p.83.

(7) Pertz,Kurze,op.cit.,Rau,op.cit.,Loyn,Documents,p.40.

Wonomyrus⁽¹⁾، واخترق الجيش اللومباردي من شرق فريولي في أدنى الأراضي السلافية والتي تتأخم نهري سافودرافا، وخاض سلسلة من المعارك العظيمة، ومن المحتمل أن عبور الدانوب إلى Jazygia القديمة كان عبر الطرق القديمة والمعابر النهرية التي كانت مهملة من الآفار⁽²⁾.

استطاعت القوات الفرنجية أن تعبر نهر الراب وتهاجم الحلقة الآفارية وتقتحمها بدون مقاومة كبيرة منهم⁽³⁾، والذين كانت تمزقهم الحروب الداخلية⁽⁴⁾، وتم تدمير معاقل الآفار وتحطيم قواتهم، وتفاصيل هذه الحملة لم تحفظ لنا، وكل ما نعرفه عنها أن اللومبارديين بقيادة بين وإريك شقوا طريقهم إلى الحلقات التسعة المحصنة واستولوا على الحصن والأعمدة ومخزن كتر الخاقان وهزموا الآفار⁽⁵⁾.

بلغ عظم كنوز الآفار أن العربات التي كانت تجرها الثيران كانت تمر ببطء على الأرض بعجلاتها، وذلك بسبب ثقل ما تحمله من كنوز تم سلبها ونهبها من الشعوب على مدار قرنين من الزمان⁽⁶⁾.

وبينما شارلمان مازال في سكسونيا في ذلك الوقت إذ جاءته الأخبار بأن بين وقواته احتلوا الحلقة، لذلك زحف من سكسونيا وانسحب بكل قواته إلى الغال، وفي قصر إكس لاشابيل استقبل ابنه بين مبهجاً بعودته من باتونيا⁽⁷⁾، وقد أفرغت

(1) Baker,op.cit.p.174.

(2) Cam.Med.Hist.II,p.609.

ديفز، شارلمان، ص 135.

(3) Pertz,Kurze,op.cit.,Rau,op.cit.

(4) Baker op.cit.p.174,cam.op.cit.

(5) The Monk of st.Gall,op.cit,p.107,Baker,op.cit,Fichtenau,op.cit,pp.79-80.

(6) Pertz,Kurze,op.cit,Rau,op.cit.,Loyn,Documents,p.40.

(7) Ibid Einhard,op.cit.

هذه الكنوز أمام شارلمان وقد أذهلته هو ورجاله، وبرغم ما بلغه شارلمان من شأو وما ملكه من كنوز إلا أنها أثارت إعجاب ملك الفرنجة وحاشيته، فهي كنوز ثمينة لا تقدر بثمن⁽¹⁾. قام شارلمان بتوزيع جزء من الكنوز على أتباعه وأقطابه وعائلته وبعضها وزع على الكنائس المختلفة⁽²⁾، كما أرسل إلى أصدقائه بعض الهدايا التذكارية⁽³⁾، فبعث إلى إنجلترا بعضاً منها وكذلك إلى إيطاليا⁽⁴⁾. بعد ذلك طلب شارلمان من يبين وأتباعه استكمال المهمة التي كلفوا بها، لذلك وفي السنة التالية 796م أخذ الجيش الإيطالي طريقه مرة أخرى إلى Jazygia⁽⁵⁾ ووصلوا إلى هذه الحلقة واستولوا على ما تبقي من الكنوز⁽⁶⁾، ونهبوا وذبحوا كل الآفار الذين وجدوهم ودمروا الاستحكامات تدميراً كاملاً، وتم تحطيم الحصن المحاط بتسعة حصون تحطيمًا كاملاً وأحرقوا بناياته وهدموا أسواره وأزالوا موانعه الأرضية، ومن بقي من الآفار تم طردهم وراء نهر الثيس Theiss⁽⁷⁾، واضطر الخاقان إلى

(1) Baker ,op.cit,pp.174-175.

ذكر أن كنوز الآفار وصلت إلى تسعة أكوام من الكنوز الثمينة التي استولوا عليها على مدار قرنين من الزمان ودسوها في الحلقة. انظر:

Cam.Med.Hist.II.p.609.

(2) Loyn,Documents,pp.39-40the Monkof st,Gall,p.cit,p.107,Rau,op.cit,pp.64-67.

ديفز شارلمان، ص 135.

(3) Thatcher ,op.cit.p.123,oman,op.cit,p.362.

(4) لم يكن للبابا هادريان نصيب في هذه الهدايا، فقد مات مبكراً في هذه السنة (796م) وخلفه البابا ليو الذي بعث إلى شارلمان مفاتيح القبر المقدس وراية مدينة روما، وسأل شارلمان أن يعث نائباً عنه ليأخذ القسم والولاء، فأرسل شارلمان أحد المقربين له ويدعى أنجلبرت Angilbert -والذي كان له دور كبير في مدرسة القصر التي أنشأها شارلمان في آخن إلى البابا حاملاً معه الكثير من الهدايا الثمينة من كنوز الآفار. انظر:

Pertz,kurze, op op.cit,Baker, Charlemagne,p.174-175.

(5) Ibid.p.175.

(6) Pertz,kurze,TheAnnales,op.cit.,Rau,op.cit,Loyn,documents,p.40.

(7) Baker ,op.cit

الإذعان الكامل للفرنجية⁽¹⁾، وأزال الفرنجية كل إشارة أو علامة وجدوها تدل على وجود هذه الأمة حتى أضحي موقعها مكاناً مهجوراً وغير معروف للكثيرين في السنوات التالية⁽²⁾، وتم إخلاء بانونيا من سكانها وتحويل موقع قصر الخاقان إلى صحراء جرداء حيث لم يعد هناك أثر يدل على وجود إنساني فيها⁽³⁾.

وبذلك أزال الفرنجية أي أثر يدل على وجود هذه الأمة، وقد كان عدد قتلى الفرنجية في هذه الحرب قليلاً إذا قورن بجروبهم الأخرى على طول أمدها وضراوة معاركها⁽⁴⁾.

وبعد ذلك قفل بين راجعاً إلى فرنسا، وفي آخن اجتمع الحزب العائلي وقضوا بعض الوقت في الهدوء والراحة⁽⁵⁾.

وبعد فترة قصيرة، وصل الزعيم الأفاري السابق Tuduns مع مجموعة كبيرة من الأفار لأداء يمين الولاء الذي كان قد تم الاتفاق عليه في العام السابق، وتم تعميدهم جميعاً وأعلنوا الولاء والتبعية لشارلمان⁽⁶⁾.

بدأ المنصرون أعمالهم في الإقليم الجديد الذي انضم إلى مملكة شارلمان، وتلقى أرن وأسقف سالزبورج الأوامر لإرشاد المنصرين الجدد⁽⁷⁾ وتعليمهم مبادئ الدين، على أن تعاليمه لم تأت بثمرتها نتيجة للظلم الفادح الذي نجم عن ضريبة العشور

(1) Thatcher,op.cit,p.123.

(2) Ibid.

(3) Einhard,op.cit,p.39,Baker,op.cit.p.176.

(4) Einhard,op.cit. Ibid

(5) Baker.op.cit

ديفز شارلمان، ص 135

(6) Pertz, kurze.op.cit,Loyn,op.cit.

(7) Cam.Med. Hist,II,p.609,Favier,op.cit.p.252.

نور الدين حاطوم، التاريخ الوسيط، ج1، ص 163

الذي أصر شارلمان على أن تمتد إلى الإقليم الجديد الذي خضع للكنيسة⁽¹⁾، وتم تأسيس أسقفية أكويليا وسالزبرج Salzburg وباساو Passau⁽²⁾. أما بانونيا فإنها ظلت سنوات عديدة في حالة اضطراب⁽³⁾ ولقي إريك دوق فريولي مصرعه في ثورة نشبت في عام 799م، وقتل في Tarsatch وهي مدينة على ساحل ليبورنيه Liburnia⁽⁴⁾؛ نتيجة غدر السكان به، وأشار إينهارد⁽⁵⁾ إلى هذا الحادث على أنه أحد الكوارث التي حدثت في عهده، وكذلك أشار إلى مصرع جيرولد النائب علي بافاريا الذي قتل أيضاً في بانونيا وذبح مع اثنين من رجاله حين كانوا ينظمون الصفوف ويطوفون خلال خطوط القتال يشجعون الجند استعداداً لخوض المعركة مع الآفار⁽⁶⁾، وما كادت تمضي سنوات قليلة حتى أذعن الآفار للمسيحية بعد أن أخضعوا تماماً⁽⁷⁾.

وقد عجز الآفار المتبقون عن حماية أنفسهم من قبائل السلاف Slave والمجر Mager، والذين سبق لهم أن قهروهم في الماضي⁽⁸⁾، فاحتلت هذه القبائل موقعهم ونزلوا في داخل الحد الشرقي والذي يمثل النمسا الآن ذلك الإقليم الذي أسسه شارلمان كنقطة حدود لبافاريا ليراقب منها السلاف⁽⁹⁾، وشغلوا الفراغ الذي حدث

(1) ديفز، شارلمان، ص 135.

(2) المرجع السابق.

(3) Cam.op.cit.

(4) Ibid.

(5) هي المنطقة التي تقع على الشاطئ الشرقي للأدرياتي، وتقع الآن في يوغوسلافيا (السابقة) واشتهر سكانها بالملاحة والقرصنة. انظر: إينهارد، سيرة شارلمان، حاشية ص 92.

(6) Einhard,op.cit,pp.38-39.

(7) Ibid.,Lavisse,op.cit,p.296.

(8) ديفز، شارلمان، ص 135.

Halphen,Charlemagne,p.86,Favier,op.cit.

(9) Cam.Med.Hist,II,p.608-609 .

في سهل الدانوب نتيجة لاختفاء الآفار⁽¹⁾.

أما من بقي منهم فقد اندمج مع السيل الزاحف ولم يعد يسمع عنهم إلا القليل، وبقي الحد الشرقي على ما كان عليه من قبل، وهو الحد الذي كان للفرنجة في أقصى الشرق⁽²⁾. وجاء في أحداث عام 805م أن خاقان الآفار جاء إلى شارلمان منكسراً وذليلاً⁽³⁾؛ ليسأله أن يصرح له وللآفار المتبقين أن يقطنوا مثلث الأرض الذي يقع بين الراب والدانوب وتلال Weinawald جنوب فيينا الحديثة⁽⁴⁾، وأخبره أن غزوات سلاف بوهيميا هددت حياتهم مما استحال معه وجودهم في مراعيهم القديمة بين الدانوب والسييس Theiss، واستجاب شارلمان لهذا المطلب اقتناعاً من أنه بخضوع الآفار صاروا أتباعاً له مما يستوجب منه حمايتهم والدفاع عنهم ضد الهجمات السلافية⁽⁵⁾. توفي الخاقان مباشرة بعد وصوله إلى الوطن ثم جاء وريثه وخليفته لتقديم وثيقة انتخابه لشارلمان لإقراره⁽⁶⁾، ومنحه الإمبراطور الإقرار، ومنذ ذلك الوقت عرف الخاقان الجديد بأنه الرئيس الممثل المسئول عن الشعب الآفاري، وأعطاه شارلمان لقب Chagen الذي يعني الرئيس الأعلى وعمد باسم إبراهيم Abraham⁽⁷⁾ القانونية للفرنجة⁽⁸⁾ وحفظ رعاياه من التدخل في الحدود لممارسة عاداتهم القديمة من السلب والنهب. وفي سنة 811م أرسل جيش من الفرنجة ضد

(1) ديفز، أوروبا، ص 56.

Thatcher,op.cit,p.123

(2) ديفز، شارلمان، ص 136.

(3) Favier Jean,Charlemagne,p.252.

(4) Baker ,op.cit,p.247.

(5) Halphen,Charlemagne,p.247.

(6) Baker,op.cit,p.247,Favier,op.cit,p.252.

(7) Baker ,op.cit.,oman op.cit.p.362.

(8) Baker ,op.cit.

عفاف صبرة، الإمبراطوريتان، ص 58.

بانونيا ولكن هذا كان أصداء للماضي، وكان الآفار في حالة تلاشي فلم نعد نسمع لهم ذكراً بعد ذلك⁽¹⁾.

وبذلك فإن شارلمان ضم الآفار إلى قائمة الشعوب الخاضعة واندر معهما كل مكان لهم من مجد في الماضي⁽²⁾، وكانت النتيجة لهذه الحملات أن دخلت النمسا Austria في نطاق الإمبراطورية الفرنجية، وأخذ الألمان من بافاريا⁽³⁾ يهرعون إلى الإقامة في منطقة غرب المجر، وكان شرق المجر يخضع أيضاً للحكم الفرنجي⁽⁴⁾، وبذلك عادت الحدود الرومانية القديمة إلى ما كانت عليه قديماً (نهر الراين) وأصبحت خاضعة لشارلمان الذي كان يعمل على توسيع حدوده⁽⁵⁾ وحماية العقيدة الكاثوليكية من أعدائها⁽⁶⁾.

وبذلك اختفى جنس الآفار من الخريطة الأوروبية والتي لم تخسر شيئاً من ذلك، فقد أبادتهم الحروب، فلقد كانوا ولمدة قرنين من الزمان مصدر رعب وذعر وإرهاب لأوروبا العصور الوسطى كما تصور البعض⁽⁷⁾. إلا أن المؤرخ الموضوعي لا يستطيع أن ينكر أن هناك إبادة عرقية قام بها شارلمان ضدهم.

أما خسارة الآفار أنفسهم فكانت عظيمة، فقد خسروا الحضارة المسيحية السائدة في أوروبا الشرقية كما خسروا التنظيمات البارعة التي أدخلها شارلمان

(1) Cam.Med.Hist,II,p609,Halphen, Charlemagne,p.86-87.

(2) Waugh,op.cit,p.32.

(3) موس، ميلاد العصور الوسطى، ص 354-355.

(4) محمد محمد أمين، تاريخ أوروبا، ص 77. Cam.Med.Hist.II,p.609.

(5) Ibid.

(6) Ibid,The Monkof st.,Gall,op.cit,pp105-107,Baker ,op.cit,p.155,Fichtenau,op.cit,pp.22-

23.

هليستر، المرجع السابق، ص 119.

(7) Ibid,Baker,op.cit.

والذين بقوا منهم ظلوا خارج دائرة الأمم المتحضرة⁽¹⁾.

حروب شارلمان ولويس التقي ضد القبائل السلافية Slavs

السلاف Slavs: عناصر آسيوية وهم في الأصل مجموعة من الشعوب التي ترجع في أصلها إلى الجنس الآري والهند أوروبي Indo- Europeans⁽²⁾، وكانت تقطن في المنطقة الواقعة إلى الشمال pontic-Steppe، وهي المنطقة التي تمثل روسيا حالياً⁽³⁾.

تعرض السلاف في أوائل العصور الوسطى لضغط العناصر الآسيوية من الجنوب والشرق، والعناصر الجرمانية من الشمال مما عرض الكثير منهم للاستبعاد، حتى أن كلمة سلاف وتعني عبد استقت في كثير من اللغات من اسم السلاف⁽⁴⁾.

كانت القبائل السلافية تتاخم الحدود الشرقية لإمبراطورية شارلمان⁽⁵⁾ وتعددت هذه الشعوب وانقسمت إلى أقسام مختلفة، على أننا يمكن أن نميز بين هذه القبائل وذلك بتقسيمها إلى قسمين:

أولاً: القبائل السلافية التي احتلت المنطقة الشمالية الشرقية من مملكة شارلمان الواقعة بين نهر الألب ونهر الأودر Oder⁽⁶⁾.

ثانياً: القبائل السلافية التي احتلت المنطقة الجنوبية الشرقية من مملكة الفرنجة⁽⁷⁾.

(1) Ibid.

(2) سعيد عاشور، أوروبا العصور الوسطى، التاريخ السياسي، ص 596.

(3) Stephenson, op. cit, vol. I, p. 59.

(4) Ibid.

إينهارد، سيرة شارلمان، حاشية، ص 86.

(5) Oman, op. cit, p. 360, orton-pervite, op. cit. p. 308.

(6) Thatcher, op. cit. p. 124.

(7) Halphen, Charlemagne, p. 74, Orton-pervite, op. cit.

انقسم سلاف المنطقة الشمالية الشرقية إلى عدد من القبائل⁽¹⁾ أشهرها:

(1) الأبوترتز Abotrites في الشمال من مكلنبورج Mecklenburg الحديثة.

(2) وفيما ورائهم كان الويلتز أو الويلاتايان (Wiltzes Welaatabians) في غرب بومبرانيا Pomerania على البلطيق.

(3) الصرب Sorbs في براندبرج Brandenburg علي الهافل Havel والسال Saale غير أن زعامة هذه القبائل كانت للويلتز وهم الذين أعلن شارلمان الحرب عليهم⁽²⁾. كان السلاف قبائل بدائية ولم يكونوا بالقوة التي تزعج الإمبراطورية الفرنجية بسبب انقسامهم الداخلي وافتقارهم إلى الاتحاد بالرغم من كثرة أعدادهم⁽³⁾، ومن هذه القبائل ما اشتهر بالنزعة الشديدة القتال وشدة التمسك بالوثنية⁽⁴⁾، غير أن ذلك لم يكن يشير قلق شارلمان⁽⁵⁾.

ولحماية أطراف الإمبراطورية شيد شارلمان سلسلة من المعازل امتدت من مجد برج Magdeburg إلى فورسهام Forsehien في أعالي وادي الماين وأقام حاميات عسكرية من الفرنجية⁽⁶⁾، وارتبط السلاف مع الفرنجية في هذه المنطقة بروابط اقتصادية فتم بينهما تبادل للسلع المختلفة غير أنه قد تم منع المتاجرة بينهما في الأسلحة⁽⁷⁾. كان السبب في اندلاع الحرب بين شارلمان والقبائل السلافية للمنطقة

(1) Halphen, Charlemagne, p.74, cam. Med. Hist, Vol. II, p.614.

(2) Einhard, op.cit, p.p.37.

(3) Oman, op.cit, p.360.

(4) Orton-Previte, op.cit, p.308.

(5) ديفز، شارلمان، ص 259.

(6) المرجع السابق، ص 259-260.

(7) انظر المرسوم الذي صدر بخصوص هذا المنع الصادر عام 797م.

الشمالية الشرقية هو أن السلاف كانوا في حروب متواصلة ضد السكسون، ففي عام 782م قام السلاف الصرب الذين عاشوا بين أنهار الألب والسال بغزو ثورنغيا Thuringia وسكسونيا Saxony وقاموا بالسلب والنهب وأحرقوا الأماكن المختلفة⁽¹⁾، وتعجل شارلمان لردهم وذلك لحماية رعاياه السكسون الذين اعتبرهم جزءاً من مملكته وتحتم عليه حمايتهم لذلك أرسل قواده Adalgisus أمين الخزانة و Gelion رئيس الشرطة و woredus رئيس القصر⁽²⁾ لمعاقبة المعتدين، وكان القادة السابقون مكلفين بمجابهة الضرائب وحفظ الأمن بين الفرنجة الأوستراسيين وكذلك في بلاد السكسون ونتيجة لذلك قادوا الحملة ضد السلاف لمعاقبة الغزاة، لكن في ذلك الوقت حدثت ثورة فيدكند السكسوني فاتجهوا لإخماد هذه الثورة⁽³⁾ كما ذكرنا من قبل. كما قام السلاف الويلتز الذين يعيشون فيما وراء الألب بالغارات والهجوم على سكسونيا، وكذلك الاعتداء على سلاف الأوبترتيز الذين كانوا حلفاء لشارلمان وشاركوا في حروبه ضد السكسون، لذلك قام شارلمان بتنظيم حملة تاديبية ضدهم في عام 789م⁽⁴⁾. حشد شارلمان جيش الفرنجة في كولون Cologne وسار به شمالاً وانضم إليه فريق من السكسون⁽⁵⁾، وكذلك استدعى في كولون Cologne وسار به شمالاً وانضم إليه فريق من السكسون⁽⁶⁾، وكذلك استدعى في الحملة سلاف الصرب الخاضعين والأبوترتيز الحلفاء واحتشدت القوات في

Boretius, MGH. Legum, Section II, Capitularia

Regum, Francorum, No. 20. pertz, MGH, Legum, Vol, No. 21. Adelson H.L., Medieval Commerce, London 1961, pp. 133-134.

(1) Cam. Med. Hist., II, p. 614

(2) Baker, op. cit. p. 131.

(3) Ibid.

(4) عاشور، المرجع السابق، ص 190.

(5) Einhard, op. cit, p. 37, Halphen, Charlemagne, pp. 76-77, Orton-

previte, op. cit Ferdinand, op. cit, p. 423.

(6) Einhard, op. cit.

ميكلنبرج الحديثة Mecklenburg حيث تتاخم الحدود على الألب⁽¹⁾.

تقدم شارلمان بجيوشه دون أن يصادف مقاومة تذكر، وبينما كان يخترق بقواته الشمال الشرقي ضغط الفريزيان Frisians بسفنههم أعلى الهافل Havel ويبدو أن العبور لم يكن بعيداً عن موقع برلين الحديثة⁽²⁾، وتداعت قوات السلاف عندما رأت موكب الجيش الفرنجي الذي لا يقاوم، واخترق شارلمان الأرض بعدها أقام حراسة قوية في هذا الحد الجنوبي، وحالما اقترب من بيت الرئيس الأعلى للبولنتر Dragawit إلا وقدم شخصياً إلى شارلمان وأعلن إذعانه واستسلامه وسلم الرهائن ضمناً لخضوعه⁽³⁾.

وأسرع الرؤساء التابعون له يفعلون مثله، وأخضع شارلمان أقاليم السكسون المهمة في هذه المعركة⁽⁴⁾.

من الجدير بالذكر الإشارة إلى أن انقسام السلاف الداخلي وعجزهم وضعف أمرائهم بالإضافة إلى عدم اتحادهم وافتقارهم للتنظيم العسكري، كل ذلك كان سبباً في خضوعهم، وسهّل لشارلمان هدفه، مما جعلهم يستسلمون له في حملة واحدة⁽⁵⁾.

بعد ذلك توجه شارلمان بجيشه في اتجاه نهر البين peene الذي يتفرع ويصب في المصب العظيم المعروف بـ Haff في قمة نهر الأودر والذي ينتهي عند حدود

(1) Baker, op. cit. pp. 158-159.

ويفترض Baker في خط سير الحملة أنه يمكن أن يكون شارلمان قد اتبع طريق مرج لينبرج عن طريق فيردنوميندن، ثم وادي اللييوكولون إلى شرق لينبرج إلى الألب عن طريق وادي الويزر انظر: Ibid.

(2) Ibid.

(3) Halphen, Charlemagne, p. 78, Cam. Med. Hist., II, p. 614.

(4) Oman, op. cit. p. 360.

(5) Ibid., Waugh, op. cit. p. 32.

Usedom Wollin، ومن هذه القمة تمكن شارلمان من رؤية بحر البلطيق⁽¹⁾.

عاد شارلمان بعد ذلك من الطريق الذي قدم منه، وغنم الفرنجة غنائم كثيرة، وعبر الألب ثانية دون أن يتعرض لمواجهات جديدة خطيرة وبدون أن يفقد طريقه على الراين⁽²⁾.

أذعن السلاف بعد ذلك وخضعوا لشارلمان، ولم يستغلوا الفرص للثورة عليه أو ينكروا الاعتراف بالولاء له، فزاهم يشتركون في الحروب المختلفة لشارلمان⁽³⁾، ففي سنة 795م كان السلاف الأبوترتيز ضمن القوات الفرنجية التي تصدت للسكسون، واثناء ذلك ذبح أميرهم وتزن Witzin في تلك الأحداث⁽⁴⁾.

ذلك عرض عن دولة الفرنجة في عهد شارلمان وصراعها مع القوى الجرمانية المعاصرة لها.



(1) Baker ,op.cit,omann,op.cit.

(2) Ibid.

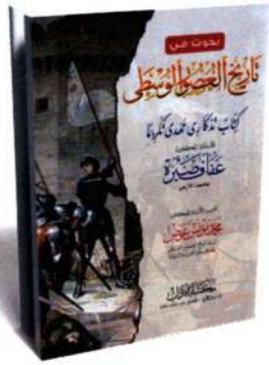
(3) Halphen,Charlemagne,pp.78-79.

(4) Ibid.

المحتويات

- المقدمة.....5
- 1- عفاف الروح وصبر الراسخين في العلم أ.د. عفاف صبرة مؤرخة مصرية رائدة لتاريخ العصور الوسطى د. محمد مؤنس عوض7
- 2- جهود الفاطميين في إنقاذ مدن وموانئ الشام من الغزو الصليبي زينب أحمد أبو علي.....11
- 3- أثر نهر النيل على ازدهار الزراعة في مصر الأيوبية د. رجاء على أنور .. 67
- 4- جهاد البيت الأيوبي في شمالي الشام والجزيرة ضد القوى المسيحية المجاورة د. منى الشاعر 108
- 5- النظم المالية في الثغور المصرية المطللة على البحر المتوسط في العصر المملوكي د/ سامية على مصيلحي 157
- 6- القضاة والحياة السياسية في العصر المملوكي د. منى عبد الغني حسن 250
- 7- دولة الفرنجة والقوى الجرمانية المعاصرة د. وفاء مختار غزالي 275





كِتَابُ تَذْكَارِي مُهْمَدِي تُكْرِمًا

لِلْأَسْنَادَةِ الدِّكْتَوْرَةِ

عَفَّافُ صَبْرَةَ

جَامِعَةُ الْأَزْهَرِ



42 Opera Square - Cairo Tel: (202) 23900868

ISBN 978 977 468 475 3



مَكْتَبَةُ الْأَدَابِ

٤ ميدان الأوبرا - القاهرة - ت. ٢٣٩٠٠٨٦٨